٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٨٧٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

البرود الضافية والعقود الصافية

الكافلة للكافية

للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي

٨٣٧ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة " الماجستير "

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد

العام الجامعي

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٩٤٠٤٠٠/
١٨٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

الحمد لله المستحق للثناء والشكر على الوجه الذى يليق بجلاله وكمال علمه ﴿ يعلم مايلج في الأرض ومايخرج منها وماينزل من السماء ومايعرج فيها وهو الرحيم الغفور ﴾ (١)

وأصلي وأسلم على رسوله محمد بن عبد الله الهاشمي النبى الأمي وعلى آله وأصحابه المستكملين الشرف ٠٠ وبعد :

فان الدراسات النحوية في بلاد اليمن في القرون السابع والثامن والتاسع وبالأخص الأولين ، بلغت ذروتها ، فألفت كتب نحوية مستقلة مثل كتب ابن يعيش اليمني (٦٨٠هـ) وابن أبي الرجال الخطابي (٧٠٢ هـ) وعني علماؤه بشرح المتون النحوية كالجمل للزجاجي (٣٣٧ هـ) والمقدمه المحسبه لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ) وملحة الاعراب للحريرى (٥١٦ هـ) والمفصل لجار الله الزمخشرى (٥٣٨ هـ) وكافيه ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) وشافيته ، والتسهيل لابن مالك (٦٧٢ هـ) وغيرها وذاع صيت نخبة من العلماء الأفذاذ في هذه القرون الثلاثة سطرت اسماؤهم بمداد الشكر والاجلال في كتب التراجم لما قدموا من كتب علميه مفيده للذين من بعدهم كأمثال ابن يعيش اليمني محمد بن على (٦٨٠ هـ) وابن أبي الرجال عبد الله الخطابي (٧٠٢ هـ) والعلوى يحيى بن حمزة (٧٤٩ هـ) وابن بصيبص أحمد بن عثمان شيخ النحاة بزبيد (٧٦٨) والنجراني اسماعيل بن ابراهيم بن عطيه (٧٩٤ هـ) والشرجي عبد اللطيف (٨٠٣ هـ) وسيبويه اليمن ابن هطيل على بن محمد (٨١٢ هـ) وصاحبنا ابن أبى القاسم الحسني (٨٣٧ هـ) والرصاص أحمد بن محمد من علماء القرن التاسع ، والنحرى عبد الله بن محمد (٨٧٧ هـ) والخالدى أحمد بن محمد (٨٨٠ هـ) وغيرهم ممن ترجم لهم في الكتب التى عنيت بتراجم علماء اليمن ٠

ومما تجدر الاشارة اليه أن كافيه ابن الحاجب حظيت باهتمام كبير ورغبة وافرة من علماء اليمن اما بشرحها أو اختصار شرح ابن الحاجب ، أو شرح كلام ابن الحاجب على كافيته ، أو اختصار شرح ما من شروحها ، أو وضع حاشية عليها ٠

---

(١) سبأ ، آية ٢

ويعد العلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني من كبار علماء اليمن في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجريين ، نبغ في شتى العلوم وبالأخص التفسير واللغة . وكتابه " البرود الضافيه في شرح الكافيه " خير شاهد على مكانته النحوية التى تبوأها .

وكتاب " البرود الضافيه ... " من أعظم الكتب النحوية التى تعرضت لشرح الكافيه في القطر اليماني على وجه الخصوص .

ومن هنا دفعتني الرغبة الملحة حبا للمشاركة فى اخراج تراثنا الاسلامي الخالد القابع في مكتبات العالم هنا وهناك ، وبالأخص تراث الأمة الاسلامية في بلاد اليمن لننفض عنه غبار الزمن فوقع اختيارى على كتاب " البرود الضافيه والعقود الصافيه الكافله للكافيه " للعلامه اليمني المفسر والمجتهد السيد علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي لأمرين :

أولهما : أن هذا الشرح يمثل الصورة الحقيقية للدرس النحوى في بلاد اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجريين .

وثانيهما : أن ابن أبي القاسم من كبار علماء اليمن المفسرين والأصوليين والمحدثين والنحويين ، فأحببت أن أقدمه للقارئ ليقف على جهوده العلميه وعلى عقليته النحوية الفذه من خلال كتابه " البرود الضافيه والعقود الصافيه .. "

وقد قمت بتحقيق ودراسة قسم المرفوعات من هذا الكتاب ، وتتلخص الدراسة في فصلين : الفصل الاول يشتمل على :

أ ـ كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب ، وكافيته .

ب ـ ترجمة وافيه لشارح الكافيه العلامة ابن أبي القاسم تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ولقبه ، ومولده ، ونشأته وحياته العلميه ، وأسرته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومكانته العلميه والثقافية ، ومؤلفاته ووفاته . بالقدر الذى أسعفتنى به المصادر والمراجع التى تيسرت لي ووقفت عليها .

أما الفصل الثاني وهو التعريف بكتاب البرور الضافيه في شرح الكافيه فقد تحدثت فيه عن السبب في تأليف الكتاب ، ومنهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافيه ، ومصادره التي استقي منها في شرحه للكافيه وبينت أنها ثلاثة أنواع

كما بينت ان مذهبه النحوى هو المذهب البصرى مع سرد الأدلة على ذلك ، وبينت أن مذهبه الفقهي هو المذهب الزيدى بالأدلة الصريحة ، ثم تحدثت عن أدلته في شرحه ، وموقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها ، وموقفه من النحاة ، ومن مسائل الخلاف ، ثم تحدثت عن بعض مايؤخذ عليه في هذا الشرح .

ثم حققت عنوان الكتاب ، ونسبة الكتاب لابن أبي القاسم ، وبينت ذلك بالأدلة والبراهين ، وازلت الشبهة التى دارت حول الكتاب من نسبته تارة لجمال الدين ابن مالك ، وتارة لجمال الدين ابن هشام الأنصارى وبينت السبب في ذلك .

ثم ختمت هذا الفصل بوصف النسخة التى اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ومنهجي الذى سلكته في تحقيقه ، وأرفقت نماذج من الكتاب المحقق .

أما بالنسبة للقسم الثاني من عملي تحقيق النص فقد حاولت ـ جاهدا ـ أن يخرج نص الكتاب ويبرز على الصورة التى أرادها المؤلف .

ولذلك سلكت منهجا علميا في التحقيق يفي بالغرض ولايثقل كاهل الكتاب ، ويرتضيه أهل الصنعة كما هو المتبع ، وقد بينت ذلك في منهجي في تحقيق النص .
وفي نهاية الكتاب صنعت فهارس فنيه عامه ، حتى تسهل الاستفادة من الكتاب عند الرجوع اليه .

والحق الذى أدين الله به أنا وبحثي مدينان لمشرفي الفاضل الاستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن ابراهيم العايد حيث تعهد البحث من أول لحظه الى هذه اللحظة بالرعاية والنصح والارشاد والتقويم ولولا فضل الله أولا ثم حرصه المستمر على متابعة البحث بصورة دؤبة لما خرج بهذه الصورة وماوجد فيها من خطأ فهو من زيغ الشيطان ونفث القلم ، ومابرز منه على وجه التمام فهذا من توفيق الله ثم بجهد استاذى الفاضل . فجزاه الله عني خير الجزاء وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول

الدراســـــة

الفصل الأول

وفيه :

ا - كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب وكافيته

ب - حياة ابن أبي القاسم ، وتشمل :

- اسمه ولقبه ونسبه
- مولده
- نشأته وحياته العلمية
- أسرته
- شيوخه
- تلامذته
- مكانته العلمية وثقافته
- مؤلفاته
- وفاته

كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب وكافيته

هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردى الدويني الأصل ، المعروف والمشهور بابن الحاجب ، كان أبوه حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي ، ابن خال القائد العظيم السلطان صلاح الدين الأيوبي .

ولد ابن الحاجب في مدينة " أَسْنَا " من صعيد مصر الأعلي سنة ٥٧٠ هـ على الراجح .

وقد نقله أبوه إلى القاهرة واعتني بتعليمه منذ نعومة أظفاره ، قال ابن خلكان : (واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم ، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك (رضي الله عنه) ، ثم بالعربية والقراءات ، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان) (١)

فصار شيخا يرجع إليه كثير من الدارسين في العربية والقراءات والأصول وغيرها ، وتصدر للتدريس في القاهرة بالمدرسة الفاضلية بعد وفاة شيخه الشاطبي ، ورحل لدمشق ودَرَّسَ بجامعها في زاوية المالكيّة ، ورحل إلى الكَرَك مدرسا للملك الناصر ، وفي آخر حياته انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها ولم تطل أقامته ، إذْ أدركته المنية بها ، رحمه الله رحمة واسعة .

تحلّي بأخلاق العلماء ، وكان " ثقةً ، حُجَّةً ، متواضعاً ، عفيفاً ، كثيرَ الحياءِ ، منصفاً ، محبّاً للعلم وأهله ، ناشراً له ، مُحتمِلاً للأَذَىٰ ، صبوراً على البلوى " (٢)

وهو من كبار فقهاء عصره في مصر والشام ، وكان شيخ المالكيّة وكتابه " جامع الأمهات " يشهد بعلو قدره في المذهب المالكي .

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٢) ذيل الروضتين ١٨٢

وقد تَلْمَذَ ابن الحاجب على عدد كبير من شيوخ عصره المبرّزين في علوم الدين والعربية والقراءات وغيرها، من أبرزهم :

- أبو محمد القاسم بن فِيُّرّة الشاطبي شيخ القراءات في عصره (٥٩٠ هـ)
- وأبو الفضل محمد بن يوسف الغزنويّ المقرئ الفقيه النحوى (٥٩٩ هـ)
- وأبو الجو د غياث بن فارس اللخميّ المقرئ النحوى (٦٠٥ هـ)
- وأبو الحسن بن إسماعيل الأبيارى (٦١٨ هـ) . برع فى علوم شتي كالأصول
- والقاسم بن عساكر الدمشقي المحدّث المشهور (٦٠٠ هـ) وغيرهم من كبار علماء عصره رحمهم الله وإيّانا آمين .

كما تلمذ عليه عدد من العلماء الأفذاذ ممن يفتخر بهم من أبرزهم : الرضى القسطنطيني النحوى (٦٩٥ هـ) ، والملك الناصر داود (٦٥٥ هـ) وإمام العربيه بلا منازع في عصره جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢ هـ) وغيرهم ممن مجدهم الزمان وأثنى عليهم أهل عصرهم . ولم يفارق ابن الحاجب الحياة إلّا بعد أن ترك أثراً يُخلّد ذكره في الدنيا والآخرة .

فمن أشهر مصنفاته :

جامع الأمهات وهو مختصر في الفقه المالكي ، وله كتابان في علم الأصول " المنتهي ، ومختصره " ، أمّا العربيه فله عدد من المؤلفات كالكافيه وشرحها والشافية وشرحها ، ومنظومة الكافيه " الوافيه " وشرحها ، والأيضاح فى شرح المفصل ، والأمالي النحوية ، والأسماء المؤنثه السماعية ، والمقصد الجليل في علم الخليل ، وغير ذلك من المصنفات الأخرى .

وقد انتقل ابن الحاجب إلى جوار ربه في نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال من سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة النبوية على صاحبها صلوات الله وسلامه . ودفن (رحمه الله) خارج الاسكندرية . (*)

(*) أعتمدت في حياة ابن الحاجب على المصادر التالية : ذيل الروضتين ١٨٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣، واشارة التعيين ٢٠٤ ، والبداية والنهاية ١٧٦/١٣ والبلغة ١٤٠ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢، وعلى الدراسات التي قامت حول ابن الحاجب .

" الكافية وأهميتها ""

كافية ابن الحاجب من المتون النحوية النثرية ، وهي خلاصة نحوية موجزة، أوفت بأبواب النحو ، محّضَها لمسائل النحو فقط في أسلوب سهل ميسر غالبا ، تتسم بالطابع التعليمي الذى غلب على عصره ، وقد نهج ابن الحاجب فى كافيته منهجا جعل علماء عصره يعجبون بها كل الأعجاب ، بسبب التقسيم العلمي السهل ، فقد جعلها قسمين : قسم المعربات وضمنه موضوعات الكلمة والكلام ، وعلامات الإعراب ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، وختم قسم المعربات بباب التوابع وتحدث في القسم الثاني من الكافيه عن المبنيات ، وعن الأسماء وعن الأفعال ، وختم قسم المبنيات بحديثه عن الحروف .

والاختصار قاده إلى قلة الاستشهاد ، فلم يستشهد إلاّ ب (٢٦) شاهدا من كتاب الله ، و (١٣) شاهدا من الشعر و (٤) أمثال ، وبعض الأقوال العربية ، ولم يستشهد بحديث ، كما ضمن كافيته آراء لبعض العلماء ، وبعض لغات العرب ، فجاءت الكافية كافية وافية بمسائل النحو على الرغم من اختصارها وَحُقَّ لها أن توصف بقول الشاعر :

يا طالبا للنحو الزم حفظها

واعلم يقينا أنّها لك كافيه

وطارت شهرتها في الآفاق ، وذَاعَ وانتشر صيتها في المغرب قبل المشرق ، وأعجب بها الناس ، فتناولتها الأيدى ، بدءاً من المصنف وعلماء عصره بالشرح والتقريظ فشرحها المصنف ، ونظمها وسمي نظمه للكافيه " الوافيه " ثم تتابع

الناس على العناية بها على مر العصور شرحا ونظما ، كما ألفوا حولها حواشيَ وتعليقاتٍ واختصاراتٍ ، وترجمت إلى لغاتٍ أخرى كالفارسية والتركية والهندية .

ولا أعلم أن هناك مختصرا نحويا سواء أكان نظما أم نثرا لقى رواجا وقبولا وانتشارا لدي العلماء كما لقيته الكافيه من الشهرة والذيوع والاعتناء ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾ (١)

فكثرة شروح الكافيةً كثرة فائقة تجعلني أجزم بعدم خلو أى مكتبة في العالم من وجود الكافيه فيها أو شرح لها .

وقد أُهتم الباحثون قديما وحديثا في دراستهم عن ابن الحاجب وكافيته على الأخص بسرد الشروح التى دارت حول الكافية وإعرابها ونظمها واختصارها وقد نيّفت على مائة وستين ، وماذلك إلّا دليل واضح على أهميتها وشهرتها وانتشارها الواسع ، وعلى الرغم من هذه الجهود المضنية التى قام بها الباحثون (أثابهم الله) لاتخلو جهودهم من الهنات التى تكتنف البحث العلمي في الغالب ، ولسنا في هذه الوقفة بصدد ذكرها ، أو ذكر بعض منها . (٢)

ومن أعظم وأوسع هذه الشروح شرح الرضى والمصنف .

١٨٧٤

---

(١) الجمعة آية ٤

(٢) من أبرز الجهود عمل الحاج خليفة في كشف الظنون ١٣٧١/٢ ، وكذا بروكلمان في تاريخه ٣٠٨/٥ – ٣٢٦ ، ودراسة الجنابي لابن الحاجب ٥٥ – ٦٨ ، وعمل أسامه الرفاعي في مقدمته للفوائد ٣٠/١ – ٤١ ، وكذا محقق شرح الوافية ٢٧ – ٥٤ ، وأخيرا عمل محقق متن الكافيه ٢٩ – ٥٠ ، وغيرهم .

حياة ابن أبي القاسم (*)

اسمه ونسبه ولقبه :

هو جمال الدين السيد على بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحي بن عبد الله بن يحي بن الناصر بن الهادى يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الخسن بن على بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا ، العلامة الكبير ، والمفسر اليماني فهو حسني علوي هاشمي قرشي .

مولده :

لم تنص المصادر التي رجعت لها على تاريخ ولادة ابن أبي القاسم ، ولا المكان الذى ولد فيه ، إلاّ ماذكره المؤرخ زباره في هامش البدر عند ترجمة ابن أبى القاسم بقوله : (وكان مولد صاحب الترجمة سنة ٧٦٩ تسعة وستين وسبعمائة) .

نشأته وحياته العلمية :

لم أقف على أى معلومة حول نشأة ابن أبي القاسم ، وعن حياته العلميه وكذا رحلاته في طلب العلم ؛ لأنّ المصادر أطبقت كل الإطباق وبخلت عن ذكر أيّ شيءٍ من ذلك ولعل السبب - والله أعلم - ماذكره الشوكاني عن علماء اليمن في غمط بعضهم محاسن بعض (... ولكن أبي ذلك لهم ماجبلوا عليه من غمط محاسن بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم) (١)

(*) أعتمدت في حياة ابن أبي القاسم على المصادر والمراجع التالية : الضوء اللامع ٣٢٣/٣ . والبدر الطالع ٤٨٥/١ ، وأئمة اليمن لزبارة ٣٠٧ ، والأعلام ٨/٥ ، ومصادر الفكر ٢١ .

(١) البدر الطالع ٩١/٢ .

ويقول في موضع آخر : (لأنّ الزيدية مع كثرة فضلائهم ، ووجود أعيان منهم في كل مكرمة على تعاقب الأعصار ، لهم عناية كاملة ، ورغبة وافرة ، في دفن محاسن أكابرهم ، وطمس آثار مفاخرهم فلا يرفعون إلى مايصدر عن أعيانهم من نظم ، أو نثر ، أو تصنيف رأسا ، وهذا مع توفر رغباتهم إلى الإطلاع على مايصدر من غيرهم ، والاشتغال الكامل بمعرفة أحوال سائر الطوائف والإكباب على كتبهم التاريخية وغيرها .

وإنّي لأكثر التعجب من اختصاص المذكورين بهذه الخصله التى كانت سببا لدفن سابقهم ولاحقهم ، وغمط رفيع قدر عالمهم ، وفاضلهم ، وشاعرهم ، وسائر أكابرهم .

ولهذا أهملهم المصنفون في التاريخ على العموم كمن يترجم لأهل قرن من القرون أو عصر من العصور وإنْ ذكروا النادر منهم ترجموه ترجمة مغسولة عن الفائدة ، عاطلة عن بعض مايستحقه ، ليس فيها ذكر مولد ولا وفاه ، ولا شيوخ ولا مسموعات ، ولا مقروءات ، ولا أشعار ، ولا أخبار ؛ لأنّ الذين ينقلون أحوال الشخص إلى غيره هم معارفه وأهل بلده ، فإذا أهملوه أهمله غيرهم وجهلوا أمره) (٢)

ولعل هذا الذى ذكره الشوكاني هو الذى حال بيني وبين أن أقف على شئ ذى بال في نشأة ابن أبي القاسم العلمية والعملية ، وحياته بصفة عامه في عصره ، وكذا عن رحلاته وتنقلاته في طلب العلم سواء في داخل اليمن أم في خارجها .

أسرته :

ابن أبي القاسم ، من أسرة كريمة الأصل والفرع ، فهو -كما ذكرت - ينتسب للأسرة الحسنية العلوية الهاشمية ، فهو من بيت فضل وعلم وكرم وملك . ومع ذلك كله لم نعلم عن أسرة ابن أبي القاسم إلّا الشئ القليل الذى لايشفي غلة

---

(٢) البدر الطالع ١/٥٩ - ٦٠

الباحث ويطفيء ظمأه في معرفه أحوال المترجَم له ، ومن ثَمَّ لانعرف أى شىء عن حياته مع أسرته ، ولم يعلم عن أخبار والده شيئا إلّا ماذكره هو عن والده فى شرحه من قوله : (قال معني ذلك والدى " قدس الله روحه ") (١) وأستشف أن والده كان من أهل العلم ومع ذلك أغفلته كتب التراجم كغيره من آباء العلماء الفطاحل .

لكن أجزم أنّ ابن أبي القاسم ترعرع ونشأ وشب في رحاب وكنف والده ، فتعهده والده بالعلم والرعاية الصحيحة ، فكان من شيوخه كغيره من العلماء.

أما بالنسبة لأمه واخوانه وبقية أسرته فلم أقف على شىء من أخبارهم إلّا ماكان من شأن ولده ، إذْ عثرت في أثناء بحثي على ابنين له يُعدّان من علماء عصرهم .

شيوخه :

تلقي ابن أبي القاسم العلم والمعارف عن شيوخ عصره في بلده ، ولم ينقل أنّه رحل إلى خارج اليمن لتلقي العلم ، كمالم يُنقل تفصيل وافٍ عن أشياخه الذين أخذ عنهم ، إلّا ماندر ، غير أنه ذكر لنا بعض شيوخه في شرحه للكافيه ومنهم :

١ ـ الفقيه المحقق إسماعيل بن إبراهيم بن عطيه النجرانى ، تلقي علومه بمدينة صعدة ، قرأ على المطهر بن تريك علم الصرف والمعاني والبيان والتفسير ، وأجازه بمحروس مدينة صعدة .

كما قرأ على العلامة الكبير الإمام يحيى بن حمزة العلوي ، وأجازه فى كتابه " الانتصار " .

وكان العلامة إسماعيل عالما تقيا ورعا فاضلا ، نبغ على يديه جمع كبير من العلماء الأفذاذ ، فكان من أَجَلّ تلامذته السيد على بن محمد بن أبي القاسم ، وكذا السيد الهادى بن إبراهيم الوزير ، وغيرهما .

---

(١) انظر ص ٢٦٩

ومن مصنفاته :

أ ـ الأسرار الشافية في كشف معاني الشافيه .

ب ـ الخلاصة الشافية على المقدمة الكافية . (١)

توفي (رحمه الله بنجران سنة ٧٩٤ هـ أربع وتسعين وسبعمائة من الهجرة النبوية (٢)

٢ ـ السيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد :

وقد ذكره ابن أبي القاسم عشرات المرات في شرحه للكافيه ، وهو متأثر به جدا ، ولم أجد له ترجمة في كتب التراجم التى وقفت عليها ، ولو لم يذكره ابن أبي القاسم في شرحه لما عرفنا عنه شيئا .

٣ ـ والد المؤلف ، محمد بن أبي القاسم بن محمد الحسني

وقد ذكره المؤلف في باب خبر " إنّ " وأخواتها . ولم أعثر له على ذكر في كتب التراجم على ماتقدم .

تلامذته :

كان العلامة ابن أبي القاسم من كبار علماء اليمن والزيديّه خاصة في عصره فتخرج على يديه جمٌّ غفيرٌ من طلاب العلم ، قال عنه الشوكاني :

" وكان صاحب الترجمة يُقْرِىء الطلبة في جميع علوم الاجتهاد ، وفي الأمهات وسائر كتب التفسير " (٣) ،وبرغم ماشتهر به من تدريسه لطلابه جميع علوم الاجتهاد وكتبالأمهات الست والتفسير ، فإنّ الزمن ضنَّ علينا بذكر أسماء هؤلاء التلاميذ ، إلّا ماذكره الشوكاني من أنّ محمد بن إبراهيم الوزير من جملة تلامذته فقط .

وعند البحث في كتب التراجم أهتديت إلى بعض تلامذته وهم لايتجاوزون أصابع اليد الواحدة وهم :

---

(١) منه صورة في حوزتي .

(٢) انظر ترجمته في ملحق البدر الطالع ٥٦ ، ومصادر الفكر ٤١٩ .

(٣) البدر الطالع ٤٨٥/١

(١) السيد / محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضي بن المفضل ... ويلتقي نسبه مع نسب المؤلف في الإمام الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، وهو الإمام الكبير المجتهد المطلق المعروف بابن الوزير ، قرأ على معظم علماء عصره ، وتنقل في أرجاء اليمن لطلب العلم كما رحل إلى مكة لطلب الحديث . قرأ علم أصول الفقه على السيد على بن محمد بن أبي القاسم ، وقرأ عليه أيضا علم التفسير ، قال عنه الشوكاني : " والحاصل أنّه قرأ على أكابر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدائن اليمنية ومكة وتبحر في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، واشتهر صيته ، وبَعُدَ ذكره وطار علمه في الأقطار) (١)

ولابن الوزير مصنفات كثيرة في شتي العلوم ، من أشهرها :

١ - العواصم والقواصم في الذّبِّ عن سنة أبي القاسم .

قال عنه الشوكاني : " لو خرج هذا الكتاب إلى غير الديار اليمنية لكان من مفاخر اليمن وأهله ولكن أَبَى ذلك لهم ماجبلوا عليه من غمط بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم " (٢)

٢ - الروض الباسم :

(اختصره من العواصم والقواصم السابق) .

٣ - ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان .

٤ - إيثار الحق على الخلق .

٥ - نصر الأعيان على شر العميان (في الرد على المعرّى) .

٦ - (البرهان القاطع في معرفة الصانع) .

وله غير ذلك من المؤلفات والرسائل . (٣)

(٢) أحمد بن محمد بن على الرصاص من علماء القرن التاسع الهجرى ، أخذ علومه على يد العلامة ابن أبي القاسم ، وكان يقطن في السودة ومن مصنفاته : منهاج الطالب في كشف معاني كافية ابن الحاجب . (٤)

---

(١) السابق ٢/٨١ - ٨٢ .   (٢) السابق ٢/٩١

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٦/٢٨٦ ، والبدر ٢/٨١- ٩٣ ، ومصادر الفكر ١٣٠ .

(٤) انظر ترجمته في مصادر الفكر ٤٢٢ .

(٣) الفقيه العلامة الفاضل إسماعيل بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عطيه النجراني .
قرأ الكشاف وتجريده على العلامة ابن أبي القاسم ، ومن شيوخه أيضا السيد أبو العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدى ، والقاسم بن يحيى المؤيد ، والسيد صلاح بن عبد الله بن عبد الله بن المهدى وغيرهم ، وكان عالما كبيرا محققا للعربية والتفسير ومن أَجَلِّ تلامذته السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير والسيد محمد بن عبد الله الوزير وغيرهما من أكابر علماء القرن التاسع . (١)

(٤) ابنه عبد الله بن على بن محمد بن أبي القاسم الحسنى ، وهو من رجال الكلام والفقه ، توفي في حياة والده بصنعاء سنة ٨٢٩ هـ ومن مصنفاته :
- تنفيذ مذهب الآل .
- فتح العقيدة في شرح القصيدة .
- الشمس الكاشفة لشبهة الفلاسفة .
- فاتحة العُلا في الرد على ابن علا (٢)

(٥) ابنه الملك الإمام المهدى صلاح بن على بن أبي القاسم الحسني ، وكان حكمه سنة ٨٤٠ هـ فناصبه فيه الأمير قاسم بن سنقر ، وقبض عليه وحبسه في صنعاء ، وبقي في السجن حتى احتالت في إخراجه زوجه فاطمة بنت الحسن وسار إلى صعدة ، وعاد إلى صنعاء بجيش عظيم لاستعادة ملكه سنة ٨٤٢ ، ولكنه أُسر ، ونُهب جميع مافي حوزته ، وسجن بصنعاء حتى مات فيه ، وكان موته سنة ٨٤٩ تسع وأربعين وثمانمائة ، وقبره بصرح مسجد موسي المعروف بصنعاء (رحمه الله تعالي) .
ومن مصنفاته :
** النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب ، وهو مختصر من شرح والده على بن أبي القاسم على الكافية . (٣)

---

(١) انظر ترجمته في ملحق البدر الطالع ٥٧ .
(٢) انظر ترجمته في مصادر الفكر ١٣٠
(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٢٣/٣ ، وملحق البدر ١٠٧ ، وأئمة اليمن ٣٢١ ، والأعلام ٩٩/٣ ومصادر الفكر ٦٤٨ .

مكانته العلمية وثقافتـــه :

كان ابن أبي القاسم واسع الاطلاع . تلقى علومه على كبار علماء عصـره فأجاد الفقه والحديث والتفسير والفرائض وعلم المنطق والجدل ، والنحـو والصرف واللغة والأدب والبلاغة وعلم العروض حيث دَرَسَهَا دراسةً عميقةً جعلـت منه إماما ومنارة ، يقصده طلاب العلم ، وكفاه فخراً أن يكون من تلاميذه الذين تخرجوا على يديه ممن يشهدون له على قوة مكانته العلمية العلامة ابن الوزير صاحب العواصم الذى فاق أقرانه وذاع صيته . وهو من كبار مجتهدى علمـاء عصره، قال عنه الشوكاني :

(.... العلامة الكبير مؤلف تجريد الكشاف التفسير المشهور ..... وكـان صاحب الترجمة يقرئ الطلبة في جميع علوم الاجتهاد ، وفي الأمهات الســت ، وسائر كتب التفسير) (١)

وقال فيه تلميذه ابن الوزير بعض الأبيات يذكر فيها مكانة شيخه العلمية ويعاتبه على مابدا منه :

عرفت قـدرى ثم أنكرتـــه ... فما عدا باللـه مما بـدا
وكل يوم لك بي موقــف ... أسرفت في القول بسوء البـدا
أمس الثناء واليوم سوء الأذى ... ياليت شعرى كيف نضحي غـدا
ياشيبة العترة في وقتــه ... ومنصب التعليم والاهتــدا
قد خلع العلم رداء الهـدى ... عليك والشيب رداء الـردى
فصن رداءيك وطهرهمــا ... عن دنس الإسراف والاعتـدا (٢)

وخلاصة القول في ذلك إنّ كتابه (البرود الضافية في شرح الكافية) خير شاهد وأصدق دليل على قوة مكانته العلمية وعلى سعة اطلاعه العلمي حيث ضمنـه كثيرا من العلوم على سبيل الاستطراد والتدليل علي مايذهب له ، فالكتـاب أولا يمثل مكانته النحوية والصرفية التى تبوأها إذْ ضمنه معظم أقوال سابقيـه ومعاصريه حيث بلغ عدد النحاة الذين استشهد بأقوالهم قرابة سبعين نحـوياً .

---

(١) البدر ٤٨٥/١ (٢) البدر الطالع ٩٣/٢

وزاد على ذلك آراءه واختياراته وترجيحاته كما نجده ضمن شرحه مقتطفات من فقه اللغة (١) وعلم العروض (٢) والبلاغة (٣) والفرائض (٤) والتفسير (٥) وعلم المنطق (٦) وغير ذلك من العلوم كل ذلك يشهد ويؤكد ماوصل له ابن أبي القاسم من مكانة عالية ودرجة رفيعة في العلم حُق له أَنْ يقصده طلاب العلم من داخل اليمن .

مؤلفاتـــــــــه :

خلف ابن أبي القاسم تراثا علميا لابأس به يدخره عند الله (عز وجل) ومعظم الذى خلفه يدور حول خدمة كتاب الله العظيم ، ومصنفاته هي :

(١) «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية» وهو الكتاب الذى نقوم بتحقيقه ودراسته وسوف أتحدث عنه بالتفصيل .

(٢) «تجريد الكشاف مع زيادة نكت الطاف» وهو مخطوط في مجلدين فرغ من تأليفه سنة ٧٩٥ هـ له عدة نسخ بالجامع برقم ٤٥ ، ٢٥٠ ، ٤٧ ، كما له نسخة في الأمبروزيانا برقم ٤٥ وكذا في مكتبة خدابخش .

(٣) التفسير الكبير في ثمانية مجلدات قال عنه الشوكاني : " ورُوى أَنَّ له تفسيرا حافلا في ثمانية مجلدات " (٧) منها جزء في شستر بتي برقم (٤١٩٥) أنجزه سنة ٧٨٩ هـ .

(٤) الدر الشفاف المنتزع من الكشاف وهو في مجلد واحد اختصره من كتابه السابق «التجريد» .

(٥) الرسالة التى ترسل بها على تلميذه ابن الوزير ، وكانت سببا في تصنيف كتاب (العواصم والقواصم) حيث يذكر ابن الوزير كلام شيخه في الرسالة ثم ينسفه نسفا بإيراد الحجج والبراهين .

---

(١) انظر ص ٦ ، ١٠٤ . (٢) انظر ص ٩٨ ، ٩٩ . (٣) انظر ص ١١ ، ١٦٨ .

(٤) انظر ص ٧٨ . (٥) انظر ص ١٢٤ . (٦) انظر ص ١١١ ، ١٤٤ .

(٧) البدر ٤٨٥/١ .

وهذه الثروة التى خلفها ابن أبي القاسم منها مَاسَلِمَ من ويلات الزمن ووصل إلينا بكامله ، ومنها مالعبت به رياح التغيير وصروف الليالي ، فوصل اسم الكتاب إلى أسماعنا دون المسمي ، ومنها ماوصل جزؤه ولم يعلم أين باقيه ٠

ومؤلفات ابن أبي القاسم لم تر النور-فيما أعلم - على الإطلاق ٠ وهي الآن قابعة في زوايا المكتبات العالمية في أرجاء المعمورة تنتظر يدا أمينة وجهودا مخلصة ، ونية صادقة لتنفض عنها غبار الزمن ، وتعيد لها الحياة ، وتجدد ذكرى عالم من علماء اليمن باع الدنيا بالآخرة ، في خدمة كتاب الله ، وعكف طيلة حياته في تدريس العلم لطلابه ٠ (١)

وفاته :

انتقل ابن أبي القاسم إلى جوار ربه سنة ٨٣٧ سبع وثلاثين وثمانمائة من هجرة المصطفي (صلى الله عليه وسلم) ٠
ولم تذكر لنا كتب المصادر اليوم أو الليلة والشهر الذى توفي فيه كما لم تذكر المكان والبلد الذى دفن فيه ٠

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته آمين ٠

---

(١) اعتمدت في حصر مؤلفات ابن أبي القاسم على البدر الطالع ٤٨٥/١ ، والأعلام ٨/٥ ، ومصادر الفكر ٢١ ، وفهرس مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ٠

الفصل الثاني

التعريف بكتاب « **البرود الضافية والعقود الصافية** » وفيه :

- السبب في تأليف الكتاب
- منهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافية
- مصـــادر الكتـــــاب
- مذهبـــه النحـــــوي
- مذهبـــه الفقـــــهي
- أدلتـــــه
- موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها
- موقفـــــه من النحـــــاة
- موقفه من مسائل الخلاف
- بعض المآخذ التي وقع ابن أبي القاسم فيها
- تحقيق عنوان الكتـــاب
- تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف
- دحض شبهة حول الكتاب
- وصـــف النسخـــــة
- منهجي في تحقيق النص
- نمـاذج من المخطوطـــة

السبب في تأليف الكتاب :

لم يشر ابن أبي القاسم في مقدمة كتابه إلى الأسباب التى دفعته لشرح كافية ابن الحاجب بالتصريح ، وإنْ كان ألمح لذلك إلماحا في مقدمته ، حيث يقول :

(وقد كنت فيما غبر من الحقب ، ألقيت عليها مذاكرة على جماعة من الطَّلَب ، تشتمل على فوائد حسان ونُخَب ، وتزيد على شروحها في بيان ماخفي منها وإبراز ما احتجب ، ..... ، فرأيت رقمها في كتاب ، وإظهارها للطلاب ، رجاء المشاركة في الثواب ، والظفر بدعاء مستجاب ، يلحقني بعد أن أوارى في التراب ، وينفعني يوم الحساب ، وهذا حين ابتدئ ، والله أسأل أنْ يوفق للصواب) (١)

منهج ابن أبي القاسم في شرح الكافية :

كان لتمرس ابن أبي القاسم في تدريس طلابه فترة من الزمن الأثرُ الواضحُ في توسيع ثقافته العلمية والنحوية على وجه الخصوص ، فجاء أسلوبه في الكتاب سهلا ميسرا ، بعيدا عن الغموض والتعقيد ، ولم يُغرقْ في الجدل المنطقي الذى غلب على مؤلفات القرن الثامن والتاسع الهجريين ، فجاء جدله واضحا سهلا وعلى ذلك لا يجد القارئ أيَّةِ صعوبات تواجهه في فهم النصوص والقضايا النحوية ، مع أنّه سلك في منهجه التطويل والشمول وهو منهج الأندلسيين على عكس المشارقة .

فقد سار ابن أبي القاسم في شرحه على ترتيب الكافية دون تقديم أو تأخير من أولها إلى نهايتها .

وفي مقدمة كتابه – بعد أنْ حمد الله وأثني عليه (جل جلاله) وصلى وسلم على رسول الله (صلي الله عليه وسلم) وذكر فضله وفضل العربية

---

(١) انظر ص ٢ (مقدمة المؤلف) .

وذكر مؤسس علم النحو وتعريف علم النحو ـ أشار لمنهجه الذى سيسلكه في شرحه للكافية بقوله : (وسميتها ب " البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية " التى اعتبرها كلُّ عالم مهذب وهي : مبهم يعين ، وخطأ يبين ، ومعدوم يخترع ، ومفترق يجمع ، وناقص يكمل ، ومجمل يفصل ، ومسهب يشذب ، ومختلط يرتب) (١)

هذا هو المنهج الذى ارتضاه ابن أبي القاسم في شرحه للكافية وسار عليه.

مصادر الكتاب :

استفاد ابن أبي القاسم في شرحه للكافيه من التراث العلمي الذى خلفه مَنْ تقدَّمه من النحاة وعلى الرغم من ذلك كله لم يصرح في مقدمة كتابه « البرود » إلى المصادر التي أفاد منها في شرحه للكافية ، وبعد النظر والتدقيق في قراءة الكتاب استطعت ـ بفضل الله ـ أن أقف على مصادره ، وهي تتلخص في ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

نجد ابن أبي القاسم اعتمد في شرحه على كتب ابن الحاجب النحوية المتمثلة في شرح الكافيه ، وشرح المفصل ، والأمالي النحوية ، وشرح الوافيه حيث نقل عنها كثيرا في شرحه .

كما أفاد من مفصل الزمخشرى ، ومقدمة ابن بابشاذ ، والتخمير فى شرح المفصل لصدر الأفاضل ، وشرح الكافيه (الأزهار الصافيه) ليحيى بن حمزة العلويّ وكذا أفاد من شرح الكافيه للرضيّ نجم الدين ، والسيد ركن الدين الإستراباذيّ حيث اعتمد على هذه الكتب في شرحه كثيرا بإشارته بالنقل عن هذه المصادر إلى جانب غيرها .

---

(١) انظر ص ٢ (مقدمة المؤلف)

النوع الثاني :

ضمن ابن أبي القاسم شرحه كثيرا من آراء النحاة واللغويين السابقين من عصر سيبويه إلى عصره ولكني لا أستطيع أن أجزم بالقول : إنّه وقف على كتب أصحابها مباشرة أو نقل آراءهم من كتب حوت تلك الآراء ، غير أنّه فيما يظهر أفاد من كتاب سيبويه من نقل آرئه وآراء شيوخه وكذا معاني الفراء ، والمقتضب للمبرد ، وأصول ابن السراج ، وكتب الفارسيّ ، وابن جنيّ ، وكتب السهيليّ بنقل آرائهم ، كما أفاد من كتب ابن عصفور كالمقرب وشرح الجمل كما أفاد من كتابابن مالك كالتسهيل وشرحه وشرح الكافيه الشافيه ، وكتب أبي حيّانَ كالتذييل وبالأخص الارتشاف ، فنجد ابن أبي القاسم أفاد من كتب المتأخرين بنقل آرائهم وماتضمنته كتبهم من آراء النحاة المتقدمين فيما أزعم ، كما أفاد من كتب اللغة والنوادر كفصيح ثعلب وشرحه لابن درستويه ، وكذا معجم الصحاح للجوهرى وماتضمنته هذه الكتب اللغوية من أقوال اللغويين ، كما أفاد من كتب البلاغة والأدب ككتب الجاحظ ، ومفتاح العلوم للسكاكي ، وإيضاح القزويني بنقل آرائهم .

النوع الثالث :

ضمن ابن أبي القاسم كتابه " البرود " حكاياته وسماعاته عن شيوخه كوالده محمد بن أبي القاسم ، وكذا شيخه السيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد ، وهذا الأخير نقل عنه كثيرا في شرحه وهو متأثر به جدا .

وخاتمة القول نجد ابن أبي القاسم غربل كتب السابقين من النحاة واللغويين وغيرهم إلى جانب علمه الغزير واطلاعه الواسع لمعظم الفنون ، كل ذلك جعل منه مادة ضخمة لكتابه " البرود الضافية والعقود الصافية " وَحُقّ له أنْ يسميَه بهذا العنوان الذى يوافق فيه الاسم المسمي ، فجاء الكتاب حاويا للكثير من أقوال النحاة واللغويين وغيرهم من السابقين والمعاصرين له في عقد منسق بديع ، وفي إحكام متقن رفيع،وتسلسل منظم .

مذهبه النحوى :

نهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافية منهج النحاة المتأخرين وبالأخص النحاة الأندلسيين ، فكان يستقصي آراء البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم من العلماء في أيّ مسألة نحوية ، ويستعرض آراءهم على اختلاف مشاربهم وتنوع نزعاتهم ، وبرغم هذا المنهج الشامل الذى سلكه ، وألزم به نفسه في كتابه نجد ميله وهواه وصفوه مع البصريين ، فقد أكثر الاستشهاد عن علماء البصرة في كثير من المسائل النحوية ، وكان مؤيداً لآرائهم في الغالب ، ودفاعه عنهم كان واضحا ، كما أنّه أكثر من الاستشهاد بأقوال سيبويه في شرحه ولم يخالف قط ، وإنّما كان ينتصر له ، ويدافع عنه ، كل ذلك يدلل ويبرهن على ميله البصرى ، وفي جانب الكوفيين والمتأخرين استشهد بأقوالهم ولم يُعرّض بأحد منهم ولم يغض من شأن المدرسة الكوفيه ولا من نحاتها ، وكذا النحاة المتأخرين ، لكنه رد على الكوفيين ولم يوافقهم ، ووصل به هواه البصرى إلى أن يرد على شيوخ المدرسة الكوفية كالكسائيّ والفراء وثعلب ، وكذا بعض النحاة المتأخرين .

وتتضح بصريته من ثلاثة أمور :

الأول : موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين :

تصدى ابن أبي القاسم لآراء الكوفيّين بالرد والتفنيد في الخلافات النحوية بين المدرستين فرجح مذهب البصريّين في اشتقاق الاسم ، وفي جواز صرف غير المنصرف للضرورة و التناسب ، وفي رافع اسم " ما " (١) وغير ذلك من المسائل التي فَصَّلْتُ القول فيها في مبحث موقفه من مسائل الخلاف .

الثاني : اعتماده الأصول البصرية :

قال ابن ابي القاسم في الممنوع من الصرف : (واعلم أنّ صرْف غير المنصرف للضرورة حسن جيد،لأنّه رد فرع إلى أصل ، وهو كثيرٌ) (٢) وهذا أصل من أصول البصريين .

---

(١) انظر ص ١٨ ، ٧٣ ، ٢٧٥ .

(٢) انظر ص ٧٣ ، والمسألة في الأنصاف ٤٨٩/٢ ، ٥١٤ .

الثالث : تفضيله لمصطلحات البصريين :

عند شرحه لقول ابن الحاجب (بغيّرهَاءٍ) قال : (ولو قال : بغير تاء لكان أولي لموافقة اصطلاح البصريين .... (١)

مذهبه الفقهي :

ذكر المترجمون لابن أبي القاسم أنّه كان زيديّ المذهب ، وهو يعد من كبار مجتهدى المذهب الزيديّ ، واشتهر عن ابن أبي القاسم أنّه شديد الحرص على نشر المذهب الزيديّ بكل ما أوتي من سُبل ووسيلة ، وكان يرفض الاجتهاد لطلابه في الخروج عن المذهب الزيديّ ويطالبهم بالتقليد ، وجعل من نفسه حصنا منيعا للدفاع عن المذهب الزيديّ ، مما أدّى إلى الخصومة بينه وبين تلميذه حامل لواء السنة في صنعاء العلامة المجتهد محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير عندما خرج عن المذهب الزيديّ واجتهد ، ترسل عليه شيخه ابن أبي القاسم برسالةٍ تدل على عدم إنصافه ، ومزيد تعصبه لمذهبه الزيديّ (سامحه الله) فرد عليه بكتابه الموسوعه (العواصم والقواصم في الذّبّ عن سنة أبي القاسم)

وسوف أورد بعض ما يُشْعِرُ بزيديته من كتابه " البرود الضافيه ...... "

١ ـ عند استشهاده بأقوال على بن أبي طالب (رضي الله عنه) يقول : (عليه السلام) (٢) لكنّه عندما ذكر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سكت ولم يترض عنه (٣) وهذا هو مذهب الزيديّة في حق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم جميعا .

٢ ـ عند استشهاده بقول عالم من آل البيت كيحي بن حمزة العلوى والسيد شرف الدين أبو القاسم وغيرهما يدعو لهم ويترضي عنهم كقوله : (برّد الله مهجعه ، قَدّس الله روحه ، رحمه الله ، نوّر الله حفرته ؟ ....) ولم يفعل ذلك مع بقية العلماء الأجلاء (غفر الله لي ولهم) وهذا أيضا من تعصب الزيديّة .

---

(١) انظر ص ١٠٩ .　(٢) انظر ص ١ ، ٤٥　(٣) انظر ص ٢٢٤

٣ ـ وأختم الأدلة بدليل قاطع على مذهبه الزيديّ قوله وهو يمثل : (.... كما تقول : " زيديّةٌ ، وحنفيّةٌ ، وشافعيّةٌ " فيدخل أتباعهم معهم) (١)

أدلتــــــــه :

استشهد ابن أبي القاسم في كتابه " البرود " على جميع ما يعرضله من المسائل والقضايا النحوية بالأدلة التى اعتمد عليها النحاة قبله وهي : السماع ، والقياس ، والإجماع .

١ـ السمــــاع :

ويشمل كلام الله (القرآن الكريم) ، وكلام النبي صلي الله عليه وسلم (الحديث الشريف) وكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر .

أ ـ القرآن الكريم :

كان القرآن الكريم بجميع قراءاته رأس المصادر التي اعتمد عليها في تأييد المسائل والقضايا النحوية ، ولا فرق عنده بين القراءات الصحيحة المتواترة والشاذة فجميعها في نظره سواء ؛ لأنّها جميعا مروية عن رسول الله والقراءة سنة متبعة ، وعلى ذلك فالقراء لا يأتون بشيء من تلقاء أنفسهم ولهذا وجدنا ابن أبي القاسم يحترم القراءات والقراء ولم يقف موقف المعاند والرافض لبعضها كما فعل بعض العلماء لميلهم النحوى لمدرسة ما ، أو رمى أصحابها بالخطأ واللحن ، بل وقف مدافعا ومنافحا عن كتاب الله وقراءاته فتصدى للمبرد بالرد عليه في قول الله تعالي : ﴿ ان هذان لساحران ﴾ بقوله : (وهو باطل برواية الثقات ....) (٢)

وابن أبي القاسم في استشهاده بالقراءات في الغالب لاينسب إلّا القليل وسوف اكتفي بالإشارة إلى بعض منها ممّا ورد في الجزء المحقق ، من ذلك قول ابن أبي القاسم :

---

(١) انظر ص ٣٩ .　　(٢) انظر ص ٥٢ ـ ٥٣ .

" وحركة الإتباع ، نحو قراءة (الحمدِ لِله) بكسر الدال ، ورويت عن زيد بن على ، وقراءة (للملائكةُ اُسْجدوا) بضم التاء . وحركة النقل ، نحو قراءة ورش (ألم تعلمَ أنَّ الله) (١)

ومن ذلك فى جواز تسكين وسط الكلمة قال :

" .... ، وأنّ أبا عمروٍ حكاه لغة ، واستدل على جوازه في السعة بقراءة ومن قرأ (ورسْلنا لديهم) (فتوبوا إلى بارئْكم) (وبعولتْهن) بإسكان اللام ، والهمزة ، والتاء) (٢)

ومن ذلك قوله في الاستدراك على ابن الحاجب في الإعراب التقديرى :

" واعلم أنّه بقي عليه من التقديرى صور ، منها المدغم ، نحو : (وترى الناسْ سكارى) (والعادياتْ ضبحا) (وقتل داودْ جالوت) (٣) ، وقد استشهد باثنتين وعشرين قراءةً لم ينسب منها إلّا أربعاً فقط . (٤)

ب ـ الحديث النبوي :

كما استشهد ابن أبي القاسم بالحديث النبوى في تأييد المسائل والقضايا النحوية شأنه في ذلك شأن ابن مالك (رحمهما الله) .

ولم يقف من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم موقف المعارضين كما استشهد بالآثار الواردة عن أصحاب رسول الله رضوان الله عليهم ، فكان عدد ما استشهد به أحد عشر حديثا وأثرا . (٥)

جـ ـ كلام العرب الفصحاء :

من الأدلة التى اعتمد عليها ما سمع من أقوال العرب الفصحاء الأقحاح من شعر ونثر .

---

(١) انظر ص ٢٨ ـ ٢٩ . (٢) انظر ص ٤٢ . (٣) انظر ص ٦٩ .

(٤) انظر فهرس الآيات ص ٢٨٠ (٥) انظر فهرس الأحاديث والآثار ص ٢٨٥

أمّا بالنسبة للنثر فنجده استشهد بأقوال العرب وخاصة التى رواها سيبويه ، كما استشهد بحكمهم وأمثالهم على تثبيت القواعد النحوية .

و أمّا بالنسبة للاستشهاد بالشعر العربي فقد عُني به عنايةً فائقةً وأكثر من الشعر في دعم قضاياه النحوية حتى بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها في الجزء المحقق أكثر من مائتي شاهدٍ وهو عدد كبير إذا ماقيس بالحجم المحقق .

ولم يكن المصنف مهتما أو حريصا على توثيق شواهده الشعريه فلم ينسب منها إلّا تسعة أبيات فقط "(١)

كما تمثل بتسعة أبيات لشعراء متأخرين (٢) ولم يكن مبتدعا وإنّما سبقه نحاة تمثلوا بها كما أَثبتُ ذلك في هوامشها .

٢ ـ القيــــاس :

من الأُدلة النحوية القياس في إثبات القواعد النحوية ولا يُلجأ إليـــه إلّا في حالة عدم وجود السماع .

وقد لجأ إليه المصنف ، من ذلك قوله (وقد جاء في ثماني منع الصـــرف في الشعر وهو القياس ، وقال :

:. يحدو ثماني مولعا بلقاحها :. (٣)

ومن ذلك قوله في (أحمر) علما ثم نكر :

(والمذاهب أربعة :

الأول : المنع : وهو مذهب سيبويه ، للوزن وشبهه بأصله ، لأنّه قد صـــار نكرة كما كان فيعتبر فيه ماكان يعتبر قبل التسمية .

الثاني : ....

ثم قال : (ويدل على مذهب سيبويه السماع والقياس . أمّا السماع فـــرَوى أبو زيد ......

---

(١) انظر ص : ٤ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر ص ١٤ ، ٧٣ ، ٢١٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ .

(٣) انظر ص ١١٠

وأما القياس : فهو أنّ شبه العلة في هذا الباب علة .

وقد وجد هذا في مواضع :

الأول : أسود وأرقم فإنّا اعتبرنا وصفيته مع زوالها .

الثاني : ألف الإلحاق وألف التكثير فإنّهما منعتا ، لشبههما بتاء التأنيث أو ألف التأنيث .

الثالث : ....) (١)

٣ - الإجماع :

ومن الأدلة التى اعتمدها ابن أبي القاسم في تثبيت قواعده النحوية ما أجمع عليه جمهور النحاة وقد أخذ به في الرد علي متأخرة المغاربة في أقسام الكلمة فقال :

(قوله : " وهي اسم ، وفعل ، وحرف " لا خلاف في قسمتها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وأنّه لا رابع لها ، إلّا مازعم بعض متأخرة المغاربة أنّ ثَمَّ رابعا سماه خالفه وهو أسماء الأفعال ليست عنده اسما ولا فعلا ، ولا حرفا . وهو فاسد ؛ لأنّه إمّا أنْ يكون داخلا في الثلاثة أَوْ لَا.إنْ لم يكن داخلا فهو خارق للإجماع ، لأنّهم على أنّه إمّا اسم ، وإمّا فعل . وقوله قول ثالث يتضمن نفي الأولين .) (٢)

موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها :

من السمات البارزة عند ابن أبي القاسم (رحمه الله) كثرة الاستشهاد بآراء النحاة من عصر سيبويه إلى عصره حيث بلغ عدد النحاة الذين استشهد بآرائهم في شرحه زهاء سبعين نحوياً ، وقد تتبعت هذه الآراء التى استشهد بها في كتب أصحابها النحوية وغير النحوية ، وفي كتب أمهات النحو المشهورة وقد وفقت في تخريج الكثير منها بل لم يبق إلّا القليل الذى لم أستطع الوصول لتخريجه .

---

(١) انظر ص ١٤٨ .   (٢) انظر ص ٩

ومن الصدق والعدل والإنصاف لابن أبي القاسم أنّه كان إماما محققا في نسبة الآراء النحوية لأصحابها إلّا ماندر منه وهو من قبيل السهو ، وهذا الأمر ليس بالسهل اليسير لمَنْ يحشد في كتابه هذا الجم الغفير من أقوال النحاة واللغويين ، وإنْ دل على شئ فإنّما يدلنا على سعة اطلاعه ومدى قدرته العلميه على الاستيعاب وترتيب آراء النحاة واللغويين وصبها في قالب علمي محكم ، مع نسبة كل قول لصاحبه ، رحم الله ابن أبي القاسم على هذا العمل والجهد العظيم .

موقف ابن أبي القاسم من النحاة :

ذكرت في مذهب ابن أبي القاسم النحوى أنّه يميل لمذهب البصريين في آرائه وفي مسائل الخلاف ، ومع ذلك الميل كان له اختيارات وترجيحات لبعض آراء النحويين الكوفيين وغيرهم من النحاة المتأخرين إلى عصره .

ومع ذلك كله نجد ابن أبي القاسم وهو يستعرض هذه الآراء كأن يدخلها تحت ميزان العقل ومرآة الفكر فما اطمأن له اختاره وانتصر له ، وماخالف هواه وعقله رفضه بشدة وردّه وفنّده .

وعلى ذلك نجده تعقب كثيرا من العلماء بالرد لآرائهم ولم يكن علماء البصرة بمنأى عنه إلّا سيبويْهِ فقد أكثر من النقل لآرائه ولم يخالفه قط بل كان ينتصر له ويعتذر عنه ويرد على خصومه (١) وكذا شيوخه الخليل وأبو عمرو .

فقد رد على الأخفش فى موضع واحد (٢) وانتصر له في ثلاثة مواضع (٣) كما رد على المبرد في خمسة مواضع (٤)

كما أنّه تعقب شيوخ المدرسة الكوفية بالرد فنجده رد على الكسائيّ فى موضع واحد (٥) ورد على الفراء في ثلاثة مواضع (٦) ، كما رد على ثعلب فى موضع واحد (٧) وانتصر للفراء في موضعين (٨) ، كما رد على كبار النحاة

---

(١) انظر بعض موافقاته أو دفاعه أو انتصاره لسيبويه ص : ٨٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٩٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ . (٢) انظر ص : ١٤٦ .

(٣) انظر ص : ٦١ ، ٨٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ . (٤) انظر ص : ٥٢، ١٢٠، ١٢٩، ١٧٢، ١٩٥

(٥) انظر ص : ٨٣ . (٦) انظر ص : ٨٠، ٩٨ ، ١٤٦ . (٧) انظر ص : ١٤٩

(٨) انظر ص : ٩٥، ١٠١ .

كالزجاج في موضعين (١) وانتصر لتلميذه الزجاجيّ في موضع (٢) ورد على السيرافيّ في موضع (٣) ، ورد على الفارسيّ في أربعة مواضع (٤) وانتصر له في موضع (٥) ، كما رد على ابن بابشاذ في موضع (٦) ورد على السهيليّ في موضع (٧) ورد على الرازيّ في موضع (٨) ورد على الجزوليّ في موضع (٩) ، ورد على صدر الأفاضل في موضع (١٠) ورد على ابن عصفور في موضع (١١) ورد على ابن مالك في موضع (١٢) ووافقه في موضع (١٣) ورد على نجم الدين الرضيّ في موضع (١٤) ورد على ركن الدين في أربعة مواضع (١٥) ، وتعقبه في موضع آخر بقوله : (قلت :وماذكره غير شامل) (١٦) .

كما رد على ابن حيان الأندلسي في ثلاثة مواضع (١٧) ، ورد على يحيى بن حمزة العلوي في موضعين (١٨) ووافقه في موضع (١٩) .

ولم يَسْلَم منه شيوخه فنجده رد على شيخه السيد شرف الدين في موضع (٢٠)

ولم يقف ابن أبي القاسم عند ذلك بل رد على النحاة كافة أو بعضٍ منهم بقوله : (وهذا كلام النحاة وفيه تعسف) (٢١)

كما رد على متأخرة المغاربة في قسمة الكلمة إلى أربعة أقسام (٢٢) وتعقب الأصوليين في قسمة الخبر ورد عليهم (٢٣) .

وأود أن أُشير إلى أنّ هذه الدراسة لموقف ابن أبي القاسم من النحاة في الرد عليهم أو الانتصار أو الموافقة لهم تمثل جزءاً يسيراً من كتابه تكمن من أول الكتاب إلى نهاية قسم المرفوعات فقط .(٢٤)

---

(١) انظر ص : ٩٧ ، ١٢٠ (٢) انظر ص : ١٤٩ . (٣) انظر ص ١٢١ .

(٤) انظر ص : ٧٨ . ١١٢ ، ١١٨، ٢٣٩ . (٥) انظر ص : ١٦ ، ١٧

(٦) انظر ص : ١١٢ . (٧) انظر ص : ١٢٤ . (٨) انظر ص : ٢٣٨

(٩) انظر ص : ٧٨ . (١٠) انظر ص : ٢٠٠ (١١) انظر ص : ١٢٧

(١٢) انظر ص : ٢٣٩ . (١٣) انظر ص : ١٠٨ (١٤) انظر ص : ٧٣

(١٥) انظر ص : ٢٤ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٤٤ . (١٦) انظر ص : ٢٤٢

(١٧) انظر ص : ٨٥،١٢٠،٢٤٠ (١٨) انظر ص ٢٠٠ ، ٢٣٨ (١٩) انظر ص : ١٤٤

(٢٠) انظر ص : ٥٩، ٦٠ (٢١) انظر ص : ١١٠ ، ١٦٨ ، ١٧٢

(٢٢) انظر ص : ٨ (٢٣) انظر ص ١١

(٢٤) هذا هو الجزء الذى التزمت بتحقيقه ودراسته بدقة مع الالماح لباقي الكتاب بقدر استطاعتي ، ولو دققت النظر فيه كله لبلغ السيل الزبي وبالله التوفيق .

موقف ابن أبي القاسم من مسائل الخلاف :

ذكرت في مذهبه النحوى أنه كان هواه وميوله وصفوه تجاه المدرسة البصرية ومن هذا المنطلق تصد ابن أبي القاسم لآراء الكوفيين بالرد والتأويل والتفنيد ، وارتضي لنفسه الأخذ والانتصار لأقوال البصريين وبالأخص إمام النحاة وشيخ الصنعة سيبويه ، فوقف مؤيداً لأقوال البصريّين في مسائل الخلاف بين المدرستين ، ولم ألمح منه تأييدا للكوفيّين فيما يذهبون له ولو كان مذهبهم قويا كالخلاف في باب التنازع وإنّما سكت عن مذهبهم وأيد مذهب البصريين بسرد الشواهد والبراهين والقياسات ٠ (١)

فقد سلك ابن أبي القاسم في مسائل الخلاف مسلك ابن الأنبارى في الأنصاف، والعكبرى في التبيين في ترجيح رأى البصريين والتعصب لهم وَرَدّ مذهب الكوفيين ودحض حججهم وإليك نماذج من ترجيحاته لمذهب البصريين :

١ ـ الاختلاف في اشتقاق الاسم أهو من السمو أم من الوسم ؟

قال ابن أبي القاسم : (ومذهب البصريين : أنه مأخوذ من السمو ، فالمحذوف منه لام ، ومذهب الكوفيين : من الوسم ، وهو العلامة فالمحذوف منه الفاء ٠

وَرُجِّحَ مذهب البصريين ، بقولهم : أسميت ، وسميت ، وَسَمِيّ ، وأسماء ، ولو كان على ماقاله الكوفيون لقيل : أو سمت ، ووسمت ، ووسم ، وأوسام) (٢)

٢ ـ مسألة هل يجوز صرف غير المنصرف للضرورة والتناسب ؟

قال : (فمذهب البصريين جوازه مطلقا ، وقال الكوفيون : مالم يكن " أفعل من " ، لأنّ التنوين لايجامعها كمالايجامع الإضافة ٠ وهو باطل بدليل صرف " خيرٌ منك وشرٌ منك " (٣) ٠

---

(١) انظر ص ١٨٧ ـ ١٨٨ (٢) انظر ص ١٨

(٣) انظر ص ٧٣ ٠

٣ ـ مسألة الخلاف فى رافع اسم " ما " :

ذهب البصريون : إلى أنّها هي الرافعة للاسم والناصبة للخبر ٠

وذهب الكوفيون إلي أنّها لا عمل لها في الاسم ، وإنّما هو مرتفع بما كان مرتفعا به من قبل ، وإنّما عملت في الخبر فقط ٠

فرد عليهم ابن أبي القاسم بقوله : (فيقال لهم : كيف تعمل في الأ بعد دون الأقرب ؟) (١)

٤ ـ كما رجح مذهب البصريين في أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه لا كما ذهب له الكوفيون ٠ (٢)

٥ ـ رجح مذهب البصريين في جواز تقدم المفعول مع إلّا على الفاعل (٣)

بعض المآخذ التى وقع ابن أبي القاسم فيها :

من الأمور المسلم بها وقوع الإنسان في الخطأ والنسيان وزلّة القلم ، وقديما قالوا : " لكلّ صارمٍ نَبْوةٌ ، ولكلّ جَوَادٍ كَبْوةٌ ، ولكلّ عالمٍ هَفْوةٌ " (٤) وما أحسن ما قالوا ؛ لأنّ الكمال لوجه الله سبحانه ٠

وقد تنبه المؤلف إلى إمكان وقوع ذلك فقال في خاتمة كتابه : (والله أعلم بالصواب ، فهذا ما أردنا إيراده في هذا الكتاب ، وأنا استغفر الله من كل ما طغي به القلم ، أو نفث به اللسان مما يكون سببا لإحباط الثواب أو لاستحقاق العقاب) ٠

ومن المآخذ التى وقع فيها ابن أبي القاسم :

---

(١) انظر ص : ٢٧٥ ٠

(٢) انظر ص : ٧١ ٠

(٣) انظر ص : ١٦٣

(٤) مجمع الأمثال ١٠٣/٣

أ ـ من ناحية منهجه في شرح الكافيه :

مع أنّ ابن أبي القاسم ألزم نفسه بشرح الكافيه ورسم منهجه في مقدمته بأسس ثمانيه (١) يظهر فيها التدقيق والتمحيص والشمول للمسألة النحوية أو لمسائل الباب إلّا أنّه وقع في هفوات منها :

(١) أغفل في باب المثنّى والملحق به إعراب " اثنان واثنتان " (٢) مع أنّه ذكرها في متن الكافيه ولم يتناولها بالشرح أو الإشارة ، وشرح الملحق بالمثنّي " كلا وكلتا " .

(٢) إغفاله للتبويب حيث لم يبوب لأيّ مسألة إلّا ماندر وإنّما كان يسرد القضايا النحوية على ترتيب الكافيه . كما أنّه لم يهتم بالعنونة للفصول التي في داخل الباب .

(٣) كما أنّه أغفل نسبة القراءات لقارئيها إلّا ماندر ، وكذا لم ينسب من الأبيات الشعرية إلّا تسعة أبياتٍ من مائتي بيت بل أكثر ، مع أنّه قال في منهجه (مبْهمٌ يُعيّنُ ، ومعدومٌ يُخترع ، وناقص يكمّل) وعدم النسبة مع إمكانها نقص في تناول المسائل العلمية .

ب ـ ماوقع فيه من الوهم :

١ ـ نسب ابن أبي القاسم قولا لأبي جهل في عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : (رجلٌ اختار لنفسه شيئا فدعوه) . وبالرجوع لكتب السيرة والتاريخ نسب هذا القول إلى العاص بن وائل السهميّ . (٣)

٢ ـ كما وهم في رواية بيت الفرزدق حيث رواه :

" نفى الصياريف تنقاد الدراهيم "

والرواية الصحيحة له :

" نفي الدراهيم تنقاد الصياريف " (٤)

---

(١) انظر منهجه ص ٢ عند " وهي مبهم يعين ... "

(٢) انظر ص ٥٢ . (٣) انظر ص ٢٢٤ ، وهامش (٢٧)

(٤) انظر ص ٥١ ، وهامش (١٩) .

٣ ـ كما وهم فى رواية بيت الكميت حيث رواه :

" خريع دادٍ في ملعب "

وعلى هذه الرواية لا شاهد للمصنف على ما أورد والرواية الصحيحة له :

" خريع دواديَ في ملعب " (١)

٤ ـ من المآخذ النحوية التى وقع ابن أبي القاسم فيها :

ذكره " أمّا " الشرطية المهملة دون أن يذكر جوابها مقارنا بالفاء وهو لازم الذكر (٢) ومثال ذلك :

ـ قوله : " وأمّا إنْ رفعت " زيد " بالظرف على مذهب الأخفش امتنعت " (٣)

ـ وقوله : (وأمّا إنْ وليها " أمّا " وتقدم " أنَّ " باتفاق نحو قوله : وأبي اصطبار ....) (٤)

ج ـ نسبة بعض الأقوال خطأ أو سهوا :

من ضمن المآخذ التى وقع فيها أنّه ينسب رأيا لأحد العلماء وهو لم يقل به ، بل مافي كتبه على خلاف ما نُقل عنه ، وعلى سبيل المثال :

١ ـ نسب لسيبويه المنع من دخول الفاء على الخبر الذى دخل على مبتدئه النواسخ " إنّ ، أنّ " (٥)

٢ ـ كما نسب للفراء جواز تقديم الفاعل المحصور بـ " إلاّ " على المفعول والفراء تنسب له كتب النحاة المنع على مذهب البصريين وغيرهم (٦)

٣ ـ ونسب للمبرد وغيره القول بأن الممنوع من الصرف مبنيٌّ في حالة الجر على الفتح ، وكلام المبرد في المقتضب ١٧١/٣ صريح في أنَّ الممنوع من الصرف معرب في أحواله كلها .

---

(١) انظر ص ١١٧ ، وهامش " ٣٠ " .

(٢) انظر " أما " في معان الحروف ١٢٩ ، ١٧١ ، والمغني ٥٧/١

(٣) انظر ص ٢١٧ . (٤) انظر ص ٢٤٣

(٥) انظر المسألة ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ . (٦) انظر المسألة ص

وممن سبق المصنف لذلك ابن يعيش والرضيّ . (١)

٤ ـ كما نسب للمبرد وغيره القول بمنع عمل " لا " المشبهة بـ " ليس " مطلقا والمبرّد نص على عملها في المقتضب ٣٨٢/٤ (٢)

٥ ـ نسب للزمخشري القول بعمل (لا) على لغة تميم فقط/والزمخشري يرى عملها مطلقا دون تقييدها بأيّ لغة . (٣)

٦ ـ كما نسب للمطرزيّ عملها كذلك على لغة تميم ، والمطرزي في " المصباح " لم يقيد عمل " لا " بأيّ لغة ، بل أنكر عملها عند بني تميم في رسالته النحوية المطبوعة مع " المُغرب " عكس ما أثبته الشارح (٤)
ولكن سبق أبو حيان المصنف لهذا الرأي في الارتشاف ١١٠/٢ .

٧ ـ نسب لركن الدين القول بأن أخيل من الخيلاء ، وركن الدين قال : من الخيلان (٥)
ويمكن للمتأمل أن يستدرك مآخذ أخرى ، ولعل فيما بقي من الكتاب ممّا لم يُحقق أضعاف ذلك .

تحقيق عنوان الكتاب :

لم أبذل جهدا في تحقيق عنوان الكتاب ؛ لأنّ ابن أبي القاسم أشار في مقدمته إلى اسم كتابه بقوله : (وسميتُها بـ " البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية) (٦)
وأكد ذلك ابنه الملك صلاح بن علي في مقدمة مختصره المُسمّى بـ " النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب " لكتاب والده السابق .
بقوله : (... المسمي بـ " البرود الضافية والعقود الصافية " لوالدنا الشيخ العلامة .....) .

---

(١) انظر المسألة ص ٤٤ . (٢) انظر المسألة ص ٢٧٦ .
(٣) انظر ص ٢٧٨ . (٤) انظر ص ٢٧٨ (٥) انظر ص
(٦) انظر ص ٢ (مقدمة المولف) .

كما أشار الى ذلك أكثر المترجمين كبر وكلمان في تاريخه ٣٢٣/٥ ، والمؤرخ زباره في كتابه " أئمة اليمن " ٣٢١ ، وصاحب مصادر الفكر ٦٤٨ مما لايدع مجالا للشك في صحة عنوان الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف :

من الأمور المهمة التى تحتاج من المحقق بذل الجهد وكد الذهن نسبة الكتاب المحقق لصاحبه ، لأنّ الأمانة العلمية توجب ذلك وطبيعة عمل المحقق تقتضيه . وقد أخذَتْ نسبة كتاب البرود الضافيةّ والعقود الصافيةّ " للعلامة ابن أبي القاسم الحسنى القرشي في بداية معايشتي للكتاب وقتا ليس باليسير في توثيق هذه النسبة وكشف الشبهة في نسبة الكتاب لابن مالك أو لابن هشام الأنصارى ممّا جعلني أفرد مبحثا مستقلا لدفع هذا اللبس وكشف تلك الشبهة عن الكتاب .

وقد وقفت على أدلة قطعية من داخل الكتاب وخارجه تقطع بنسبة " البرود الضافية ... " لمؤلفه ابن أبي القاسم الحسني وهى كما يلي :

١ - ذكر ابن أبي القاسم بعض شيوخه في كتابه كوالده ، والعلامة السيد شرف الدين أبي القاسم بن محمد (رحمهم الله) . ولم يذكر أحد ممن ترجم لابن مالك أو لابن هشام أنّ السيد شرف الدين شيخ لأحدهما .

٢ - استشهد في شرحه بأقوال الإمام السيد يحي بن حمزة العلوى القرشي وهو من علماء اليمن .

ولم يوجد تلميح أو إشارة أو ذكر في كتب ابن مالك أو ابن هشام لهذا العلامة مما يقطع بكون الكتاب لمؤلف يمني هو ابن أبي القاسم .

٣ - وجد في آخر المخطوطة عبارة مهمة تنص على المكان الذى كتبت فيه المخطوطة وهو قرية " حَوْث " وهي من أعمال صنعاء ، ومن الأماكن التى عاش بها المؤلف ، وغيره كالعلامة على بن هطيل النجرى ٨١٢ هـ الملقب بسيبويه اليمن .

٤ ـ لو تجاهلنا كل ماسبق فإنّ هناك دليلا قاطعا لاريب فيه،وهو وجود مختصر لهذا الشرح لابن المؤلف الملك صلاح بن على بن أبي القاسم ٨٤٩ هـ سماه " النجم الثاقب على كافيه ابن الحاجب " قال في مقدمته :

(٠٠٠٠ ، وبعد : فإنّه قرأعلى جماعة من الإخوان كافيه ابن الحاجب ، وكان الألف حينئذ ( ) من الشروح المسمي ب" البرود الضافية والعقود الصافية " لوالدنا الشيخ العلامة ، الحبر الصمصامه ، طود العلم ومعدن التقي والحلم ، الجمالي جمال الدين سليل الأئمة الهادين بن الحسن بن محمد بن أبي القاسم الهادوى ٠٠٠٠٠)

وقد أرفقت نموذجا من مقدمة المختصر .

٥ ـ أشارت المصادر التاريخية بنسبة الكتاب لابن أبي القاسم وكذا المختصر لابنه من تلك المصادر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٢٣ ، وأئمة اليمن للمؤرخ اليمني زباره : ٣٢١ ـ ٣٢٢

دحض شبهة حول الكتاب :

وقع بعض الباحثين في شبهة نسبة كتاب البرود الضافية والعقود الصافية " لابن مالك (٦٧٢ هـ) أو لابن هشام الأنصارى (٧٦١ هـ) ولعل السبب الذى دفع الباحثين لهذه الشبهة أنّه وُجِد في الورقة الأولي من الكتاب العبارة التالية :

(قال مولانا جمال الدين : اعلم أنّه لابد ٠٠٠٠٠) ولقب ابن مالك جمال الدين ، وكذا ابن هشام الأنصارى ومن قبلهما ابن الحاجب ، ومن بعدهما ابن أبي القاسم الحسني وممن نسبها لابن مالك طارق الجنابي في ابن الحاجب النحوى (٤٧ ، ٥٨) وممن نسبها لابن هشام الأنصارى مفهرس مكتبة عارف حكمة وأسامة الرفاعي في الفوائد ٣٤/١ ، وطارق نجم في الكافية : ٣٨ وغيرهم

وأعتذرُ لهؤلاء أنّه وقع منهم من قَبيل السهو بسبب اللقب (جمال الدين) في أول الكتاب مما دفعهم لذلك (عفر الله لهم) ومن اليسير دفع الشبهة بما تقدم من كلام في نسبة الكتاب وبالآتي :

أ ـ بالنسبة لابن مالك :

١ ـ لم تذكر المصادر التاريخية التى ترجمت له أنّه شرح الكافية وإنّما له تقريرات جمعها ابنه .

٢ ـ أنّ ابن أبي القاسم استشهد عشرات المرات في شرحه بآراء ابن مالك بل كان يصرح باسمه كاملا (١) وهذه النقول خرجتها بنصها وفصها من شرح الكافية الشافية ، والتسهيل وشرحه لابن مالك .

ب ـ بالنسبة لابن هشام الأنصاريّ :

١ ـ إضافة لما سبق ذكره ، لم تشر المصادر المترجمة لابن هشام إلى أنّه شرح الكافيه ، ولكن أشارة أنّه شرح الشافيه باسم " عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب " (٢)

وصف النسخة التى اعتمدت عليها في التحقيق :

عندما عقدت العزم على تحقيق كتاب " البرود ... " رجعتُ للكتب المختصة بكتب التراث الإسلامى وكذا فهارس المكتبات المتوفرة هنا بقدر استطاعتي ورجعت لمراكز البحث العلمي وسؤال أهل الخبرة وكذا رجعت للدراسات التي قامت حول ابن الحاجب فلم أوفق للوقوف على نسخة ثانية للكتاب ، والنسخة التى اعتمدت عليها في تحقيق كتاب " البرود " نسخة فريدة .

وهي محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة وهي تحمل الرقم (٤١٥/٢٠ نحو) وعدد أوراقها (٢٣٢ ورقة) أى (٤٦٤ صفحة) وأوراقها من القطع الكبير ، وقياسها (٢٦ x ٢٠ سم) ويتراوح عدد أسطر كل صفحة بين ٣٣ ـ ٣٥ سطرا وفي الغالب (٣٤ سطرا) وعدد كلمات كل سطر لايقل عن (١٨كلمة) تقريبا ، وكتبت النسخة بخط معتاد واضح مقروء .

---

(١) انظر صفحات : ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٩٠ وغيرها (القسم المحقق) .

(٢) انظر مقدمة أوضح المسالك ٩/١ .

ولايوجد على غلاف النسخة أو بداخلها أو آخرها أى توقيعات أو تملكات أو سماعات أو قراءات إلّا ختم مكتبة عارف حكمت في أول المخطوطه وكذا في آخرها .

وتمتاز النسخة بدقتها وكثرة التصحيحات والتصويبات للنص حيث يُطالعنا بين فينة وأخرى كلمة " بلغ " .

كما تمتاز بالحواشي والتعليقات العلمية المفيده ، وبتكميل أنصاف الأبيات الشعرية التى لم يأت بها المصنف كاملة في الغالب .

ومُيِّزت الحواشي عن النص الأصلي بعلامة (حـ) طويله والنص بعبارة (صح أصل) .

وكتبت كلمة (قوله) بالمداد الأحمر في الأغلب وباقي الكلام (المتن والشرح) بالمداد الأسود الفاتح .

ولايوجد بالنسخة أىّ سقط أو خرم أو بلل أو رطوبة إلّا ماأحدثه المرممون للنسخة من قص أطرافها أو تغطيته ممّا أدّى إلى ذهاب بعض تصويبات النص أو الحواشي.

ووجد في النسخة الورقة (٣٢/أ ، و ٣٣ / أ) وكذا الورقة (١٣٤/أ) كلام ليس من أصل الكتاب ضرب عليه من قبل المؤلف أو الناسخ ونبه عليه في أسفل الصفحة .

ويطالعنا في أول ورقة في المخطوطة عنوان الكتاب ولقب المؤلف حيث كُتب (شرح الكافيه المُسمّي بـ " البرود الضافية والعقود الصافيه " لمولانا جمال الدين) وكتب في آخر المخطوطة (فرغ من (تأليفه) في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة (من الهجرة) النبوية بهجرة حَوْث ، وكانت مدة جمعه قدر ثلاثة أشهر في حَوْث حرسها الله آمين .

والنسخة - فيما أذهب إليه - بخط المؤلف والشاهد ماذُكر في آخرها وكذا القشط في داخلها والتصحيحات والتصويبات ومقابلة المؤلف فهي تعد مسودة المؤلف ، هذا ماأجزم به ، والله أعلم .

أما ماورد من ذكر جزء من اسم الناسخ في آخرها فهذا من عمل بعض النُسّاخ المحشين أو العامدين ، وكذا الخط مغاير تماما لخط الكتاب وكذا لون المداد الذى كتب به مغاير والله ولي التوفيق ،،،

(منهجي في تحقيق النـــص)

ذكرت سابقا أنّي أعتمدت في تحقيق كتاب " البرود الضافيه والعقود الصافيه " على نسخةٍ فريدةٍ ، وقد حرصت في تحقيق الكتاب على أن يخرج بالصورة الصحيحة التى أرادها وارتضاها ابن أبي القاسم " رحمه الله " ملتزما في ذلك الأمانة العلمية ، والمنهج العلمي الصحيح في تحقيق النصوص ، بقدر استطاعتي ، ولتحقيق هذا الهدف راعيت الأسس التالية :

١- كتبت النص وفق القواعد الإملائية المتبعة في وقتنا الحاضر .

٢ - قمت بضبط ماتدعو الحاجة إلى ضبطه من النص .

٣ - قمت بتصويب التحريق والتصحيف مع قلتهما وهما أمران لابُدَّ منهما بسبب النُسّاخ بما يوافق الرسم دون اجتهاد منّى لايحتمله شكل الكلمة ووضعت الكلمة بين معقوفين هكذا ( ) .

٤ - بالنسبة للنص لم أتدخل فيه إلّا بقدر الحاجة الداعية لذلك لإقامة المعني وهذا الأمر مِنّي على سبيل النُدرة ووضعت الكلمة بين معقوفين هكذا ( ) .

٥ - في حالة وجود نقص في النص بسبب الخرم أو غيره ، أُكمِلُه بقدر استطاعتي بما يوافق ويلائم المعني ، وأضعه بين معقوفين هكذا ( ) ، وإنْ لم أقف على إكماله/ أضع نقطاً تدل على وُجُود سَقْطٍ .

٦ - ميّزتُ متن كافية ابن الحاجب بين قوسين عن كلام ابن أبي القاسم .

٧ - قمت بعمل عناوين الأبواب النحويّة وجعلتها بين حاصرتين هكذا ( ) .

٨- خرجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقمها في الهامش ، كما خرجت جميع القراءات التى وردت في النص وذلك بذكر القارئ وكونها قراءة سبعية أم عشريه أم شاذة ؟ مع الإحالة إلى كتب القراءات وكتب التفسير التى تُعني بالقراءات والإعراب .

٩ - خرجت الأحاديث والآثار من كتب الصحاح وغيرها ، ولم أكمل الحديث في الهامش كما لم أهتم باختلاف الروايات ؛ لأنّ هذا ليس من اختصاصي ، وإنّما قصرت عملي على تخريج الرواية المثبتة في النص .

وحقيقته الجزاعي جار المبتدأ هو كل لفظ اورث المخاطب باشارة الى المبتدأ وهذان الجزءان مستجابان
من الاعتراضات الواردة على حد المبتدأ والخبر والعامل فيهما المذكورة في المتن كما ترى والله اعلم

يقول هو مع الحرف في موضع رفع وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز اقامته الا ان يكون حرف
زائدا لانه لو اقيم المجرور لكان سيبويه يهتدي ولكان الاتباع على المحل فيقول سير بزيد الظريف انتم اختلفوا
في القائم اذا قلت سير بزيد ومن تقمز وحيث لا يكون ابدا فذهب بعضهم الى انه ضمير المصدر ولهذا
يذكر الفعل وذهب بعضهم الى ان سير بزيد على اضمار الطريق لان السير لا يكون الا في مكان وذهب
الكسائي وهشام الى ان فيه ضميرا مجهولا ويحتمل ان يراد به المصدر او الزمان او المكان قوله فان لم يكن
اي المفعول به فالجميع سواء المصدر وظرفا الزمان والمكان والمفعول بحرف جر وفي ذلك خلاف
ذهب الزمخشري وهذا المصنف الى التماثل وهو انها مستوية في الاقدام بقيم ايها شئت والاولى
انه يقدم ما قبله منها الى جانب الفعل وذهب ابن عصفور الى ان المصدر اولى لقوة دلالته على الفعل
وذهب يحيى بن معط الى ان المجرور اولى لانه اخو الصريح وذهب ابو حيان الى ان ظرف المكان اولى لان
دلالة الفعل عليه لزومية كالمفعول به واما الزمان والمصدر فيدل عليهما بلفظه فلا فائدة واما
ذو حرف الجر ففيه خلاف قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني مذهب الجمهور ان
الثاني من باب اعطيت منصوب كالاول فيجوز عندهم اقامة الثاني كما يجوز اقامة الاول
وذهب الفراء وابن كيسان الى ان الثاني منصوب بفعل اخر تقديره وقبل درهما او اخذ فعلى
مذهبهما لا يجوز اقامة الثاني وكلام المصنف على مذهب الجمهور وفي قوله اولى تنبيه على جواز
اقامة الثاني واما كان الاول اولى لانه فاعل في المعنى ثم قد وقع خلاف بين من اجاز اقامة الثاني فمنهم
من لم يشترط فيه شرطا وهو ظاهر كلام المصنف وغيره ومنهم من شرط ان لا يكون فيه
لبس فان كان تعين الاول نحو اعطي زيد عمرا واختاره ابن مالك وادعى فيه الاجماع ومنهم
من شرط ان لا يكون الثاني نكرة مع كون الاول معرفة فان كان نكرة فقيل يقبح ويجوز
وروي عن الكوفيين [illegible] وروي عن الفارسي شيء

المبتدأ والخبر اختلف في عاملهما

فقيل معنوي ثم اختلفوا فمنهم من قال هو الابتداء وهو اهتمامك بالشيء وجعلك له اولا لثان
هو حديث عنه وقيل تجردهما عن العوامل اللفظية واختاره جماعة منهم الزمخشري وقيل
مشابهة المبتدأ للفاعل في [illegible] عنه ومشابهة الخبر للفعل المضارع في [illegible] عنه وهو قول صاحب [illegible]
وقيل لفظي ثم اختلفوا فقيل المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل المبتدأ رفع الخبر والمبتدأ ارتفع
بالعائد قال شيخنا السيد شرف الدين رحمه الله المراد بالعائد عند هذا القائل المعنى الذي هو
له عائد وقال غيره هو العائد اللفظي وقيل لفظي ومعنوي فالمبتدأ رفع الخبر والابتداء رفع
المبتدأ وفي هذا [illegible] وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ جميعا رفعا الخبر
والقائلون بالتجرد فريقان منهم من جعل التجرد امرا معنويا ثبوتيا ومنهم من يرجع بذلك الى ان الرفع
فيهما لا بعامل فكانه قيل ما تجردا عن العامل اللفظي والمعنوي رفعا ويؤيد هذا المذهب ان
الرفع في كلام العرب اصل المرفوعات والدليل انهم يرفعون في ابتداء العدد غير المركب فيقولون
اثنان واثنان ويثنون وكذلك اذا ادخلوا الواو قالوا واحد واثنان وثلاثة واربعة ولا اعراب
ولا عامل [illegible] المعنوي [illegible] النصب والجر اذ كل نوع من انواع العوامل منتف

A|3 A|4 A|5

المنصوبات قوله وهي ما اشتمل على علم المفعولية تقدم في المرفوعات من قوله

على علم المفعولية انه علم المفعولية النصب والحروف الالف والياء والمنصوبات حقيقة

وغير حقيقة والحقيقة هي خمسة الاول المفعول المطلق وبه وفيه وله ومعه

وذهب الكوفيون الى ان الحقيقي هو المفعول به فقط وما سواه مشبه به وذهب صاحب التحرير الى

ان الحقيقة الثلاثة الاول لان علم الفاعل الاتي وغير الحقيقة هي الحال والاستثناء

والتمييز وخبر كان ولا وما واسم ان ولا التبرئة وزعم الزمخشري ان غير الحقيقة اعلى اسم

ان ولا وخبر كان وما ولا وان الحال والتمييز والاستثناء حقيقة والاولى انها دالة وانكر

غير حقيقة ان الفعل لا يستلزمها فانه نظر من حيث ان الفعل يستلزم الحال من حيث انه

لا يفعل الفعل الا على حال ولا يستلزم المفعول معه ولا المفعول له وسابقها قوله فيه

المفعول المطلق سمي بذلك لان الفعل يتعدى اليه جميعا بنفسه بخلاف سائرها ولانه يقبل

تسميته غير مقيد بحرف الفاعل في الجملة وللمفعول له علته وفيه ظرف فيه وله علته ومعه

مصاحبه ولانه في تسميته غير مقيد بحرف في افادة لها ذي قوله وهو اسم ما فعله

فاعل فعل الخرج ما لا يفعله فاعل كعلم [illegible] ومثال مذكور يخرج المصدر حيث

بما يخرج المعنى [illegible] بالمصدر واحترز به لئلا يرد مثل ضربت ضربت الثاني [illegible] فعله

فاعل فعل مذكور بمعناه وعليه اسئلة الاول المصادر التي دخل النفي على افعالها نحو ما ضربت

فانه لم يفعله فاعل فعلها الثاني المصادر التي لا فعل لها نحو ويحه وجوابه انه مصدر الثالث الاسما

الجامدة نحو [illegible] شرطا فيهما احدهما ان [illegible] ضربه ومرة والثاني ان الاصل ضربه

شرطا ونحوه بحذف المضاف اليه واقيم مقامه الرابع المصدر المبني بان نحو [illegible] اي

ان اكله وهو لازم والاولى ان نزيد ذكر ما باله ما لم تكن الذي الخامس المفعول المطلق اذا

اقيم مقام الفاعل هو داخل في الحد وليس بمفعول مطلق وزعم المصنف انه غير لازم لانه احترز عنه

لم ينادى الكرفي المفعول له الا انه لانه مذكور في حد المنصوب اسم ما فعله فاعل فعل

قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد الذي للتاكيد هو المبهم وهو الذي لا يفيد الا ما افاده الفعل ويكون

مصدرا واسم مصدر نحو اغتسلت غسلا [illegible] واسم جامد نحو [illegible]

وحده [illegible] والمصدر ضربان موافق في اللفظ والمعنى جار نحو جلست جلوسا [illegible]

في المعنى واللفظ غير جار [illegible] من الارض نباتا واما موافق في المعنى فقط نحو قعدت جلوسا

وقد اختلف العامل في هذا القسم وهو المؤكد واما الموافق في اللفظ والمعنى الجاري نحو ضربت

ضربا فالاكثر انه بفعله الواقع قبله او المجرى مجراه من اسم فاعل او مفعول او مصدر نحو زيد ضارب

ضربا ومضروب ضربا او عجبت من ضربه ضربا [illegible] ومنهم من منع لان المؤكد لا يعمل في المؤكد ثم

اختلفوا فجعله بعضهم منصوبا بمعناه او حدث ضربا وزعم بعضهم انه منصوب بنصب اخرى لا

يكون تركيدا لها واما غير الجاري ففيه ثلاثة اقوال الاول انه الفعل الموجود وهو قول

الجمهور الثاني انه فعله يقدر له وروي عن المبرد الثالث ان الفعل ان وافقه في المعنى فهو في

المعنى فهو العامل اعني الموجود نحو [illegible] وان خالفه فعامله [illegible] نحو انبتكم من الارض نباتا

وتبتل اليه تبتيلا واما الموافق في المعنى فقط نحو قعدت جلوسا ففيه مذهبان الاول انه ملاقيه

من حيث [illegible] قول الجمهور الثاني انه الموجود وهو قول المازني واما غير المؤكد فهو المتفق

A 3 A 4 A 5

[illegible] الرحيم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] فانه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] القاصد [illegible]

قال الشيخ [illegible]

[illegible] واشتقاقه [illegible]

[illegible] كلام العرب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاحكام الشرعية [illegible] الكلام على العلوم [illegible]

وأما المصطلح [illegible]

[illegible] المتغيرات العربية [illegible]

[illegible] بالمتغيرات [illegible] رفع المفعول [illegible]

[illegible] التغيرات [illegible]

[illegible]

وأما الكلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

أما [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(الورقة الأولى من المختصر)

القسم الثاني

النص المحقق

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

البـرود الضـافيـة والعقـود الصـافيـة

الكافلة للكافية

للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي

﴿ ٨٣٧ هـ ﴾

رسـالة مقدمـة لنيل درجـة " الماجستير "

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد

العام الجامعي

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم   وبه نستعين
وصلى الله على محمد وآله الأكرمين وسلم

(مقدمة المؤلف)

الحمد لله الذي فضل لغة العرب ، بما أودعها من ملح الأدب ، وبأن اختارها لأوليائه ، في الجنة التي لا لغو فيها ولا سخب ، وبأن نزل بها أفضل الكتب ، وجعله في بلاغتها بالغاً أعلى الرتب ، حتى أعجز المصاقع أهل القريض والخطب ، بعد أن تحداهم وبكتهم ، بما يثير الحمية والغضب ، فما تعرض أحد لمعارضة ولا انتدب ، بل عدلوا إلى الحرب التي هي مشتقة من الحرب (١) ، وذلك دليل عجزهم عن المعارضة التي كانت تبطل أمره صلى الله عليه وسلم بلا تعب ، وجعل العربية لسان رسوله المنتخب ، محمد بن عبدالله بن عبد المطلب ، النبي الأمي ، الذي ما قرأ مكتوباً ولا كتب ، مع أنه جاء بالعلوم ، وأخبر من الغيوب بما عزب ، صلى الله عليه وعلى آله ما طلع نجم أو غرب ، وعلى ابن عمه وشريكه في النسب (٢) ، والذي أسس قواعد النحو ورتب ، وبين لأبي الأسود (٣) ما يرفع من الكلام وما ينصب ، عليه سلام الله ورضوانه ما لحن لاحن أو أعرب .

---

(١) حَرِبَ الرجلُ حَرَباً : إذا اشتد غضبه ، وحَرَبَه يحْرُبُه حَرَباً : إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء . وقد حَرِبَ ماله : أي سلبه .
انظر مادة " حَرَب " في مجمل اللغة ٢٢٩/١ ، والصحاح ١٠٨/١ ، وأساس البلاغة ١٦٣/١ ، واللسان ٣٠٢/١ .

(٢) يعني به : علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) . يقال هو أول من وضع علم النحو ، وأسس قواعده ، وحد حدوده ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي .
انظر هذا الرأي في المعارف ٢٠٣ ، ومراتب النحويين ٢٤ ، وطبقات الزبيدي ٢١ ، ونزهة الألباء ١٧ ، وإنباه الرواة ٣٩/١ ، ومعجم الأدباء ٤١/١٤ ، وإشارة التعيين ٦٠ .

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي . توفى سنة ٦٩ هـ في البصرة .

وبعد : فبالعربية تبرُز معاني القرآن من الحُجُب ، وبها يظهرُ إعجازُ القرآنِ ونبوةُ محمد وتنجلي الرِّيَب ، وبها يُعرف من الأحكام ما حَرُم وما وَجَب ، وكلُّ علمٍ من العلومِ الدينيةِ فهو على العربيَّةِ مُرتَّب ، ولمّا كان النحوُ بَابَها الذى منه تُؤتَى وتُطلب ، وزمامَها الذي به تُجْذَب ، كانت العنايةُ به أوجبَ ، والبدايةُ به أوصلَ إلى الأَرَب ، وكان من أحسن ما صُنِّفَ فيه وهُذِّب ، ورُتِّب وقُرِّب وانتُفِع به في المشرق والمغرب ، كافيةُ الشيخ العلامةِ أبي عمروٍ ، عثمانَ بنِ الحاجبِ ، المُدقِّقِ المُنَقِّب .

وقد كنت فيما غَبَر من الحِقَب ، ألقيتُ عليها مذاكرةً على جماعةٍ من الطَّلَب(٤) ، تشتمل على فوائدَ حسانٍ ونُخَب ، وتزيد على شُروحِها في بيانِ ما خَفِيَ منها ، وإبرازِ ما احتُجِب ، وسميتُها : بـ * ((البرود الضافية ، والعقودِ الصَّافيةِ ، الكافلةِ للكافيةِ ، بالمعاني الثَّمانيةِ وافيةٍ)) * التي اعتبرها كلُّ عالمٍ مُهذَّبٍ .

وهي مُبهمٌ يُعيَّن ، وخطأٌ يُبيَّن ، ومعدومٌ يُخترع ، ومفترِقٌ يُجمَع ، وناقصٌ يُكمَّل ، ومجملٌ يُفصَّل ، ومسهبٌ يُشذَّب ، ومُختلِط يُرتَّب ، فرأيتُ رَقْمَها في كتابٍ وإظهارَها للطلاب ، رجاءَ المشاركةِ في الثوابِ ، والظفرِ بدعاءٍ مستجابٍ ، يلحقني بعد أن أُوارَى في الترابِ ، وينفعني يومَ الحسابِ وهذا حين أَبتدِئُ ، واللهَ أسألُ أن يوفِّقَ للصوابِ .

---

(٤) جمع طالب ، كما يجمع على " طُلَّب ، وطُلاب ، وطَلَبة " .
انظر مادة " طلب " في الصحاح ١٧٢/١ ، واللسان ٥٥٩/١ ، والمصباح ٣٧٥ ، والقاموس ١٠١/١ .

(تعريف علم النحو)

قال مولانا جمال الدين (٥) :

اعلم أنه لا بد لمن أراد الخوض في علمٍ ، أيِّ علمٍ كان ، أن يُعرِّفه أولاً جملةً؛ لأن الخوض فيه تفصيلٌ له ، ولابد أن يعرفه جملةً ، والحاجةُ إلى تعريفه ، كالحاجة إلى تعريفِ الكلمةِ والكلامِ ، ومع ذلك قلَّ ما تعرض له المُصنِّفون .

وأقربُ ما يُقال فيه :

" علمٌ تُعْرَفُ به التغييراتُ العربيةُ اللفظيةُ أو المقدرةُ بها اللاحقةُ للكَلِم " (٦)

واحترزْنا بالعربية : من التغيير الذي ليس بعربيٍّ كنصبِ الفاعلِ ،ورفع المفعولِ ، أو تسكينِهما ،ومن الإعلال والتصحيح في غيرِ موضعِهِما .

واحترزْنا باللفظية : من عِلْمَي المعاني والبيانِ .

وموضوعُ النحوِ : الكلامُ ، والكلامُ مركبٌ من الكلمةِ ، فوجبَ التعرُّض لذلك أيضا ، ولهذا بدأ به المصنفُ .

---

(٥) لقب المؤلف .

(٦) كما عرَّفه أبو حيان فقال : " علمٌ بأحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً" النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٣١ .
وحدَّه الفاكهيُّ بقوله : " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً " . شرح الحدود النحويه ٥١ .

(تعريف الكلمة وأقسامها)

قوله : (الكلمة)[1]

يقال : كَلِمَةٌ بوزن : نَبِقَة ، وهي الحجازية .

وكِلْمَة بوزن : بِدْرَة ، وكَلْمَة بوزن : سِدْرَة ، وهي التميمية .[2]

والكلمة تطلق في اللغة على الكلام ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صدقة).[3]

وإن احتمل غيره . وقالوا : أصدق كلمة (١/أ) قالها لَبِيدٌ :

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل *[4]

وفي اصطلاح النحاةِ ما ذكره .

قوله : (لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفرد).

قيل : واللفظ لِمَا يخرج من الفَم ، لذلك لا يقال : لفظُ الله ، كما يقال : كلامُ الله . ولايصحُّ التحديدُ به لعدمِ عُمُومه ، فالأولَى أنه أراد باللفظ : الصوتَ المتقطِّعَ أحرفاً . فخرج نحو : " طنينُ الذباب ، وصريرُ الباب ".[5]

والوضْعُ : إيقاعُ لفظٍ على أمرٍ يُفْهَمُ عند سَمَاعه ذلك الأمرُ ، فيدخل المجازُ وفي اصطلاح المعنويين : لايدخل ، وهو عندهم تعيينُ الكلمةِ ، أو الكلامِ للدَّلالةِ

---

(١) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١٥٢/١ " قدم النظر في الكلمة على النظر في الكلام ، لأن المفرد سابق على المركب طبعا ، فما ينبغي أن يسبقه وضعا . ومن ثم عِيبَ على " الجُزُولي وابنِ مُعْطٍ " فانهما عكسا هذا المنهاج ، وربما حَسَّن بعضهم صنيعهما ... ".

(٢) انظر هذه المعاني في الصحاح " كلم " ٢٠٢٣/٥ ، وابن يعيش ١٩/١ ، وشرح اللمحة ١٥٨/١ ، والأشموني ٢٦/١ ، وشرح الحدود للفاكهي ٨٠ .

(٣) أخرجه الشيخان البخاري ٧/ ٧٩ ، ومسلم ٨٣/٣ .

(٤) هو في ديوانه ٢٥٦ . وعجزه * وكلُّ نَعيمٍ لا مَحَالَةَ زائلُ *
ولعل الشارح يقصد من عبارته الحديثَ الذي أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٧/٧ ، ومسلم ٤٩/٧ عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : * ألا كل شيء ماخلا الله باطل * وكاد ابن أبي الصلت أن يُسْلِم).

(٥) انظر تعريف " اللفظ " في الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١ ، وشرح الرضى ٣/١ ، وشرح الحدود ٧١ .

على معنىً بنفسها .

وقوله : بنفسها : خرج المجاز ، لأنه يدلُّ بالقرينة .

وقيل : هم متفقون على خروج المجازِ ، لأنه لا يُفهم من أسدٍ : الشجاع[(٦)]

والمعنى : هو المُسَمَّى .

والمفرد : قيل ما لا يَدُلُّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ معناه .[(٧)] وربما زِيدَ فيه حتى

صار جزءً له ، يحترزون عن : غلام زيد - مسمّى به - ، وتأبَّطَ شرًّا ، ونحوه ،

وفيه نظرٌ ، لصحةِ إطلاقِ الجُزْء على الزّاي من : زيدٌ قائمٌ ، وهي لا تدلُّ على

جُزْءِ المعنى .

ويُجاب : بأنَّ المرادَ أن لا يوجدَ شيءٌ من أجزاءِ لفظِهِ دالاًّ على جزْءِ معناه ،

وقد وُجدَ " زيدٌ " بكمالِهِ دالاًّ على جزءِ المعنَى .

واعتُرِضَ الحدُّ أيضاً بـ " الفعل " لأنه يَدُلُّ بذاته على الحدثِ ، وبصيغته على

الزّمان ، فقد دلَّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ معناه .

وأجيبَ بأن الحركاتِ لا يُلفظُ بها وحدَها ، وانما يلفظ بالحروف عليها ،

فليست جزءاً محققاً .[(٨)]

إذا عرفت هذا فـ " لفظ " جنسٌ ، يدخل فيه المُهْمل والمُستعمل ..

قيل : والأولى أن يُؤْتَى بقولٍ ، مكان : لفظٍ ، لأنه أقربُ من حيث لا يُطلَق

إلاّ على المستعملِ .

وقيل : القولُ يُطلَقُ على المُهْمَلِ والمُسْتعملِ ، بخلافِ الكلام .

---

(٦) انظر تعريف " الوضع " في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضى ٣/١ ، وشرح اللمحة ١٥٦/١ ، والفوائد الضيائية ١٦٧/١ .

(٧) انظر حد " المفرد " في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الوافية ١٢١، وشرح الرضى ٣/١ ، وشرح الحدود للفاكهي ٨٣ .

(٨) انظر المسألة في شرح الرضى ٥/١ .

قالوا : وحروف القول : تدلّ على الضعفِ ، وحروف الكلام : تفيدُ القـوَّة، كالكَلْمِ ، واللّكمِ والملكِ .

وقوله : (وُضِعَ لمعنىً) احترز به عن أمورٍ ثلاثةٍ :(٩)

أحدها : ما لا يُفيد معنىً أصلاً ، إمّا بالنظر الى كلّ لغةٍ كـ " رفعج " مقلوب جعفرٍ ، وإمّا بالنظرِ إلى لغة العرب ، مثل : شاطرٍ ، لِلّص في عُرفِ المولّدةِ ، ومثلِ " مَيْشوم " في مشؤوم ،وليس ذلك بعربيّ .

وثانيها : ما لا يُفيد (١٠) بالوضعِ بل بالعقلِ أو الطبعِ . فالأول : كدلالة لفظِ " زيدٍ " على أن ثمَّ متكلّماً به . والثاني : كدلالةِ قولِ النائم : أَخْ. والساعل : أُحْ . على استغراقٍ في النومِ ، وتأذٍ في الصدر.

وثالثها : مايفيد بالوضعِ لكن قد نُقِلَ عنه تصحيفاً مثل : أحمق للمتبخترِ وهو في اللغةِ : للجاهلِ .

والتصحيفُ ثلاثةُ أقسامٍ :(١١)

أحدها : أن يكونَ اللفظُ موجوداً في اللغةلمعنًى ، فينقلُه غيرُ أهل اللغةِ إلى معنىً آخرَ من غير زيادةٍ في لفظِهِ ولا نُقْصانٍ ، مثل : أَحمق .

وثانيها : أن لا يُنْقل عن معناه العربيّ لكن يُغيّرَ اللفظُ نحو : " مَيْشوم " في مَشْؤوم .

وثالثها : أن يخترعوا لفظاً غيرَ موجودٍ في العربيةِ .

---

(٩) انظر المسألة في ابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضى ٤/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١ ، والمساعد ٤/١ ، وشفاء العليل ٩٥/١، والتصريح ٢٨/١.

(١٠) وقعت " لا " في الأصل زائدة.

(١١) انظر مسألة التصحيف في التصحيف والتحريف للعسكري ، والتنبيهات للبصري ، والمزهر ٣٥٣/٢ .

فالآخران مُحترزٌ عنهما باتفاقٍ ، لأنهما ليسا بكلمةٍ عربيةٍ ،والأولُ كذلك أيضًا بالنظرِ إلى هذا المعنى المولّديّ .

وخالف فيه : القاسمُ بن الحُسيْن ، صاحبُ التخمير ،وزعم أنه كلمة .(١٢)

وأما (المفرَدُ) فاحترز به عن أمورٍ ثلاثةٍ :

أولها : الكلامُ ، نحو : قام زيدٌ ، فإنّه مُركبٌ لإفادته معنيين : قيامٌ عن زيدٍ .

الثاني : الكَلِمتان ، والكَلِم ، والكَلِمات ، وهو ما تعدّد بلا إسنادٍ،نحو: « واحد ، اثنان ،ثلاثه » أو بإسنادٍ غيرِ مُفيدٍ نحوِ " غلامُ زيدٍ " وقولِك " إن قامَ زيدٌ " بلا جوابٍ .

الثالث : مِن نحوِ " الرجل ، وقائمة ، واستخرَج " ونحو ذلك ، مما اتصل به حرفٌ ، فإنّ في كونه كلمةً مع ما اتّصلَ بهِ ، أو كَلِمتين خلافًا .(١٣)

وحاصلُ ماذكره شيخُنا السيدُ شرفُ الدين ،أبو القاسم بنُ محمدٍ (رحمه الله) أنّ هذا الحرف إنْ مَنَع من دُخُولِ خواصّ ما اتصلَ بهِ عليه ، فهمُا كلمتان كـ " لامِ الجر ، وبائِه " وان لم يَمْنعْ فهما كلمةٌ واحدةٌ ، إما اسمٌ : كـ « زيدي ، وقائمةٍ ، والرجلِ » وإما فعلٌ : كـ " يَستخرِجُ ، ويَضْرِبُ " .

وقيل : مالم يمنعْ ضربان :

أحدُهُما : مثلُ المعرّف باللامِ ، فهو كلمتان .

والآخر : كـ " يستخرج " فهو كلمة .

وقد رُويَ عن الزّمخشريّ : وكأنهُ يُريدُ بـ " الرجلِ " ما كان لا يَتغيّر بنَزْعِه مدلولُ الباقي ، ولا لفظُه . فإن اللامَ من : " الرجل " إذا نُزِعتْ بَقِيَ مدلولُه ، بخلاف : زيديّ فإنه يتغيرُ مدلولُه ، ونحوِ " يستخرجُ ،ويضربُ " فإنّه قد تَغيّرَ لفظُ " خرَجَ ، وضَرَبَ " فكان كلمةً مع مادخل عليه . واللهُ أعلمُ.

---

(١٢) انظر التخمير " ٢٧ – ٢٨ ".

(١٣) انظر المسألة في ابن يعيش ١٩/١ .

وهذا على المفهوم من الأكثرين إن " مُفْرَدًا " صفةٌ لمعنىً .

وقد قيل : إنه صفةٌ للفظ ، فيلزمُ منه أن يكونَ : " بَعْلَبَكّ " ونحوُه غيرَ كلمةٍ ، بل كلمتان . وكذلك ما اتّصل به حرفٌ ، على نحوِ ماذكرناهُ ،من الخلافِ آنفًا . وقيل ليس الخلافُ في هذا بنَقلٍ عن أحدٍ من النُّحاة ، وإنّما هوللمَنطِقيين . أعني أنّ " مُفْرَدًا " صفةٌ للفظِ .

وقد أُوردَ على هذا الحدِّ (١/ب) اعتراضان :

الأولُ : على الطّرْدِ بالضمير المستتر في نحو : " قُمْ " هو كلمةٌ،وليس بلفظٍ .

وأُجيبَ : بأنه كالملفوظِ به إذْ لا يستقلُّ الكلامُ دونَه ، مع أنه يَبْرُزُ في بعضِ المواقعِ نحو " قوما " بخلافِ ضميرِ اسمِ الفاعلِ ،فلهذا لم يَكنْ كلمةً .

ورُدَّ : بأنّا نَجِدُ ضميرًا لا يبرُزُ،نحو : " أفعلُ ، ونَفْعلُ " وبأنهُ لو صَحّ ماذكَرتمْ فلا يخلو عن الإضمارِ في الحدّ .

الثاني : على العكسِ بالحركاتِ فإنها ملفوظ بها دالّةٌ على معنىً مفردٍ، وهو الفاعليةُ ،أو المفعوليةُ ،أو الإضافةُ .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأن الفاعليةَ معنىً غيرُ مفردٍ ، إذْ لابدَّ من انضمام،وإلّا لم يكن فاعليةٌ ، ولا مفعوليةٌ ، ولا إضافةٌ. وفيه نظر.

وأجاب شيخنا السيدُ أبو القاسمِ (رحمه الله) بأنّ الحركةَ صفةٌ للحرفِ يلفظ به عليها ، لا يلفظُ بها وحدها.

قولُه : (**وهي اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ**)

لا خلافَ في قسمتِها إلى هذه الأقسامِ الثلاثةِ ، وأنه لا رابعَ لها، إلا مازعمَ بعضُ متأخِّرةِ المغاربةِ ، أنّ ثَمّ رابعًا ، سَمّاهُ خالفةً ، وهو أسماءُ الأفعالِ ؛ ليستْ عنده اسمًا ، ولا فعلًا ، ولاحرفًا . وهو فاسدٌ ؛ لأنه إما أن يكونَ داخلًا

فى الثلاثة ، أو لا .(١٤)

إن لم يكن داخلا فهو خارق للإجماع ، لأنهم على أنه إما اسم ،وإما فعل. وقوله قول ثالث يتضمن نفي الأولين . وإن كان داخلا ، ففيه جعل قسم الشيء قسيما له ، وذلك لا يصح . ويمكن أن يقال : لايمتنع جعل قسم الشيء قسيما له ، إذا كان يختص دونه بأحكام ،فيكون قسيما لباقي ذلك الشيء لا له كله ،فإنه لا يعادل نفسه ، ويكون إطلاق اسم ذلك الشيء على باقيه من تسمية الجزء باسم الكل ، وذلك مثل قولهم : الاسم ينقسم إلى اسم وصفة.

وقولنا : لا خلاف أن لا رابع ، لايعترض بأن الزمخشري : قسم إلى أربعة ،(١٥) الرابع المشترك وطاهرا: إلى عشرة(١٦) ؛ لأن ذلك الرابع ليس زائدا على الاسم، والفعل ، والحرف . بل هو منها لكن اختص بأمر مشترك بينهما ، أو بين اثنين منها ، وكذلك الرفع ، والنصب ، والجر ، وسائر ما زاده طاهر . بعضه ليس من الكلمة ولا من أقسامها ؛ وهي الحركات ، والجزم ، والعامل ،والتابع هما أحد أقسام الكلمة؛ الثلاثة لكنه ذكره باعتبار أمر ،وهو كونه عاملا ،وتابعا.

وأما الخط : فهو علم آخر . وعلى الجملة فلم يذكر هؤلاء أن هذه الأقسام متفرعة عن الكلمة ، وإنما ذكروها تقسيما للنحو جملة .

واعلم أنه يرد على قسمة النحاة الكلمة إلى ثلاثة سؤالان :

---

(١٤) قال الزجاجي في الإيضاح ٤١ باب أقسام الكلام : " فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام : اسم ،وفعل ، وحرف . وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه ،والناس بعده غير منكرين عليه ذلك ".
ويقول ابن هشام في شرح الشذور ١٣ " أجمع على ذلك من يعتد بقوله ".
إلا أن بعض نحاة المغاربة المتأخرين كأبي جعفر بن صابر ذهب إلى أن هناك قسما رابعا للكلمة ، وسماه الخالفة ، ويعنى به : اسم الفعل .
انظر : همع الهوامع ٢ / ١٠٥ ،وحاشية الصبان ٢٣/١ .

(١٥) المفصل ٥ ، وانظر ابن يعيش ١ / ١٧ .

(١٦) المقدمة المحسبة ٣٣٩ ، وشرح المقدمة ١ / ٩٣ .

الأول : من حقّ الأقسامِ أن تكون منتسبةً إلى جنسٍ واحدٍ ، لايتميّزُ بعضُها على بعض بجنسٍ أقربَ، وهذا غيرُ حاصلٍ هنا ؛ لأن الاسمَ والفعلَ يشتركان في ماهيةٍ يختصّان بها على الحرفِ ، وهي أنهُما يدلّان على معنىً في أنفسِهما، فقسيمُ الحرفِ هي هذه الماهيّةُ ، وكلٌّ منهما قسيمٌ للآخر ، فالأولى أن يُقالَ : الكلمةُ تنقسمُ إلى قسمين :

مايدلُّ على معنىً في نفسِه ، ومايدل على معنىً في غيرِه .

والدالُّ على معنىً في نفسِه ينقسمُ إلى قسمين : اسمٍ ،وفعلٍ .

والدليلُ على أن هذا الأولى أمران :

أحدهما : أن الغرضَ بتقسيمِ الشيءِ إبانةُ الأحكامِ الجاريةِ عليه ،ولايتوفّرُ ذلك إلا بمراعاةِ الأقربِ من الأجناسِ ، فالأقربِ . ألا ترى أنّا إذا قسّمنا الكلمةَ إلى مايدلُّ على معنىً في نفسِه ، وإلى ما لا يدلُّ . ثم قسّمْنا الدالَّ على معنىً في نفسِه إلى : اسمٍ ،وفعلٍ . عُلِمَ أنّ كُلّاً منها يدلُّ على معنىً في نفسه بخلاف ما لو ابتدأْنا القسمةَ إلى ثلاثةٍ .

وثانيهما : أنّه لو جازَ أن يُجعلَ أقسامُ أحد القسيمين : قسيمةً لقسيمِه ، لجازَ أن تُقسّمَ الكلمةُ إلى أقسامٍ عِدّةٍ " اسمٍ ، وماضٍ ، وحالٍ ،ومستقبلٍ ،وحرفٍ" وأن يُفرّعَ أيضاً الحرفُ ، وتُعدّ فروعُه مقابلةً للاسم ، أو يُفرّعَ الاسمُ وتجعلَ فروعُه مقابلةً للحرف . ويُمكنُ الاعتذارُ بأنهم لم يجدوا اسماً للماهيّةِ التي يجتمعُ فيها الاسمُ والفعلُ .

السؤالُ الثاني : ما الفائدةُ بإيرادِ القسمةِ الدائرةِ إنْ كانتْ مجردَ الإخبارِ بمصطلحِ النحاةِ أنّهم يُطلقون الاسمَ على جميع مادلَّ على معنى في نفسه غيرَ مقترنٍ، والفعلَ على جميعِ مادلَّ عليه مقترناً ، والحرفَ ما دلَّ على معنى في غيرِه فمستقيم . لكنَّ المفهومَ أنه ما أرادَه وإن كانتْ للاستدلال على أنَّ الكلمةَ تنحصر في الاسمِ ، والفعلِ والحرفِ . وإبطالِ أنْ يكونَ ثَمّ قسمٌ رابعٌ كما يُفهم من المصنفِ وبعضِهم ، فهذا فاسدٌ ، لأنَّ القسمةَ إنما تُفيدُ انحصارَ الكلمةِ فيما يدلُّ على معنىً في نفسِه ، وفيما لا يدلُّ .

فإن الدالَّ (٢/أ) على معنىً في نفسه إمّا أن يقترن ، أوْ لا ، فهذه فائدةُ القسمة . فأمّا أنَّ أحدَ هذه الأقسام هو الحرفُ فقط ، وأحدَها الاسمُ فقط ، وأحدَها الفعل فقط ، فلا تُفيده أبداً .

إذْ للمخالفِ أن يقسمَ أيَّ هذه الأقسام إلى الذي سمّاه خالفةً ، وإلى أحدِ ماذُكِرَ فتكونُ أربعةً ، أو يَعْكِسَ فيُسمِّيَ مادلّ على معنًى في نفسه حرفاً ، أو خالفةً ونحوَ ذلك .

ونظيرُ هذا الاستدلالِ ، استدلالُ بعضهم على إبطالِ قولِ الجاحظ في قسمةِ الخَبَر (١٧) : إلى صادقٍ ، وكاذبٍ ، ولا صادقٍ ، ولا كاذبٍ ، بأن قال : الخبرُ الذي له مُخْبِرٌ ، اما أن يكونَ مخبرُه على ما هُوَ به أوْ لا . الثاني : الكذبُ ، والأولُ : الصدقُ ، ولا ثالث ، استدلَّ هكذا جماعةٌ من بُلْهِ الأصوليّين . وهو كما ترى بمكانٍ من الفساد ، لأنَّ الجاحظَ لا يُساعد أن مسمّى الصدقِ : كلُّ ماكانَ مخبرُه على ماهو به ، وأنّ الكذبَ خلافُه .

وهل الخلافُ إلا في ذلك ؟

وهذا مثلُ ما أنكره المصنفُ في هذه المسألة سواء .

نعمْ ، يمكنُ الاستدلالُ بهذه القسمةِ على من يُوافق أنَّ مسمّى الاسم ، والفعلِ ، والحرفِ كلُّ ما ذُكِر ، ومن يُوافقُ أنَّ مسمّى الصدقِ ، والكذبَ كذلك ، ومثالُه : أنْ يُسْتَدَلَّ على أنَّ الفعلَ لايخلُو من قصْدِه للعقلِ إمَّا حُسْنٌ ، وإمَّا قُبْحٌ .

فيُقال : لايخلو إمّا أن يكونَ للقادرِ المتمكنِ عليه فعلُه ، أوْلاَ . الثاني : القُبْحُ ، والأول الحُسْنُ ، لمّا كان الخصمُ موافقاً فيما ذُكِر من مُسمّى الحُسْنِ والقُبيح فاعلَمْ . قولُه : (**وقد عُلِمَ بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منها**) وذلك لأنه قد ذَكَر في هذه القسمةِ الفصلَ لكلٍّ منها ، فلا يَبْقَى الا الجنسُ لمن أراد الحدَّ تامّاً ، ومن اكتفى بالفصلِ فهو حدٌّ ناقصٌ .

---

(١٧) بحثت عن رأي الجاحظ في كتبه فلم أوفق له .
يقول القزويني في " الإيضاح ٨٦/١ " : " اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور الى أنه منحصر فيهما ... ، وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب ... " .
وانظر المسألة في مفتاح العلوم ١٦٤ ، وشروح التلخيص ، وبغية الإيضاح ١ / ٣٨ ، وبحوث المطابقة للبدري ١ / ٩٧ .

(تعريف الكلام)

قوله : (**الكلام**) .

هو اسمُ مصدرٍ : كالطَّلاق ، والعتَاق ، لأنه من : كَلَّمَ ،وقياسه : تَكْليمًا ، وكَلامًا وقيل : بل مصدر ، لأنه قد عمل ، قال :

*** فإنَّ كلامَها شفاءٌ لِمَا بِيَا *** (١)

قوله : (**ما تضمَّن كلمتين بالإسناد**) .

" ما " : جنسٌ أبعدُ ، فلو أتَى بقولٍ ، أو قال : كَلِمتان أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى ، لكانَ أوْلى . ويدخلُ في التضمُّنِ المنطوق به ، والمقدرِ نحو" قم " بخلاف ما لو قيلَ : ما تركّب ، لأن التركيبَ يستدعى التعدُّدَ لفظًا ،قاله المصنف .

والمرادُ بالإسنادِ : إسنادُ الجُمَلِ فخرج نحوُ : المضافِ ، والمضافِ إليه ، والمُركَّب . لا يُقال : هذا إضمارٌ ، لأنه يُجابُ بأن اللَّامَ للعَهْدِ ، إذ المشهورُ من الإسنادِ في مصطلحِ النُّحاةِ : إسْنادُ الجُمل،وهو المفيدُ .

وقد اعْتُرِضَ الحدُّ باعتراضين :

الأول : لشيخِنا السيدِ شرفِ الدين (قدَّس الله روحَه) : " الألْواحُ والدفَاترُ " ، فإنها متضمنة لكلمتين ، قال : فلو قال : ما تركب لَسلِمَ ، ولا يردُ ماذُكر من نحوِ " قُمْ " ؛ لأنّ المقدرَ كالملفوظِ به في صحةِ إطلاقِ التركيبِ عليه ، بدليل قولِهم كلِّهم : إنّ " زَيْدًا " من قولك : زيدٌ جوابا لمن قال : مَنْ جاءك؟ معربٌ لحُصُولِ التركيبِ ، فإذا سُمّي مركبًا ، لتقديرِ الخَبَرِ ، أو الفعلِ مثلًا فكذا هنا .

---

(١) لذي الرُّمَّة وصدره :

*** فأشْفِيَ نفْسي منْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا ***

والشاهد إعمال " كلام " على أنه مصدر ، حيث إن " الهاء " في محل نصب وهو من شواهد ابن يعيش ٢١/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١٩٣/١ ، والهمع ٩٥/٢ ، والدرر ١٢٨/٢ .

وأيضاً فالسؤالُ واردٌ على المصنِّفِ في حَدِّ الكلمةِ ، كما ذكرْنا ،ولاجوابَ له إلاّ أنَّهُ في حُكْمِ الملفوظِ به ، انتهى معنى كلامِه (رحمه الله).

الثاني : ما لا يصحُّ به الإفادةُ من المُسْنَدِ إسنادَ الجُمَلِ ، نحو " إنْ قُمْتَ " يلزمُهُ أن يكونَ كلاماً . واحترزْنا : بما لا يصح به الإفادةُ ، مما لايُفيدُ ،لكنه قد يصحُّ نحو " السماءُ فوقَنا ، والاثنان أكثرُ من الواحد " فان هذا يُفيدُ مَنْ لمْ يكنْ عالماً به : كالصِّبيانِ ، وهو كلامٌ عند المصنِّفِ.(٢)

وقد أُجيبَ : بما تقدَّمَ من أنَّ " أل " للعَهْدِ.

وقيلَ : السؤالُ واردٌ ، فلابُدَّ من الاحترازِ عَنْهُ ، بأن يُقالَ في الحدِّ ، وحَسُنَ السُّكوتُ عليه ، لأنه لا يَحْسُنُ السكوتُ على قولِك " إنْ قُمْتَ ، وإن قامَ زيدٌ " حتى يُذْكَرَ الجَزاءُ .

وممَّن قال : بأنَّهُ لابدَّ من هذه الزيادةِ ، الإمامُ يحي بنُ حمزةَ (رحمه الله)(٣)

واعْلَمْ : أن القولَ يُطلَقُ على الكلمةِ المفردةِ ، وعلى سائرِ ما يُطلَقُ عليه الكلامُ . فهو أعمُّ من الكلام (والكلمةِ) نحو : هذا قولُ الشافعيِّ .

وأما الكلامُ : فيُستعملُ في اللغةِ ، والاصطلاحِ .

أما في اللغةِ ، فيُطلَقُ على ما في النفسِ من إرادةِ الكلامِ ،وترتيبِه ،وليس بمعنًى مستقلٍّ . قال الأخطلُ :

* إنَّ الكلامَ لَفي الفُؤادِ وإنَّما .. جُعِلَ اللسانُ على الفُؤادِ دليلا *(٤)

---

(٢) انظر المسألة في التبصرة ٧٥/١ ،وشرح عيون الاعراب ٤٣ ،وابن يعيش ٢٠/١ ،والتبيين ١١٣ ،والتسهيل ٣ ،والأوضح ١٢/١،وشفاء العليل ٩٦/١ ، والتصريح ٢٦/١ ، والأشموني ٢٠/١ .

(٣) ابن على العلوي المتوفّي ٧٤٩ هـ . صنف في شتى العلوم ،من مصنفاته شرح الكافية ،والمفصل ،والمقدمة المحسبة ، والجمل في النحو ،والطراز في البلاغة. ترجمته في البدر الطالع ٣٣١/٢ ،وغاية الأماني ٥١١/٢ ،وأئمةاليمن ٢٢٨ ، ومصادر الفكر ٦١٦ .
وانظر ما أشار إليه في كتاب " الأزهار الصافية " لوحة ١٢،١٣ من الجزء الأول .

(٤) انظر ملحق ديوانه ٥٠٨ .
وهو من شواهد ابن يعيش ٢١/١ ،وشرح الشذور ٢٨ ،والفرائد ٣٩/١،وحاشية الخضري ١٦/١ .

- وعلى الخطِّ ، تقولُ لِمَا بين دَفَّتَي المُصْحَفِ : هذا كلامُ اللهِ .

- وعلى الإشارةِ ، قال :

* إذا كلَّمَتْني بالعيونِ الفواترِ ❊ رَدَدْتُ عليها بالدُّموعِ البَوادرِ * (٥)

- وعلى ما يُفهَمُ من حَالِ الشيءِ ، كقولِه :

* وتكلَّمَتْ عَنْ أوجُهٍ ❊ تَبْكي وعَنْ صُوَرٍ سُبُتْ * (٦)

يُريدُ القُبُورَ .

- وعلى اللفظِ المُرَكَّبِ الذي لا يُفيد ، يقال : تكلَّم ولم يُفِدْ ،وعلى المفيدِ بلا قصدٍ ، يقال : " تَكَلَّمْتُ ساهِيًا " وعلى المقصودِ .

وهو حقيقةٌ في هذه الثلاثةِ ، مجازٌ في الأول .

وأما في الاصطلاح ، (٢/ب)

فاخْتَلَفُوا : فعلى ماذكَر المصنِّفُ ، وهو : أن يكونَ من كَلِمَتَيْن ، بينهما إسنادٌ يَحْسُنُ السكوتُ عليهما ، وإنْ لم يُصَرَّحْ به ،يدخلُ المقصودُ ، وغيرُ المقصود ؟ والمفيدُ ، وغيرُ المُفيدِ .

والمُرادُ بغيرِ المُفيدِ هنا ، نحو : السماءُ فوقَنَا ، والاثنانِ أكثرُ مِنَ الوَاحِدِ ، وهو ما يَعْلَمُه كلُّ عاقلٍ بالضرورةِ ، واستثنى بعضُهم : غيرَ المُفيدِ، وزاده قَيْدًا ،وزَعَمَ أنَّه مذهبُ سِيبَوَيْهِ . قال بعضُ من وافقَ المصنِّفَ : والعَجَبُ من هؤلاءِ ، يَعْمِدُون إلى أصْدَقِ القضايا فيجعلونَها غيرَ كلامٍ ، كقولِنا : الكُلُّ أكبرُ من الجُزْءِ ، والواحدُ نِصْفُ الاثنين . فيلزَمُهم فيما كان سَمِعَه السامعُ مرةً، ثم سَمِعَه أُخْرَى أن يكون غيرَ كلامٍ في حقِّه ، كلامًا في حقِّ غيرِه . واستثنى بعضُهم : غيرَ المقصود ،وزاد : القَصْدَ ، قيدًا في الحدِّ ، فلا يُعدُّ كلامُ الساهي ،والنائمِ ، كلامًا .

---

(٥) البيت لم أقف على قائله .
وهو من شواهد الفرائد الجديدة ٣٦/١ .

(٦) لأبي العتاهية ٩٢ ،دار صادر ، كما نسب لأبي نواس وليس في ديوانه . وهو من شواهد الفرائد ٣٨/١ .

وقيل : لا يُحتاجُ إلى هذهِ الزيادة ، لأنه لا يُستفادُ بكلامِهم شيءٌ،وإنْ وافقَ، فالفائدةُ بالمشاهدةِ مثلاً ، أو نحوِها من القَرائن .

واستثنى بعضُهم : الكلامَ الذي يكونُ أحدُ جزئيه من متكلِّم ،والآخرُ من متكلِّم آخر ، نحو : ما يُروى بين امرئِ القَيْس ، والتَّوأم اليَشْكُرِيِّ ، وهو أنّ امرأَ القَيْس كان يأتي بنصفِ بَيْتٍ ، ويسألُ التَّوْأمَ تَمامَهُ .

قال امرؤُ القَيْس : في المَطَر :

* فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقَفَا أُضَاخٍ *

فأجازَهُ التَّوْأمُ بأن قالَ :

* وَهَتْ أَعْجَازُ رَيِّقِهِ فَحَارَا * (٧)

وكذلك ما يُروى : أنّ عَدِيَّ بنَ الرِّقَاع أنشدَ عبدَ الملك بمحضرِ جرير :

* تُزْجِي أَغَنَّ كأنَّ إِبرَةَ رَوْقِهِ *

وأمسك لمَّا شَغَلَ عبدَ المَلِكِ شاغِلٌ عن الاستِمَاع ، فقال جريرٌ :

* قَلَمٌ أَصَابَ من الدَّوَاةِ مِدَادَهَا * (٨)

قيل : ولم يَعْتَبِرْ هذا القيدَ أحدٌ من النُّحاة ، وإنَّما زادَه بعضُ الأصوليين.

ورُدَّ : بأنه لا يُعْتَبَرُ اتِّحادُ المتكلِّم ، كما لا يُعْتَبَرُ اتحادُ الكَاتِب ،لو كتب رجلٌ : " قامَ " وآخرُ : زيدٌ ، وبأنّ أحدَ المُتَكلِّمَيْن إنَّما أمْسَكَ اتِّكالاً على الآخرِ ، فهو مستحضِرٌ في ذهنه للجُزْئَيْن . وفيه نظر .

قوله : (ولا يَتأتَّى ذلك إلا في اسمين ، أو في فعلٍ واسمٍ)

(٧) هذان الشطران من ضمن أبيات دارت بين امرئ القيس ،والتوأم اليشكري،وهي في ديوان امرئ القيس ١٤٧ - ١٤٩ . وانظر شرح الديوان للشَّنْتَمَرِيّ ٢٩٦-٢٩٩.

(٨) انظر ديوان عدي العاملي ٥١ ، وبشرح ثعلب ٨٥
وانظر مقدمة الديوان بتحقيق البركاتي ٢٥ .
وقد وردت الحكاية في الأغاني ٩ /٤٣٣ ، وأمالي المرتضى ١١/٢ ، وأسرار البلاغة ٢٨٠/١ ، والإيضاح للقزويني ٣٦٠/٢ .

هذا قولُ الأكثرين ، وذهب الفارسيُّ : إلى أنه قد يتأتّى من حرفٍ ، واسمٍ ، في النداءِ ، نحو : يا زيدُ ، بدليلِ أنه يحسُنُ السكوتُ عليه (٩) .

واستدلَّ الجمهورُ بأمرين :

أحدُهما : أنه لابدَّ في الكلامِ من مُسْنَدٍ ، ومُسْنَدٍ إليه ، والحرفُ لايُسْنَدُ ، ولايُسْنَدُ إليه ، لأنَّ معناهُ في غيره ، والفعلُ : يُسْنَدُ ، ولا يُسْنَدُ إليه ، والاسمُ : يُسْنَدُ ، ويُسْنَدُ إليه ، فلذلك لم يكنْ بُدٌّ من اسْمَيْن ، أو فِعْلٍ واسْمٍ ، إذْ لايأتلفُ من فِعْلَيْن ، لعدمِ المسند إليه ، ولا من فعلٍ وحرفٍ لذلك ، ولا من حرفَيْن ، لعدمِ المُسْنَد والمسند إليه ، ولا من اسمٍ وحرفٍ ، لعدمِ المسندِ إن جعلتَ الاسمَ مُسْنَداً إليه أو المسند إليه ، إن جعلته مُسْنَداً .

وأمّا الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ فيأتلف من الاسمِ ، والفعلِ . والحرفُ لغوٌ ، فلذلك لم يُعَدّ .

الثاني : أنّهُ لو جُعِلَ : يا زيدُ ، كلاماً لحُسْنِ السكوتِ عليه ، لوجَبَ جَعْلُ : نَعَمْ ، وبلَى ، وسائرِ حروفِ الجوابِ كلاماً ؛ لأنه يَحْسُنُ السكوتُ عليهما .

ثم إنَّ الجمهورَ اختلفوا في الجواب عن : يازيدُ ، فقال أكثرهم : إنّما أفادَ ، لأنَّ المعنى على الفعل ، كأنك قلتَ : أدعو زيْداً (١٠) .

وقال بعضُهم : حروفُ النِّداءِ ، أسماءُ أفعالٍ ، فلذلك يتألّفُ منها (١١) .

ويمكنُ الانتصارُ للفارسيِّ : بأن قولَهم : لابد من مسندٍ ، ومسندٍ إليه .

---

(٩) قال أبو علي في الإيضاح ١ /٥٥ (....... إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو : " يازيد ، وياعبد الله " فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء) .
وانظر المقتصد ١/٩٥ .

(١٠) قال سيبويه ٢٩١/١ :(ومما يَنْتَصِبُ في غير الأمرِ والنّهي على الفعلِ المتروكِ إظهارُه قولُك " ياعبدَالله " والنداءُ كلّه ، وأما " يازيد " فله علةٌ ، ستراها في بابِ النداء ، إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالِهم هذا في الكلام ، وصار " يا " بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريدُ عبدالله فحذف " أريدُ " وصارت " يا " بدلا منها) .

(١١) انظر المسألة في همع الهوامع ١ / ١٧١ .

يُجَابُ [عن] ذلك [أنّ] " يازيدُ " في معنى : أدْعُو زيداً ، كما ذكرتُمْ ، لكنّ الحرفَ قد نابَ منابَ الفعلِ ، بحيثُ لم يظهرْ معه ، فينبغي أن يُنْسَبَ ما كان إلى الفعلِ إليه ، كما يَنْسُبُون عملَ الفعلِ إلى الظرفِ الواقعِ خبَرًا ، وكما يَنْسُبُون عملَ الفعلِ إلى مصدرِه ، حيث لا يظهرُ الفعلُ على مايختارونه ، وبهذا يُفْرَقُ بينَ حُرُوفِ النّداءِ ، وحُرُوفِ الجواب ، لأنّ حُرُوفَ الجوابِ لم تَنُبْ عن الجُمْلَةِ ، وإنّما هيَ مقدرةً بعدَها ، بدليلِ ظهورِها قليلاً ، وحرفُ النّداءِ لا يظهرُ معَهُ الفعلُ أبداً.(١٢)

---

(١٢) كما انتصر له — من قبل المؤلف — الجرجانيُّ في المقتصد ١ / ٩٥ .
وانظر المسألة في ابن يعيش ١/٢٠ .

(تعريفُ الاسمِ وعلاماتُـه)

قولـه : (الاسْـمُ) .

في الاسْمِ خمسُ لغاتٍ قالتِ العلَمـا ❖ اِسْمٌ ،واُسْمٌ وسِمٌ ثم سُمٌ سِمـا (١)
واكسِرْ وضُمَّ وَ ذَا في السِّينِ إنْ حُذِفَتْ ❖ والحَذْفُ والضَّمّ في مَقْصُورِه لَزِما
وقَطْعُ هَمْزَتِه في الشِّعْرِ ليسَ بـهِ ❖ بَأْسٌ ولَوْلاهُ في هَذَا لَمَا فُهِما

قال أبو حيان : فإن أثْبِتَ سُمَى بقولِه : (٢)

* واللَّـهُ اسْمَـاكَ سُمًـا مُبَارَكـاً * (٣)

فلا حُجَّةَ فيه ، لِجَوَازِ أن لا يكونَ مَقْصُوراً ، بل منصوبـاً .

ومذهبُ البَصْريين : أنّهُ مأخوذٌ من : السُّمُوِّ ، فالمحذوفُ منه لامٌ .

ومَذْهَبُ الكوفِيِّين : من الوَسْمِ ، وهو العلامةُ ، فالمحذوفُ منهُ الفـاءُ . (٤)

ورَجَّحَ مذهبُ (٣/أ) البصريين بقولهم : أَسْمَيْتُ ، وسَمَّيْتُ ، وسُمِيٌّ ،وأسْمَاء ،ولـو كانَ على ما قالَهُ الكوفيُّون ، لقيلَ : أَوْسَمْتُ ، ووَسَمْتُ ، ووسْم ،و أَوْسَام .

---

(١) انظر المسألة في أسرار العربية ٨ ،والإنصاف ١٦/١ ،والبحر المحيط ١٤/١.
وزاد الأشموني خمس لغات أخرى ، إذْ جعلها عشرا " اُسم ، و سُم ، وسُما مثلثة والعاشرة سَمَاة ، ونظمها بقولـه :
اُسْم وحذفُ همزةٍ ،والقَصْرُ ❖ مُثَلَّثَاتٌ مَعْ سَمَاةٍ عَشْرُ
الأشموني ٥٧/١ . وجعلها الشيخ يَس والصبان ثماني عشرة لغة .
انظر حاشية يس ٥٤/١ ، وحاشية الصبان ٥٧/١ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٥/١ ، والبحر المحيط ١٤/١ ، والنهر الماد ١٤/١.
وانظر أوضح المسالك ٢٥/١ .

(٣) البيت لابن خالد القَنَاني وبعده :
* آثَرَكَ اللَّـهُ بِـهِ إيثَـارَكَـا *
وهو من شواهد أسرار العربية ٩ ، والإنصاف ١٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٦٦/٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥ ، والتصريح ٥٤/١ .

(٤) انظر المسألة في معاني القرآن للزجاج ٤٠/١ ، وشرح عيون الإعراب ٥١، وأسرار العربية ٤ ــ ٩ ، والإنصاف ٦/١ ، والتبيين ١٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣/١ ، وابن يعيش ٢٣/١ ، والبحر المحيط ١ / ١٤ ، وائتلاف النصرة ٢٧ .

وقولهم : إنّ هذه التصاريف من القلب دعوى . فهذا مايتعلّق بلفظ الاسم.
وأما حقيقته في الاصطلاح : فمنهم من زعم أنه لا يمكن حدّه ،وقال : ولهذا وقع كثيرٌ من الأئمة ، إذ حدّوه ، كالأخفش (٥) ، والفراء ، وغيرهما (٦) ، ولذلك لم يحدّه سيبويه (٧) ، وهو إمام هذه الصناعة ، وإنما حدّ الحرف ،والفعل ، واكتفى بتمييزهما ، إذ ماعداهما فهو الاسم .

والأكثرون : على أنّه يُحدّ ، قالوا : ولا يلزم من قصور الأخفش ، والفرّاء ، وأشباههما قصورُ غيرهما ،لأنّ علم الحدود غيرُ علم النحو (٨) .

وقد حدّه المصنّف وغيرُه بما ذكر . فقولُه :(مادلّ على معنى) جارٍ مجرى الجنس ، وهو جنسٌ أبعدُ (في نفسه) خرج : الحرفُ .

(غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة) خرج : الفعلُ ، ولو اكتفى بأحد الأزمنة ، لخرج مع الفعل " الصّبوح ، والغبوق " ونحوهما ، لإفادتهما الزّمان ، لكنه ليس أحدَ الأزمنة الثلاثة ، التي هي الماضي ، والحالُ ، والاستقبالُ ،لأنهما قد يكونان ماضيين ، ومستقبلين ، وحاليّن بحسب الوقت الذي يكون فيه المتكلّم.

قال السيدُ أبو القاسم (رحمه الله) : والضميرُ في نفسه عائدٌ إلى "ما" لا إلى " معنى " ، لأنّ تقديره حينئذٍ ، مادلّ على مُسمّى ، حَصَلَ المسمّى في نفس المسمّى ، فيكون فاسداً ، وقد صرّح بما ذكرتُ السّيرافيُّ ، حيثُ قال : " كلمةٌ دلّت على معنًى في نفسها غيرَ مقترنةٍ بزمانٍ محصّل " (٩) فأنّثَ الضميرَ . انتهى .

---

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة.
(٦) رأيهما في حد الاسم في الإيضاح للزجاجي ٤٩ ، والصاحبي ٩٠ .
(٧) اكتفى سيبويه بتعريف الاسم ، ولم يحده ، قال : (فالكلم : اسم ،وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ، ولافعل . فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط .وأما الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ،ولما يكون ولم يقعْ ، وما هو كائن لم ينقطع) الكتاب ١٢/١ .
(٨) قال ابن الأنباري في أسراره ٩ " وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا ".
(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ .

وقال (قَدَّس اللَّهُ رُوحَه) : " ومنهم من زعم أنَّ " في " بمعنَى " البـاء "، وهو فاسدٌ ، لأنه يُعْتَرضُ بالحرف ، إذْ هو يدلُّ على معنًى في غيره بنفسِه ، مع أنَّ جَعْلَ " في " بمعنى " الباء " مُنْكَرٌ . انتهى .

وقال : نجم الدين (١٠) ، قال: المصنفُ : الضميرُ في قولهم :(في نفسه) وفي الحرف (في غيره) يرجع إلى (معنى) ، ومرادُهم : مادلَّ على معنًى في نفسِه ، أي : لا باعتبارِ غيرِه ، كقولهم : " الدارُ قيمتُها في نفسِها " كذا أي: باعتبارِ نفسِها لا باعتبارِ كونِها في وَسَطِ البلدِ ، أو غيرِ ذلك ، وفيه نظرٌ ، لأنَّه لايستقيمُ مثلُه في حقيقةِ الحرفِ ، فلا يُقالُ : مادلَّ على معنًى في غيرِه ،معناه : باعتبارِ غيرِه ، لأنه يلزمُ من أن يكونَ الحرفُ دالاًّ على معنًى في نفسِه باعتبارِ غيرِه ،ومعنى الكلامِ يستقيمُ إذا كانَ الضميرُ لـ " ما " أي : الاسمُ : كلمةٌ دلَّتْ على معنًى ثابتٍ في نفسِ تلك الكلمةِ ،والحرفُ : كلمةٌ دلَّتْ على معنًى ثابتٍ في لفظِ غيرِها ،فغيرُ صفةٌ للَّفظِ. انتهى .

وقد أُورِدَ على هذا الحدِّ اعتراضاتٌ ، وهي تسعةٌ :

الأول : الخُطوطُ ،والإشاراتُ ، والأعلامُ الموضوعةُ على الطرقِ،ونحوُها .

الثاني: الحركاتُ الإعرابيةُ .

الثالث : الحدُّ نفسُه ، لأنَّه دالٌّ على معنًى في نفسِه غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ .

بَيَانُ ذلك : أنَّ حَدَّ الاسمِ يدلُّ على معنًى ، هو الاسمُ ، وهو غيرُ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ . وإنَّما قلْنا : إنَّ حدَّ الاسم يدُلُّ على الاسمِ ، لأنَّ الحَدَّ، والمحدودَ عبارَتانِ عن شيءٍ واحدٍ .

---

(١٠) هو محمد بن الحسن الإستِرَابَاذيّ ،من ألقابه : نجمُ الدّين ،ونجمُ المِلَّة والدّين ، ونجم الأئِمّة ورضيّ الدين ،والرَّضِيّ ، والأخير أشهرألقابه ،صاحب أشهر شرح للكافية ، وكذا الشافية ، هجرَ بلادَ المشرق في آخر حياته وأقام بالمدينة المنوّرة ،توفى بعد سنة ٦٨٦ هـ .
ترجمته في بغية الوعاه ٥٦٧/١،وخزانة الأدب ١٢/١،ونشأة النحو ١٨٨ .
انظر رأيه في شرح الكافية ٩/١ .
وقد رد السيوطي على ابن الحاجب في الهمع ٤/١ .

الرابعُ : الفعلُ المضارع ، على القول بالاشتراكِ ، فهو غيرُ دالٍّ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، لأنه يَحْتَمِلُ الحالَ ، والاستقبالَ .

الخامسُ : الأفعالُ التي لا تَتَصَرَّفُ :ك" نعم ، وبئس ، وأخواتِهما " فإنهما لا تَقْتَرِنُ بأَحَدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، فهذه على الطَّرْدِ .

السادسُ : أسماءُ الفاعلِين ، ونحوُها ، إذا أُرِيدَ بها أَحَدُ الأزْمنةِ الثلاثةِ نحو : " زيدٌ ضاربٌ غداً " .

السابعُ : أَسماءُ الأفعالِ ، فهي دالَّةٌ على أَحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، لأنَّ ماكانَ منها بمعنى الأمْرِ - وهو الأكثرُ - فهو كفعلِ الأمرِ ، وما كانَ بمعنى الماضي والمضارعِ ، فهو كالماضي ، والمضارعِ ، دالٌّ على الزمانِ أيضاً .

الثامنُ : الماضي ، والمستقبلُ ، والحالُ ، وأمْسِ ، وغدٌ ، واليومُ ، والمتقدِّمُ ، والمتأخِّرُ ، ونحوُ ذلك .

التاسعُ : خبرٌ ، وجملةٌ ، هما اسمان ، وقد يكون مسمَّاهما فعلاً فكأنَّهما دالاَّنِ على معنًى مقترنٍ بأَحَدِ الأزْمَنَةِ الثلاثةِ ، وهذه على العَكْسِ .

وقد أُجيبَ عن الثلاثةِ الأُوَلِ : بأَنَّ المرادَ بـ " مادلَّ " كلمةٌ دلَّتْ ، والخطوطُ ، ونحوُها ليستْ من جِنْسِ الكلامِ ، والحركاتُ ليستْ كلاماً ، والحدُّ كلامٌ مركَّبٌ .

قالَ المُجيبُ : وإنَّما حَذَفَ كلمةً تساهلاً ، لمَّا كان قد قَسَّمَ الكلمةَ إلى الاسمِ ، والفعْلِ ، والحَرْفِ ، فاستغْنَى بذلك .

وأُجيبَ عن الرابعِ ، بأنَّ الاعتبارَ بالمتكلِّم ، ولم يَقْصِدْ إلاَّ أحدَ معْنَيَيْه ، لأنَّ اللفظَ المُشْتَرَكَ لا يصحُّ أن يُرادَ به كِلاَ مَعْنَيَيْه في الأصحِّ ، ويُمْكِنُ النزاعُ في رُكْنَيْ هذا الجوابِ :

لا نُسَلِّمُ أنَّ الاعتبارَ بالمتكلِّم ، لأنَّه قالَ : مادلَّ ، والدَّلالةُ لاتكونُ إلاللسَّامع ، لأن المتكلِّم عالمٌ ، وإن لمْ يكنْ عالماً لم يَسْتَفِدْ من خبرهِ شيءٌ .

ولا نُسَلِّمُ امتناعَ أن يرادَ بالمشتركِ كلا معنييه ، على ما ذهب إليه الشافعيُّ، وقاضي القضاة (١١) ، وصححه كثيرٌ .

وأُجيبَ عن الخامسِ (٣/ب) : أنّ الأصلَ في الأفعالِ التصرفُ ،والدلالةُ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثة ، وإنّما عَرَضَ قصدُ الإنشاءِ بهذهِ الأفعالِ ، وإرادةُ المدحِ العامِّ ، والذمِّ العامِّ .

وعَن السادسِ : بأنّ أصلَ الأسماءِ عدمُ الدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ،لكنْ عرضتْ في أسماءِ الفاعلينَ ، ونحوِها ، لمُشابَهةِ الفعلِ ، أو يُقال : دلالتُه على الزمانِ ليستْ من لفْظِه ، وإنما أفادَها الظرفُ المقْترِنُ به لفظاً نحو أن تقولَ : " ضاربٌ غداً " أو تقديراً نحو : " اللهُ باعِثُ الأمواتِ " بخلاف الفعلِ ،فدلالتُه على الزمان لفظيةٌ .

وأُجيبَ عن السابعِ : بأنّ مُسَمَّى أسماءِ الأفعالِ المصدرُ ، فيكونُ الجوابُ ما أُجيب به عن اسمِ الفاعلِ ، أو مسمّاها الفعلُ على قولٍ ، فتكونُ الدلالةُ على الزمانِ المخصوصِ مستفادةً منه لا منها .

وأُجيب عن الثامن : بأنّ مسمّى تلك الزمانُ ، وهو لا يَقترِنُ بنفسه ،ولايقترنُ الماضي مثلاً بالحالِ ، والاستقبالِ ، فلا يردُّ .

وأُجيب عن التاسعِ : بأن مسمّى الخبر ، والجملةِ ماهيةٌ مخصوصةٌ ، وهي ما يُخالِفُ المبتدأَ ، أوِ الإنشاءَ ،وما يُخالِفُ المفردَ ، وهذه الماهيّةُ قد تصدقُ على الفعلِ ، فإفادةُ الزمانِ من الفعلِ ، لامنها ، وهوكما يقالُ : في أسماءِ الأفعالِ في أحدِ القولين . وأكثرُ هذه الاعتراضات لازمٌ،وجوابُه غير مُنجٍ ،ولايخلو الحدُّ عن الإضمارِ المعيبِ في الحدودِ ؛ لأنّ دلالتَها بالمطابقةِ ،وقد حُصِّل هذا الحدّ.

---

(١١) هو ابن عقيل الهاشمي نحوي الديار المصريه ، صاحب الشروح المشهورة على كتب ابن مالك . توفى سنة ٧٦٩ هـ .
انظر رأيه في المساعد ١٢/١ . حيث قال : " وهذا مذهبُ الجمهور " أي: كونُ الفعل المضارع صالحاً للحالِ أو الاستقبال .

وقيل : كلمةٌ دلّتْ على معنًى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ في أصلِ الوضعِ . وقالَ بعضُهمْ : في حدِّ الاسمِ : كلمةٌ دالةٌ على معنًى بانفرادِها ، غيرَ متعرِّضةٍ ببِنْيَتِها للزمانِ . احْتَرَزَ بانفرادِها : من الحرفِ ، وببِنْيَتِها : من الفعلِ ، ودخلتْ سائرُ الأسماءِ الواردةِ على حدِّ المصنِّفِ ، لأنها لا تدلُّ على الزمانِ ببنيتِها ، بل بقرينةٍ أخرى ، أو يدلُّ مسمَّاها ، وبَقِيَ عليه الأفعالُ التي لاتتصرَّفُ، وتَرِدُ عليه الموصولاتُ .

قولـه : (ومِنْ خواصِّه) : (١٢)

" مِنْ " تبْعيضيّة ، لأنهُ لمْ يستوْفِ الخواصَّ ، والخاصّةُ تطّرِدُ ، ولاتنْعكسُ ، والحدُّ يطّرِدُ وينْعكِسُ .

قولـه : (دخولُ اللامِ) .

قيل : الأوْلى أن يقولَ : حرفُ التّعريفِ لتدخلَ «أمْ» وقيل : بل الأوْلى التعريفُ ، ليدخلَ أنواعُه من الإضافةِ ، والإضمارِ ، والعلَميّةِ ، والإشارةِ ، وقد وَرَدَ دخولُ اللّامِ على الفعلِ قال :

* ما أنتَ بالحكَمِ التُرْضَى حكومتُهُ * (١٣)

واختصَّ الاسمُ بالتعريفِ؛ لأنَّ الأفعالَ نكراتٌ أبداً؛ لأنّها مسندةٌ دائماً ، وحقُّ المُسْنَدِ أن يكونَ نكرةً ، لأنّه خبرٌ .

---

(١٢) تفاوتَ العلماءُ في تحديد علامات الاسم زيادةً على هذه الخمس ، أونقصانا ،وعلى سبيل التمثيل جعلها ابن الأنباري في أسرارالعربية ١٠ ، أربع عشرة علامة . وجعلها صاحب كشف المشكل ١٧٣/١ ، ثلاثين علامة . قال : " وعلاماتُ الاسمِ ثلاثُونَ علامةً ، تلتمس من أربع جهات ، من أوله وآخره ،وجملته ،ومعناه ".

(١٣) البيت للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه . وعجزه :

.. ولا الأصيلِ ، ولا ذي الرّأي والجدَلِ ..

والشاهد فيه " التُرْضَى " وقد خُرِّجَ البيتُ على أنّه شاذٌّ لا يُقاسُ عليه .

قال الجُرْجَانيّ : من أقبحِ الضروراتِ . وقال الرضى في مثلِ هذا البيت: فليستِ اللامُ للتعريفِ بل هي اسمٌ موصولٌ ... ... ،وهو مع ذلك شاذٌّ قبيحٌ لايجيء إلّا في ضرورةِ الشعر " الرضى ١٣/١ .

وهو من شواهد الإنصاف ٥٢١/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٦، وأوضح المسالك ١٧/١، وابن عقيل ١٥٧/١ ، والهمع ٨٥/١ ، والأشموني ١٥٦/١ .

وانظر المسألة في الإنصاف مسألة "٧١" ٥٢٠/٢،وشرح الكافيةالشافية ١٦٣/١ ، والرضيّ ١٣/١ .

قولـه : (**والجـرّ**).

قال ركنُ الديـن (١٤) : إنما لم يقلْ : حرفَ الجرِّ ؛ لأنّه قد يَدخلُ على الفعلِ على سبيلِ الحكايةِ ، تقول : " زيد"مرفوع بـ " قَامَ ".

قلتُ : فيما ذكرَه نظرٌ ، لأن الفعلَ قد صار هُنا اسماً ، وإنّما التعليلُ أنه يدخلُ على الفعل ، إذا كان صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، نحو :

* واللّهِ مَازَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ (١٥) *

وقال شيخُنا شرفُ الدين (رَحِمهُ اللّهُ) : لأن الجَرَّ أعمُّ ، إذ قد يكونُ عن إضافةٍ ، لايقال : فقد ذَكَر الإضافةَ من بَعْدُ ، لأنّا نقولُ : ذلك حُكْمٌ آخرُ معنَويٌّ ، وهذا لفظيٌّ ، وماقاله حَسَنٌ ، وإنما اختصَّ الجرُّ بالاسمِ ، لاختصاص عاملِه به ، وهي الحروفُ ؛ لأنّ معانيَهَا لا تُوجَدُ في الفعلِ ، رُوِيَ هذا عن المازنيِّ (١٦) (١٧).

قولـه : (**والتنويـنُ**).

يُريدُ غيرَ تَنوينِ التَّرنُّمِ ، والغَالي فإنهما لا يختصّان ، وإنما اخْتَصّ بـه تنوين التّمكينِ ، لأنه دليلٌ على تَمكّنِ الاسمِ في الإعرابِ ، والأفعال غيرُ مُتمَكّنةٍ فيه .

---

(١٤) هو أبو الفضائل السيد الحسن بن محمد بن شرف العلوي ، صاحب شرح الشافيـة ، والكافية ، توفي سنة ٧١٥ هـ.
ترجمته في بغية الوعاة ٥٢١/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٨٣/٣
ورأيه في شرحه الكبير على الكافية اللوحة (٦/أ).

(١٥) البيت لم يعرف قائله . وعجزه :
.. ولا مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهْ ..
والشاهد قوله " بِنَامَ " دخل حرف الجر على الفعل ، فلزم تقديرُ اسمٍ يكون معمولا لحرف الجر ، والتقدير : والله مازيدٌ بزيدٍ نام صاحبه .
وقال بعضهم : ليس " نام " فعلاً باقيا على فعليّته ، ولكنه صار مع مابعده عَلَمًا كـ " تأبط شراً " . والأول أفضل فى التقدير لسلامةِ المعنى .
انظر المسألة والشاهد في الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالي الشجرى ١٤٨/٢ ،وأسرار العربية ٩٩ ،والتبيين ٢٧٩،وابن يعيش ٦٢/٣ ،والهمع ٦/١.

(١٦) انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٦١/١ ، والأشموني ٣٠/١ .

(١٧) لم أعثر على رأي المازنيِّ ، وانظر مسألة اختصاص الاسم بالجر في الكتاب ١٤/١ ،وإيضاح الزجاجي ١٠٢،١٠٧ ، والجمل ٢ ،ونتائج الفكر ٩١، وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ ، والتسهيل ٨ ، والهمع ٦/١ .

وتنوينُ التنكيرِ ، لأنه دليلٌ على تنكيرِ أسماءٍ مخصوصةٍ ، كانت معارفَ ، والأفعالُ لا يدخلُها التعريفُ ، فلم تحتجْ إلى دليلِ تنكيرٍ ، لأنها لم تخرجْ عن التنكيرِ.

وتنوينُ المقابلةِ ، لأنه عوضٌ عن نونِ الجمعِ ، وبإزائها ، والأفعالُ لا تجمعُ.

وتنوينُ العوضِ ، لأنه في الأصلِ عوضٌ عن حذفِ المضافِ إليه ، والأفعالُ لا تضافُ ، وأمّا ما يكونُ منه عوضاً عن حرفٍ ، أو إعلالٍ ، فكأنّه حُمِلَ في منعِ الفعلِ منه على الأولِ ، ومن لم يثبتْه للعوضِ ، وجعلَه للتمكينِ - وقد تقدّمَ تعليلُه - لم يُشكلْ عليه.

قوله : (والإسنادُ إليهِ)

يعني كونَه مبتدأً ، أو فاعلاً ، واعلمْ أن الفعلَ إنْ لم يُؤوَّلْ باسمٍ ، لم يُسندْ إليه باتفاقٍ.

قيلَ : لأن الأفعالَ مسندةٌ دائماً ، فلو أُسندَ إليها ، لزمَ كونُها مسندةً مسنداً إليها في حالةٍ واحدةٍ. وإن أوّلَ باسمٍ ، فإن كانَ حرفٌ مصدريٌّ ، جازَ الإسنادُ إليها باتّفاقٍ ، وإن لمْ يكنْ ثَمّ مصدريٌّ ، فقيلَ : لا يجوزُ تأويلُه ، فلا يجوزُ الإسنادُ إليه ، وهو الظاهرُ من الأكثرينَ ، وما وَرَدَ منه فلا يُقاسُ عليه.

وقيل : بل يجوزُ تأويلُه ، والإسنادُ إليه ، لورودِه ، ومنه :

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ (١٨) ، ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ (١٩)

وقولُهم : (٤/أ) (تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ منْ أنْ تراهُ) (٢٠)، وقولُه :

---

(١٨) البقرة الآية (٦). (١٩) الروم الآية (٢٤)

(٢٠) يروى المثل " لأنْ تسمعَ " و " أنْ تسمعَ " و " تسمعُ " قال الميدانيُّ : والمختارُ " أنْ تسمعَ " ويقول أبو عُبيدٍ القاسمُ : حُذفَ " أنْ " من المثلِ أشهرُ عند العلماءِ ، فيقولون " تسمعُ " بضمِّ العينِ ، و"تسمعَ" بنصبها على إضمارِ "أنْ". وهذا المثلُ : يضربُ لمَنْ خَبَرُه خيرٌ منْ مَرْآه.

انظر أمثال الضبى ٥٥ ، والأمثال لأبي عبيد ٩٧، والفاخر ٦٥، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، والوسيط ٨٣، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢٧٧ ، والمستقصى ٣٧٠/١، وتمثال الأمثال ٣٩٥/١.

* وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ * (٢١)

قولُه : (والإضافَةُ) .

يُريدُ الإضافةَ من غيرِ حَرْفٍ مَلْفُوظٍ بِهِ ، ليَحْتَرِزَ من نحوِ : مررتُ بزيدٍ ، فَمَرَرْتُ مضافٌ .

ويُريدُ بالإضافةِ كَوْنَهُ مضافًا ، فأما كونُهُ مضافًا إليهِ فلا يَخْتَصُّ به لجَوازِ " يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ " " وإذا قُمْتَ قُمْتُ " ونحوِ ذلك .

قِيلَ : وإنَّما يَخْتَصُّ بها ، لأنَّ الإضافَةَ إمَّا للتعريفِ ، وإمّا للتَّخصيصِ والتَّخفيفِ ، ولا يكونُ ذلكَ في الفعلِ ، لأنه لا ينْصَرِفُ ، ولايتَخَصَّصُ ، لتَوَغُّلِهِ في التنكيرِ .

والتخفيفُ إنَّما هو حيثُ سقطَ تنوينٌ أو ما يَخْلُفُهُ من نونِ جمعٍ ، أو تثنيةٍ ، ولا يكونُ ذلك في الفعلِ . وقد جَرَيْنَا في تعليلِ هذه الأحكامِ على كلامِ أكثرِ النُّحاةِ .

والمختارُ أَنَّها أَوْضَاعٌ لا تُعَلَّلُ على أنَّ في بَعْضِ تَعَاليلِها ضَعْفًا . والذي يُعَلِّلُ ما كانَ يَحْصُلُ بتَعْلِيلِه طَرْدُ حُكْمٍ ، والقياسُ عليه ، أو يكونُ المُعَلَّلُ خالفَ القياسَ الذي كانَ لهُ .

فالأوَّلُ : نحوُ قولِنَا : برفعِ " زيد " من : قامَ زيدٌ ، لأنَّه فاعلٌ يستفيدُ بهذه العِلَّةِ ، رَفْعُ كلِّ فاعلٍ .

والثاني : تعليلُ امتناعِ الجَرِّ مِنَ المضارعِ إذا أُضِيفَ إليهِ ، وامتناعُ

---

(٢١) البيتُ لمعاويةَ بن خليلٍ النَّصْري ، من بَني أسدٍ ، وهو من ضِمْنِ أبْيَاتٍ يَهْجُو بها إبراهيمَ بنَ حُوران ، الملقب بفروج ، أو فروخ . وعجُزه

.. وعَهْدي بِهِ قَيْنًا يفُشُّ بكيرٍ ..

والشاهدُ قولُه (وما راعَني إلا يَسِيرٌ) حيث وقع الفعل " يَسِيرٌ " فاعلا ، وهو مُؤَوَّل أي : مسيرُه .

قال ابن جني : هكذا وَجَّهَهُ ، يعني : أبا عليٍّ ، وقال : وقد يجوزُ أن يكُونَ حالاً ، والفاعلُ مضمر أيْ : وماراعني إلا سائرٌ بشُرْطَةٍ . وقال ابنُ هشام في " المُغْنى " على إضمار " أنْ " .

وهو من شواهد الخصائص ٢/٤٣٤ ، والتذييل والتكميل ١/٣٢ ، والمغني ٢/٤٧٨ ، وشواهد المغني للسيوطيّ ٢/٨٤٠ ، والخزانة ٣/٦٢٥ .

الجزمِ من غَيْرِ المُنْصَرِفِ ، مع شَبَهِهِ بالفِعْلِ ، وماشابَهَ ذلك كالإعرابِ بالحُرُوف .

وأمّا ما تَعَاطَاهُ قومٌ من تعليلِ رفعِ الفاعلِ ، ونصبِ المفعولِ ، وجَرِّ المضافِ إليه ، - وتَقَرُّبُ إليه هذه التعاليلُ التي فَرَغْنَا منها - فهو تعليلٌ للّغةِ لا فائدةَ فيه ، ولا حقيقةَ له . وقد نَزَّهْنَا أوراقَنَا هذه عن أكثرِ ذلك. ولولاَ خشيةُ المُبَايَنَةِ لِعَادَتِهِمْ لم نَذْكُرْ منها شيئاً .

(المُعْرَبُ والمَبْنِيّ)

قوله : (**وهو مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ**)

انْحِصَارُ الاسمِ في مُعْرَب ، ومَبْنِيٍّ قولُ الجُمهورِ . وزعم ابنُ جِنّي : أنَّه لايَنْحَصِرُ ، وأثبتَ ثالثًا كالمضافِ إلى ياء المُتَكَلِّمِ عنده ، والأسماءِ غيرِ المركّبةِ.(١) أمّا أنّها غيرُ مبنيةٍ ، فلوجهين :

أحدُهُما : أن المبنيّ هو ما حَصَلَ فيه سببُ البناءِ ، ولم يحصلْ فيها.

وثانيها: أنهم يَجْمَعُونَ في آخِرِها بَيْنَ سَاكِنَيْن نحوُ : " قافْ ،سينْ ،ميمْ ".

ونحوُ : " ألِفْ ، لامْ ، مِيمْ ، صادْ " وصاحبُ هذا القول لا يَجْعَلُ عَدَمَ التركيب سببَ بِنَائِهِ . والقائِلُون : بالانْحِصَار اخْتَلَفُوا : هل تَنْحَصِرُ الحركةُ في بِنَائِيَّةٍ ، وإِعْرابِيَّةٍ، أمْ لاَ ؟ بَعْضُهم : على الانحصارِ . وذهبَ قومٌ ، منهم ابنُ مالك ، إلى : أنها لا تنحصر ،(٢) والحركةُ عندهُمْ ، إن كانتْ بعاملٍ ،فإعْرابية ، وإن لم تكنْ بعاملٍ ، فهي قسمان : بِنَائِيّةٌ ، وغيرُ بِنَائِيةٍ. وغيرُالبنائيةِخَمْسٌ :

- حركةُ الحِكَايَةِ ، نحو : مَنْ" زيدٌ " مَنْ " زيدًا " مَنْ " زيدٍ " ؟. لِمَنْ قال: " قامَ زيدٌ ، رَأَيتُ زيدًا ، مررتُ بزيدٍ " .
- وحركةُ الإتْبَاعِ ، نحوُ : قِرَاءَةِ * الحَمْدِ لِلَّهِ * بِكَسْرِ الدّال ،(٣) ورُوِيَتْ

---

(١) قال ابنُ جنّي في الخصائص ٣٥٦/٢ : " وذلك نحوُ كسرةِ ماقبل ياء المتكلّم في ، نحوِ : " غلامي ، وصاحبي " فهذه الحركة لا إعراب ولابناء ".
وانظر : التبيين ١٥٠ ،وشرح المفصل ٣٢/٣ ، والتسهيل ١٦١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٨/١ ،والتسهيل ٧ – ٩ .

(٣) الفاتحة : آية " ١ " .
قرأ الجمهور بضم الدال ، وكسر اللام ، وقرأ الحسن البصري ، ورؤبة ،ورواية لزيد بن علي (رضي الله عنهما)بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام بعدها.
وهي قراءة شاذة قياسا واستعمالا . وهي على لغة تميم ،وبعض غطفان ،وهي أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب.
قال الزجاج : وهذه لغة من لايلتفت إليه ولايتشاغل بالرواية عنه .
انظر معاني الفراء ٣/١ ،ومعاني الزجاج ٤٥/١ ،وابن خالوية ١ ،والمحتسب ٣٧/١ ،والبحر ١٨/١ .

عَنْ زيدِ بن عليٍّ ، وقراءةِ ﴿ للملائكةُ اسْجُدُوا ﴾ (٤) بِضَمِّ التاء .

- وحركةُ النَّقْلِ ، نحوُ : قراءةِ وَرْشٍ ﴿ أَلَمْ تَعلَمَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ (٥)
- وحركةُ التقاء الساكنين ، نحوُ : ﴿ مَنْ يَشَإِ اللّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ (٦)
- وحركةُ المضاف إلى ياء المتكلم ، نحوُ : غُلَامِي .

قولــه : (فالمعربُ : المركّب)

المركب كالجنس ، أي : الكلامُ المركبُ ، والتركيبُ يُقال : باعتباراتٍ أربعةٍ: تركيب مَزْجٍ : كـ " بَعلَبَكّ " . وتركيب بناءٍ : كـ " خَمسَةَ عشَرَ ،وسيبَوَيْهِ " وتركيب إضافةٍ : كـ "غُلَامَ زيدٍ " . والرابع : تركيب الجُمَل : وهو الذي أراد هنا.

وقد يُرَاد بالتركيب ، وَضْعُ الكلمةِ بعدَ الكَلِمَةِ بلا إسنادٍ ، ويُخَصُّ الإسْنَادُ باسْم العَقْد .

قولــه : (الذي لم يُشْبِهْ مَبْنَيَّ الأَصْلِ).

مبنيُّ الأَصل : الحرفُ ، والماضي ، ومثالُ الأَمْر .

فخرج : المضارعُ ، والمبنيُّ من الأسماء .

واعْلَمْ أنّه إنْ أَرَادَ حدَّ المُعْرَبِ من الأسماءِ وَرَدَ عليهِ إِشْكالاتٌ :

---

(٤) البقرة ، آية " ٣٤ "
قرأ جميع القراء بكسر التاء من " الملائكة " لأنها مجرورة ،وقرأ أبوجعفر المدني ، وسليمان بن مهران بضم التاء ،إتباعا لحركة الجيم . ونقل أنها لغة أزد شنوءة . قال ابن جني : هذا ضعيف عندنا جدا وذلك أن " الملائكة " في موضع جر . وقال النحاس : وهذا لحن لا يجوز وقال أبو حيان : فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها ، ولايغلط ...
انظر معاني الزجاج ١١١/١، وإعراب القرآن ٢١٢/١ ،وابن خالويه ٣،والمحتسب ٧١/١ ، والبحر المحيط ١٥٢/١ ، وتحبير التيسير ٨٧ .

(٥) الحج، آية " ٧٠ "
قال الداني في التيسير (٣٥) : (اعلمْ أن وَرْشاً كان يُلْقِي حركةَ الهمزة على الساكن قبلها ، فيتحَرّكُ بحركَتِهَا ، وتَسْقُطُ هي من اللفظ ، وذلك إذا كان الساكنُ غيرَ حرف مَدٍّ ولين ، وكان آخرَ كلمة ،والهمزة أول كلمة أخرى).
وانظر الكشف ٨٩/١ ، والإقناع ٣٨٨/١ ، والنشر ٤٠٨/١ ، وتحبير التيسير ٥٦ .

(٦) الأنعام ، آية (٣٩).

الأوَّلُ : مبنيُّ الأصلِ يلزمُهُ دخولُه .

الثاني : ما بُنِيَ من الأسماءِ لا لِشبهِ مبنيِّ الأصلِ ، بل لِتضمُّنِهِ ، أو وقوعِه موقعَه ، أو شَبَهِه بما وقَعَ موقعَه ، أو إضافتِه إلى غير مُتمكِّنٍ ، على ماسيأتي ، فهذه داخلةٌ أيضاً .

الثالثُ : غيرُ المُنصرِفِ ، يخرج ، لأنه مُشبِهٌ للفعلِ .

الرابع : أيٌّ .

وإن أراد حدَّ المُعْرَبِ من الأسماءِ ، والأفعالِ وردتْ عليه هذه .

وخامسٌ : وهو المضارعُ ، لأنه مُشبِهٌ لمبنيِّ الأصلِ أشدَّ شَبَهٍ ، إذْ هو فعلٌ كالماضي ، ومثالِ الامر . وقد أُجيب عن الأوّلِ ، بأمرين :

أحدُهما : مُرادُهُ المعربُ من الأسماءِ ، فكأنَّهُ قالَ : الاسمُ المركَّبُ ، وإنما استغنَى عنه اتِّكالاً على مَوْرِدِ القسمةِ حيثُ قال : وهو معربٌ ومبنيٌّ ، ويُرَدُّ بأنَّه إضمارٌ ، في الحدِّ .

الثاني : أنه يَخرج بطريقِ الأَوْلَى ، ويُرَدُّ بأنَّ دلالةَ الحُدودِ بالمُطابقةِ وهذه الْتِزامِيَّةٌ . وأُجيبَ عن الثّاني : بأنَّه تَجوّزَ فَسمَّى التضمنَ ونحوَه شبَهاً .

والأَوْلَى : أن يُحرِّرَ الحدَّ فيقولَ : الاسمُ المركَّبُ ، المُنْتَفِيةُ عنهُ الأسبابُ السِّتَّةُ ، حقيقةً أو حُكماً . ويريدُ بالحُكْمِ : الاحترازَ عن " أَيّ " فإن فيها مافي أخَواتِها : الاستفهاميةِ ، والشرطيةِ ، والموصولةِ ، وهي معربةٌ من بَيْنِهِنّ ، لمَّا لازمَتِ الإضافةَ قابلَ ذلك سببَ البِناء ، فانْتفى في الْحُكْمِ .

قولـه : (**وحُكْمُه : أنْ يَختلِفَ آخِرُهُ لاختلافِ العَامِلِ لَفظاً أو تَقْديراً**)(٧).

أي : (٤ / ب) هذا حُكْمٌ للمعرب يتميَّزُ به عن غيره ، فاختلافُه لفظاً في نحوِ : " زيدٌ " و " الرجلُ " وتقديرا في نحو : " عَصًا " .

---

(٧) قال الرضى ١٧/١ : (هذا الذي جعله المصنفّ بعد تمام المُعْرَبِ حُكْماً من أحكامِه لازمًا لـه ، جعلَه النحاةُ حدَّ المعربِ فقالوا : " المعربُ مايختلف آخره باختلاف العاملِ ").

واحترز مما يختلف آخره لا لاختلاف العامل ، وهو المحكي ، نحو : " منا ، منى ، منو "من زيداً" "من زيد" "من زيدٌ"؟ فإن اختلافه ، لاختلاف المحكي ، لا لاختلاف العامل ، بدليل أنك تقول : منه ، إذا قال : رأيت امرأة ، ونحو : من الرجل ؟ من أبيك ؟ " من أبيك " . فهذا - أيضا - يختلف آخره لكن ليس لاختلاف العامل .

واحترز أيضاً : من اختلاف غير الآخر نحو : هذا امرؤ ، وابنم ، ورأيت امرأً وابنماً ، ومررت بامرئٍ وابنمٍ .

قال المصنف ، معرضاً بالزمخشري " وهذا لا يصلح حداً " ثم علل ذلك في شرح المفصل ، بلزوم الدور ، لأنا مالم نعرف المعرب لم نحكم عليه باختلاف الآخر ، فلا يعرف اختلاف الآخر ، إلا بعد معرفة كونه معرباً ، ولايعرف كونه معرباً ، إلا بعد معرفة اختلاف الآخر.(٨)

وأما في شرح هذا الكتاب ، فكلامه يحتمل وجهين :
أحدهما : أن المقصود من تحديد المعرب ، هو هذا الحكم الذي هو اختلاف الآخر . فإذا كنا قد عرفناه ، فلافائدة ، ولاحاجة إلى تعريف المعرب .

وفي معناه قول نجم الدين : إنه أراد : أنه يلزم الدور ، لأن المقصود الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب .(٩)

الثاني : ما فهمه ركن الدين : أنه يلزم تعريف الجلي بالخفي ، لأن معرفة هذا الحكم أخفى من معرفة المعرب ، وإنما كان أخفى ، لأنه لايعرف ، إلابعد معرفة المعرب .

والجواب : أنا لانسلم أن هذا الحكم لا يعرف إلا بعد معرفة المعرب،لجواز أن يعرف من استعمال العرب ، أعني : اختلاف الآخر ، ويكون الغرض بالحد معرفة

---

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١١٢/١ .

(٩) شرح الكافية ١ / ١٧ .

المُعَرَب المصْطَلَح عليه : أيّ نَوْعٍ هُوَ ؟ : الذي يَختلفُ آخرُه ، أم الذي لايختلف؟ هذا حاصلُ كلامِ رُكْنِ الدّين[١٠] .

ويُمْكن نُصْرَةُ المصنِّف بوجهين :

أحدُهُما : لا نُسلِّم إمكانَ معرفَتِه من كلامِ العرب ، لأنّهُ تقديريٌّ ، ولفظيٌّ ، فلو عرفْنا اللفظيَّ بالحِسِّ ، لم نعرفِ التّقْديريّ ، إلا بأنْ يَقولَ العربيُّ هذا مقدرٌ فيه الاختلافُ ، ولاسبيلَ إلى هذا .

الثاني : أن المحدودَ له ، قد يكون ممّن لا يَعْرِفُ كلامَ العَرب بأسره ، فلا يمكنُه الاستقراءُ لهذا الحُكْم ، بل قد لا يعرفُ منه شيئاً .

---

(١٠) انظر الشرح الكبير على الكافية اللوحة (٦ / ب) .

(الإعـــــــراب)

قولـه : (والإعـــــراب) .

أَمَّا في اللُّغَةِ : فيستعمل في التَّحسين ، ومنه قولهم : " امرأةٌ عَـــرُوبٌ " وهي المتحبِّبَةُ إلى زَوْجِهَا " والتَّحَبُّبُ يستلزمُ التَّحْسِينَ ، وفي الإبانةِ ،يُقَـــالُ : " أَعْرَبَ الرجلُ عَنْ حَاجَتِـه " ، أَبَانَ عنْها ، ومنه : (الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِهَـا ، والبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ)(١).

وفي التَّغْيِيرِ والفَسَادِ ، يُقَال : " عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيلِ "(٢) وفي الانتقـــال ، يُقَـال : " عَرِبَت الدَّابَّةُ " : جالَتْ في مَرْعَاهَا ، " وأَعْرَبَهَا صاحبُها ": أجالها(٣).

والإعرابُ الاصْطِلَاحِيُّ : يُمْكِنُ أَخْذُه من كُلٍّ من هذه ، وإن أُخِذَ من الفَســـاد ، فالهمْزَةُ للسَّلْبِ ، نحوُ " أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ ، وأَعْجَمْتُ الكِتَابَ " .

وقد اخْتُلِفَ فيه في الاصطلاح : فذهب قومٌ ، منهم : الشَّلَوْبِينِيُّ(٤) ، وهـــــذا المصنِّف(٥) ، إلى أنَّهُ الحركاتُ أَنْفُسُها.

وذهب طائفةٌ : وهو ظاهرُ قولِ سيبويه(٦) ، واختيارُ الأَعْلَمِ(٧) ، إلى أنه معنَـويٌّ،

---

(١) ورد في مسند الإمام أحمد ، وسنن ابن ماجة عن الصحابي عميرة الكندي بلفظ : " الثيب تعرب عن نفسها ، والبكرُ رِضَاهَا صَمتها " ولم أجد الحديث بهـــذا اللَّفظِ الذي أورده الشارح ، ولعله مُكَوَّنٌ من حديثين ، والله أعلم.
انظر مسند أحمد ١٩٢/٤ ، وسنن ابن ماجة ٣٤٥/١ .

(٢) الفَصِيلُ : ولدُ الناقة إذا فُصِلَ عن أُمِّه ، والجمع : فُصْلَانٌ . وفِصَالٌ .
انظر مجمل اللغة " فصل " ٧٢٢/٣، والصحاح ١٧٩١/٥ ،واللسان ٥٢٢/١١،والقاموس ٣٠/٤ .

(٣) انظر هذه المعاني في مجمل اللغة ٦٦٤/٣ ،والصحاح ١٧٨/١ ،وأساس البلاغـــة ١٠٦/٢ ، وكذا أسرار العربية ١٨ ،والهمع ١٣/١، والأشموني ٤٧/١، وحاشيـة يس ٥٩/١ .

(٤) التوطئـة ١٢٩ . وانظر ارتشاف الضرب ٤١٣/١ ، والهمع ١٤/١ .

(٥) شرح الكافية اللوحة (٦/آ) ،وانظر شرح الوافية ١٢٩ ،والرضى ١٨/١.

(٦) الكتاب ١٣/١ هارون .

(٧) انظر رأي الأعلم في ارتشاف الضرب ٤١٣/١ ،والهمع ١٤/١ ،والأشباه ١٠٢/١ .

وهو الاخْتِلافُ . احتجَّ هؤلاءِ بأمورٍ :

أَحَدُها : أنهُ يلزَمُ أن يكونَ الموقوفُ عليه ، ونحوُهُ غيرَ مُعْرَبٍ ، لأنهُ لاحركةَ فيه .

الثاني : أنّا إذا أطلقْناه على الاختلافِ كُنّا مُخَصِّصين للوضعِ اللُّغويِّ الذي هو التَّغْييرُ ، كما هو شأنُ الاصطلاح ، ولو أطلقْناه على الحركةِ ،والحرفِ لكان نقْلاً له بالكُلِّيّةِ ،وليس ذلك للمُصطلِحين .

الثالث : أنه يُقَال حركاتُ إعرابٍ ، وعلاماتُ إعْرابٍ ، فيجبُ أن تَكُونَ غيرَه .

واختارَ المصنفُ قولَ الأَوَّلين (٨) ، واحتجَّ بأُمورٍ .

أحدها : يلزمُ في الاسمِ أولَ أحْوالِهِ أن يكونَ غيرَ معربٍ ، وكذا مالزمَ إعرابًا واحدًا ، نحو : " سُبْحَانَ اللهِ ، ولا نُوْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ " لأنه ما اختلفَ .

الثاني : يلزمُ أن يكونَ أنواعُ الإعرابِ ستّةً ، لأنَّ الاختلافَ أمرٌ إضافيٌّ يَسْتَدعِي شيئين ، وأنواعُ الإعراب ثلاثةٌ ، فتكونُ ستّةً .

الثالثُ : أن الاتفاقَ على أنَّ أنواعَ الإعرابِ ثلاثةٌ : رَفْعٌ ،ونَصْبٌ ، وجَرٌّ، والنوعُ يوافق الجنسَ في الماهِيَّةِ ، وإلا لم يكنْ نوعًا .

واعلمْ أن هذا الذي ذكرَه ، كلامُ من لم يتأمّلْ ، وكُلُّ ما ألزَمَهُمْ ، فهو لازمٌ له أيضًا ، لأنه جعلَ الإعرابَ هذه الحركاتِ التي تختلفُ باختلافِ العاملِ ، فقد اعْتبرَ الاختلافَ ، وكذلك ما ألزَمُوه فهو لازمٌ لهم ، لأن الاختلافَ الذي هو الإعرابُ لايكونُ إلا بالحَرَكةِ .

وأمّا قولُهم : في علاماتِ الإعرابِ ، فضعيفٌ ، لأن العلاماتِ أعمُّ من الإعرابِ، إذ قد يكونُ بناءً ، أو في كلٍّ منهما عُمُومٌ وخُصُوصٌ ، لأنَّ الإعرابَ يكونُ بعلامةٍ ، وبغيرِها (٥/أ) : كـ " عَصًا " والعلامةُ تكون لإعرابٍ ، ولغيرِه .

---

(٨) شرح الكافية اللوحة (٦/أ) ، وانظر شرح الرضي ١٨/١ .

وأمّا قولُ المصنِّف : الاتّفاقُ على أنّ أنواعَ الإعرابِ ثلاثةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، فغيرُ مُسلَّمٍ ، بل هو المتنازَعُ فيهِ ، وإن وقعَ في عبارةِ المُخالِفِ ،فتجوّزٌ، سمَّى سَبَبَ الاختلاف ، الذي هو الإعرابُ ، وهو ظهورُ الحركاتِ اختلافاً ، إذْ لوْ صحّ دعوى المصنِّفِ لم يكنْ بينَهم خلافٌ في المسألةِ .

وعندي أنّ الخلافَ قريبٌ ، والقولان كالمُتكافِئَيْنِ ، ومرجِعُهما هل يكون الإعرابُ الاختلافَ ، أو ما به يقع الاختلافُ ؟

وإذا هذَّبتَا سلِمتَا من أكثرِ مايَرِدُ ، كقولِ بعض أهلِ الأوّل : العَلاقةُ الواقعةُ في آخِرِ الكلمةِ لفظاً ، أو تقديرًا عن عاملٍ .

وقولُ بعضِ أهلِ المذهبِ الثّاني : قَبولُ آخرِ الكلمةِ للاختلافِ لفظاً ، أو تقديرًا المُؤثِّرةُ فيه العَوامِلُ المُختلِفةُ تأثيرًا أوّليًّا .

فدَخَل في القَبولِ : الموْقوفُ ونحوُه ، وفي التّقديرِ : " عَصًا " ونحوُه ، واحترزْنا بالتّأثيرِ الأوّليِّ ، ممّا يكونُ ثانياً بسببه ، كالحكايةِ في : " مَنْ زيدٌ ، ومَنُو ، ومَنَا ، ومَنِي " وكالكسرِ لالتِقاءِ السّاكِنَيْنِ .

وأما قولُ المصنفِ : (ما اختلف آخرُه به ، لِيَدُلّ على المعاني المعْتَورَةِ عليه) فلا يُريد بالمعاني إلا الفاعليةَ ، والمفعوليةَ ، والإضافةَ ، وأتَى بـ " ما " ليدْخِلَ الحَرَكةَ ، والحَرْفَ .

واحْترَزَ بقوله : لتدلّ على المعاني ، من أمْرَيْنِ :

أحدهما : المَحكيّ نحو : " مَنَا ، مَنُو ، مَنِي " ، " مَنْ زيدٌ ، مَنْ زَيْدًا ، مَنْ زيدٍ " فاختلافُه ، لاختلافِ المَحكيِّ ، وكذلك حركةُ الإتْباعِ ، ونحوُها .

وثانيهما : مِنَ الفِعْلِ المُعْرَبِ ، لأنّ كلامَه هنا إنّما هوَ في المعربِ من الأسماءِ ، وفي إعرابِ الأسماءِ ، وذلك ، لأن الفعلَ المعرَب ، لايكون الإعرابُ فيه دالًّا ، على المعاني المُعْتورَةِ عليه .

وفي هذه المَسْألَةِ ثلاثةُ مذاهبَ :

الأول : عن قُطْرُبٍ ، أنّ الإعرابَ لم يدخلْ للفرقِ بين المعاني، لافي الأسماء ، ولافي الأفعالِ ، وإنما دخلت الحركاتُ للفرق بين الوَصْلِ والوقفِ ، بدليلِ أنها تَثْبُتُ بِثُبُوتِ الوصلِ ، وتَنْتَفِي بانتِفَائِه ، بخلافِ الإعرابِ .(٩)

الثاني : قولُ الكوفيين : إنّه دخل للفرقِ بين المعاني في الأسماءِ ، والأفعالِ ، أما الأسماءُ فمثلُ : " مَا أَحْسَنَ زيدًا " للتعجّبِ ، " ومَا أَحْسَنَ زيدٌ " في النفي ، " ومَا أحسنُ زيدٍ "؟ في الاستفهام ، ومثل : " ضَرَبَ زيدٌ عمرًا " لايتميّزُ الفاعلُ من المفعولِ إلا بالإعرابِ ، وأما الأفعالُ ففي مسائلَ ، منها : " لاتأكُلِ السمكَ ، وتَشْرَبَ اللّبَنَ " بِجَزْمِهما للنهي عن فِعْلٍ واحدٍ منهما ، وبالنصبِ ، عن الجمعِ بينَهما في البَطْنِ ، لأن الواوَ تُقدّرُ بعدَها " أنْ " ، وبالرّفعِ ، عن الجمعِ بينَهُما في الفَمِ ، لأنها واوُ الحَالِ .

ومنها : " لا " في النَهْيِ ، و (لَا) في النفي ، ولامُ كَيْ ، ولامُ الأَمْرِ ، لولا الإعرابُ لا لْتَبَسَتْ هذه المعاني .

الثالث : قولُ البَصْرِيّين : إنه في الأسماءِ ، يدلُّ على المعاني ، ولايَدُلُّ في الفعلِ ، لأن المعاني المختلفةَ منه تَشْتَرِكُ في الإعرابِ الواحِدِ ، كالأمرِ، والنهيِ ، والإثباتِ ، والنفيِ ، والحالِ ، والاسْتقبالِ ، والخَبَرِ ، والاسْتِخْبَارِ ، نحو : " لِيَقُمْ زيدٌ ، ولا يَقُمْ ، ويَقُومُ زيدٌ ، ولا يَقُومُ ، ويقومُ زيدٌ ، وسَيَقُومُ ، ويقومُ زيدٌ ، وهلْ يَقُومُ " وإنما تَفْتَرِقُ المعاني في الفعلِ بالصِّيَغِ ، أو بِقَرِينَةٍ أُخْرى ، كالمُضارعِ الصّالحِ للحالِ ، والاستقبالِ ، ولا يكونُ هذا الاشتراكُ في إعرابِ الأسماءِ ، فأمّا اشتراكُ المنصوبِ ، والمجرورِ في بابِ المثنى ، والمجموعِ ، وما لاينصرفُ، وجَمْعِ المُؤنّثِ السالمِ ، فَلِمُؤاخَاةٍ بينهما ، ولا يقعُ الاشتراكُ بين الفاعليّةِ والمفعوليّةِ، في علامةٍ إلا شاذًا نحوُ :

---

(٩) انظر الإيضاح للزجاجي ٧٠ ، والتبيين ١٥٦ .

* قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا * (١٠)

وهو مُتأوَّل ، وأمَّا ما أوردوه من الفِعْلِ فارقًا فيه الإعرابُ ، فليس بفارقٍ ، إلا لو اتَّفقت المسائلُ ، لفظًا وتقديرًا ، والتقديرُ مُختلِفٌ .

أمَّا مَسْألةُ : " لا تأكلِ السَّمكَ " فالنصبُ بِتَقْديرِ " أَنْ " ، والجَزْمُ على (لا) النَّاهيةِ ، والرفعُ على المبتدأ ، لأن الواوَ للحالِ لِتَعذُّرِ العطفِ، وَوَاوُ الحالِ لا تدخلُ على المُضارِعِ المُثبتِ ، فتَعيَّنَ حينئذٍ تقديرُ مُبْتدأٍ ، وهذه صِيَغٌ مُتغايِرةٌ ، دالَّةٌ على تِلكَ المعاني.

وأمَّا لامُ كَيْ ، ولامُ الأمْرِ ، فالفرقُ بَيْنَهما من جِهَةِ الصِّيغةِ ـ أيضًا ـ إذْ لامُ كَيْ تَعليلٌ ، فلابُدَّ لها من كلامٍ سابقٍ لفظًا ، أو تقديرًا ، وأمَّا (لا) النَّافيةُ ، والنَّاهيةُ فبالطَّلبِ في النَّاهيةِ ، والخبرِ في النَّافيةِ ، ونحوِ ذلك .

وقد رَدَّ قوْلَ قطربٍ : بأنَّ الفرقَ بَيْنَ الوصلِ ، والوقفِ بَيِّنٌ لايحتاج إلى شيْءٍ إذْ لا لَبْسَ بينَهما ، وبأنَّه قد ثبتَ الإعرابُ في الوقفِ مع الرَّوْمِ ، والنَّقلِ ، والتَّضعيفِ ، والبَدَلِ ، وبأنَّ الحُروفَ الَّتي تكونُ إعرابًا ، غيرُ فارِقَةٍ ،فكذا الحركاتُ .

واعلَمْ أنَّه يرِدُ علَى حَدِّ المُصنِّفِ العَامِلُ والإعْرابُ المُقدَّرُ، ثُمَّ كانَ الأَوْلى عَدَمَ الاحترازِ عن الفِعْلِ المُضارِعِ ، وأنْ يكونَ هذا حَد الجميع الإعراب ؛لأنَّه لم يُورِدْ

(١٠) البيت لأبي حَيَّانَ الفقعسيِّ،أولعبدِ بني عبسٍ،أولمُساورِ بن هندٍ العَبْسيِّ،أو للعَجَّاج ، وبعده بيتان آخران .

.. الأفعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا .. ، .. وذاتَ قَرْنَيْنِ ضمُوزًا ضِرْزِمَا ..

والأبيات في وصف راعٍ تصفُه بخشونة القدمين ،وغلظ وسماكة جلدهما إلى درجةِ أن الحيات الشرسة لا تؤثر فيهما.

الأفعُوان : الذكر من الأفاعي ،والشُّجاع : نوع منه ،والشَّجْعَمَا : الطويلُ ، والضَّمُوزُ:الساكنةُ المطرقةُ،والضرزم :المسنة .والشاهد قوله " الأفعوان" حيث نصب وما بعده حملا على المَعْنى ؛ لأنَّه قد عُلِم أنَّ الحياتِ مسالمةٌ للقدم ، وكذا العكسُ ، فكلٌّ منهما صالحٌ للفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ.

قال ابن جني : رواها الكوفيون بنصب " الحيات " وذهبوا الى أنه أراد:القدمان فحذف النون . والأبيات من شواهد : الكتاب ٢٨٧/١ ،والمقتضب ٢٨٣/٣،والأصول ٤٧٣/٣ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والأشموني ٦٧/٣ .

حدّاً لإعراب الفعل ، وهو حدّ معقد ، وإن كان يسلم من النقص بالعوارض اللاحقة لأواخر الكلم في الوصل ، والوقف ، والإعلال ، لقوله : ليدل على المعاني المعتورة ، لأنه يريد بها الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

قولــه : (وأنــواعــه) :

أيْ : أنواعُ إعرابِ الاسم : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ .

اعلمْ أنهم قد اختلفوا في هذه الحركاتِ ، ماهي ؟ وأين موضعها ؟ (٥/ب) فذهب ابنُ جنّيٍّ ، وغيره (١١) إلى أنها حروفٌ صغارٌ ، فالضمة واوٌ صغيرةٌ ، والفتحة ألفٌ صغيرة ، والكسرة ياءٌ صغيرةٌ .

واستدلّوا بأنّها إذا أُشبعت صارت حروفاً ، وموضعها عندهم بعدَ الحروفِ المتحرّكةِ ، لأنها حروفٌ ، والحرفُ لا يكونُ مع الحرفِ ، ولأنها تمنعُ من إدغامِ الحرفِ في مثلِه ، ولا يكونُ ذلك إلا لِحيلولتِها بينَ المثلينِ .

وذهب كثيرٌ من المحقّقين : (١٢) إلى أنّ الحركة صفةٌ للحرفِ ، كالشّدةِ ، والرخاوةِ ، والجهرِ ، والهمسِ . وموضعها : الحرفُ ، لأنّها صفةٌ ، والصفة لاتتقدّمُ الموصوفَ ، ولا تتأخرُ .

واستدلّوا : بأنّها لو كانت حرفاً لكانتْ بعدَ الحرفِ المتحرك ، كما ذهبَ إليه الخصمُ ، ولا يصحّ ذلك ، لأنه يلزمُ كونُ المتحرّكِ بها ساكناً ، ويلزمُ من كونه ساكناً أنْ لا تُعلّ حروفُ العلّةِ إذا تحرّكتْ ، كما لا تُعلّ إذا سكنتْ ، ويلزمُ الجمعُ بين ساكنينِ ، بل كونُ الكلامِ كلّه ساكناً ، ويلزمُ الابتداءُ بساكنٍ ، ويلزمُ الإدغامُ إذا كانَ (ما) بعدَ المتحركةِ مماثلاً لها .

قولــه : (فالرفع : علَم الفاعلية) (١٣) .

---

(١١) الخصائص ٣١٥/٢ ، وسر الصناعة ١٩/١ .
وذهب السهيلي لهذا الرأي في نتائج الفكر ٨٣ ، وكذا الرضى في شرح الكافية ٢٣/١ .

(١٢) انظر الايضاح للزجاجي ٩٣ ، ونتائج الفكر ٨٤ .

(١٣) انظر علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، في شرح عيون الاعراب ٨٠ ، وأسرار العربية ٧٧ ، وشرح المفصل ٧٣/١ .

إنَّمَا أَتَى بِياءِ النَّسَبِ لِيَسْتَغْرِقَ الفاعلَ وما حُمِلَ عليْهِ ، والمفعولَ ،وماحُمِلَ عليْهِ ، كما تَقُولُ : " زَيْدِيَّةٌ ، وحَنَفِيَّةٌ ، وشَافِعِيَّةٌ " فيدخلُ أَتْبَاعُهُم معهم،ولم يَقُل الإضافِيَّة ، لمَّا كانَتْ شيئًا واحدًا عنده ، لأنه سَمَّى التي بحرفِ جَرٍّ ملفوظٍ به إضافَةً .

قولُه : (والعامِلُ : مَابِهِ يَتَقَوَّمُ المَعنى المُقْتَضِي) .

أي : للإعْرَابِ ، والمُقْتَضِي مُقْتَضِيَانِ :

- مُقْتَضٍ لِجِنْسِ الإعرابِ ، وهو التركيبُ ، بشرط أن لا يقومَ سببُ البِناءِ .
- ومُقْتَضٍ لنوعِهِ ، وهو : الفاعلِيَّةُ ،والمفعولِيَّةُ ، والإضافةُ .

فالفاعلِيَّةُ : تَقْتَضِي رَفْعًا ، والمفعولِيَّةُ : نَصْبًا ، والإضافَةُ : جَرًّا . فهذا هو المعنى المُقْتَضِي الذي أرادَ ، وهو يَتَقَوَّمُ بالفعلِ ، وما حُمِلَ عليْهِ ، منَ الأسماءِ والحُرُوفِ . فإذا قلتَ " قَامَ زَيْدٌ " فقد تَقَوَّمَتِ الفاعلِيَّةُ بالفِعْلِ ،أي: حَصَلَتْ وظهرَتْ . وكذلك : " ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ " .

وفي قولِه : " المَعْنَى المُقْتَضِي " إيهامٌ لإمْكانِ أَنْ يُرَادَ به المُقْتَضِي للجِنْسِيَّةِ ، لكنْ خَصَّ المُصَنِّفُ المُقْتَضِي للنَّوْعِيَّةِ ، باسمِ المُقْتَضِي ، لمَّا كان اقْتِضَاؤُه بغيرِ شرطٍ زائدٍ على حصولِه ، والعامِلُ مُشَبَّهٌ بالعِلَّةِ ، ولذلك يَقُولُونَ : لا يَكُونُ معلولٌ بين عِلَّتَيْنِ ، كما لا يكونُ أَثَرٌ بَيْنَ مُؤَثِّرَيْنِ .

واعلمْ أنَّ وَجْهَ سَرْدِ هذه الحدودِ ، أنه لمَّا حَدَّ الكلامَ ، والكلمةَ ،بكونِهما موضوعَ النَّحْوِ ، لَزِمَ من ذلك شَرْحُ الاسمِ ، والفعلِ ، والحرفِ ، لأنَّها أقسامُ الكَلِمَةِ ، فقدَّمَ الاسمَ هُنا ، وأَخَّرَ أَخَوَيْهِ ، ولَمَّا شَرَحَهُ تكلَّمَ في قِسْمَتِهِ : إلى مُعْرَبٍ ،ومَبْنِيٍّ ، ولَزِمَ من الكلامِ في المعربِ ، الكلامُ في الإعرابِ ، وفي العامِلِ .

أَمَّا الإعرابُ : فلِشِدَّةِ التَّماسِّ بينَهما ، وأَمَّا العاملُ : فلِذِكْرِه في خاصَّةِ المُعْرَبِ ، أَوْ لأَنَّهُ لمَّا ذكرَ الإعرابَ ، ذَكَرَ العَامِلَ ، لأَنَّهُ مُؤَثِّرُه .

قولـه : (**فالمفرد المنصرف ... إلى آخره**)

هذا تفصيل لأنواع المعرب ، وحاصل ماذكره : أن الإعراب ضربان :

- بحركة ، وهي الأصل ، لأنها أخف ، ولذلك اتفق عليه .
- وبحرف ، وهو فرع ، فلذلك اختلف فيه على ما سيأتي .

وأصل الإعراب بالحركة : أن تكون بالضمة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة جرا .

وأصل الإعراب بالحرف : أن يكون بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا .

ثم إن الإعراب على ثلاثة أقسام (١٤) :

الأول : لفظي في جميع الأحوال - وهو المفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف - في الحركة . وفي الحروف : الأسماء الستة ، ومنه مايحمل منصوبه على مجروره ، وهو جمع المؤنث السالم ، في الحركة . والمثنى ، والمجموع في الحرف ، ومنه : ما يحمل مجروره على منصوبه ، وهو : غير المنصرف : في الحركة ، ولا يوجد نظيره في المعرب بالحرف .

الثاني : من الأقسام : تقديري بكل حال ، ولايكون هذا إلا في الحركة ، وهو نحو : " غلامي ، وعصا " .

الثالث : تقريري في حال ، لفظي في حال ، مثاله في الحركة : " قاض " وفي الحرف : " مسلمي " فيقدر في : قاض الرفع ، والجر ، ولايقدر في مسلمي إلا الرفع . فقد ظهر بهذا أن الحركة أدخل في أكثر هذه المواضع ، ثم نعود إلى تفصيل كلامه .

قولـه : (**المفرد**) .

احتراز من المثنى والمجموع . والمفرد يقال باعتبارات :

- أحدها : مايقابل المثنى ،والمجموع ، وهو الذي أراد هنا .
- الثاني : مايقابل المضاف ، وهو المذكور في المنادى .

---

(١٤) انظر المسألة في إيضاح الفارسي ٥٦ ، والمقتضد ١٠٥/١ ، وشرح عيون الإعراب ٦٦ ، وأسرار ٣٥ .

- الثالث : ما يُقابِلُ المركَّبَ تركيبَ مزجٍ ، أو بناءٍ .
- الرابع : مايقابِلُ الجملةَ .

إذا عرفتَ هذا ، فاعلمْ أنَّه يَرِدُ عليهِ الأسماءُ السِّتَّةُ . فإن قالَ : أنا احترزْتُ بالمفردِ من المثنّى ، والمجموعِ ، والمضافِ . قيل له : فإذنْ يخرجُ أكثرُ ممّا أدخلْتَ ، وهو المضافُ غيرُ الأسماءِ السِّتَّةِ . فإنْ قالَ : لمْ أحترزْ عنها ، لأنَّني (٦/أ) ذكرْتُ حكمَها بعدُ ، قيل له : فلا تحترزْ عن غيرِ المنصرفِ ، لأنك ذكرْتَ حكْمَهُ بعدُ .

قوله : (المُنْصَرِف) . احترازٌ من غيرِ المنصرفِ .

قوله : (والجَمْعُ المُكَسَّر) احترازٌ من المُسَلَّم . قوله : (المنصرف) احترازٌ من غيرِ المنصرفِ ، نحوِ : " جَوارٍ " ومثالُ ما أرادَ : " رَجُلٌ ، و زَيْدٌ ، ورِجالٌ " فهذا يعرب بالضَّمَّةِ رَفْعاً ، والفَتْحَةِ نَصْباً ، والكَسْرةِ جَرّاً .

ولايَعْرِفُ المُبَرِّدُ غيرَ هذا الوجهِ ، لا في ضَرُورَةٍ ، ولا سَعَةٍ .(١٥)

وأجاز سِيبَوَيْهِ(١٦) : أن يُسَكَّنَ من ذلك في الضَّرُورَةِ ، ماكان يَجُوزُ فيه التسكينُ في الكَلِمةِ المُتَّصِلَةِ ، مثل : " كَتِف ، وعَضُد ، وإبِل " . أنْشَدُوا من ذلك في الاسمِ :

* وَقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ *(١٧)

---

(١٥) المقتضب ١٤٢/١ ، وانظر المحتسب ١١٠/١ ، والبحر المحيط ٢٠٦/١ .

(١٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٤ : " وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع ، والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة " فَخِذ " حيث فرقوا ، فقالوا : "فَخْذ" وبضمة " عَضُد " حيث حذفوا ، فقالوا : " عضْد " ، لأنّ الرفعةَ ضمةٌ ، والجرةَ كسرةٌ " .

(١٧) للأُقَيْشِرِ الأسَدِيِّ . وصدره

.. رُحْتِ وَفي رِجْلَيْكِ مافِيهِما ..

والشاهد فيه " هَنْكِ " حيث سَكَّنَ النّونَ للضرورة مع أنَّها في الأصل مضمومة، وذلك جائز لشبهها بـ " عَضُد " . وهو من شواهد الكتاب ٢٠٣/٤، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢ .

* أَلَا لَيْتَ أَيْرِي مِنْ عِظَامٍ وَأَنَّهُ   عَلَى حِرْكِ مَوْقُوفٌ مَدَى الدَّهْرِ أَجْمَعَا * (١٨)

وفي الفعل :

* فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ * (١٩)

* سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ   أَوْ قَعْرُ تَسْتُرَ فَمَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ * (٢٠)

أجرى " هَنْك " و " رَبْغ " مُجْرَى عَضْد . و " حِرْكِ " مجرى إِبْل ، و " رِفْك " مُجْرَى فِعْل السَّاقط ، لأن قياسَه التخفيف لو وُجِد .

وزعم بعضُهم : أن هذا الوجهَ جائزٌ في السَّعَة ، وأن أبا عَمْرٍو حكاهُ لُغَةً (٢١) ، واستدلَّ على جوازه في السَّعَةِ بقراءة من قَرَأَ * وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ * (٢٢) * فَتُوبُوا إلى بَارِئْكُمْ * (٢٣) * وبعولتْهُنَّ * (٢٤) بإسكانِ اللَّام ، والهَمْزَة ، والتَّاء .

---

(١٨) البيت لم أعرف قائله .
والشاهد فيه " حِرْكِ " حيث سكَّن الراءَ ضرورةً مع أنها مكسورةُ الأَصْل ، فأَجْرَاها مُجرى " إِبْل " وذلك جائز .

(١٩) لامرئ القيس . وهو في ديوانه ١٢٢ . ، وعجزه
.. إِثْمًا من اللهِ ولا وَاغِلِ ..
والشاهد قوله " أشربْ " حيث سكن الباء وحقها الرفع ، وهي موصولة ، وذلك جائز ضرورة ومعنى مُسْتَحْقِب : مكتسب ، والواغل : الذي يدخل على القوم وهم يشربون ، من غير أن يُدْعَى . وهو من شواهد الكتاب ٢٠٤/٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والمقرب ٢٠٤/٢ .

(٢٠) لجرير ، وهو في ديوانه ٤٩ .
والشاهد قوله " تعرفْكُم " حيث سكن الفاء ، وحقها الرفع وهي موصولة ، وذلك جائز في الضرورة . وهو من شواهد الخصائص ٧٤/١ ، والمحتسب ١١٠/١ .

(٢١) هو ابنُ العَلاء .
وحكايتُه منسوبةٌ له في الكتاب ٢٠٤/٤ ، والسبعة ١٥٥ ، والمحتسب ١٠٩/١ ، والبحر المحيط ٢٠٦/١ ، والهمع ٥٤/١ .

(٢٢) الزخرف آية (٨٠) .
والقراءة بإسكان اللامْ ، لم أقف على من قرأ بها ، إلّا أنّه ورد في المحتسب ١٠٩/١ ، قول أبي الفتح : وحكى أبو زيد " بَلَى وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ " بسكون اللام .

(٢٣) البقرة ، آية (٢٥٤) .
رُويت هذه القراءة منسوبة إلى أبي عمرو بإسكان الهمزة على غير قراءة الجمهور ، وروى عن سيبويه باختلاس الحركة . قال الزجاج : وأحسب الرواية الصحيحة ما رَوَى سيبويه فإنّه أضبطُ لما روي عن أبي عمرو ، ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أنّ قراءة أبي عمرو لحْن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ، فإنكار المبرد لذلك منكر .
انظر معاني الزجاج ١٣٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٢٦/١ ، والمحتسب ١٠٩/١ ، والبحر ٢٠٦/١ ، والكشف ٢٤٠/١ .

(٢٤) البقرة ، آية (٢٢٨) .
قرأ الجمهور بضم التاء ، وقرأ مسلمة بن محارب بسكونها فراراً من ثقل توالي الحركات . انظر مختصر ابن خالويه ١٤ ، والمحتسب ١٢٢/١ ، والبحر المحيط ١٨٨/٢ .

(إعرابُ جَمْعِ المؤنّثِ السالمِ)

قوله : (جمع المؤنثِ السالمِ بالضَّمَّةِ والكَسْرَةِ) لم يُدْخِلُوهُ الفتحَ ، لأنه فرعٌ على جمعِ المذكرِ السالمِ ، وقد حَمَلُوا فيه المنصوبَ على المجرورِ في علامتِه ، وكذا هذا .

واعلمْ أنّ جمعَ المؤنثِ السالمِ إمّا أن يكونَ مُسَمًّى بهِ أوْ لا . إن لم يكن مسمًّى به ففيه وجهان :

الأول : ما ذكره المصنف من إعرابه بالرفع ، والكسر فقط ، ولايَعْرِفُ البَصْرِيُّون غيرَه .

الوجه الثاني : أجازه الكوفيُّون : أن يَدْخُلَهُ النصبُ ، ولابُدَّ من التنوينِ في الوجهين ، وأنشدوا :

* فَلَمَّا جَلَاهَا بالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا واكْتِئَابُهَا *(1)

ورَوَوْا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، وانْتَزَعَ اللّهُ عِرْقَاتِهِم ،وعِلْقَاتِهِمْ "(2) جمع عِرْقَة وعِلْقَة ..

العِلْقَةُ : لِمَا يُضَنُّ بهِ . والعِرْقَةُ : أَصْلُ مَالِهِمْ .

ومِنَ الكُوفِيِّينَ : من قَصَرَ هذا على النَّاقِص ، مثل " لُغَات ، وثُبَات " دون " عِلْقَات ، وعِرْقَات "(3) . وإن كان مسمًّى به ، فَثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

---

(1) لأبي ذؤيب الهذليّ ، وهو في ديوان الهذليّين ٧٩/١
والشاهد قوله " ثُبَاتًا " حيث جاء منصوبا بالفتحة على لغة لبعض العرب .
ومعنى البيت : أن الذي يجمع العسل حين طرد النحل من خلاياه بالدخان خرجت جماعات متفرقة ، وانحازت كل جماعة منها في ناحية .
وهو من شواهد : معاني الفراء ٩٣/٢ ،والخصائص ٣٠٤/٣ ،وابن يعيش ٥ / ٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١ .

(2) انظر معاني الفراء ٩٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٥ ، و ٨ ، والكافية ٢٠٦/١،واللسان " عرق " ٢٤٢/١٠ ، والتصريح ٨٠/١ ، والهمع ٢٢/١ .

(3) هذا المذهبُ نُسب لهشامٍ الكوفيِّ . انظر الهمع ٢٢/١ .

الأولُ : أَنْ يُعْرَبَ إعرابَ هذا الجمعِ بالضَّمِّ ، والكسرِ ، والتنوينِ ، وهو أفصحُها .

الثاني : أن يَسْقطَ منهُ التَّنوينُ ، ويضمُّ ، ويُفتَحُ ، ويُكسَرُ . وروَوْا :

* تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهلُها بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالي * (٤)

بالوجهين ، وتقول : هذه عَرَفَاتُ ، ومَضَيْتُ عرفاتَ ، ووقفتُ بعَرَفَاتِ .

ولايعرفُ البصريونَ إلا هذين الوجهين ، ورَوَى بعضُهُم أنهم يَخُصُّونَ هذا الوجهَ بالضَّرُورَةِ .

الثالثُ : أجازه الكوفيون : أن يُعْرَبَ إعرابَ مالا يَنْصَرِف بالضَّمَّةِ ، والفتحةِ فقط ، بلا تنوينٍ ، وأنشدوا :

* تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتَ ... *

بالفَتْحِ ، وبعضُهُمْ يقول : لا يُجِيزُونَ هذا إلا في الشعرِ .

قولُه : (**غيْرُ المنصرفِ بالضمَّةِ ، والفتْحَةِ**) .

زعم بعضُ النحاةِ : أنَّ غيرَ المنصرف ــــ مبنيٌّ في حالةِ الجرِّ ، مُعْرَبٌ في حالَتَي الرفعِ والنصبِ ، لأنه قد حَصَلَ فيه شَبَهُ الفعلِ ، لكنَّه ضَعُفَ ، فلم يُمْنَعِ الإعرابَ ، في جميعِ الأحوالِ ، وحَكَى هذا عن الأَخْفَشِ والمُبَرِّدِ (٥) ، قالا : ولانَسْتَبْعِدُ ذلك ، فإنَّ " أَمْسِ " يُبْنَى في حالةٍ ، ويُعْرَبُ في أُخْرَى .

ورُدَّ مَذْهَبُهُم : بأنَّا لم نجدْ مايُعْرَبُ في وجهٍ من الإعرابِ ، ويُبْنَى في وجهٍ .

فأمَّا أمس فالمَبْنِيَّةُ غيرُ المُعْرَبةِ ، وهي التي يُرَادُ بها اليومُ الذي يَلِي يومَك ، وهي مَبْنِيَّةٌ في جميع أحوالِها ، لتَضَمُّنِ لامِ التَّعريفِ ، والتي لايُرادُ بها ذلك ، مُعْرَبَةٌ في جميعِ أَحْوالِها .

وكان من حَقِّ المُصَنِّفِ : أن يَحْتَرِزَ عن مثل : " جَوَارٍ " فإنه لايدخله الضمُّ ، وعن مثل : " عَرَفَات " على الوجه الفصيح ، وعلى الثاني ، لأن هذا ضابطٌ كُلِّيٌّ يَجْرِي مَجْرَى الحَدِّ .

---

(٤) لامرئ القيس . وهو في ديوانه ٣١ .
والشاهد قوله " من أذرعات " .
وهو من شواهد الكتاب ٢٣٣/٣ ، والمقتضب ٣٣٣/٣ ، والأصول ١٠٦/٢ ، وابن يعيش ٤٧/١ ، والتصريح ٨٣/١ .

(٥) انظر ابن يعيش ٥٨/١ ، وشرح الرضى ٣٨/١ .
وصريح كلام المبرد في المقتضب ١٧١/٣ صريح في أن الممنوع من الصرف معرب في أحواله كلها .

(إِعْـرَابُ الأَسْمَـاءِ السِّتَّـةِ)

قولـه : (أَخُـوكَ ،وأَبُـوكَ ، وحَمُوكِ ، وهَنُوكَ ، وفُـوكَ ، وذُو مالٍ)

قيل : الأحماء : إِخْوَةُ الزَّوْجِ ، ولايكونُون من قِبَلِ الزَّوْجَةِ ، فعلى هـذا لاتَكُونُ الكَافُ من : " حموكِ " إلا مَكْسُورَةً .

والهَـنُ : كنايةٌ عن النَّكِرَاتِ ، وأكثرُ ما يَكُونُ في الأَشْيَاءِ المُنْكَـرَةِ. ومِنْهُ قَوْلُ عَلِيٍّ (عليه السلامُ): ((فَأَغْضَيْتُ مَعَ هَـنٍ وهَـنٍ)) وقد سُمِّيَ بِهِ الفَرْجُ. ومنـه : ((مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبِيه يَنْتَطِقْ بِـهِ)) (١) معنـاه : من كثرت ذُرِّيَّةُ أبيه عَـزَّ ، فَشَبَّهَـهُ بالنِّطَاقِ ، وقولـه :

* وَقَـدْ بَدَا هَنْـكِ مِنَ المِئْزَرِ * (٢)

وقـال نَجْمُ الدِّين : مَعْنَى حَمُوكِ : أَبُو زَوْجِك ، أَو أَخُوه ، أو ابْنُه ،والهَـنُ : الشيءُ المُنْكَرُ الذي يُسْتَهجَنُ ذِكْرُه ، من العَوْرَة ، والفِعْلِ القَبِيحِ ،وغَيْرِ ذلك . (٣)

وفي هذه الأسماءِ لُغَاتٌ ، قد ذَكَرَها المُصَنِّفُ في المَجْرُورَاتِ (٤) ، وسَنَشْرَحُ كلامَـهُ هناك ، إن شاءَ اللهُ (تعالى).

والأَفْصَحُ إِعْرَابُهَـا بالحُرُوفِ ولَـهُ شُرُوطٌ :

الأول : أن تكونَ مضافةً ، فإنْ قُطِعَتْ أُعْرِبَتْ بالحركاتِ .

الثاني : أنْ لا تُضَافَ إلى ياءِ المتكلمِ ، فإن أُضِيفَتْ إليها ، فهي معربـةٌ بالحركاتِ تقديرًا : كـ " غُلامِـي " وللمُبَرِّدِ فيها خِلافٌ مذكورٌ في المجرورات .

---

(١) انظر هذا الأثرَ الذي صار مَثَلاً في جمهرة الأمثال ٢٠٦/٢ ، والتمثيل والمحاضرة ٣٢٢ ، ومجمع الأمثال ٣١١/٣ ، والمستقصى ٣٦٣/٢ ،واللسان ٣٥٥/١٠"نطق". كما يروى " من يَطُلْ أَيْرُ أبيـه ... " بَدَلاً من " هـن " .

(٢) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٤١.
واستشهد الشارح به هنا على استعمال "الهن " في الأشياء المُنْكَرَة: كالفَرْجِ.

(٣) شرح الرضى للكافية ٢٩/١ .

(٤) انظر الكافية ١٢٧ .

الثالث (٦/ب) : أنْ لاتُصغَّرَ ، فإن صُغِّرت أُعرِبَتْ بالحركات ـ أيضاً ـ .

الرابع : أنْ تكونَ مُفْرَدَةً ، أي : غيرَ مُكَسَّرَة ، فإن كُسِّرتْ أُعْرِبَتْ بالحركات.

وأما جَمْعُ السَّلامة ، فلا يجوزُ فيها قياساً ، وقد جاء في بعضِها ، وهو مُعرَبٌ كإعراب الجمعِ المُسلَّم .

فَمَا اجتمعتْ فيه هذه الشروطُ ، فإنه يَكُونُ في حالِ الرَّفعِ بالواوِ ، وفي حالِ النَّصْبِ بالألفِ ، وفي حال الجَرِّ بالياءِ ، في اللُّغةِ الفَصيحة.

وقد اَبْصَرتِ الناسُ في إعرابها ما هُوَ ؟ فذهبَ بعضُهُمْ ، وحُكِيَ عن الجَرْمِيِّ(٥) : أنَّه مَعْنويٌّ ، وهو انْقلابُ الواوِ ألفاً في حالِ النَّصْبِ ، وياءً في حالِ الجَرِّ ،وعَدَمُهُ في حالِ الرَّفْعِ ، لأنّ عدمَ العَلامةِ قد يكونُ علامةً.

والدليلُ أن الذي وَجَدْناه يَثْبُتُ بِثُبوتِ الرَّفعِ ، والنَّصْبِ ، والجَرِّ ، ويَتَبَدَّلُ بِتَبَدُّلِه ، هو ما ذَكَرْنَا . فيجبُ أن يُوقَفَ عليه ، ولايُحْتَاجَ إلى إثباتِ الحَرَكَةِ مع ذلك ، لأنه دَعْوَى وقد حصل الغَرَضُ الذي جاءَ له الإعرابُ ، وهو الفَرْقُ ،ولاتُجْعَلُ هذه الحروفُ إعراباً لما سَنَذْكُرُ ، ولم يَقُلِ الرفعُ بِصَيْرُورَةِ الحَرْفِ واواً ، لأنّ أصلَه الواوُ ، فلم يحْدُثْ فيه تغيرٌ ، ولأنهم يَسْتَعْمِلُونَها بالواوِ ، ولا رَفْعَ ،يقولون : أَبُو جَادَ ،هَوَّزَ ، كما يقولون : عِشْرُونَ ، ثلاثونَ ، في العددِ بلا تركيبٍ .

وذَهَبَ الجمهورُ إلى أنه لفظيٌّ ، لأن الأولَ عَديمُ النَّظيرِ، إذْ لم يُوجدْ في الأسماءِ المفردةِ ، ما إعْرابُه معنويٌّ ، ولأنه لم يوجدْ عاملُ الرفع بلا علامةٍ. ثُمَّ اخْتلفُوا ، فذهب الكسائيُّ ، والفَرَّاءُ(٦) إلى: أنّها مُعْرَبَةٌ ، من جهتين : بالحركةِ ، والحرف كامْرِيءٍ ، وابْنمٍ .

وذهب الجمهورُ إلى : أنها معربةٌ من جهةٍ واحدةٍ ، لأَنَّ الإعْرابَ من جهتين عديمُ النظير ، ولا يُسَلَّمُ ذلك في:" امْرِيءٍ ، وابْنمٍ " بل ذلك إتْبَاعٌ ، بدليلِ

---

(٥) رأي الجرميّ انظره في التبيين ١٩٤ ،وابن يعيش ٥٢/١،وشرح الرضيّ ٢٧/١، وارتشاف الضرب ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

(٦) انظر رأيهما في الإنصاف ١٧/١ ،والتبيين ١٩٤ ،وابن يعيش ٥٢/١ ،وإيضاح ابن الحاجب ١١٧/١ ،والرضى ٢٧/١ ،والارتشاف ٤١٦/١ ،والهمع ٣٨/١ . إما باسم الكوفيين ، أو باسمهما معاً ، أو أحدهما .

قولهم : " مُزْ " بضمِّ الميمِ رفعاً ، وفتحِها نَصْباً ، وكَسْرِها جَرّاً ، وأيضاً فهو : قولٌ بلا دليلٍ ، لأن الحروف إذا كانتْ إعراباً ، فلا دليلَ على أنَّ الحركةَ قبلَها إعرابٌ ، لأنه يقال : تَغَيُّرُها لتَغْيِيرِ الحرفِ بعدَها .

ثم اخْتلفوا على ثلاثِ فِرَقٍ :

الفرقةُ الأولى : قالت : هذه الحروف أنْفُسُها إعرابٌ ، ولا إعرابَ سواها لظاهرٍ ولا مقدَّرٍ ، فالواوُ كالضمةِ ، والألفُ كالفتحةِ ، والياءُ كالكسرةِ ، لأنها تُعاقِبُها ، ولا تَسْتَبْعِدُ الإعرابَ بالحُرُوف ، فقد جاءَ في نحوِ : يَفْعَلانِ ، وتَفْعَلُونَ ، باتّفاقِ الأكثرينَ ، وفي المثنّى ، والمجموعِ باتفاقٍ منْ بعضِ هؤلاءِ المخالفين ، وهذا قولُ قطربٍ ، والزّياديّ (٧) ، وبعضِ الكوفيَّةِ ، وهو اختيارُ المصنّف (٨) ، وكثيرٍ من المتأخرين .

ثم اخْتَلَفُوا في أمْرَيْنِ :

أحدُهُما : ماهذه الحروف ؟

فأكثرهم يقول : (.............................) (م) وهي مع كونها أصولاً ، حروفُ إعرابٍ ، نائبةٌ مَنابَ (......) تُجعلُ أُصولاً وإعْراباً . قال: وقال المصنّف هذه الحروفُ مبدلةٌ من لامِ الكلمةِ ، أو من (....) مالمْ تُفِدْهُ المبدلُ منه كالتاءِ في بِنْتٍ وأُخْتٍ ، هي بدلٌ من الواوِ ، وتُفيدُ التأنيثَ ، وهما لايفيدَانِه ، ولا يُقالُ إنّ (......) على حرفٍ واحدٍ ، لقيامِ البَدَلِ مَقَامَ المُبْدَلِ منه ، انتهى .

الأمرُ الثاني : اختلفوا في وجهِ إعرابِها بالحُروفِ ، فقيل : تَوْطِئَةً للمثنّى والمجموعِ ، لأنّ هذه جاءتْ بالحروفِ الثلاثةِ الدالّةِ على الحركاتِ التي هي لها أخواتٌ ، بخلافِ المثنّى والمجموعِ فإنه خُولِفَ فيه ، فقيل :
لا عِلّةَ لذلك ، لكنهُ شاذٌّ .

---

(٧) انظر رأيهما في التبيين ١٩٤ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ١ / ٣٨ .
كما نسب هذا الرأي في الهمع ٣٨/١ للزجاج وهشام من الكوفيين .
(٨) شرح الكافية اللوحة (٧ / أ) ، وانظر شرح الوافية ١٣١ ، وشرحه للمفصل ١١٧/١ .

(م) مابين الأقواس سقط من الأصل بسبب الخرم .

ومنهم من علّله ، بأنها تكثّرت بمضافاتها لفظا ، ومعنًى . أمّا اللفظ ، فلأنّ من حقّها أنْ تضاف ، وأما المعنى ، فلأن الأبَ يستلزم ابنًا ، والأخَ أخًا ،والفم لايكون إلا في جسدِ حيوانٍ ، والحمُ يستلزمُ زوجةً ، وزوجًا ، وإخوةً له . والهَنُ إن كان اسمًا للفرْجِ فكالفمِ ، وإن كان كنايةً فيستلزم مَكنيًّا عنه ،وأما ذو : فلأنها بمعنى صاحبٍ ، والصاحبُ لابُدّ لهُ من مُصاحبٍ .

ومنهم : من يقول : حُمِلَ ماعدا الأبَ ، والأخَ عليهما ، لاشتراكهما في الإضافةِ ، وإعْلالِ الآخرِ .

قالوا : فلمّا تكثّرتْ أشبهتِ المُثنّى ، والمجموعَ ، فأُعربتْ بالحروف لأنّ الحركةَ إعرابُ الواحدِ . فينْبغي فيما زادَ عليه أن يُعربَ بأكثرَ من إعرابه ، وأيضًا فإعرابُها توطئةٌ لإعراب المُثنّى ، والمجموعِ لمّا كانتْ جاريةً على القياسِ في استعمالِ هذه الحروفِ عِوَضًا عن أخَواتها من الحركاتِ . ورُدّ هذا المذهبُ: بأنّ الإعرابَ بالحروفِ خِلافُ الأَصْلِ ، وبأنّ هذه الحروفَ ، إنْ كانتْ لاماتٍ على مذهبهم، فكيفَ يكونُ علامةً للإعرابِ ، وعلامةُ الإعرابِ زائدةٌ على المُعربِ ، وإن لمْ تكنْ لاماتٍ لَزِمَ في " فوك " و " ذو مال " : أن يكونَ على حرفٍ واحد ، ولايُوجدُ ذلك في المُعْرَباتِ وبأنّهُ قدْ جاءتِ الواوُ حيثُ لا رفعَ كقولِهِم : " أبُو جَاد " فلا مُعاقبةَ، وبأنّه لو صحّ ما ذكرتمْ : من العلّةِ ، لَزِمَ إعرابُ : " يدٍ ،و دمٍ ،وابن" بالحروف .

الفرقةُ الثانيةُ : قالوا : " أخوك ، أبوك ، حَمُوك ، هَنُوك " معربةٌ بالحُروفِ . " وفوك ، و ذو مال " بالحركاتِ المقدّرةِ (٩) ، لأنهم يجعلون هذه الحروفَ زوائدَ للإعرابِ لا لاماتٍ .

ورُدّ قولُهم : في " أخوك " بما تقدّم ، وفي " فوك " بما سَيَرِدُ على قول: من قَدّرَ ، وبأنّ الظاهرَ أن مُجْراها وَاحدٌ .

الفرقةُ الثالثةُ : ذَهَبُوا إلى أنّ الإعرابَ بالحركاتِ ، ثم افترقُوا طائفتينِ : الأُولى : زَعمتْ أنّ الإعرابَ تقديريٌّ ، لِتَعذُّرِ اللفظِ ، على ما سنذكرُ ، ثم اختلفُوا:

(٩) ينسب هذا المذهب إلى السهيلي ، وتلميذه أبو علي الرُنْدي .
انظر نتائج الفكر ١٠٠ ــ ١٠٦ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

فذهب الأخفش : إلى أنه مقدر ، قبل هذه الحروف ، وتغيرها دليل على تلك الحركات وهي لامات (١٠) .

وروى عن (٧/أ) بعضهم : أنها زوائد ، دالة على الحركات المقدرة (١١) .

ورد القول :«بأنها لامات» بأنه يلزم أن يكون الإعراب على العين مع وجود اللام ، والقول : بأنها زوائد ، بأنه عديم النظير ، لايوجد إعراب مقدر منصوب عليه مثل هذا الدليل ، وبأنه يلزم الدور على القول بأنها زوائد ؛ لأنها مازيدت إلا دلالة على الإعراب المقدر ، وإنما قدر ، لتعذر اللفظ به ، وذلك لاشتغال الأواخر بحركة هذه الحروف ، فحصل من ذلك أنها جاءت لكون الإعراب مقدراً ، دليلاً عليه ، وقدر الإعراب لدخولها .

وذهب قوم ، قيل : هم سيبويه (١٢) ، والفارسي (١٣) ، وأكثر البصريين ، إلى أنها لامات ، وأن الاعراب مقدر عليها ، وإنما أعلوها هذا الاعلال ، لأنهم حين قالوا : " هذا أبوك " . ضموا العين إتباعاً للام ، كما فعلوا في " امرئ و ابنم " ثم حذفوا الحركة من اللام ، لأنها حرف علة ، وبقيت الواو لانضمام ماقبلها ، وفي الجر فعلوا كذلك ، وقلبت ياء ، لانكسار ماقبلها ، وسكونها ، وفي النصب فعلوا كذلك وقلبوها ألفا ، لانفتاح ما قبلها .

ورد هذا : بأن فيه دعوى الإتباع ، ودعوى حذف حركة العين الأصلية ، إذ أصل " أب " و " أخ " و " حم " و " هن " و"ذو " فعل كفرس .

وقال ابن الحاجب : ظاهر قول سيبويه : أن لها إعرابين : تقديري

---

(١٠) انظر الإنصاف ١٧/١ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٩/١ .

(١١) أيضا نسب هذا الرأي للأخفش في شرح الرضى ٢٧/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ،والهمع ٣٩/١ .

(١٢) انظر الإنصاف ١٧/١ ،والتبيين ١٩٣ ،وابن يعيش ٥٢/١ ، وإيضاح ابن الحاجب ١١٦/١ ، والرضى ٢٧/١ .

(١٣) المسائل العضديات ٦٢ مسألة "٢١" ،والعسكريات ١٧٠ ،وانظر الهمع ٣٨/١ وفي التبيين ١٩٤ ينسب للفارسي أنه قال :" إن هذه الحروف هي حروف الإعراب ، ودوال على الإعراب ، وليس فيها إعراب مقدر " عكس ما نسب له الشارح ، ولعل الفارسي قال بهما معا .

بالحركاتِ ، ولفظيٌّ بالحروفِ .

قال : لأنه قدَّرَ الحركةَ ، ثم قال في الواو : وهي علامةُ الرفع ،قال : وهو ضعيفٌ لحُصُول الكِفَايةِ بأحدِ الإعرابين ، وهذا الذي قاله : ابنُ الحاجبِ عن سيبويه (١٤) ، هو مذهبُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ .

الطائفةُ الثانيةُ : زعمتْ أَنَّ إعرابَها لفظيٌّ ، لأَنَّهُ الأَصْلُ ، ولامَانعَ ،ثم اختلفُوا : فذهبَ المَازِنيُّ والزَّجَّاجُ (١٥) : إلى أن هذه الحروفَ إِشْبَاعٌ ، نشأتْ عن الحركاتِ الإعرابيَّةِ .

قالوا : والإِشْبَاعُ واردٌ في كلامِهم ، فمنهُ في الواو :

* مِنْ حَيْثُ ما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ * (١٦)

وفي الألف :

* وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ * (١٧)

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * (١٨)

---

(١٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ ، وانظر شرح الرضى ٢٧/١ .

(١٥) انظر رأيهما في الإنصاف ١٧/١ ، والتبيين ١٩٤ ،وابن يعيش ٥٢/١،والإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١ ،والرضى ٢٧/١ ،والارتشاف ٤١٥/١ ،والهمع ٣٨/١ .

(١٦) لابن هَرْمَة ، وهو في ملحق ديوانه ٢٣٩ وصدره

∴ وأَنَّنِي حَيْثُما يُثْنِي الهَوَى بَصَرِي ∴

والشاهد قوله " فأنظور " حيث نتجت " الواو " عن إشباع حركة ضَمِّ الظَّاءِ إذْ أصلها " أَنْظُرُ " . وهو من شواهد الخاطريات ٣٥ ،وسر الصناعة ٣٠/١ ، والصاحبي ٣٠ ، وأسرار ٤٥ ، والخزانة ٥٨/١ .

(١٧) لابن هَرْمة ،وهو في ديوانه ٩٢ ، وهو من قصيدة يرثي فيها ابنه . وصدره :

∴ وأَنْتَ من الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ∴

والشاهد قوله " بمنتزاح " وأصلها " بمنتزح " فأشبع حركة الزاي فنشأت الألف لاقامة الوزن . وهو من شواهد : الخصائص ٣١٦/٢ ،وسر الصناعة ٢٩/١، وأمالي الشجري ١٢٢/١ ، والانصاف ٢٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٥ .

(١٨) لعنترة بن شداد ، وهو في ديوانه ١٤٨ ، وعجزه :

∴ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ ∴

والشاهد " يَنْبَاعُ " أصلها " ينبع " فأشبع حركةَ الباء فنتجت الألف، وذلك لإقامة الوزن .
وهو من شواهد الخصائص ١٢١/٣ ، والخاطريات ٣٦ ،والإنصاف ٢٦/١،وشواهد الشافية ٢٤ ، والخزانه ٥٩/١ ،والغضوب : هي الناقة ،والذفرى : العظم الذي خلف أذنها ، وجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزيافة : السريعة ،والفنيق : الفحل القوي .

وفي اليـاء :

* نفى [الدراهيم] تنقادُ [الصياريف] * (١٩)

وَرُدَّ : بأنه يلزمُ أن يكونَ التُزِمَ فيها في الفصيحِ ما هو شاذٌّ ، وهو الإشباعُ، لأنه لا يكونُ إلا في ضرورةٍ ، أو شذوذٍ.

وذهبَ قومٌ : منهم الرَّبعِي (٢٠) ، إلى أنها لاماتٌ ، وأصلُ الحركةِ عليها،لكنْ نُقِلَتْ إلى العَيْنِ وأُعِلَّتْ كما في : " يَقُومُ ، ويُقِيمُ ، ويُقَامُ " .

وَرُدَّ : بأنَّ فيه ادعاءَ حذفِ حركةِ العينِ ، ونَقْلِ حركةِ اللامِ ، ولم يَفعلُوا ذلك إلا في العينِ ، وأما اللامُ فإنما جاءَ في الوقف إذا كانتْ حرفاً صحيحاً ، وماقبلَها صحيحٌ ساكنٌ.

وذهبَ قومٌ : منهم الأعلمُ (٢١) ، إلى أنها لاماتٌ ، وأن هذه الحركاتِ إعرابٌ ، وهي التي كانتْ فيها قبلَ الإضافةِ ، وأُعِلَّتْ هذا الضربَ من الإعلالِ، محافظةً على الحركاتِ .

وَرُدَّ : بأنَّ الإعرابَ لايكونُ في وَسَطِ الكلمةِ.

---

(١٩) وهم المؤلف في بيت الفرزدق حيث رواه :

* نفى الصياريف تنقاد الدراهيم *

والصحيح ماأثبته في الأصل ، وهو في ديوانه ٥٧٠ ، وصدره :

∴ تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ ∴

والشاهد " الدراهيم ـ الصياريف " إذْ أصلهما " الدَّراهِم ، الصَّيَارف " فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ ،والمقتضب ٢٥٨/٢ ،وضرورة الشعر ٧٣،والخصائص ٣١٥/٢ ، والإنصاف ٢٧/١ .

(٢٠) انظر الإنصاف ١٧/١ ،وابن يعيش ٥٢/١ ،وإيضاح ابن الحاجب ١١٦/١،والرضى ٢٧/١ ، والارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٢١) انظر الارتشاف ٤١٦/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(إعرابُ المثنّى والملحقِ بهِ)

قولـه : (المثنّى ، وكلا مضافاً إلى مضمرٍ ، واثنانِ بالألفِ والياءِ)

إنما لمْ يستغنِ بذكرِ المثنّى عن اثنين ، لأن التّثْنيةَ لفظيةٌ ، إذ لا واحدَ لهُ من لفظهِ . واعلمْ أن المثنّى ، إما أنْ يسمّى بهِ ، أوْ لا . إن لمْ يسمّ به ففيه وجهان :

الأفصح : أن يكونَ بالألفِ رفعاً ، وبالياءِ جراً ونصباً .

الثاني : أن يلزمَ الألفَ ، وهي لغة بني الحارثِ بن كعبٍ ، وطوائف غيرهِم من العرَب .

وخرّجَ قولهُ تعالى : ﴿ إنّ هذانِ لساحِرانِ ﴾ (١) عليها ، وأنكرها المُبرّدُ (٢) وهوُ باطلٌ بروايةِ الثّقاتِ ، وقولهُ :

﴿ خُبّ الفؤادِ مائلُ اليدانِ ﴾ (٣)

---

(١) طه آية (٦٣) .
قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي " إنّ " مشددة النون " هذان " بألف وخفيفة النون .
وقرأ ابن كثير " إنْ هذانّ " بتشديد نونِ " هذان " وتخفيف نون "إن". وقرأ أبو عمرو وحده " إنّ " مشددة النون " هذَيْنِ " بالياء على إعمال " إنّ " وهي اللغة المشهورة لكنه خالف الخط فضعف لذلك .
والإشكال في قراءة " هذان " بالألف مع تشديد نون " إنّ " ومن هنا تأول النحاة والمفسرون رفع " هذان ".
انظر : السبعة ٤١٩ ، المبسوط ٢٩٦ ،حجة القراءات ٤٥٤ ،الكشف ٩٩/٢ ، التبصرة ٥٩٢ ،الإقناع ٦٩٩/٢ ،النشر ٣٢١/٢ ،تحبير التيسير ١٤٣ ، غيث النفع ٢٩٠ .

(٢) المقتضب ٣٦١/٢ ، وانظر إيضاح ابن الحاجب ١١٨/١ ،والارتشاف ٢٥٧/١،وتخليص الشواهد ٥٩.
يقول أبو حيان : " وكونُ المثنى بالألف على كل حال لغةٌ مشهورة ، نقلها أكابرُ النّحويين واللغويّين كأبي الخطّاب البصْريّ ،وأبي زيدٍ ،وأبي عُبَيد ، والفراءِ ، وغيرهم ،فإنكار المبرد لهذه اللغة لايُلتفتُ إليه. وعلى هذه اللغة أحسن مخرج قوله تعالى ﴿ إنّ هذَانِ لساحِرانِ ﴾ في قراءة من قرأ بالألف " النكت الحسان ١٩٣ ، وانظر المسألة في معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢

(٣) البيت لم أعرف قائله .
والشاهد فيه قوله " اليدان " حيث ألْزِمَ المثنى الألفَ في جميع الأحوال على لغة بَني الحارِثِ وبَني العَنْبَر وكِنانَةَ وخَثْعَمَ وزَبيدَ وغيرهِم.

وقولُـه :

* قدْ بلَغَا في المَجْدِ غايَتَاهَا * (٤)

وقولُـه :

* تَزَوَّدَ منَّا بيْنَ أذْنَاهُ طعْنَةً * (٥)

وزادَ بعضهم : وجهاً ثالثاً في الضرورةِ ، وهو الإعرابُ بالحركاتِ على النّونِ وإلزامُه الألفَ ، (٦) قال :

* يَا أبَتَا أرَّقَنِي القِذَّانُ   فالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ * (٧)

وقال :

* أعرِفُ مِنْهَا الأنفَ والعَيْنَانَا   ومنْخَرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا * (٨)

---

(٤) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٦٨ ،كما نسبت لأبي النَّجْم العِجْلِي.
وقبله :
* إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا *
والشاهد قوله " غايَتَاها " وهو كالسابق .
وهو من شواهد الإنصاف ١٨/١ ،وابن يعيش ٥٣/١ ،والتصريح ٦٥/١،والهمع ٣٩/١ ، والدرر ١٢/١ .

(٥) لِهَوْبَر الحارثي كما نسبه له صاحب الصحاح " هبا " ٢٥٣٢/٦ ،وصاحب اللسان " ص ر ع " ١٩٧/٨ وعجزه :
* دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ *
والشاهد " أذْنَاه " وهو كالسابق ، وقد ورد في الصاحبي ٢٩ ،وابن يعيش ١٢٨/٣ ،وشرح التصريف الملوكي ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦ ، وشرح الشذور ٤٧.

(٦) انظر في الوجه الثالث : الارتشاف ٢٥٥/١ – ٢٥٦ ، وشرح اللمحة البدرية ٢١٥/١ ، والهمع ٤٩/١ .

(٧) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٦ .
والشاهد (القِذّان – العَيْنَان) حيث أُعْرِبَ المثنى بالضمّ كالمفردِ مع لُزُوم الألفِ ، لأنه فاعلٌ . وقد حكى هذه اللغة الشيباني ، وجَعَلَها ابنُ جنى شاذةً لايُقاس عليها . والقِذّانُ : جمع قَذَذ وهو البُرْغوث .
وهو من شواهد : التصريح ٧٨/١ ،والهمع ٤٩/١ ،والأشموني ٩١/١ .

(٨) لرُؤْبَةَ بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٧ ، كما نسب لرجل من ضبةً .
والشاهد قوله : " والعينانا " حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب . وكذا أعربه بالفتحة أي بالحركات. وفي البيت تلفيق من لغتين هما قوله"والعينان" على لغة من يلزم المثنى الألف ،وقوله (ومنخرين) على اللغة المشهورةِ جَرّه باليـاء .
انظر حاشية الصبان ٩٠/١ ،والبيت يروى
* أعْرِفُ منهَا الجِيدَ والعَيْنَانَا *
والبيت من شواهد : شرح اللمحة ٢١٥/١ ،وتخليص الشواهد ٨٠،وابن عقيل ٧١/١ ،والأشموني ٩٠/١ والخزانة ٣٣٦/٣ .

والأكثرُ يُنكِرُ هذا الوجهَ ، ويقولُ : ليس بمعربٍ بالحركاتِ،وإنما النونُ يجوزُ بناؤُها على الضمِّ ، وعلى الفتحِ في قليلٍ .

وإنْ سُمِّيَ بِهِ ، فإنْ كان زائدًا على سبعةِ أحْرُفٍ ، فليس فيه إلا الإعـراب بالحروفِ ، كالوجهِ الأولِ ، نحو : أنْ تُسَمِّيَ بـ((إشْهيبابانِ)) أو مُصَغَّر((خلَيْلانـان)) تثنية اشْهيبَاب ، وخَلِيِّلان ، لأنَّه لوْ أعربَ بالحركاتِ ، لكان مفردًا لا نظيرَ لـه ، إذْ مُنْتَهَى الأوزانِ سبعةٌ . وإن لم يزدْ على سبعةٍ ، فإمّا أن يكونَ : ذَانِ ،وتَـانِ اسْمَي الإشَارَةِ أو غيرَهما .

إن كان إيّاهما جازَ وجهان :
الأعْرَفُ : حكايةُ التثنيةِ ، والثاني : إلزامُهُمَا الألفَ ،والإعرابُ بالحركاتِ، مَصْرُوفَيْنِ ، لأنه لا يوجدُ في المفرداتِ ما آخرُه ألفٌ ونونٌ زائدتان ، قبلَهما حرفٌ واحدٌ ، وإنّما يكونُ ذلك في الأصليِّ ، كـ " بَانٍ " قالهُ بعضهم .

- وإن كان غيرهما فوجهان أيضًا :
أعْرَفُهُما : حكايةُ التثنية ، والثاني : إعرابُهُ إعرابَ ما لاينصرفُ وإلزامُه الألف ، ليكون له نظيرٌ في المفرداتِ ، ومنه :

* ألا يَادِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ   ألَحَّ عليْهَا دائِمُ الهطلانِ * (٩)

وأمّا : " كِلاَ ،وكِلْتَـا " ففيهما ثلاثُ لغاتٍ :
الأولى : حكاها الفرَّاءُ (١٠) ، بَقَاءُ ألِفِهَا في الأحوالِ الثلاثةِ مع الظاهرِ والمُضْمَرِ ، وزعم أنّ منْ ذلك " كِلاَهُمَا وتَمْرًا " (١١) وأنه منصوبٌ ، وهذه أغربُهنّ .

(٩) لابن مقبل ، وهو في ديوانه ٣٣٥ ، وقد روي عجزه :
* أمـل عليها بالبلى الملوان *
والشاهد فيه قوله " بالسبعان " حيث ألزمه الألف ،وأعربه إعراب مالا ينصرف وهو من شواهد الكتاب ٣٢٢/٢ "بولاق" ،ومجاز القرآن ١٠٩/١،والأصول ٥١٠/٢ ، والخصائص ٢٠٢/٣ ،كما نسب لابن أحمر في ديوانه ١٨٨ .
(١٠) حكاية الفراء في كتابه معاني القرآن ١٨٤/٢ . وانظر الكافية ١٨٧/١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢١٩/١ ،والهمع ٤١/١ .
(١١) هذا المثل منسوبٌ إلى عمرو بن حمران الجعدي - ويروى " كِلَيْهِمَا " .
ولكن الشاهد هو في رواية " كِلاَهُمَا " على تقدير : أعْطِنِي كلاهما وزِدْنِي تمرًا.
والمثل : يُضْرَبُ في كل موضعٍ خُيِّرَ فيه الرجلُ بين شيئين وهو يريدُهُما معًا.
انظر الفاخر ١٤٩ ،وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢،وفصل المقال ١١٠، ومجمع الأمثال ٣٨/٣ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

الثانية : حكاها هو والكسائي(١٢) ، عن كنانة (٧/ب): انقلاب الألف في النصب ، والجر ، وبقاؤها في الرفع مع الظاهر ، والمضمر ، وهذه أشهر من الأولى .

الثالثة : المشهورة ، ولايعرف البصريون غيرها ، وهي بقاء الألف مع الظاهر ، في الأحوال الثلاثة ، وانقلابها ياء في النصب والجر مع المضمر، فلذلك شرط المصنف أن يضافا إلى مضمر ، واختلف فيهما(١٣) : فذهب البصريون : إلى أنهما اسمان ، مفردان ، يطلقان على المثنى ، كزوج ، وهو اختيار المصنف(١٤) ، ولذلك لم يستغن عن ذكرهما بذكر المثنى .

والألف في (كلا) بدل من واو ، وفي (كلتا) الألف للتأنيث [والتاء] بدل من الواو التي أبدلت ألفا في (كلا) والأصل : كلوى .

وقال الجرمي : التاء للتأنيث ، وتقدمت على اللام ، ووزن (كلتا) عنده : فعتل(١٥) .

ورد : بأنه عديم النظير ، ثم اختلف أهل هذا المذهب في وجه تغيير الألف فزعم بعضهم ، وبه أخذ المصنف(١٦) ، وكثير من المتأخرين : أنه إعراب ، أعربتا بإعراب المثنى لقوة شبههما به ، بوجوب تقدم مثنى يعود إليه الضمير الذي أضيفت إليه ، فقد صارتا بين مثنيين .

وأما الخليل ، وسيبويه(١٧) ، ومن وافقهما ، فمذهبهم : أن هذا التغيير

---

(١٢) معاني القرآن ١٨٤/٢ ، وانظر الكافية الشافية ١٨٧/١ ،والارتشاف ٢٥٧/١ ، وشرح اللمحة ٢٢٠/١ .
(١٣) انظر هذه المسألة الخلافية في معاني الفراء ١٤٢/٢ ،والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وابن يعيش ٥٤/١ ، وإيضاح ابن الحاجب ١٢٠/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ،وشرح الألفية لأبي حيان ١٠ ، والهمع ٤١/١ .
(١٤) قال ابن الحاجب " والدليل عليه أنها اسم مفرد ،آخره ألف فوجب أن يعرب بالحركات تقديرا كعصا ورحى ، والدليل على أنه مفرد ، أن حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة ، وأيضا فان الفصيح كلا الرجلين جاءني ، ولو كان مثنى لوجب جاءاني ، قال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ... ﴾ الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١ .
(١٥) انظر ابن يعيش ٥٥/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ، والهمع ٤١/١ .
(١٦) شرح الكافية لوحة ٨ / أ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢١/١ .
(١٧) الكتاب ٤١٣/٣ .

ليس بإعرابٍ وإنما هو كانقلابِ ألفِ : " عليكَ ،وإليكَ ، ولديكَ ".

قالا : وإنما لم ينقلبْ في الرفعِ ، لأنّ " على ،وإلى ، ولدى " لايقعن فيه ، وإنما يكنّ منصوباتٍ ،أو مجروراتٍ ، نحو : " قعدْتُ عليْه ، ولديْه ، ومنْ عليْه ، ولديْه " والشّبهُ من حيثُ إنه يجبُ أن يكونَ بعدَ كلٍّ منْهنّ مجرورٌ ، ولايجوزُ الاقتصارُ عليهن دونه .

وذهب الكوفيون: إلى أنّ كلا ، وكلتا مُثنيان ، لأنه قد جاء واحدُ كلتا ،قال
(١٨)
* في كلْتِ رجْليْها سُلامى واحدهْ *

ولأنهما يُعربان إعرابَ المثنّى .

وردّه البصريون : بأنّ الأفصحَ أن لا يُعْرَبا إعرابَ المثنى إلا مضافيْن إلى مُضْمرٍ ، وهذا لا يُشترطُ في المثنّى ، وبأنّه يُخْبَرُ عنهما بمفردٍ في الأفْصح ، قال (تعالى): * كِلْتا الجنّتيْنِ آتتْ أكُلَها * (١٩) ولايكونُ ذلك في المثنى إلا ضرورةً ، نحو :

* وكأنّ في العينينِ حبّ قرنفلٍ أو سنبلاً كحلتْ بهِ فانهلّتِ * (٢٠)

ولا حجةَ في مجيءِ الإخْبارِ عنهما بمُثنّى ، لأن الحملَ على المعنى جائزٌ ، كما في " منْ " نحو : * ومنْهمْ منْ يسْتمِعُونَ إليْكَ * (٢١) ولاحُجّةَ لهم في " كلْتَ " لأنه لم يصحّ ، وإن صحّ ، فهو من الحذفِ للضرورةِ ، نحو :

---

(١٨) البيت لم يعرف قائله . وعجزه :

∴ كِلْتاهُما مقْرُونةٌ بزائِدهْ ∴

ولكن أُجيب على الكوفيين : بأنه حذف الألف للضرورة ،بدليل فتح التاء،ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء.

وهو من شواهد معاني الفراء ١٤٢/٢ ،والإنصاف ٤٣٩/٢ ،وإيضاح ابن الحاجب ١٢١/١ ، وشرح الرضى ٣٢/١ ، والهمع ٤١/١ .

(١٩) الكهف ، آية (٣٣).

(٢٠) لسلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ١٢١ ، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١ .

والشاهد قوله (حبّ قرنفلٍ) حيث جاء خبر المثنى (في العينين) مفردا، ولا يكون ذلك إلا ضرورة كما قال الشارح . وهو من شواهد :

أمالي القالى ٨١/١ ، وأمالى الشجرى ١٢١/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١ ،٦٢١ ، واللسان " هلل " ٢٢٦/١٤ ،والخزانة ٤٠٢/٣ .

(٢١) يونس ، آية (٢٤٢).

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ " *(٢٢)

وذهب ابنُ طاهرٍ (٢٣)، وابنُ خروفٍ (٢٤): إلى أنّ مَنْ أعربهما إعرابَ المثنى مع الظاهرِ، والمضمرِ، فهما مُثَنَّيان عنده، قالوا: وهؤلاء لا يقولون: كِلاهُما قامَ، بل قاما، وأما مَنْ فَصَلَ، أو ألزمَهُما الألفَ في كلِّ حالٍ، فهما مفردان عنده.

---

(٢٢) للبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه ١٣٨ وعجزه:

∴ فَتَقَادَمَتْ بالحَبْسِ والسُّوبَانِ ∴

والشاهد فيه (المَنَا) أي: المنازل، فحذف الشاعر للضرورة الشعرية.
وهو من شواهد الخصائص ٨١/١، والتبيين ٤٥١، وشواهد الشافية ٣٩٧،
والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦١/٣.

(٢٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ
من تلامذته ابن خروف، توفى سنة ٥٨٠ هـ.
ترجمته في الإنباه ١٩٤/٤، والإشاره ٢٩٥، والبلغه ٢٠٦، والبغية ٢٨/١

(٢٤) انظر رأيهما في الارتشاف ٢٥٧/١، ومنسوب لابن طاهر في شرح اللمحة ٢٢٠/١.

(إعرابُ جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ والملحقِ به)

قولـه : (جمع المذكر السالم ، وأُولُو ، وعِشْرُون ، وأخَوَاتُهَا)

وهي العقودُ : ثلاثون ، وأربعون إلى تسعين (بالواو والياء).

إنما لم يستغن عن : " أُولُو " و (عشرون) بالجمع ، لأنها غيرُ جمعٍ إِذْ لا واحدَ لها .

واعلمْ أن هذا الجمعَ ، والمحمولَ عليه . إما : أَنْ يُسَمَّى به ، أوْ لا . إن لمْ يُسَمَّ بهِ ، فإن كان مِمَّا جُمِعَ على قياسِهِ ، نحو : زَيْدُون ، فليس فيه إلا الاعرابُ بالواو ، والياء .

وان كان غيرَ قياسيٍّ : كَسِنِينَ ، وثُبِينَ ، وأَرَضِينَ ، وبَنِينَ ، وعِشْرِينَ ، ففيه وجوه :

الأول : الأفصحُ ، والأعرفُ : أنْ يعاملَ معاملةَ الجمعِ المذكورِ أولاً ، فتَنْقلبَ حروفُه .

الثاني : أن يُعْرَبَ على نُونِهِ بالحركاتِ ، ويُلزَمَ الياءَ ، قال :

* مَتَى تَنْجُ حَبْوًا مِنْ سِنِينَ مُلِحَّةٍ   تُشَمِّرْ لأُخْرَى تُنْزِلُ الأَعْصَمَ الفَرْدَا * (١)

* دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا * (٢)

وقال :

* أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ ، سَلِي مَعَدًّا   سِنِينًا ما تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا * (٣)

(١-٢) للصمة بن عبدالله القشيرى ، وهما في ديوانه ٦٠
والأول من شواهد معاني الفراء ٩٢/٢، والعينى ١٧٠/١ ، والهمع ٤٧/١، والدرر ٢٠/١ .
والثاني من شواهد معاني الفراء ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٦/١ ، والتكملة ٥٠٣، ورسالة الملائكة ٢٥٧ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح التصريف الملوكي ١٧٦ .

(٣) البيت لم يعرف قائله .
وهو من شواهد الهمع ٤٧/١ ، والدرر ٢٠/١ .

وقال :

* وماذا يدري الشعراء مني   وقد جاوزت حد الأربعين * (٤)

وقال :

* وكان لنا أبو حسن علي   أبا برا ونحن له بنين * (٥)

الثالث : أن يمنع الصرف ، ورواه الفراء ، عن تميم (٦) ، ولاتحذف نونه ، للإضافة في هذين الوجهين .

قال شيخنا (نور الله حفرته) وجه الإعراب أن هذا الجمع ، لما لم يكن قياسا ، عومل معاملة جمع التكسير .

قلت : ومن النحاة من لايرى هذين الوجهين إلا في الضرورة ، ومنهم من قصر الجواز على : سنين فقط ، وفي غيرها ضرورة ، لأنه خلاف القياس ، ولم يكثر إلا في سنين ، وأما : الأربعين ، وبنين فلا يقاس عليهما لقلتهما .

ويظهر من كلام ابن مالك ، وجه رابع (٧) : جواز حذف التنوين ، وإعرابه بالرفع ، والنصب ، والجر ، كأنه قاسه على : عرفات ، ولاأعرف هذا الوجه من غيره ، ولم يصرح هو به . وان سمي به : إما منقولا (٨) ، نحو : زيدون ، (٨/أ) وإما مرتجلا : كعليين ، لأعلى الجنة ، وصفين ، ونصيبين ، فثلاثة أوجه :

الأول : إعرابه بالحروف كالجمع .

الثاني : إلزامه الياء واعرابه بالحركات منصرفا ، وحكى شيخنا (رحمه الله) أنه يجوز أيضا منعه الصرف وهوقليل ، إما حملا على " مروان " أو اعتبارا للجمع ، انتهى .

---

(٤) لسحيم بن وثيل الرياحي .
وهو في الأصمعيات ١٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وإصلاح المنطق ١٥٦ ، والمفصل ١٨٩ ، وابن يعيش ١١/٥ ، وشرح الألفيه للمرادي ٩٧/١ ، وأوضح ٤٤/١ .
ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٩٣/١ لجرير .
انظر ديوان جرير ٥٧٧ .

(٥) لسعيد بن قيس الهمداني .
وهو من شواهد الأوضح ٣٩/١ ، والعينى ١٥٦/١ ، والخزانة ٤١٨/٣ .
ونسبه الأزهري في التصريح ٧٧/١ لأحد أولاد علي ولم يعينه .

(٦) معاني القرآن ٩٢/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٩٢/١ .

(٨) انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٦/١ ، والهمع ٥٠/١ .

وهذا الذي حكاه غريبٌ .

الثالث : أن يلزم الواوَ ، ويمنع الصرفَ ، قال :

* طال ليلى وبتّ كالمحزونِ واعترتني الهمومُ بالماطرونِ * (٩)

ومَنْعُ الصرفِ لشبه العُجْمَة ، إذْ لا نظيرَ له في المُفْردات .

وبعضهم : يقيسُ هذا الوجهَ ، وبعضُهم : يجعلُه شاذًا ، ولم يعرفْه سيبَويْه .(١٠)

الرابع : زاده السّيرافيّ (١١) ، وزعم أنه ثابتٌ بالروايةِ الصحيحةِ ،وهو أن تُفتَحَ النونُ دائمًا ، وتلزمُ الواوُ ، وأنشد :

* ولها بالماطِرُونَ إذا أكَلَ النّمْلُ الّذي جَمَعَا * (١٢)

وحُكي من كلامِهم : " هذا ياسَمُونَ البَرّ ، ورأيتُ ياسَمُونَ البَرّ ،ومررتُ بياسَمُونَ البَرّ " بالفتح في جميع ذلك ، ولم يَعْرِفْ هذا الوجهَ أكْثَرُهم.(١٣)

قيل : وإن ثبتَ فهو شاذٌّ . وقولُ المصنف : إن المثنّى ، والمجموعَ يُعْرَبُ بالحروف ، فيه خِلافٌ ، والمذاهبُ خمسةٌ :

ـ ذهب الزّجاج (١٤) إلى أنهما مبنيان ، لتضمُّن الواو ، ولذلك يجوز ظهورُها

---

(٩) لأبي دهبل الجمحي ، وهو في ديوانه ٦٨ ، كما نسب لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوانه ٥٩ ،
والبيت من شواهد الخصائص ٣١٦/٣ ،والكافية الشافية ١٩٨/١ ،وأوضح ١ /٣٧ ، والعينى ١٤١/١ ، والتصريح ٧٦/١ ، والخزانة ٢٨٠/٣ .

(١٠) الكتاب ١٨/١ ،وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٩٣/١ - ٩٤ .

(١١) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ .

(١٢) قال المبرد في " الكامل " ٣٨٤/١ : (قال أبو عبيدة : هذا الشعر يختلف فيه، فبعضهم ينسبه إلى الأحوص ، وبعضهم ينسبه إلى يزيد بن معاوية . قال أبو الحسن : الصحيح أنه ليزيد يصف جارية ".
فنسب ليزيد في العينى ١٤٨/١ ، والتصريح ٧٦/١ ، والخزانة ٢٧٨/٣ .
وينسب للأحوص في ديوانه ٢٢١ .. كما نسب لأبي دهبل الجمحي ، وهو في ديوانه ٨٥ .
وهو من شواهد مجاز القرآن ٧٩/٢ ، والكامل ٣٨٤/١ ، والأغاني ١٥٠/٦ ،والكافية الشافية ١٩٧/١ .

(١٣) انظر رأي السيرافى والمسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(١٤) انظر الإنصاف ٣٣/١ ،والتبيين ٢٠١ ، والسيوطي ينسب للزجاج الإعراب لا البناء ،وكذا غيره من العلماء . انظر الهمع ٤٧/١ .

في الضرورة ، نحو :

* كأنّ بَيْنَ فكّها والفكِّ (١٥)

- وذهب الجمهور : الى أنهما مُعربان ، ثم اختلفوا :

- فذهب الجَرْمِيّ ، واختاره ابنُ عُصْفور (١٦) ، ونسبه إلى سيبَوَيْه : أنّ إعرابَهما معنويٌّ ، وهو الانقلابُ في حالِ النصبِ ، والجرِّ ، وعدمُه في حال الرفع ، لأنه قدْ وردَ استعمالُه بالألف والواو ، وليس مرفوعًا ، نحو :"اثنان وثلاثُون " غيرَ مركّبيْن ، فلذلك لم يقلْ بالانقلاب في الرفع ، وحجّتُه : بُطْلانُ ماعداه ، ورُدّ : بأن فيه مخالفةَ النظائرِ ، إذ لا يُعْرَفُ إعرابٌ معنويٌّ .

وذهب الأكثرونَ إلى : أن إعرابهما لفظي . ثم اختلفوا :

فذهب أكثر البصريين إلى : أنه تقديري ، فزعم الأخفش ، والمبرّد (١٧) : أنّه مقدّرٌ على ما قبل علامةِ التثنيةِ ، والجمعِ ، لأن العلاماتِ مَنعَتْ من ظهوره ، وجُعلَ تغيرُها دليلاً على الإعراب المقدرِ .

ومذهبُه هنا أقوى منه في الأسماءِ الستةِ ، لمّا كانت هذه زوائدُ الكلمةِ .

ورُدّ : بمخالفةِ النظائر ، كما سَيَرِدُ على الكوفيين ، وبأنّ هذه العلاماتِ لحقتْ لمعنًى في الاسم : من تثنيةٍ ، أو جمعٍ ، فقياسُ الإعرابِ أن يكونَ عليها كما في ياءِ النسبِ ، وعلامةِ التأنيثِ .

---

(١٥) لمنظور بن مرثد الأسدي . وعجزه :

∴ فارةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ ∴

والشاهد قوله " بين فكها والفك " كان القياس أن يقول : بين فَكّيْها ،لكنه رجع إلى العطف بالواو ،لأنه أصل المثنى ، وهو كثير في الشعر للضرورة .
وفارةُ المسك أي : وعاؤه ، والسُّك : نوع من الطيب .
وهو من شواهد المقتصد ١٨٤/١ ، وأمالي الشجرى ١٠١/١ ،وأسرار ٤٧ ،وابن يعيش ١٣٨/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١ ، وشرح التحفة الوردية ٣٣٣ ،والخزانة ٣٤٣/٣ .
كما نسب البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٩١ .

(١٦) المقرب ٤٨/١ - ٤٩ .
ومنسوب للجرمى في المقتضب ١٥١/٢ ، وأسرار ٥٢ ،وابن يعيش ١٤٠/٤،والرضى ٣٠/١، ومنسوب لهما معا في شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ ،والهمع ٤٨/١،و زاد السيوطي المازني .
وقد رد ابن مالك هذا المذهب من أربعة أوجه في شرح التسهيل ٧٩/١ .

(١٧) المقتضب ١٥٢/٢ ،وانظر رأيهما في إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، ونسبه للمازني كذلك ، وأسرار ٥١ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وابن يعيش ١٣٩/٤ ، وشرح الرضى ٣٠/١
ورد ابن مالك هذا المذهب من ثلاثة أوجه في شرح التسهيل ٨٠/١ .

- وزعم الخليل ، وسيبويه : فيما حكي عنهما (١٨) ، واختاره الأعلم (١٩) ، والسهيلي (٢٠) ، أنه مقدر على علامة التثنية ، والجمع ،على الألف والواو ضمة ، وعلى الياء كسرة ، أو فتحة ، لما كانت هذه العلامات كعلامة التأنيث ، وياء النسب ، قالوا : ولا يستنكر انقلاب هذه الحروف ، لأنا نقول : فعلوه للفرق بين المنصوب ، والمرفوع ، كما في " هذان " و " اللذان " فإنا نتفق هناك أنها لا تدل على إعراب ، ولاتكون بأنفسها إعرابا . ورد بوجهين :

أحدهما : يلزم ظهور النصب في الياء المكسور ماقبلها ، لأنها كياء:قاضي.

الثاني : يلزم أن تقلب ياء التثنية ألفا ، لتحركها ،وانفتاح ماقبلها.

وأجيب عنهما : بأنهم لما حملوا المنصوب على المجرور في العلامة ، ألحقوا الفتحة بالكسرة في عدم الظهور على الياء ، تحقيقا للحمل ، كما أن من لغته من العرب إعراب " معد يكرب " إعراب المضاف والمضاف إليه ، لايظهر الفتحة في الياء ، حملا له على اللغة التي هو فيها مركب فحمل هذا أقرب .

- وذهب الكوفيون ، وقطرب ، وأكثر المتأخرين (٢١) ، وهذا المصنف ،وزعم في شرح المفصل (٢٢) : أنه لا يعرف لمحقق خلافه إلى أنهما معربان بالحروف ، فالواو في الجمع ، والألف في المثنى كالضمة ، والياء كالكسرة والفتحة ، قالوا: وإنما أعربت بالحروف ، لأنها أكثر من الواحد ، فأعربت بأكثر من إعرابه ، وكان القياس عندهم أن يرفع بالواو ، وينصب بالألف ، ويجر بالياء ، إلا أنهم حاذروا

---

(١٨) الكتاب ١٨/١ ، وانظر مراجع هامش " ١٧ " السابق .
(١٩) انظر الهمع ٤٨/١ .
(٢٠) نتائج الفكر ١٠٧ - ١٠٩ ، وانظر الهمع ٤٨/١ .
(٢١) انظر إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، وأسرار العربية ٥٢ ، والإنصاف ٣٣/١، قال ابن الأنباري في الانصاف ٣٣/١ : " وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح " .
كما نسب لهم في التبيين ٢٠٤ ، وائتلاف النصرة ٢٩ ، ومن المتأخرين ابن مالك . انظر الهمع ٤٧/١ .
(٢٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٧ .
وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/١ ، والتسهيل ١٣.

الإلباسَ في نحوِ : " قَامَ زَيْدُوك ، ورأيتُ زيدَاك " فحينئذ فَرَّقوا ، فَرَفَعُوا المثنى بالألفِ ، لأنها تكون ضميراً له مرفوعًا في نحو : " ضربا ،ويَضْربان " ورفعوا الجمع بالواو ، لأنها تكون كذلك ، نحو : " ضربُوا ، ويَضْربُون " ثم فَرَقُوا فَرْقًا آخر بفتح ماقبلَ الياءِ في المثنى ، وكسره في الجمع ، وحَمَلُوا المنصوبَ على المجرورِ ، لأنهما أخَوانِ من حيث كلٌّ منهما فضلةٌ ، ومن حيث الهاءُ ، والكافُ تكونُ ضميرًا لهما.

وردَّ هذا المذهبُ بوجوهٍ :

أحدها : أنه قد ثَبَتَ كونُ هذه الحروف غيرَ إعرابٍ في " هذَينِ ،واللَّذَيْنِ " فلتكنْ هنا مثلَه ، وادعاءُ الفرق وأنَّ تلك صيغٌ اتَّفقتْ في اللفظ مُكابَرةٌ.

وثانيها : أنّ الواوَ والألفَ قد لا تكونان إعرابًا ، نحو : اثنان وعشرُونَ غيرَ مركّبةٍ ، فلتكنْ كذلك في كلِّ موضعٍ ، إذْ لافرقَ ، وماثبتَ في الواوِ والألِفِ، يثبتُ مثلُه (٨/ب) في الياءِ ، ولا يُشْكِلُ هذا على قولِ : سيبويه ؛ لأنّه يقولُ : هذا اللفظُ المخصوصُ موضوعٌ للمرفوع أو المنصوبِ و المجرور ، وقد يُستَعارُ اللفظُ الموضوعُ للمرفوعِ ، لاسيَّمَا إذا ألجَأَ إلى الاستعارة مُلْجِئٌ ، ألا تراهم يقولون : مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ ، وهذا أقربُ؛ لأنّهم في المضمرات استعاروا المرفوعَ لِمَا يُضَادُّهُ وهو المجرورِ ، وهنا استعاروا لما يشابهه ، ألا ترى أن من المرفوع المبتدأ ،وهو كهذا في الصورة في كونهِ لا يَتَقَدَّمه عامل ، يعنى مثل : اثنان وعشرون . تمت.

ولايصحُّ هذا على هذا المذهبِ؛ لأنّهم لايستعيرون لفظاً مرفوعاً ، أو منصوباً، أو مجروراً لغيره ، وانما يستعيرون صيغةً كانتْ له؛فلهذا لا يُقَال : مررتُ بِكَ زيدٌ ، بالرفعِ ، فاعْرِفِ الفرقَ.

وثالثها : أنَّ الإعرابَ قياسُه أن يكونَ على هذه العلاماتِ ، كما ذُكِرَ آنفاً.

ورابعُها : أنّه إنّما يأتي الإعرابُ بعد تمام الكلمةِ حتى لو حُذِفَ لم يَخْتلّ معناها الأصليُّ وإنما يختلُّ كونُها فاعلةً ، أو مفعولةً . وهذا جارٍ في الإعرابِ بالحركة . وفي " يَفعلاَنِ " وأخواته سُقوطُ النون لايُخِلُّ ، ولو حذفنا هذه الحروفَ لا ختلَّ معناها الأصليُّ.

فإنْ قيل : هي دَالَّةٌ على التثنيةِ ، والجمْعِ مع ذلك . قِيلَ : هذا قــولٌ بالاشتراكِ ، بلا دليلٍ .

وخامسُهَا : أنّ الإعرابَ بالحروفِ خلافُ القياسِ ولادليلَ قاطعٌ عليه ، وعِلَلُكُــمْ مدخولةٌ ، إذْ يَلْزمُكُمْ إعرابُ المكسَّرِ ، وما أفادَ الجمعَ بالحُرُوف .

وسادسُها : أنّ هذه الحروفَ تسقُطُ في التَّرْخيمِ ، ولو كانتْ إعراباً لم يُكْتَفَ بحذفِها حتى يُحذفَ معها حرفُ الإعْرابِ الَّذي يقعُ عليه ، وهذا دليلٌ على أنَّها حرفُ الإعرابِ .

(الإعرابُ التقديريّ)

قوله : (التقديرُ فيما تَعذّر)

لما فَرَغ من الإعراب اللفظيّ ، وكان قد قسّمه إلى : لفظيٍّ بحركةٍ ،ولفظيٍّ بحرفٍ . آخذ يتكلمُ في التقديريّ ، وهو ضربان : متعذرٌ ، ومستثقلٌ .

فالمتعذرُ : تُقدّرُ فيه الحركةُ ، وهو نوعان :
أحدُهما : المقصورُ ، كعصًا ، وفتًى ، وحُبْلَى ، وإنما تَعذّرَ فيه ،لأن آخره ألفٌ ، وهي حرفٌ ساكنٌ ، إن تحركت خرجت عن كونها ألفاً .

وثانيهما : المضافُ إلى ياءِ المتكلم ، من غير جَمْعِ المذكرِ السالمِ نحو: غلامي ، وغِلْماني ، ومُسْلِماتي ، فهذا تُقدّرُ فيه الحركةُ مطلقاً ،أي : في الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، وفيه خلاف : ذهب الجُرْجانيّ ، وابنُ الخشّاب (١) ،والمطرزيّ (٢) -ويفهم مِنْ صاحِبِ الإقليدِ - : إلى أنه مبنيٌّ ، لإضافته إلى الياءِ ، قال : صاحب الإقليد (٣) : لأنه قدْ صارَ جزءَ كلمةٍ ، من حيثُ إنه مضافٌ إلى الياء ، والياءُ ضعيفةٌ إذْ هي حرفُ علةٍ ، على حرفٍ واحدٍ ، فلم تستقلّ مع الاتصالِ الذي بيْن المضافِ والمضافِ إليه .

وذهب الأكثرون : إلى أنه معربٌ ، لأنه لم يَقُمْ فيه سببُ البناءِ .
وذهب ابنُ جِنّي (٤) : إلى أنه لا معربٌ ، ولا مبنيٌّ .

والقائلون بإعرابِه مختلفون : فمذهب سِيبَوَيْهِ ، والجمهورِ : أنّ إعرابَه

---

(١) المرتجل ١٠٩ ، وانظر رأيهما في شرح الألفية لابن الناظم ١٥٩ ،والأشموني ٢٨٣/٢ .
(٢) المصباح ٥٥ - ٥٦ .
(٣) هو أبو القاسم محمد بن أحمد ،المعروف بـ " علم الدّين اللُّورَقيّ " توفى سنة ٦٦١ هـ .
أخباره في الإنباه ٤ / ١٦٧ ، والبغية ٢/٢٥٠ .
(٤) الخصائص ٣٥٦/٢ .

تَقْدِيرِيٌّ في الأحوالِ الثلاثِ ، لِتعذّرِ اللفظِ ، كما ذكرَ المصنفُ.(٥)

ووجهُ التعذُّرِ : أنّ الياءَ هذه يجب أن يُكسرَ ما قبلَها ، وهو حرفُ الإعراب فتعذّر أن يُحرّكَ بحركةِ الإعرابِ ، لأنّ الحرفَ الواحدَ يستحيلُ تحريكُه بحركتَيْنِ .

وذهبَ ابْنُ مالكٍ ، (٦) وبعضُهم إلى أنه معربٌ لفظًا في حال الجرِّ ،وتقديرًا في حالَتَي الرفعِ والنصبِ؛ لأنّ الياءَ إنما تَطْلُبُ كَسْرَةً مَا ، لا كسرةَ بناءٍ ،فكسرةُ الإعرابِ يحصُلُ بها ماتطلُبُه الياءُ والإعرابُ ، فكانتْ أولى .

ورُدَّ : بأن الياءَ أسبقُ من الإعراب فتكون كَسْرَتُها أسبقَ ، وإذا كُسِرَتْ فالقولُ بأنَّا أزَلْنَا كَسْرَتَها ، وأبْدَلْنَاها كسرةَ إعرابٍ ، دعوَى بعيدةٌ ،وإنّما كانت الياءُ أسبقَ ، لأن الإعرابَ نَاشِيءٌ عن التركيبِ مع العاملِ ،والمفردُ أسْبَقُ .

قولــه : (أو اسْتُثْقِلَ)

هذا قسم المتعذر ، والمستثقل ضربَان :

أحدهما : المَنْقُوصُ ، فإنّه يظهرُ فيه النصبُ لخِفَّتِه ،ويُقَدَّرُ الرفعُ ،والجرُّ لِثقَلِهِمَا على الياءِ هذا الوجهُ الفصيحُ ، ولا يجوز في السَّعَةِ غيرُه عندالأكثرين.

ويجوزُ في الضرورة وجهٌ ثانٍ : وهو تقديرُ النصبِ،وهو فصيحٌ في الضرورةِ،ومنه :

* كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ * (٧)

* رَدَّتْ عليْـهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ * (٨)

---

(٥) انظر المسألة في نتائج الفكر ٢٤٣ ، والملخص ١٠٤ ،١١٠ ، وشرح الرضى ٣٣/١ ،والتسهيل ١٦١ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٩٩/١ ، وأوضح ٢٣٧/٢ ،وابن عقيل ٨٩/٣ ، والهمع ٥٣/٢ ،والأشموني ٢٨١/٢ .

(٦) التسهيل ١٦١ ، وانظر الأشمونى ٢٨٣/٢ .

(٧) لرُؤْبَةَ بْنِ العَجاج ، وهما في ملحق ديوانه ١٧٩ وعجزه :

∴ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ ∴

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٤١٩ ، والكامل ٣٠/٢ ، والخصائص ٣٠٦/١،والعمدة ٢٤٩/٢ ، وشرح الشافية ١٨٤/٣ ، والأشباه والنظائر ١١١/١ ، والاقتراح ١٠٣ ، وشواهد الشافية ٤٠٥ .

(٨) للنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيّ ، وهو في ديوانه ٤ .

وهو من شواهد المقتضب ٢١/٤ ، والخزانة ٧٦/٢ .

* وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْمَدِينَةِ دَارُهُ * (٩)

وهو كثير ، وزعم بعضهم : أنه جائزٌ في السَّعَةِ . (١٠)

وحكى أبو حاتم (١١) : أنه لغةٌ فصيحةٌ . ومنه قراءةُ جعفرٍ * مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ (١٢) * .

ويجوز ثالثٌ في الضرورة فقط ، وهو : ظهورُ الرَّفعِ والجرِّ مع النصبِ ، قال :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ * (١٣)

* لَا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ * (١٤)

وقال :

* فَيَوْمًا يُجَارِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي * (١٥)

---

(٩) لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٢٩٤ ، وعجزه :

∴ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ∴

وهو من شواهد الهمع ٥٣/١ ، والأشمونى ١٠٠/١ ، وشواهد الشافية ٧١ ، و ٤٠٥ ، والخزانة ٣٩٥/٤ .

(١٠) قال الأشمونى ١٠١/١ " قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنّه حمل حالة النصب على حالتيّ الرّفع والجرّ " . انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، والهمع ٥٣/١ .

(١١) انظر حكاية أبي حاتم سهل بن محمد السجستانى ٢٥٥هـ ، في الهمع ٥٣/١ .

(١٢) المائدة ، آية (٨٩) .
قرأ الجمهور : " أهليكم " ، وقرأ جعفر بن محمد الصادق " أَهَالِيْكُمْ " جمع تكسير ، وبسكون الياء .
قال ابن جنى : وأسكن الياء من " أهالِيْكم " في موضع النصب تشبيهها لها بالألف .
انظر المحتسب ٢١٧/١ ، والكشاف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ١٠/٤ .

(١٣) البيت لم يعرف قائله .
وهو من شواهد الموشح ١٤٩ ، والمفصل ٣٨٦ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، وشواهد الشافية ٤٠٣ ، والخزانة ٥٢٦/٣ .

(١٤) لابن قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ وهو في ديوانه : ٣ .
وهو من شواهد سيبويه ٣١٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والأصول ٤٤٢/٣ ، وشرح الأبيات للنحاس ٣٥ والخصائص ٢٦٢/١ .

(١٥) لجرير ، وهو في ديوانه ١٤٠ . وعجزه :

* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ *

وهو من شواهد سيبويه ٣١٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمفصل ٣٨٦ .

وقال:

* وَعِرْقُ الفَرَزْدَقِ شَرُّ العُرُو ... قِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ * (١٦)

* تَرَاهُ وَقَدْ نَدَّ الرُّمَاةُ كَأَنَّهُ ... أَمَامَ الكِلَابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ * (١٧)

قولـه : (ونحو : مُسْلِمِيَّ رَفْعًا)

هذا (٩/أ) الضربُ الثاني : وهو : جمعُ المذكرِ السالمِ إذا أضيف إلى الياء ، فإنه في حالِ الرفعِ يُقَدَّرُ فيه الواوُ ، وأما في حالتي النصب والجرِّ فلفظيٌّ ، لأن الياءَ موجودةٌ . هذا قولُ : المصنِّف ، وابنِ مالك (١٨) ، ولايقدَّرُ عندهم الحرفُ إلّا في هذا الموضع ، والصحيحُ أنه لا يقدَّر بل هو لفظيٌّ ، لأن الواو كالموجودة .

وإنما قلبتْ ياءً ، لعارضِ الاستثقالِ ، يُوَضِّحُهُ أن أحدًا لا يقولُ : الواوُ مقدَّرةٌ في " قَالَ " ولا في : " مِيقَات ، ومِيزَان " ولا الياء في : " بَاعَ " ولا في " موقن " ولا أن التنوينَ مقدَّرٌ في : " رَأَيْتُ زَيْدَا " عندَ الوَقْفِ ، ولهذا كان الأولى عندهم في الهمزةِ إذا قُلِبَتْ ياءً ألّا تحذفَ للجازمِ ، نحو : لم يُلْجِيكَ ، ويُقْرِيكَ ، اعتبارًا لأصلِها ، وأيضا لو سُلِّمَ ذَهَابُ الواوِ بالكلِّيةِ ، لكنّا نُقَدِّرُ الضمةَ ، لأنها الأصلُ ، والواوُ إنما بانَتْ عنها في بعضِ المواضعِ . ألا ترى أنا لا نقدِّرُ في الأسماءِ الستةِ إذا أضيفتْ إلى الياءِ إلا الحركةَ ، ونظيرُ ذلك المؤنثُ المعنويُّ لا يقدِّرون فيه إلّا التَّاءَ دون الألفِ فقط .

وكذلك لا ينبغي أن نُقَدِّرَ في الأفعالِ المعربةِ بالحروفِ إذا دخلتْ عليها نونُ

---

(١٦) لجرير ، وهو في ديوانه ٨٤٣ .
ومعنى الثَّرى : النَّدى الّذي فيه العروق من الشجر ، والزَّنْدُ : العودُ الّذي تُقدح به النَّار ، والكَابي من الزِّنادِ : الذي لا يُورَى .
وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، والعيني ٢٢٤/١ ،والهمع ٥٣/١ .

(١٧) لأبي خِراش الهُذَلِيِّ ، وهو في ديوان الهذليين ١٤٦/٢ .
والضمير في قوله : (تراه) يرجع إلى ذكر الظباء .
وهو من شواهد الخصائص ٢٥٨/١ ،والمنصف ٨١/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٢٤٧/١ .

(١٨) التسهيل ١٦١ ،وانظر المسألة في شرح الرضى ٣٤/١ .

(١٩) انظر الهمع ٥٣/١ .

التوكيد إلا الحركة، وإن كانت الحروف ترجع عند الوقف على الحقيقة لسقوطها، بخلاف غير المنصرف ، نحو : حبلى فلا يقدر فيه الكسر في حال الجر ، لأن المانع منه شبه الفعل ، فمنع لفظاً ، وتقديراً .

قوله : (واللفظيّ فيما عداه)

أي : ما عدا هذه الأنواع : نوعي المتعذر ، ونوعي المستثقل .

واعلم أنه بقي عليه من التقديري صور (١٩) :

منها : المدغم ، نحو : ﴿ وترى الناس سكارى ﴾ (٢٠) ﴿ والعاديات ضبحا ﴾ (٢١) ﴿ وقتل داود جالوت ﴾ (٢٢) .

ومنها : المحكي ، نحو : من زيد ؟ ، من زيداً ؟ ، من زيد ؟ ، وزعم بعضهم أنه في حال الرفع معرب ، وهو نظير قول ابن مالك في " غلامي " .

ومنها : المتبع ، نحو : ﴿ الحمد لله ﴾ (٢٣)

ومنها : ما سكن للتخفيف ، نحو : ﴿ ورسلنا لديهم ﴾ (٢٤)

أو للضرورة : من نحو :

﴿ وقد بدا هنك من المئزر ﴾ (٢٥)

---

(٢٠) الحج آية (٢) .
هذه القراءة تنسب إلى أبي عمر - أعنى قراءة الإدغام - فإنه كان يدغم الأول في الثاني منهما إذا كانا في كلمتين سواء سكن ماقبله أو تحرك في جميع القرآن . يقول الشاطبي :
ودونك الادغام الكبير وقطبه   أبو عمرو البصري فيه تحفلا
واشتهر به ، وهو منقول عن جماعة كالحسن ، وابن محيصن ، والأعمش الا أنه اشتهر عن أبي عمرو فنسب اليه .
انظر التيسير ٢٠ ، المبسوط ٩١ ، الإقناع ٢١٥/١ ، والتحبير ٤٢ ، والنشر ٢٨٠/١ ، وسراج القارئ في شرح الشاطبية ٣٣ .

(٢١) العاديات آية (١) .
هذه القراءة منسوبة لأبي عمرو على مذهبه في إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة أو كلمتين ، وهو مذهب ابن مجاهد وكذا قراءة أبي عمرو الداني ، إلا أن ابن الجزري ينكر نسبتها لأبي عمرو ، ويقول : انفرد ابن خيرون عنه بإدغام ﴿ والعاديات ضبحا ﴾ .
انظر التيسير ٢٦ ، والإقناع ٢٠٢/١ ، والتحبير ٤٧ ، والنشر ٣٠٠/١ .

(٢٢) البقرة آية (٢٥١) .
هذه القراءة منسوبة لأبي عمرو البصري ، إلا أن ابن مجاهد لايرى الإدغام في الحرف الثاني ، لأن الساكن فيه غير حرف مد ولين مع أنه يقرأ على مذهب أبي عمرو ، فقد روى إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد .
انظر التيسير ٢٥ ، والإقناع ٢١١/١ ، والتحبير ٤٦ ، والنشر ٢٩١/١ .

(٢٣) الفاتحة آية (١) ، وانظر ص ٢٨ .

(٢٤) الزخرف آية (٨٠) ، وانظر ص ٤٢ .

(٢٥) تقدم الاستشهاد به في ص ٤١ .

(الممنوع من الصرف)

(غَيْرُ المُنْصَرِف)

قَدْ اخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِ المُنْصَرِف فقيلَ : هو مِنْ صَرِفت البَكْرةُ والنَّابُ ،قَالَ : (١)

* لَهَا صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ *

فَعَلامَتُهُ على هَذا التَّنْوِينُ فَقَطْ ، وقِيلَ : هُوَ مِنَ الصَّرفِ : الَّذي هُوَ بِمَعْنَى : التَّصَرُّف ، والتَّصْرِيف والتَّحْوِيل ، فَعَلامَتُه الجَرُّ والتَّنْوِينُ ، وقِيلَ : مِنْ قَوْلِهِمْ : شَرابٌ صِرْفٌ : أَيْ : خَالِصٌ ، لَمْ يُمْزَجْ ، وقِيلَ : مِنَ الصَّرْفِ : الَّذي هُوَ الفَضْلُ ،يُقَالُ : بيْنَ الدِّينارِ والدِّرْهم صَرْفٌ ، قال :

* يَقُوعَانِ لِلْمَكْدِيِّ وبَيْنَهُمَا صَرْفٌ * (٢)

قوله : (مَا اجْتَمَعَ فِيهِ عِلَّتَانِ) .

هَذا كالجِنْس ، (مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ) خَرَجَ مافيه عِلَّتانِ من عِلَلِ البِنَاءِ ؛ لأنها سِتٌّ .

وقوله : (يَقُومُ مَقَامَهَا)

خَرَجَ : مَاعَدَا الجَمْعَ المُتَنَاهِيَ ، والتَّأْنِيث بالأَلِفَيْنِ ؛ لأَنَّه لايَقُومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ .

وقيلَ : في حدِّ غَيْرِ المُنْصَرِف : إنَّه الاسْمُ المُعْرَبُ الَّذي لايَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ والكَسْرُ لِعِلَّتَيْنِ .

قوله : (والنُّونُ زائِدَةٌ)

بنصْبِ زَائِدَةً ، ورفْعِهَا ، فالنَّصبُ : على الحَالِ المؤكِّدة ،قالَه : الإمامُ يَحْيَى ابنُ حمزةَ ، في الأزهار (٣) وقيلَ : المُنْتَقِلَةُ ، وعامِلُهَا مضمرٌ تقديرُه : ومِنْهَا .

---

(١) للنابغة الذبيانى ، وهو في ديوانه ٧٩ وصدره :

∴ مَقْذُوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا ∴

والمعنى : لَهَا صَوْتٌ صَوْتَ البَكْرَةِ بِالحَبْلِ .

وهو من شواهد الكتاب ٣٥٥/١ ، والكامل ٢٨٣/٢ ،وابن السيرافى ٣١/١،واللسان " صَرَفَ " ١٩١/٩ ، والهمع ١٩٣/١ ، والأشمونى ٢٢٨/٣ .

(٢) رجعت لكتب اللغة فلم أوفق لمعرفة قائله .

(٣) الأزهار الصافية الجزء الأول لوحة ٣٦ .

وقيلَ : عَلَى حِكَايةِ حَالٍ ، كأنَّهُ قالَ : يمنعُ الصَّرفَ النُّونُ زائِدَةً .
وَ " الرَّفْـعُ " صِفَةٌ للنونِ ، والألفُ واللَّامُ فِيهَا زائِدَتَان ، وقيل : خبرٌ .

قولـه : (وَهَـذَا القَـوْلُ تَقْرِيـبٌ)

قيلَ : أرادَ نظْمَـهُ لَـهَا تَقْرِيبٌ ، لأنَّ حفظَ الشِّعْرِ أيْسَرُ .

وقيلَ : ذِكْرُهَا فِي البيْتين تَقْرِيبٌ ، لأنَّه اجْمالٌ ، وسيأتي التَّفصيلُ ، وقيل: حَصْرُها فِي تِسْعِ تقْرِيبٌ ، لأنَّ منهمْ منْ زادَ ألفَ الإلْحَاقِ ، إذا سُمِّيَ بما هِيَ فيـهِ ، وأَحْمَرَ ، إِذَا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نُكِّرَ ، وجعلَها إحْدَى عشْرَةَ ، ومنْهُمْ منْ زادَ نِهايةَ الجمعِ ، ولزومَ التَّأْنيثِ ، وجعلَها ثَلاثَ عشْرَةَ .

ومنْهُمْ : منْ رَدَّهَا إِلَى عِلَّتَيْنِ ، وهو صَاحِبُ " التَّخْمِيـر "(٤) قَالَ : الحِكَايَـةُ والتَّرْكيبُ فأدْرِجَ في الحِكَايةِ : الصِّفَةَ ، ووزْنَ الفعْلِ ، وفي التَّركيبِ : سائِرَهَـا فكانَ حصْرُهُ لَهَا في تِسْعِ تقْرِيباً بيْنَ مذْهَبيْ منْ زادَ ، ومَنْ نَقَصَ ، وقدْ جمعَتْ هَـذِهِ التِّسْعُ فِي بيْتٍ واحِدٍ وهُوَ :

* أعْدِلْ وأَنِّثْ وعرِّفْ ركِّبْ أجْمَعْ صِفْ أعْجِمْ زِنِ الْفعلَ مخْصُوصاً وفعْـلانُ *
* مثل أحادٍ وطلح حضْرَمَوْتَ جوَا وأحمرُ آزَرُ يزيدُ سكْـرانُ *

قولـه :(وحكْمُـهُ أنْ لا كسْـرَ ولا تنوِيـنَ)

إنَّمـا امتَنَعَا منْهُ ، لأنَّ هذه الأسْبابَ فروعٌ ، فإذا اجتمعَ في الاسْمِ سَببَـانِ ، صَارَ بِهِمَا فرْعاً منْ جِهَتينِ ، فيُشْبِـهُ الأفعالَ ، لأنَّهَا فرْعٌ عَلَى الاسْمِ منْ جِهَتَيْنِ :

الأُولَى : أنَّ الاسْمَ يسْتَقِلُّ فِي بابِ الأخْبارِ ، ويَسْتَغْنِي عَنِ الْفعلِ في تمامِـهِ كلاماً ، والفعلُ لا يسْتَغْنِي عَنِ الاسْمِ .

الثَّانيةُ : أنَّ الفعلَ مشْتَقٌّ منَ الاسمِ ، وهَذَه لاتأتي على قولِ : منْ جَعَـلَ
(٩/ب) المصْدَرَ مشْتَقاً منَ الفعْلِ ، ولا عَلَى قوْلِ : منْ جعَلَهُمَا أصْلَيْنِ معاً .

قالُوا : فلمَّا أشْبَـهَ الفِعْلَ قُطِعَ عنْهُ الجرُّ ، والتَّنْوينُ ، ولمْ يُعطوهُ الجزمَ ،

---

(٤) التخمير الورقـة ٩٥ .

لأنّ المُشبَّه دون المُشبَّه به ، أو لامتناع عوامله ، قاله : المازنيّ (٥) .

قالَ المُصنِّفُ : أو قُطِعَ عنهُ التّنوينُ، وتبعَهُ الجرُّ ، لأنّه ملازِمُهُ ،وهـذا مذهبُ ابْنِ الأنْباريّ والسُّهيليّ (٦) .

ومَنْ يقولُ : علامةُ الصرفِ التنوينُ فقطْ ، زعموا أنّه لم يَسقطْ بِشبهِ الفِعْلِ إلا التّنْوينُ فَقَطْ ، وامْتِناعُ الجرِّ ؛ لِئلّا يلْتبسَ بالمضاف إلى ياءِ المُتكلم،فإذا دَخلتِ اللّامُ ، أو الإضافةُ دَخلتِ الكَسْرةُ ، لأنّه لايلْتَبسُ إذْ ذاكَ .

وإنّما خصّوا التنوينَ بالسقوط ، لأنّه علامةُ تمكّن الاسْم في الأعراب ،فجعلوا حذْفَ التّنوينِ دلالَةَ منْعِ الصّرْفِ ، ثُمَّ تَبعَهُ الكسْرُ بعْدَ أنْ صارَ غيرَ منْصرفٍ،وقوّاه نجْمُ الدّين . وقالَ : وعلى هذا : الأحْمرُ ،وأحمركم ، منْصرفٌ ، لأنّ التّنْوينَ لمْ يُحْذفْ ، لأجْلِ منْعِ الصّرفِ ، لأنّه سَقطَ قبْلَ الإضافةِ ، أو اللّامِ ، وهذا قولُ جُمْهورِ النّحاةِ : أنّ غيْرَ المنْصرفِ مُعْربٌ ، وإنّما مُنعَ منَ الجرِّ والتنوينِ لِماذكرْ (٧) .

وذَهبَ الأخْفشُ ، والمُبرِّدُ ، والزجاجُ (٨) إلى أنّ غيْرَ المُنصرفِ مبْنيٌّ في حالَةِ الجرِّ على الفتْحِ ، مُعْرَبٌ ، في حالتَيْ الرّفعِ [و] النّصْبِ .

قالوا : لأنّ مُشابهتَهُ الفِعْلَ ضَعيفةٌ ، فأوْجبتِ البناءَ في حالٍ ، وخُصّتْ حالةُ الجَرِّ ، ليكونَ كالفعْلِ في التّعرى مِنَ الجَرِّ .

وأمّا فرْعيّةُ هذه العلل : فالعدْلُ فرعٌ على المعْدول عنْهُ ،والوَصْفُ على الموصوف، والتّأنيثُ على التّذْكيرِ في اللّفظِ؛ لأنّه بزيادَةٍ ، وفي المعْنَى : لأنّ المُذكّرَ أغلبُ،

---

(٥) انظر هذه المسألة في شرح عيون الإعراب ٦٦ ، وأسرار العربية ٣٠٨ .
(٦) انظر رأي ابن الأنباري في أسرار العربية ٣٦ ، وبالنسبة للسهيلى نتائج الفكر ٨٧ ، وأمالى السهيلى ١٩ - ٣٩ .
وبالنسبة لابن الحاجب انظر شرح الكافية لوحة ٩/أ ، وشرح الوافية ١٣٦ .
(٧) شرح الكافية للرضى ٣٦/١ .
(٨) بالنسبة للمبرد المقتضب ٣٠٩/٣ ، ٣١٣ .
والزجاج انظر ماينصرف وما لا ينصرف ٢ ، ولهم جميعا مع الأخفش شرح الرضى ٣٨/١ .

والمعْرفة فرْعٌ على النّكرة ، لأنّ النكرة أكثرُ ، ولأنّ المعْرفة تحتاجُ إلى زيادة لفظٍ ، أو وضعٍ في الأعْلام ، والعجْمةُ فرعٌ على العربيةِ ، لأنّها دخيلةٌ في كلام العَرب ، والجمْعُ فرعٌ على الواحدِ ، والتّركيبُ فرعٌ على الأفرادِ ، ووزْنُ الفعْل فرعٌ على وزْن الاسْم ، لأنّه داخلٌ عليْه ، والألفُ والنونُ فرعٌ على ما زيدَتا عليْه .

قولُــهُ : (ويجوزُ صرْفُه للضّرُورةِ ، والتّناسُب).

هُنا ثلاثُ مسَائِل :

الأولى : جوازُ صرْفه للضّرورةِ ، فمَذْهبُ البَصْريينَ جوازُهُ مطْلقًا ، وقَال الكوفيون : مالمْ يكنْ «أفْعَلَ مِنْ» ، لأنّ التّنْوينَ لايُجَامِعُهَا كما لا يُجامعُ الإضافَةَ ،(٩) وهوَ بَاطلٌ ، بِدَليلِ صرْف : " خيْرٌ منْكَ ، وشرٌّ منْكَ ".

وقَال : بعْضُ المُتأخّرينَ ، منْهم نجْمُ الدّين :(١٠) ينصرفُ جميعُ مالا ينْصرفُ في الضّرُورَةِ ، الا ما آخرُهُ ألفٌ ، مثلُ : حُبْلَى ، قَالَ : لأنّه لا فائدةَ في صرْفه ؛ إذْ التّنوينُ حَرْفٌ ساكنٌ ، فهَذه الألفُ مُغْنيةٌ عنْهُ . وهَذا بَاطلٌ ، لأنّ التّنْوينَ قدْ يُلاقيه سَاكنٌ ، فيُحرّكُ بالكسْر ، والألِفُ تنْحَذِفُ ، إذْ ذاكَ ، فلَهُ فائِدَةٌ أيّ فائدة ، وهَذا نحوُ قوْلي :

* إذا حُبلَىً اختَارَتْ خرُوجَ جَنينِهَا ولَمْ يتخلّقْ(١١) جَارَ عنْ إذنِ بعْلِها *(١٢)

واعلمْ أنّ صرفَ غيرِ المنْصرفِ للضّرُورةِ حسَنٌ جيّدٌ ، لأنّه ردٌّ فرْعٍ إلى أصْل ، وهوَ كَثيرٌ وهوَ ضَرْبَان : أحدُهما : للقَوافي ، نحْو :

* عصَائِبُ طيْرٍ تهْتدي بعصَائبِ *(١٣)

---

(٩) انظر المسألة في المقتضب ٣٥٤/٣ ،والأصول ٧٩/٢ ،وضرورة الشعر ٤١،٤٣ ،وشرح الوافية ١٣٧ ، والتسهيل ٣٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٨/٣ ،وشرح الرضى ٣٨/١ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ .

(١٠) شرح الكافيــة ٣٨/١ .

(١١) في هامش النسخة «قال : لمْ يتَخَلّقْ : أي لمْ يكُ حَيّاً» وانظر اللسان "خلَقَ" ٨٦/١٠.

(١٢) هذا البيت من شعر الشارح ابن أبي القاسم من باب التمثيل لا الاستشهاد ؛ لأنّه قال : " نحو قولي " والشاهد فيه " حُبْلىً " .

(١٣) للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤٦ . وصدره :

* إذا ما غزا في الجيْش حلّقَ فوْقهُمْ *

انظر الشعر والشعراء ١٦٩/١ ،والتصريح ٢٢٧/٢ ،والخزانة ٢٨٩/٤ .

لِيُطَابِقَ القَافِيَةَ المَكْسُورَةَ.

والثّاني : لإِقَامَةِ الوَزْنِ ، نحْو :

* وَجبْرِيلُ أَمِينُ اللّهِ فِينَا * (١٤)

وَأَمّا الصّرْفُ للتّناسُبِ ، فالظّاهِرُ جوازُهُ ، وَهوَ ضَرْبانِ :

أَحدُهُمَا : أنْ يكونَ بإزاءِ المُنْصرِف ، وغيْرِ المُنْصَرف ، فيُصرف ، ليَتّسقَ الكَلامُ، كَقولِهِ (تَعالَى) : * سَلاسِلاً وَ أَغْلالاً * (١٥) * وَلا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً * (١٦) في قِرَاءَةِ الأَعْمشِ.

الثّاني : في الفَواصِلِ ، كَقولِهِ (تَعالَى) : * قَوَارِيراً * ، وَقَوْلُهُ : * قَوَارِيراً مِنْ فِضّةٍ * (١٧) لِمُنَاسَبَةِ * قَوارِيرَاْ * الأُولَى الّتي صُرِفتْ للفَاصِلَةِ ؛

---

(١٤) لحسانَ بن ثابتٍ (رضي الله عنه) ، وهو في ديوانه ٧٥ وعجزه :

* وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ *

وهو من شواهد الخزانه ٤١٦/١ .

(١٥) الإِنْسانِ " الدهر " ، آيةِ (٤) .
قَرَأَ نَافِعٌ ،وأبُو بكْرٍ ،وهشامٌ ،والكسائيُّ " سَلَاسِلاً " بالتنوينِ ،ووقفوا عليْهِ بالألفِ بدلاً منه .
وَقَرَأَ الباقونَ بغيرِ تنوينٍ . وكلهم وقف عليه بالألفِ إلّا حَمْزَةَ وَقُنبلاً وَحفْصاً فيقرؤون " سَلاسِلَ " بغيْرِ تنوينٍ ، وبغير ألفٍ في الوقف .
وحجةُ من نوّنَ في قراءتِهِ أمرانِ :
أحدهُما : ماذكره الفراءُ : أنّ العربَ تُجْرِي مالا يُجرى في الشّعرِ ،فلو كانَ خطأً ما أدْخلُوه في أشْعارِهم ، فكذلك هؤلاءِ ، أجْرَوْا " سَلاسلاً ".
الثاني : أنّهم اتّبعُوا مرسومَ المصاحفِ في الوَصْلِ والوقْفِ ، لأنّها مكْتوبَةٌ بالألفِ ، وإنْ لمْ تكنْ رأسَ آيةٍ في تشاكلِ رؤوسِ الآي ، لأنّ بعْدَها " أغْلالاً وَسَعِيراً ".
انظر السبعة ٦٦٣ ،والمبسوط ٤٥٤ ،وحجة القراءات ٧٣٧،والكشف ٣٥٢/٢ ، والتيسير ٢١٧،والأقناع ٧٩٩/٢،والبحر المحيط ٣٩٤/٨،والنشر ٣٩٤/١ ، والتحبير ١٩٥ .

(١٦) نوح ، آية (٢٣).
قرأ الجمهور " ولايغوثَ ويعوقَ " بغير تنوينٍ . فإنْ كانا عربيين فمنْعُ الصرفِ للعلميةِ ، ووزنِ الفِعْلِ . وإنْ كانَا عجميين فللعجمةِ والعلميّةِ.
وَقَرَأَ الأعمشُ ،ووافقه الأشْهَبُ العُقيليُّ ،وكذا المطوعيُّ ،" ولايَغُوثاً ويَعُوقاً " بتنوينهما .
انظر مختصر ابن خالوية ١٦٢ ،والكشاف ١٤٣/٤،والبحر٣٤٢/٨،والقراءاتالشاذة ٩٠.

(١٧) الإنسان ، آية (١٥ ، ١٦).
قرأ نافعٌ والكسائيُّ وأبو بكْرٍ وهشامٌ بالتنوينِ فيهما ، ووقفوا بالألف عوضاً منه . وقرأ أبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ بغيرِ تنْوينٍ فيهما ،ووقفوا على الأُولَى بالألفِ ، لأنّها رأسُ آيةٍ وآيتُها على الألف ، ووقفوا على الثانيةِ بغيرِ ألفٍ لأنّها ليستْ برأسِ آيةٍ . وانفردَ حمزةُ عنهم أنّه وقفَ بغيرِ ألفٍ فيهما . ==

إذ كانت الأولى الفاصلة .

ومنهم : من منع من الصرف للتناسب ، وحمل ماجاء منه على لغة من يصرف غير المنصرف . وفي كلام الزمخشري ، في الكشاف : مايشعر بالتحرج من ذلك،(١٨) وخرج (سلاسلاً) على وجهين :

أحدهما : أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن يكون صاحب القراءة ممن ضري برواية الشعر ، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف وقال في : (قواريراً) ، وهذا التنوين بدل من ألف الاطلاق ، لأنه فاصلة ، وفي الثاني ، لاتباعه الأول . وقال في : (ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً) وهذه قراءة مشكلة ، ولعله قصد الازدواج ، لمصادفة أخواتهما منصرفات .

الثانية : هل يجوز منع المنصرف للضرورة ؟

... مذاهب ثلاثة :

الأول : أنه لا يجوز ،وهو قول جمهور البصرية(١٩) .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وروي عن الأخفش ، وأكثر الكوفية(٢٠) ، واختاره الامام يحيى بن حمزة ،(٢١) لأمور :

== وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول ، وبغير تنوين في الثاني ويقف عليه بغير ألف .
انظر السبعة ٦٦٤ ،والمبسوط ٤٥٤ ،وحجة القراءات ٧٣٨ ،والكشف ٣٥٤/٢ ، والتيسير ٢١٧،والإقناع ٨٠٠/٢،والنشر ٣٩٥/٢،وغيث النفع ٣٧٨وسراج القارئ في شرح الشاطبية ٣٧٧ .

(١٨) انظر الكشاف المواضع التالية ١٤٣/٤ ، و ١٦٧ ، و ١٦٩ .

(١٩) قال المبرد : " وإن اضطر إلى ترك صرف ماينصرف لم يجز له ذلك ،وذلك لأن الضرورة لاتجوز اللحن ،وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ماكان له قبل دخول العلة نحو قولك في " راد " إذا اضطررت إليه :
" هذا رادد " ، لأنه فاعل في وزن ضارب فلحقه الإدغام " المقتضب ٣٥٤/٣.
وانظر المسألة في الأنصاف ٤٩٣/٢ ،وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣،والهمع ٣٧/١ ، والأشموني ٣٧٥/٣ .

(٢٠) انظر ضرورة الشعر ٤٣ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ وزاد معهم الفارسي وابن برهان ، وكذا منسوب لهم في ابن يعيش ٦٨/١ ،والكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ ، والهمع ٣٧/١ ، والأشموني ٣٧٥/٣ .

(٢١) الأزهار الصافية في شرح الكافية الجزء الأول ، اللوحة (٣٨).

أحدُهَــا : القِياسُ عَلى مَاوَرَدَ في العَلَمِ .

وثَانيهَا : أنَّهم قدْ أجَازُوا ، حذْفَ الوَاو منْ " هُوَ " ،والياءِ منْ " هِيَ " والنُّونِ منْ " لَكِنْ " قَالَ :

* بيْنَاه فِي دَارِ صِدْقٍ قدْ أقَامَ بِهَا * (٢٢)

* دَارٌ لِسَلْمَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَــا * (٢٣) (١٠/آ)

* وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤكَ ذَا فَضْلِ * (٢٤)

وَهِيَ منْ بنَاءِ الكَلِمِ فَفي التَّنْوِينِ أجْوَدُ ، لأنَّه زَائِدٌ .

وَثَالِثُهَا : أنَّه قدْ حُذِفَ منَ العَلَمِ المَوصُوفِ بابْنٍ مُضَافاً إلى عَلَمٍ ، لمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ ، فَلْيَجُزْهُنَا للضَّرُورَةِ .

الثَّالثُ : الجَوَازُ في الأعْلَامِ ، والمنْعُ فِي غيْرِهَا ، وهُوَ المشْهُورُ عن الكُوفِيِّينَ، والأخْفَشِ ، (٢٥) لأنَّ المسْمُوعَ منْهُ فِيمَا إحْدَى علّتَيْهِ العَلَمِيَّةُ ، فيُقْصَرُ عَلَيْهِ ،كقولِهِ (٢٦) :

* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مجْمَعِ *

وَهُو كَثِيرٌ .

---

(٢٢) البيت لم يعرف قائله وعجزه :

* حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ *

وهو من شواهد الكتاب ٣١/١ ،وابن السيرافى ٤٢٣/١ ،والأعلم ١٢/١ ،والإنصاف ٦٧٨/٢ ، والهمع ٦١/١ .

(٢٣) البيت لم يعرف قائله . وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ،والأصول ٤٦١/٣ ،والتكملة ٢٠٨ ،والخصائص ٨٩/١ ،وشرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٢٤) للنجاشي الحارثي ، وهو في ديوانه ١١١ ، وصدره :

* فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلا أسْتَطِيعُهُ *

وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١ ،الشعر والشعراء ٣٢٩/١ ،والأصول ٤٥٥/٣، وضرورة الشعر ٩٩ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ .

(٢٥) انظر هذا المذهب في شرح الرضى ٣٨/١ ،وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/١ ،والأوضح ١٥٨/٣ ،والهمع ٣٧/١ ،والأشمونى ٢٧٥/٣ ،وهذا المذهبُ اخْتَارَهُ ابنُ مَالِكٍ وصَحَّحه أبو حيَّانَ قياسًا على عكسه ، قَالَ ابنُ مالكٍ في كافيتِهِ : «وبقولِهِم أقولُ لكثرةِ استعمالِ العرب ذلك» واستشهد بالأبيات .

(٢٦) للعباس بن مرداس رضى الله عنه ،وهو في ديوانه ٨٤ ، وصدره :

* وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ *

وهو من شواهد الأصول ٤٣٧/٣ ، وضرورة الشعر ٤٤ ،والتصريح ٢ / ١١٩ ، والأشمونى ٢٧٥/٣ .

الثَّالِثَةُ : هلْ يجوزُ صَرْفُ غيْرِ المنْصَرِف في سَعَةِ الكَلَامِ ؟
الأكْثرُ عَلَى منْعهِ إلّا في التَّنَاسب كَمَا مرَّ.

ومنْهُم منْ أجَازَ ، ورُوِيَ عنْ ثعْلبٍ (٢٧) ، وحكَاه الأخْفشُ لغةً لبعْض العَرب (٢٨) ، ورُوِيَ عنِ الكسائِيِّ (٢٩) : أنَّ العرَبَ تصْرِفُ جميعَ مَالا ينْصرفُ ، إلّا أنْ يكونَ " أفعَلَ منْكَ ".

وقِيلَ : يجوزُ صَرْفُ الجَمْعِ المُتَنَاهِي ، فحَسْبُ ؛ لأنّهُ قدْ يُجْمعُ جَمْعَ السَّلامَــةِ، نحــو :

* صَوَاحِبَــاتُ يُوســُفَ * (٣٠)

* ..... نَواكِسِي الأبْصَارِ * (٣١)

---

(٢٧) انظر شرح الكافية الشافية ١٥١١/٣ ، والارتشاف ٤٤٨/١ ، وأوضــح ١٥٩/٣ ، والهمــع ١ / ٣٧ ، والأشمونــى ٢٧٦/٣ .

(٢٨) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ ، وشرح الرضــى ٣٨/١ ، والهمع ٣٧/١، والأشموني ٣٧٥/١ .
" قال الأخفش ": إنّ صرفَ ما لاينصرفُ مطلقاً أيْ في الشعرِ وغيرِه لغةُ الشُّعراءِ وذَلك أنّهُم كانُوا يضطرُّونَ كثيراً لإقامةِ الوزْنِ إلى صرْفِ مَالاينْصرفُ فتَمرَّنَ عَلَى ذلك ألْسِنتُهم فصَارَ الأمْرُ إلى أنْ صَرَفُوهُ في الاخْتِيَارِ أيْضاً ...) الرضــى ٣٨/١ .

(٢٩) انظر ضرورة الشعر ٤١ ، وزادَ معَهُ الفرَّاءُ ،وكذا في شرح الرضى ٣٨/١، وَزاد معه الأخْفشُ .

(٣٠) من حديث رواه الشيخان فقد رواه البخاري في (كتاب الأذان) في موضعين : ١٦٥/١ ،و ١٧٦ ،ورواه مسلم في (كتابِ الصلاة) ٣١٣/١ ،ومالك في الموطأ فــي (كتابِ قصْرِ الصلاةِ في السّفر) ١٧١/١ .

(٣١) للفرزدق ، وهو في ديوانه ٣٠٤/١ والبيت بتمامه
* وإذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ∴ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِي الأبْصَارِ *
وهو من شواهد الكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ٢٥٩/١ ، والأصول ١٧/٣ ،وابن يعيــش ٥٦/٥ ، والتصريح ٣١٣/٢ ، وشواهد الشافية ١٤٣ .

قولُـهُ : (**وَمَا يقُومُ مَقَامَهُمَا : الجَمْعُ ، وأَلِفَـا التَّأْنِيـثِ**)

هَذَا مِنْ تفْسِير الحدِّ . والمُرَادُ مِنَ الجمْعِ : مَاكَانَ مِثْلَ : مَفَاعِلَ ،ومفَاعِيلَ. وإنَّما قَامَ مقامَ علَّتيْنِ ، لأنَّ كونَه جمْعًا كالعِلَّةِ،وكونَه علَى صيغَةِ مُنْتَهَى الجَمْعِ كالعلَّةِ الأُخْرَى . والمرادُ مِنَ التَّأْنيثِ : مَا كَانَ بالألفيْنِ ، كحمْرَاءَ ، أَوْ سكْرَى ،كَأَنَّ التَّأْنِيثَ علَّةٌ ، ولزُومَ التأنيثِ فِي الإفْراد ، وجمعُ التَّصْحِيحِ ، والتكْسيرِ علَّةٌ أُخْرَى ، لأنَّ الألفيْنِ لا يذْهَبَانِ ، أَوْ بَدَلَهُمَا بخلافِ التَّاءِ ، فإنَّها تَسْقطُ فِي الجمْعِ. هَذا مذهَبُ الجُمْهُورِ : أنَّهما يكْفِيانِ فِي منعِ الصَّرْفِ ، أعنِي : التَّأنيثَ بالألفينِ.

وذَهَبَ الفارسيُّ(١) ، وتَبعهُ الجُزُوليُّ(٢) ، ورُوِيَ عنِ الكوفيينَ : إلى أنَّهمَا لا يسْتقلَّانِ ، وفِي : حمْراءَ الصفةُ معَ الألِفِ ، وهُو بَاطِلٌ بصحْرَاءَ ، إذْ هِيَ غيْرُ منْصرِفَةٍ.

فإنْ قلْتَ : فيلْزَمُ إذَا حَصَلَ مجرَّدُ الجمْعِ مَعَ علَّةٍ أُخْرَى ، مِثْل : كُبَّارٍ، أو التأْنيثِ معَ علَّةٍ ، مثل : قائِمَةٍ ، أنْ يمْتَنِعَ .

قُلتُ : فِي قولِنَا : نِهَايةُ الجمْعِ تقْويةٌ لِلجمْعِ ، وتأْكيدٌ لَهُ ،وفي لُزومِ التَّأْنِيثِ تقْويةٌ للتَّأنيثِ ، وتَأْكِيدٌ لَهُ ، فَلا يلْزمُ منْ تأثيرِهِمَا مَعَ مايُقوِّيهِمَا تأثيرُهُما معَ غيْرِه ، ونظيرُهُ فِي الشَّرْعِ : الأُمُّ مَعَ الأَبِ مقوِّيَةٌ للتعْصِيبِ ، ومُرَجِّحةٌ لابنِ العَمِّ لأَبٍ وأُمٍّ ، عَلَى ابنِ العمِّ لأبٍ ، الَّذِي هُوَ أخٌ مِنْ أُمٍّ .

قولُـهُ : (**فَالْعَدْلُ خُروجُهُ عنْ صِيغتِهِ الأَصْلِيَّـةِ**) .

الضَّميرُ فِي : خروجِهِ ، إنْ رَجَعَ إلى المعْدُولِ ، فَفِيهِ إحَالَةٌ ، وإنْ رَجَعَ إلَى الاسْمِ دَخَلَ فيهِ الإعْلالُ ، والإبْدَالُ ، والإدْغامُ ، ونحوُها ، ففيه تَسامُحٌ .

قَالَ نجمُ الدِّين(٣) : ويرِدُ علَيهِ أيضًا : العدلُ عنِ الألفِ واللَّامِ ، نحْوُ : سَحَرَ ، وأُخَرَ ، فإنَّها خارجةٌ ، ويخرجُ : أمْسِ عندَ بني تَمِيمٍ ، لأنَّ هذِه معْدُولةٌ عمَّا فِيهِ (ألْ) ،وليْستْ صيغَتَه الأَصْلِيَّةَ . ويمْكنُ الجوابُ : بأنَّها أصليَّةٌ بالنَّظرِ إلى المعْدُولِ

(١) الإيضاح العضدي ٣٠٤ ، ووافقه الجُرجانيُّ في المقتصد ٢/٩٨٣ .
(٢) المقدمة الجزولية ٢٠٨.
(٣) شرح الكافية ١/٤٠ ـ ٤١ .

بـه ، والمعدولِ عنْه ، وإنْ كان التعريفُ ليس أصليًا للاسم .

قولـه : (تحقيقًا أو تقديرًا)

تقسيم له إلى : حقيقيٍّ ، وتقديريٍّ .

فالحقيقيّ : ما وُجِدَ له أصلٌ ، والتقديريّ : بخلافه ، والحقيقيُّ ثلاثةُ أنواع :

الأول : ماعدل عن التكرير ، وذلك ، نحو : أُحادَ ، وثُناءَ ، وثُلاثَ ، ورباعَ ، ويجوزُ : مَوْحَد ، ومَثْنَى ، ومَثْلَث ، ومَرْبَع ، وقد جاء في أُحاد وُحْدان ، وأُحدان .

وهل يجوز فُعَالُ ، ومَفْعَلُ فيما زاد على الأربعةِ إلى عشرةٍ ؟ (٤)

الأكثرُ من البصريين يمنع ، لأنه لم يسمَعْ عندهم .

والكوفيون يجيزون ذلك (٥) ، ومنهم من فصّل : فأجازه في : فُعَال ، دون مَفْعَل .

قيل : والصحيح أن البنائينِ مسموعان إلى : عُشارَ ، ومَعْشَرَ .

حكى أبو عمرو الشيبانيُّ (٦) : مَوْحَد إلى مَعْشَرَ ، وحكى ابن السكّيتِ (٧) : أُحاد إلى عُشار . وأنشدَ خلفُ الأحمرُ (٨) :

ومَضَى القومُ إلى القَوْ ... مِ أُحَادًا وأُثَنَّى
وثُلاثًا ورُبَاعًا ... وخُمَاسًا فأَطَعْنَا
وسُدَاسًا وسُبَاعًا ... وثُمَانًا فاجْتَلَدْنَا
وتُسَاعًا وعُشَارًا ... فَأُصِبْنَا وأُصِبْنَا

---

(٤) انظر المسألةَ في الكتاب ٢٢٥/٣ ، والمقتضب ٣٨٠/٣ ، ومايُنصرفُ ٤٤ ، والتبصرةِ ٥٦٠/٢ ، والخصائص ١٨١/٣ ، وشرح الرضيّ ٤١/١ ، والتسهيلِ ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣ ، وأوضح ١٤٥/٣ ، والهمع ٢٦/١ ، والأشموني ٢٤٠/٣ .

(٥) ووافقهم جمع من العلماء ، كالمبرد في المقتضب ٣٨٠/٣ ، والزجاج في ما ينصرف ٤٤ ، والصيمري في التبصره ٥٦٠/٢ ، وابن مالك ، وابن هشام وغيرهم ؛ لأنّه سمع عن العرب .

(٦) انظر حكايته في التصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٢٦/١ ، والأشموني ٢٤٠/٣ .

(٧) انظر الهمع ٢٦/١ ، والأشموني ٣٤٠/٣ ، وكذا حكيت عن أبي حاتم .

(٨) انظر الهمع ٢٦/١ ، والخزانة ١٧٠/١ .

صرفَ للضرورة ، وكذا تحريفُه : ثُنَاء إلى أُثْنَى .

وكان شيخُنا السيدُ شرفُ الدِّينِ أبو القاسم (نوَّر اللهُ حفرتَه) يقول: قال بعضُهم : هي مصنوعةٌ ،قال (رحمه الله) : وأثرُ الصَّنْعةِ فيها ظاهرٌ (٩) ، وأنشدوا أيضاً :

* مُرَبَّعَةً وَآونَـةً عُشَارَا * (١٠)

* فوقَ الرِّجالِ خِصَالاً عُشَارَا * (١١)

واختلفوا في المانعِ لها من الصرفِ ، فذَهَبَ سيبويْهِ والخليلُ (١٢) ، إلى أنَّه العدلُ ، والصفةُ . ورُدَّ : بأنَّ وَصْفِيَّتَهَا عَارِضةٌ كأربع ، فلا تُمْنَع .

وأُجيبَ : بأنَّ أرْبَعاً استُعمِلَ في الأصلِ اسْمَاً ، وهذه استعملت أولاً صفاتٍ وأحوالاً ، و لايَضُرُّهَا اسْمِيَّةُ أَرْبَعٍ ، لأَنَّها لفظٌ آخر .

وذَهَبَ الفَرَّاءُ (١٣) ، إلى أَنَّهُ العدلُ والتعريفُ بِنيَّةِ الألفِ واللّامِ ،قال:ولايظهران فيه ، لأنَّهُ فِي نيَّةِ المُضَافِ ، يُضافُ إلى ماتُضافُ إليْه ثلاثةٌ ، قالَ : فإنْ وقعتْ نكراتٍ صُرِفَتْ ، ويجوزُ أنْ لا تصرفَ أيضاً .

ورُدَّ مذهبُه : بأنَّها قدْ مُنِعتْ نكراتٍ ، كقوله تعالى * أُولِي أجْنحةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاع * (١٤) ويمكن أنْ يُجابَ عنْه بأنَّها هُنَا [أَبْدالٌ لا أحوالٌ] ولاصفاتٌ فهي معارِفُ.

---

(٩) انظر درة الغواص ٢٠١ ، والخزانة ١/١٧١ .

(١٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .
والشاهد " عشارا "،حيث جاء فُعال من عشرة ، وصح السماع به ، على خلاف قول البصريين .

(١١) للكميت وهو في ديوانه ١/١٩١ وصدره :
فلمْ يَسْتَرِ يثُوكَ حَتّى رَمَيْـ ..تَ
وهو من شواهد الصحاح ٢/٧٤٧ ، وابن يعيش ١/٦٢ ،والرضى ١/٤١ ،والهمع ١/٢٦ ، والخزانة ١/٨٢ .

(١٢) الكتاب ٣/٢٢٥ ،وهو مذهب الجمهور ،انظر الكافيةالشافية ٣/١٤٤٧ ،والهمع ١/٢٦، والأشمونى ٣/٢٣٨ .

(١٣) معانى القرآن ١/٢٥٤ .

(١٤) فاطر ، آية (١) ،
وانظر إعراب الآية فى إعراب القرآن للعكبرى ١/١٦٦ .

ويرد : بأن بابَ المُشتقّ أنْ لا يليَ العاملَ ، فلا يكون بدلاً إلّا أنْ يكونَ ممّا يقومُ مقامَ الموصوفِ، على أنّ ذلك فيه ضعيفٌ .

وذهب (١٠/ب) الجوهريُّ ،وأبو جعفرٍ النحاسُ ، والزمخشريُّ ، إلى أنّ فيهما عدلين ، ثم اختلفوا : فقال الزمخشريُّ(١٥) والنحاسُ(١٦) : عَدْلٌ عن صيغِهَا ،وعدْلٌ عن تكريرِهَا .

وقال الجوهريُّ(١٧) : عدل عن لفظِ اثنين ، كما قالا ، وعن معنى اثنينِ إلى معنى اثنين اثنين ، فخالفَهما .

وذهب بعضُهم ، واختاره الأعلمُ(١٨) ، إلى أنّه العدلُ والتأنيثُ ؛ لأنّه إنْ عُدِلَ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ . فتأنيثٌ لفظيٌّ ، أو عن : ثلاثٍ ثلاثٍ فتأنيثٌ معنويٌّ ،والمعدولُ إليه يلاحظ فيه مافي المعدولِ عنْهُ ، كسحَر وأمْس ، قالوا : ولهذا لا تدخله التاء ، لايقول : ثلاثة ،ولا مَثْلثة . فهذه خمسةُ أقوالٍ ، إن لم يُسَمَّ به ،فإن سُمِّيَ به :

فمذهب سيبويْهِ(١٩) : منعُه للعلميّةِ وشبَهِ أصْلِهِ .

ومذهبُ الأخفشِ ، والمازنيِّ ، وابنِ بابشاذ(٢٠) ، صرفُه ؛ لأنّه لم يعدلْ إلّا في النكرة .

النوعُ الثاني :

ماعدل عن الألفِ واللامِ ، وهو : سَحَر ، وأمْس ، وأُخَر ، فأما " سَحَر " فذهب الأكثرُ إلى أنّه معدولٌ عن : السَّحر ،إذْ كان قياسُه أنْ يُعرَّفَ باللّامِ ، كغيره من النكرات ، إذا أُريدَ به معيَّناً فلمّا عُدِلَ به إلى العلميّةِ صار فيه العدلُ والعلميّةُ، فامتنع .

---

(١٥) المفصل ١٦ ، والكشاف ٢٤٤/١ .
(١٦) إعراب القرآن ٣٥٩/٢ .
(١٧) الصحاح (ثلث) ٢٧٥/١ .
(١٨) انظر الارتشاف ٤٢٧/١ ، والهمع ٢٧/١ .
(١٩) وهو مذهب الجمهور ،انظر ابن يعيش ٦٣/١ ، والكافية الشافية ١٤٨٣/٣،١٤٩٧ ، والتسهيل ٢٢٢ ،وأوضح ١٤٦/٣ ،والتصريح ٢١٦/٢ ،والهمع ٣٦/١،والأشموني ٢٤١/٣.
(٢٠) المقتضب ٣٧٧/٣ ، وانظر التبصرة ٥٦٣/٢ ، وابن يعيش ٦٣/١ ،والكافية الشافية ١٤٩٧/٣ .
وبالنسبة لابن بابشاذ شرح المقدمة ١٠٨/١ .

وذهب ناصرُ المطرزيُّ(٢١) : إلى أنه مبنيٌّ على الفتحِ ، لتضمُّنِه معنى حرفِ التعريفِ ، وأما " أمس " فيمن أعربه إعراب مالا ينصرف ، ففيه العدل عن الألف واللام مع العلمية . وأما " أخر " فذهب السهيليُّ(٢٢) إلى أنَّ العلةَ في امتناع التنوين منه كونُه في نيةِ الألفِ واللام ، ثم امتنع الجرُّ عنه ، لأنه لا يوجد في المعربات مجرورٌ ، بلا تنوينٍ ، ولا ما يعاقبه ، وقياسُ قوله هذا في أُخَر ، مثله في : أمس ، وسحر .

وذهب الأكثرون : إلى أنّها امتناعُ الصرفِ ، ثمّ اختلفوا في علتهِ الأخرى مع الوصف ، فذهب جماعةٌ منهم المصنف(٢٣) ، وحكى عن سيبويه(٢٤) ، إلى : أنّه عُدِلَ به عنِ الألفِ واللّامِ ، وذلك : أنّ أُخَر جمع للأخرى ، والأخرى أفعل التفضيل ، وقياسه أن لا يخرج عن اللام ، أو من ، أو الإضافةِ ، فعلم أنّه معدولٌ به عن أحدها ، ولا تكون الإضافة ، لأنه لم يعهد العدل عن المضاف إليه ، ولا " من " ، لذلك ، ولأن الذي بـ " من " مفرد مذكر ، وأُخَر مجموع .

قالوا : والمرادُ بأنّ أُخَر وأُخْرَى أفعلُ التفضيل هو في أصل الوضع ، ثمّ نُقِلَا إلى معنى غيرٍ ، ولا تستعمل إلا فيما كان من الجنس تقولُ : جاء زيدٌ ورجلٌ أُخَر ، ولا تقول : وحمارٌ أُخَر .

وذهب بعضُهم إلى : أنّه عن أفعل المضاف إلى نكرةٍ ، لئلا يلزَمهم تعريفُه .
وذهب آخرون إلى : أنّه عن أفعل من ؛ لأن أُخَرَ نكرةٌ(٢٥) ، فلو عدل به عما فيه الألفُ واللام ، لكان معرفة كسحَر ، قيل : وهذا مذهب كثير من النحاةِ ، ولهم أَنْ يتنازعوا في كون أُخَر جمعاً . ويقولوا : هو مفردٌ كثُعَل معدولٌ عن : أثعل .

---

(٢١) وممن ذهب لهذا المذهب ابن الطراوةِ ، وصدر الأفاضل ، ونصره أبو حيان . ولكن ابن مالك ردّه من ثلاثةِ أوجهٍ ، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .
(٢٢) نتائج الفكر ٣٧٦ .
(٢٣) شرح الكافية لوحة ١٠/أ ، وشرح الوافية ١٣٩ .
(٢٤) الكتاب ٢٢٤/٣ ، وهذا مذهب أكثر النحاة ، انظر المقتضب ٣٧٦/٣ ، والهمع ٢٥/١ .
(٢٥) ممن ذهب لهذا الرأي ابن جني ، انظر شرح الرضى ٤٢/١ ، والهمع ٢٦/١ .

ويردُّ عليهم : بأنّهُ قد جَاءَ مُطابقاً في غير أُخَر ، تقول : جاء زيد ورجلان آخران ، ورجالٌ آخرون ، وامرأةٌ أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونساءٌ أُخَر .

وقد اعتذروا عن المطابقة بأنه قد خرج عن معنى التفضيل إلى معنى غير.
وذهب الأخفش : إلى أنه معدول عن الألف واللام ، لكن أُخَر عنده ليس جمعا للأخرى، التي هي للتفضيل ، قال : لأنك إذا قلت : مررت برجل أفضل من زيد ، فقد شاركه في الفضل وزاد عليه ، وأنت إذا قلت : مررت بزيد ورجل آخر ، فلم يشارك الرجلُ زيدًا في التأخرِ ، ويَزِدْ عليه ، وإنّما معناه ورجلٌ ثانٍ ، لكنه أشبهَ أفعلَ التفضيلِ في أنه لايستغنى عن غيره ، كما أنّ " أفعلَ من " كذلك ، فعومل معاملته إذا دَخَلَتْه اللامَ في التّثنيةِ والجمعِ ، والتذكير ، والتّأنيثِ ، فهو معدولٌ به عنِ الألفِ واللّامِ ، حَمْلاً له على أفعلِ التفضيلِ المعَرّفِ بالألفِ واللّامِ ، ويقوي قول الأخفش : أنّ أفعلَ التفضيلِ لايُبْنى إلّا من ثلاثيٍّ ، والموجود هو : تَأَخَّرَ لا آخَرَ بوزن : ضَرَبَ .

- وذكر الفَرّاءُ أَنّ" أُخَر " قد يكون جمعاً لأخرى ، مقابلةُ أُوْلَى ،لاللتفضيل. قالَ : وهيَ مصروفةٌ (٢٦) .

- وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلى أنّه معدولٌ به عن أُخْر ، كحمراءَ وحُمْر ، وقوّاهُ بعضُهم ، وهو باطلٌ؛ لأنّ هذا الجمعَ إنّما هو : لفعلاء أفعل .

فهذه ستة أقوال إذا كان نكرةً ، وأما إنْ سُمّيَ به ففيه الخلاف الذي في أُحَاد (٢٧) .

النوع الثالث :

ماعدل عن صيغة غير مكررة ، منه «جُمَع ، كُتَع ، بُتَع ، بُصَع» واختلف في علة امتناعِ الجرِّ والتنوينِ منه .

---

(٢٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٣ ، والتصريح ٢١٥/٢ .
(٢٧) ذهب سيبويهِ إلى أنّ " أُخَر " إذا سُمّى به لا ينصرف لبقاءِ العدْلِ ،والأخفش يصرفُه .
انظر الصحاح ٥٧٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٥٠/٣ ،والأشمونى ٢٤٠/٣ .

- فذهب السهيليّ(٢٨) : أنّه في معنى المضاف فلم ينون ، والجرّ لأنّه وجد بدون التنوين ، أو مايقوم مقامه في مُعرَب .

- وذهب الأكثرون : إلى أنّه غيرُ منصرف ، فإحدى علتيه العدلُ ، واختلفوا عمّ عُدِلَ : فذهب الأخفشُ ، والمازنيُّ(٢٩) : إلى أنّه عن " جُمْع " الساكن الحشو ، وقواه ابن عصفور (١١/أ) بأنَّه(٣٠) قد عُهد العدل عن فُعْل إلى فُعَل ، ولم يُعهدْ عن سواه من الجموع .

قالوا : " ثلاثُ دُرَعٍ " والأصل : دُرْع ؛ لأنّه جمعُ درعاء .

- وردّ الفارسيُّ(٣١) هذا المذهبَ ، وذهب إلى أنّه عن فَعَالَى كصحراء وصَحَارَى ، قال : لأنّ فُعْلا جمع فَعْلاءَ الصفةِ ، وجمعاءُ اسمٌ .

وردّ هذا المذهبَ ابنُ مالكٍ(٣٢) ، وذهب إلى أنّه عن فعلاوات ؛ لأنّ فَعَالَى جمعُ مالم يُجمَع مذكرُه بالواو والنون .

وردّ هذا بعضهم ، وذهب إلى أنّه يجوزُ أنْ يكونَ عن فَعَالَى ، وأنْ يكونَ عن : فعلاوات ؛ لأنّ " أجمع " اسم ، و " جمعاء " اسم آخر ليست مؤنثةً له ؛ فهو كصحراء مما لا مذكر له ، يجوز أن يُجمَعَ على : صحراواتٍ ، وصَحَارَى ، وقواه السيدُ ركنُ الدّين(٣٣) .

---

(٢٨) نتائج الفكر ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٣٧٥ .

(٢٩) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ ، والهمع ٢٨/١ .

(٣٠) المقرب ٢٤١/١ .

(٣١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح الرضى ٤٣/١، والهمع ٢٨/١ .

(٣٢) رد ابن مالك مذهبَ أبي علي الفارسي في شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣-١٤٧٦.

(٣٣) قال السيّد ركنُ الدّين: " يُقال في بيان تحقيقِ العدل فيه : إنّ قياسَ جمع فعلاء التي ليست بصفة فعالى أو فعلاوات كصحارى وصحراوات في جمع صحراء، وجمعاء ليست بصفة فقياسُ جمعهِ على جماعى وجمعاوات فلمّا لم يُقلْ جماعى ولاجمعاوات وقيل : جُمَع علم أنّه معدولٌ عن جماعى أو جمعاوات ، ويمكن أنْ يُقال أيضاً إنّ جُمَع معدولٌ عمّا فيه الألفُ واللام ، أو معدولٌ عن الأضافةِ ؛ لأنّه تأكيدٌ والتأكيد لا يكون إلّا معرفةً ؛ لأنّ النكراتِ لاتؤكد كما سيجيء بيانه ، وكذلك حكم كُتَع وبُصَع ، وبُتَع وجَمْعَاء وكَتْعَاء وبَصْعَاء غير منصرف للعدلِ والتعريفِ انظر الشرح الكبير على الكافية لوحة " ١٣ / أ ".

ورُدَّ هذا كله أبو حيّان[٣٤]، وذهب إلى أنّه عن الألفِ واللّام ؛ لأنّ العدلَ عن شيء من هذه لم يُعهد ، بخلاف الألف واللام ، فالأصل عنده : الجُمَعُ ، وكلامه يستقيم إذا جعلنا هذه التواكيد أعلاماً ، لكنّ الصحيح خلافه فيكون تعريفها بالإضافة .

وأما العلةُ الثانيةُ : فذهب بعضهم : إلى أنّها الوصفُ من حيثُ مذكرهُ على أفعلَ ، ومؤنثهُ على : فَعَلَاء وفيه معنى الاجتماع .

- وذهب الأكثرون : إلى أنها التعريف ، ثم اختلفوا :

- فذهب سيبويهِ[٣٥] فيما رُوِيَ عنه أنّه تعريفُ الإضافةِ ؛ لأنّها في معنى "أجمعهم ، وجميعهم ، وأكتعهم ، وكتيعهم " بدليل أن أخواتِها ملازمةٌ للإضافةِ .

ورُدَّ : بأنّ تعريفَ الإضافةِ لايمنعُ الصرفَ ، وأُجيب : بأنّه لمّا وَجَبَ حَذْفُ المضافِ إليه أشبه تعريف العلمية ؛ لأنّه بغير لفظ المضاف إليه ، كما أنّ العلمَ بغير أداة ، وهذا الباب يعتبر فيه شبه العلة .

- وذهب بعضهم وحكي عن الفارسي[٣٦] إلى أنها تعريفُ العلمية ، بدليل جمعها بالواو والنون ، ولايُجمعَ بهما إلا أفعلُ التفضيل ، أو العلمُ .

ورُدَّ : بأنّها إنْ جُعلتْ أعلاماً لزم جمعُ " أجمع " بالألف واللام ، وقد قالوا: أجمعون بغيرها . وأجيب : بأنّ أجمعين ليس جمعًا لـ « أجمع » وإنما هو عَلَمٌ أيضا أُكِّدَ به معنى جمع المذكرِ السالم ، وكذا سائرها ليست متفرعةً عن أصلٍ واحد وإنما هي أعلامٌ مستقلةٌ على هذا القول .

وقد رُدَّ مذهبُ السهيليِّ بوجهين :

أحدهما : لو منعت نيةُ الإضافةِ التنوينَ ، لمنعت النونَ في " أجمعين ".

---

(٣٤) الارتشاف ٤٣٥/١ .

(٣٥) قال سيبويه : « وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال : هما معرفةٌ بمنزلةِ كلهم ، وهما معدولتان عن جَمْع جمعاء ، وجَمْع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة » الكتاب: ٢٢٤/٣ .

(٣٦) انظر شرح الرضى في هذه المسألة ٤٣/١ ، والهمع ٢٨/١ ، بدون نسبة للفارسيّ ، ولكنْ يوافق مذهبَه .

وثانيهما : أنا وجدنا أسماءَ تُحذَفُ مضافاتُها ، وتُنَوَّنْ ، نحو " كُلٌّ "و"بَعْضٌ" والدليل على اعتبار المضاف فيها أنّهم عَرّفُوهَا ونَصَبُوا عنها الحالَ ، قالوا: " مررتُ بكلٍّ قائماً " . حكَوْه عن العرب ولايحذَفُ التنوينُ فيما كان مضافا كقبْلُ وبعْدُ ، ومنه نحو : " يا فُسَق ، ويالُكَع ، ويافَسَاقِ ، ويالَكَاعِ ، ونَزَالِ،وفَجَارِ".

الأصل في : " يافُسَق " و " يالُكَع " و " يافَسَاقِ " و " يالَكَاعِ "فاسقةُ، وألكعُ ، ولكعاءُ .

وأما : نَزَالِ ، ونحوه ، فقيل : معدولٌ به عن فعلِ الأمرِ ، وقيل : عن المصدرِ . وأما : فجارِ ، ونحوه ، فعن الفجرةِ ، فإن سمي شيءٌ من هذه جاء في " جُمَع " و " لُكَع " الخلاف المتقدم .

سيبويه يمنع ، والأخفش يصرف (٣٧) .

وأما ما كان على فعالِ : فإنْ سُمي به مذكرٌ أُعربَ إعرابَ مالاينصرف ، قيل : للعلميّةِ والتّأنيثِ، وقيل : لها وللعدلِ (٣٨) .

وأجاز ابنُ بابشاذ فيه البناءَ (٣٩) .

وإنْ سُمِّيَ به مؤنّثٌ جَازَ وجهان :

إعرابُه غيرُ منصرف ، كرَقاشِ ، والبناءُ ، لأنّها كانت مبنيةً ، ولم تخرجْ عن التأنيث فلا تُغيّرُ كما إذا سمّيْنَا بالمصدرِ لم تُقطَع همزتُه بخلاف الفعل فتقطع ، لأنّه خرجَ عن بابِه . واختلفوا في الأقيسِ من هذين :

فقال المُبَرِّدُ : البناءُ (٤٠) ، وقال سيبويْهِ : منعُ الصرفِ (٤١) ، لأنّ حال اسم الفعلِ لا تنقصُ عن الفعلِ ، ونحن إذا سَمَّينَا بالفعلِ ، أعربْنَاهُ إعرابَ مالاينصرف.

---

(٣٧) انظر الهمع ٢٨/١ .

(٣٨) انظر المسألة في الكتاب ٢٧٩/٣ ، والمقتضب ٣٧٤/٣ ،والتسهيل ٢٢٣،وشرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣ ، والهمع ٢٩/١ .

(٣٩) شرح المقدمة المحسبة ٣٣٧/٢ .

(٤٠) المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٤١) الكتاب ٢٧٧/٣ .

وأمّا التقديري : فهو كعُمَرَ ، وقطام في تميم .

أمّا عمرُ وبابُه ، فهو ماكان على فُعَلَ علمًا غير مصروفٍ، وطريقه السماعُ .
ومن الوارد منه : " عُمَرُ ، ومُضَر ، وزُفَرُ ،وثُعَلُ ، وهُبَلُ ، وزُحَلُ ، وجُمَح، وقوس قُزَح ، وعُصَم ، وخُشَم ، وقُثَم ، ودُلَف ، وبُلَع : بطنٌ من قُضاعةَ ".

والواردُعلى فُعَلَعلماً إنْعُلِمَأنّ العَرَبَ تَمْنَعُه مُنِعَ كَهَذِهِ، وإنْ عُلِمَ أنّهَا تَصْرِفُهُ صُرِفَ كأُدَدْ ، وإنْ لم يُعلَمْ فيه شيءٌعنِ العربِ فَإنْ كانَ له أصلٌفي النكراتِ صُرِفَ نحوُ رجلٍ سُمِّيَ : بـ " رُطَب ، أو حُطَم ".

وإنْ لَمْ يَكنْ لهُ أَصلٌ فمذهب سيبويهِ الصَّرفُ(٤٢)؛ لأنّه الأصلُ في الأسماءِ ،وقيل : يُمنعُ حملاً على الأكثرِ من " فُعَل " العلم .

وأمّا : " قَطَامِ " فهو مخصوصٌ ببني تميم ، لأنّ الحجازيِّينَ يبْنُونَهُ على ما سيأتي في أسماءِ الأَفْعالِ إنْ شاء الله .(٤٣)

ومنه : حَذَامِ ، وغَلابِ ، وسَجَاحِ ، ولَصَافِ ، اسمُ جبلٍ ، والمرادُ به ما كان علما للأعيان ليس آخره راء ، احتراز من : " ظَفَارِ " و وَبَارِ " فإنّهم يتفقون على بنائهِ إلّا الأقلّ من بني تميمٍ ، فإنّهم يعربُونَه (١١/ب) إعرابَ مالاينصرف.

وقد اعتُرِضَ على المصنف في إيراد " قَطَامِ " و بابه .
قالوا : لأنّ العلةَ في امتناعِه العلميّةُ ، والتّأنيثُ ، ولا وجه لتقديرِ العدلِ ، وإنّما يُقدّر حيث لايمكن مانعٌ غيره .

قال ركنُ الدّين : وقد حَذَفَ المصنّفُ ذكرَ " قَطَامِ " من بعض النسخ لمّا تنبه .(٤٤)

---

(٤٢) انظر الكتاب ٢٢٢/٣ ، والهمع ٢٧/١ .
(٤٣) وبيان المسألة (أنّ ماجاء على وزن " فَعَال " كقطَام ورَقَاشِ فهو معربٌ ممنوع من الصرف في لغة بني تميم ، أمّا الحجازيون فيبنُونَه على الكسر ، ووافق أكثرُ التميميِّين الحجازيِّين فيما آخره راءٌ فيبنُونَه على الكسرِ، والأقلُّ منهم يعربُونَه إعرابَ مالاينصرفُ). انظر المسألة في :
الكتاب ٢٧٧/٣ ــ ٢٧٨ ، والمقتضب ٣٧٣/٣ ، والأصول ٨٩/٢ ،والتبصره ٥٦٤/٢، وشرح الكافيه الشافية ١٤٧٧/٣ ، والرضى ٤٦/١ ،والهمع ٢٩/١ .
(٤٤) رجعت إلى الشرح الكبير اللوحة "١٣" عند هذه المسألة فلم أجده تكلم على ذلك ولعله في شرح آخر له كالوسيط أو الصغير أو في نسخة ما.

قلت : كأنهم جهلوا أن سيبويه قد سبق إلى ذلك ، وتوهموا أنه لا سلف للمصنف ، وقد ذهبَ سيبويه إلى أن العلةَ في " قطام " وأخواته ، العدلُ التقديري والعلمية.(٤٥)

وذهب المبردُ إلى أنها العلميةُ والتأنيثُ فقط ،(٤٦) إذ لا يقدرُ العدلُ إلا مع الاضطرار ، وقد أمكنَ التأنيث .

وقد أجيب عن سيبويه بوجهين :

أحدهما : أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخرُه راءٌ ، وهذا مثله.

الثاني : أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه ، وهو ممنوعُ الصرف ، فيطرد تقدير العدل في المؤنث ، وهذا مثل " لصاف " لجبل قال :

* قد كنتُ أحْسَبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ ... فَإِذَا لَصَافِ يَبِيضُ فِيهِ الحُمَّرُ *(٤٧)

فذكّر . و " خَصافِ " لذكرٍ من الخيلِ ، في المثلِ : " هو أجْرأُ من خاصي خَصَافِ ".(٤٨)

قال : الجوهريُّ وذلك أنّ مَلِكاً طَلَبَهُ فمنعهُ إيّاه صاحبُهُ وخَصَاهُ.(٤٩)

ومنها : (حَضَارِ) على لغةٍ من أعربَ لأحَدِ المُحْلِفَيْنِ(٥٠) ، وهما نجْمان يطلعان قبل سُهيلٍ يُحلف أنّهما سهيلٌ ، لِقُوّةِ شَبَهِهِما لَهُ .

---

(٤٥) قال سيبويه في هذا الباب " فهذا كله معدول عن وجهه وأصله " الكتاب ٢٧٠/٣ و ٢٧٤ .

(٤٦) المقتضب ٣٦٨/٣ ، و ٣٧٣ .

(٤٧) لأبي مهوش الأسدي .
والشاهد قوله : " لصاف " حيث منع من الصرف للعلمية والعدل التقديري.
وهو من شواهد : الصحاح ١٤٢٦/٤ ، واللسان (لصف) ٣١٦/٩ ، والخزانة ٨٣/٣ .

(٤٨) يضرب هذا المثل للجرأة ، وهو أن رجلا من باهلة كان له فرسٌ اسمه خصاف ، فطلبه منه بعض الملوك للفحلة ، فخصاه بين يديه ومنعه منه .

وقد ورد المثل في الدره الفاخرة ١١٥/١ ، وجمهرة الأمثال ٣٢٨/١ ، ومجمع الأمثال ٣٢٥/١ ، والمستقصى ٤٦/١ .

(٤٩) الصحاح ١٣٥١/٤ (خَصَفَ) .

(٥٠) « سُمّيَا مُحْلِفَيْنِ لاختلافِ النّاظِرِينَ لَهُمَا إِذَا طَلَعَا ، فيحلف أحدُهُما أنّه سهيلٌ ، ويحلف الآخر أنّه ليس بسهيلٍ وقال ثعلبٌ : حَضَارِ نَجْمٌ خَفِيٌّ فِي بُعْدٍ » اللسان " حضر " ٢٠٠/٤ ، وانظر الصحاح ٦٣٢/٢ .

وقد زعم صاحب " التخمير " وبعضهم : أنّ فَعَالِ - في وجوهها - مؤنثة ، إلا التي بمعنى الأمر،وقيل : والتي بمعنى الأمر شاهده(٥١) .

* إِذَا ∴ دُعِيَتْ " نَزَالِ " وَلُجَّ في الذُّعْرِ " *(٥٢)

وروي : " تبيضُ فيها الحُمَّرُ " على أنّه اسمُ هَضَبةٍ .

و " حَضَارِ " كوكبه ، وفيه تكلف ، وإنما كان هذا العدل تقديريا، لأنهم لم يجدوا أصلًا قد تضمنَ معناه ، ولا دَلَّهُم دليلٌ ، إلّا أنّهم وجدوا هذه الأسماءَ غيرَ مصروفةٍ ، وليس فيها إلّا العلميةُ ، فكانوا بين محذورين ، إما الصرفُ وهو خلافُ كلامِ العربِ ، وإما المنعُ لعلة واحدة ، وهي العلميةُ ، وفيه هدمُ الأساسِ ،والخروجُ عن القياس .

ويلزم أن يمنعوا كلّ علمٍ فَألْجِئُوا حينئذ إلى أن جعلوا أصل " عمر " عامراً علماً لا صفةً ، وأصلُ " قَطَامِ " قَاطِمَةَ .

وشجعهم على ذلك أمران :

أحدهما : أن " فُعَل " قد كثر العدل فيه ، كجُمَع ، وأُخَر ، ويافُسَق ، و " فَعَالِ " أيضا كنَزَالِ ، ويافَسَاقِ ، وفَجَارِ .

الثاني : أن الأكثرَ في الأعلامِ أن تكونَ منقولةً ،والمرتجلُ منها قليلٌ .

---

(٥١) وممّن ذهب لهذا الرأي إمام الصنعة سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٣ ،قال ابن يعيش: ((لأن هذا البناء ليسَ من أمثلةِ الأفعالِ وهو في الأسماءِ كثيرٌ وهي مؤنثةٌ بدليل قوله :

* إِذَا ∴ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ ∴

فتأنيثُ الفعلِ حين أسندَ إليه دليلٌ على أنه مؤنث ...)) شرح المفصل ٥٢/٤ .

(٥٢) لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وصدره :

* وَلَنِعْمَ حشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إِذَا *

والشاهد " نَزَالِ " حيث منع من الصرف للعلمية والعدل عنْ فِعْلِ الأمر "أنزل" وهو نائبُ فاعلٍ للفعل " دُعِيَتْ " .

كما استشهد بهِ على أن فعال أسماء مؤنثة حتى التي بمعنى الأمر والشاهد تأنيث الفعل " دعيت " انظر هامش " ٥٠ ".

وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن يعيش ٢٦/٤ ، والخزانة ٦١/٣ .

قولُه : (الوصفُ شرطُه أنْ يكونَ في الأصلِ كذلك).

أي : وصفًا ، لأن الصفاتِ ثلاثةُ أقسام :

قسم : صفةٌ لم يخرج إلى الاسمية ، نحو : أحمر ، وأصفر .

وقسم : صفةٌ ، وقد خرجَ إلى الاسميةِ ، نحو : أسود ، وأرقم ، وأدهم ، وأبطح ، وأجرع .

وقسم : اسم وخرج [إلى] الوَصْفِيَّةِ ، نحو : " أربع " من قولك : مررتُ بنسوة أربع . و" أرنب " من قولك : مررتُ برجل أرنبٍ ، أي: جبان .

والمعتبر من هذه الأقسام في منع الصرف الأولان .

والمراد بقولنا : " لم يخرج الى الاسمية " : الاسمية الجنسية نحو : " أسود " للحية ، وأما العلمية فلا عبرة بها.

ولماذا لم يقولوا : إن " أزرق " و " أصفر " خرجا إلى الاسمية ، لقولهم : بنى الأصفر ، وبنى الأزرق ، لمّا كانا علمين بالغلبةِ ؟

وأما الثالثُ ، وهو ما أصلُه الاسميةُ فلا تعتبر ، ولذلك قال : " فلا تضرُّ الغلبةُ " .

قوله : (فلذلك)

أي : فلكون الغلبة لا تضر صَرفَ : مَرَرتُ بنسوةٍ أربعٍ ؛ لأنَّ أصل " أربعٍ " اسمٌ للعدد ، وعُوِّض منها الوصفُ ، وامتنع " أسود " للحَيَّةِ ، قال الجوهريُّ (١) : يقال : أسودُ سالخٌ غير مضاف ؛ لأنَّه يسلخُ جلدَه كلَّ عامٍ ، والأنثى : أسودة ، ولا توصف بسالخةٍ ، وهو الأسودُ من الحياتِ ، انتهى .

---

(١) الصحاح ٢/٤٩١ (سود).

وهكذا قال ثعلب: في " الفصيح "(٢) وأنكره عليه ابن دُرُستويه(٣)، واللحياني(٤)، قالا : وهذا من قِبل الكوفيين ، لأن " أسوَد " إن كان صفةً فتأنيثه سوداء، وإن كان اسما فلا لفظ منه لمؤنثه.

وأمّا:" أرقم " فهو لِحَيَّةٍ فيها نقط ، وأمّا : " أدهم " فللقيد ،والدهمة السواد . فأصل هذا الوصف ، فلا يصرف صيرورتها اسماً.

هذا الذي ذكره مذهب سيبويه والأكثر(٥) .

- وذهب ابن جني ، ورواه الكسائي عن العرب(٦) [أنّها] تصرفُ " أسوَد " و" أرقم" و " أدهَم " لأنها قد خَرجَتْ عن الوصفية ، ولهذا قيده في مؤنثها أسودة بالتاء وجُمِعَت على " أساوِد " و" أراقم " و" أداهم ".

قوله : (**وضعف منع أفعى للحيّة**) إلى آخره . (١٢/أ)

يجوز أن يكون ابتداء كلامٍ ، ويجوز أن يكون عطفًا ، أي : ولكون الغلبة لا تضرّ ، ضَعُفَ منعُ أفعى ، وأجدل ، وأخيل ، والأولُ أظهر ، فيكون على تقدير سؤال أي : إذا كان شرط الوصفِ الأصليةَ ، فحق أفعى وأجدل وأخيل أن تصرف؛ لأنّها أسماءٌ لا وصفيةَ فيها ، لا أصليَّةً ، ولاعارضةً.

---

(٢) قال ثعلب في الفصيح ٣١٩:«وتقول: أسودُ سالخٌ ولاتضف ،والأنثى: أسودةٌ،ولاتوصفُ بسالخةٍ ».
(٣) شرح فصيح ثعلب لابن دُرُستويه .
(٤) هو أبو الحسن علي بن حازم .
انظر رأيه في الارتشاف ٤٣٠/١ .
(٥) قال سيبويه : « وأمّا أدْهَمُ إذَا عنيتَ القَيدَ ، والأسْوَدُ إذَا عنيتَ به الحيَّةَ ، والأرْقَمُ إذَا عنيتَ الحيَّةَ فإنّك لا تصرفُه في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، لم تختلف في ذلك العربُ» الكتاب ٢٠١/٣ .
وانظر المسألةَ في المقتضب ٣٤٠/٣ ، وما ينصرف ومالاينصرف ١١،وشرح الرضى ٤٦/١ . والتصريح ٢١٣/٢ - ٢١٤ ، والأشموني ٢٣٦/٣ .
(٦) انظر التصريح ٢ / ٢١٤ .

وأجابَ : بأن الأكثرَ الصرفُ ، فلا سؤال ·

وبعضهم منعَ ، ووجهُه أنّه لُوحظ فيها الوصف من أصلها ، ولايقول : وصفيتها عارضةٌ ، وفي قوله (وضعف) تنبيه على الخلاف :

– فأكثرُ العربِ على الصرف ، لأنها أسماءٌ تُجمعُ على "أفاعِل " ولايوصف بها، لا يقال : صقر أجدل ، ولا نحوُه ·

– ومن العرب من يمنعها حكاهُ سيبويه وغيره (٧) ، وعليه قوله :

* فِراخُ القَطا لاقَيْنَ أجدلَ بازِيَا * (٨)

وقوله :

* فَمَا طائري فيهَا عليكَ بأخيَلا * (٩)

وقوله :

* مُطْرِقٌ يَرْشَحُ مَوْتَاً كَمَا يَرْ (م) شَحُ أفْعَى ينْفُثُ السَّمَّ صِلّ * (١٠)

ووجهه : أنّهم تخيَّلُوا في : أفعى معنى الخبثِ · وأجدل من الجدل ،وهو فتلُ الحبلِ بإحكامٍ ، أو من الجدْل وهو قوةُ الخصومةِ ، وأما أخيلُ فهو طائرٌ ، فاختلف في تخريجِ اشتقاقه :

---

(٧) الكتاب ٢٠٠/٣ ، وانظر المسألة في أوضح ١٤٣/٣ ، وابن عقيل ٣٢٥/٣ ، والتصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٣١/١ ، والأشموني ٢٣٦/٣ ·

(٨) للقطامي ، وهو في ديوانه ١٨٢ ، وصدره :

* كأنَّ العُقَيْلِيِّينَ يومَ لقيتُهم *

والشاهد قوله " أجدل " حيثُ منعه الصرف ، لوزن الفعل ولمح الصفة ،لأنه مأخوذٌ من الجدلِ وهو الشدّ ·

وهو من شواهدِ شرحِ الكافية ١٤٥٤/٣ ،والعينى ٣٤٦/٤،والتصريح ٢١٤/٢ ، والأشموني ٢٣٧/٣ ·

(٩) لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ٢٧٩ ، وصدره :

* ذَرِيني وعلْمِي بالأمُورِ وشيمتي *

والشاهد قوله : " بأخيلا " حيث منع الصرف ، لوزن الفعل ولمح الصفةِ ·

وهو من شواهد التكملة ٣٣٤ ، والكافية الشافية ١٤٥٤/٣ ،والتصريح ٢١٤/٢ ، والأشموني ٢٣٧/٣ ·

(١٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله ·

والشاهد قوله :" أفعى " حيث مَنَعَه من الصرف لوزنِ الفعلِ ولمحِ الصفةِ ·

- فقال الجوهريُّ : من التخيُّلِ (١١) ، وقال ركنُ الدين : من الخُيلاءِ (١٢) ، وقال غيرُهُما : من الخِيلانِ (١٣) ، لأنّ على جناحِهِ لمعةً تُخالفُ لونَ سائرِ جسدِهِ .

---

(١١) الصحاح : ١٦٩٣/٤ .

(١٢) قال ركنُ الدينِ في الشرح الكبيرِ لوحة ١٤/أ : « .... والثاني : وهو ضعيفٌ منعُ صرفِها لظهورِ الاشتقاق والوصفيةِ فيها ، لأنّ أجْدلاً من الجدل وهو القوة ، وأخيل من الخِيلانِ ، وأفْعى وإن أُهمِل مصدرُه لكنّهم توهموا فيه معنى الخُبْثِ فجرى مجرَى الصفاتِ وهو ضعيفٌ ، لعدمِ العلْمِ بتحقُّقِ الوصفيّةِ الأصليّةِ فيها ، ولذلك قال : وضعفُ منعُ أفعى وأجدلَ وأخيلَ » .
وهذا مخالف لما أثبته الشارح عن ركنِ الدين ، ولعله يكون في شرح آخر من شروح ركن الدين .

(١٣) انظر هذا المعنى في التصريح ٢١٤/٢ ، والهمع ٣١/١ ، والأشموني ٣ / ٢٣٦ وغيرهم .

قوله : (التأنيث)

هو قسمان : لفظيٌّ ومعنويٌّ ، واللفظيُّ : ثلاثةٌ ، بالألف الممدودةِ ، وبالمقصورة ، وقد تقدما ، وبالتاء ، وشرطه في منع الصرفِ العلميَّةُ؛ لأنّه لايلزم إلّا معها . ألاترى أنّ قائمةً بالتاء ، وقائماً بغيرها للمذكر .

فأمّا مع التسمية : فلايجوز سقوطها ، فإنْ قيل : فالتاء تلزم في أسماء الأجناس كحنظلة .

قيل : بل قد تسقطُ كحنظلٍ ، لا يقال . وقد تسقط في الجمع مع العلميّة ، نحو : فواطم ، لأنّا نقول : ليس حنظلٌ جمعاً ، وإنّما هو اسمُ جنسٍ ، فهو كالمفرد .

واعلم أنَّ المُصنفَ أَطلقَ في التاءِ ، سواء كانَ المسمى بما هي فيه مذكرا في المعنى أم مؤنّثاً ، ثلاثيًّا أم ثنائيًّا ، كهبة ، أم أكثر (١) .

وهذا مستقيمٌ ، إلا أنها إذا كانت في جمعٍ ، نحو : مسلماتٍ ، فهو غير منصرفٍ عند الجمهورِ ، وتنوينُه للمقابلةِ ، وقد تقدَّم (٢) ، وسواء كانت للإلحاق أم لا .

وفي هذا تفصيلٌ ، اللائق بالمصنف التنبيه عليه ، وهو أنَّها إذا كانتْ للإلحاق . فإما أن يسمَّى بما هي فيه مؤنثٌ ، أو مذكرٌ ، إن كان مؤنثًا امتنَعَ ، وإن كان مذكرًا فإما أنْ يتَمحضَ للإلحاقِ ، أَوْ لا .

إن لم يتمحض ، نحو " هَنْت " منعتَه ، ورددتَه إلى " هَنَه " وان تمحَضَت نحو : " بِنْت " و " أُخت " و " كَيْت " و " ذَيْت " فذهب سيبويهِ (٣) : إلى صرفه وفرق بين هذا ، وبين " هَنْت " بأنّ هذه التاءَ تثْبُتُ في الوقفِ بخلاف " هَنْت " فقالوا : هَنَه ، فكما لا يُعْتَدُّ بتاءِ " عفريت " كذا هذه .

(١) وعلى ذلك قول ابن مالك (رحمه الله) :

* كَذا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا .. وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى *

* فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أو سَقَرْ .. أو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ *

(٢) انظر هامش " ١ ، و ٤ ، ٥ " من باب جمع المؤنث السالم .

(٣) الكتاب ٣/٢٢١ ، ٢٢٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٣ .

ـ وذهب الفرّاءُ إلى منعه (٤) ، قال : وليست للإلحاق ، بدليل أنك تُسقطها في الجمع ، تقول : بنات ، وتردها هاء في التصغير تقول : بنية ، قال : وإنّما صارت تاءً ، لسكون ماقبلها، وقد أجيب : بأنّ هذا الجمعَ ، والتصغير لابنةٍ ،لالبنت، وفيه تكلفٌ ، ولايبعدُ مذهبُ الفراءِ في القياس .

تنبيـــهٌ (٥) :

ألف التكثيرِ كقبعثري ، وألف الإلحاق كعلْقَى يمنعان الصرف مع العلميـةِ ، لشبههما بألفِ التأنيثِ ، بخلاف همزةِ الإلحاق ، ووجهُ الشبه : أنهما ألفـان مزيدتانِ آخرَ الكلمةِ ، لاأصل لهُما ، ولايدخل عليهما ألفَ التأنيثِ كألفِ التأنيث.

فإن قيلَ : فهمزةُ الإلحاق تشبهُ همزةَ التأنيثِ ، فهلا أثّرتْ .

قيل : هاتان أكثرُ شبهًا بألفِ التأنيثِ ، لأنهما لايكونان في مثالٍ إلا صالح لألف التأنيثِ ، بخلاف الهمزةِ ، فهي لاتكون في مثالٍ يصلح لهمزةِ التأنيـثِ ،ولأن الهمزة إنما منعت ، لكونها بدلًا عن الألفِ ، فضعفت همزةُ الإلحاق ، لحصـول الواسطةِ ، فإنْ قيل : فلم لا تلحقونهُما بألف التأنيث فيستغنيان عن العلمية .

قيل : قد خالفاها في اللزوم في التصغير ، لأنّهما يصيران يائَيْن ،وتنحذف ألف التكثير في جمع التكسير من غير عوض .

قولـه : (والمعنويُّ كذلك)

أي : شرطهُ العلميّةُ ، لأنه يلزم معها ، فإن جَريحًا يصلح لهما نكرةً .

واعلم أنك إما أن تسمّى مؤنثًا بمؤنثٍ ، أو مذكرا بمؤنثٍ ،أو مؤنثا بمذكرٍ، إن سمى مؤنثُ بمؤنثٍ ، فهو ما نحنُ فيه الآن .

---

(٤) انظر الأشموني ٢٥٥/٣ .

(٥) انظر المسألة في المقتضب ٣٣٨/٣ ، والأصول ٨٤/٢ ، وشرح الكافيـة الشافيـة ١٤٩٤/٣ .

قوله : **(وشرط تحتم (١٢/ب) تأثيره زيادةٌ على الثلاثةِ)** إلى آخره .

هذه شروط ثلاثة على البدل ، فأما الزيادة على الثلاثة ،فلأنهم أقاموا الحرفَ الزائدَ عليها مقامَ تاءِ التأنيثِ ، بدليل أنهم متى صغروهُ لم يظهر فيه .

وكان من حقّه أن يقولَ : لفظًا ، أو تقديراً ، فاللفظُ : كزينبَ وسعاد ، والتقدير : كجبل ، وقاضٍ مخففا .

وأما تحركُ الأوسطِ ، فلأنهم قد أقاموا زيادةَ الحركةِ مقامَ الحرفِ الرابع ، فنسبوا إلى : جَمزَى ،كما نسبوا إلى حُبارَى بحذف الألف ، وكون تحرك الأوسطِ محتّمًا للمنعِ هو مذهبُ الجمهور .

وذهب أبو بكر بنُ الأنباري : (٦) إلى أنه يجوزُ فيها الوجهان ،: إذ لو قام تحركُ الأوسطِ مقامَ الحرفِ الرابع لِمَنَعَ قَدَماً مُسمًّى به مذكرٌ .

وأمّا انضمام العجمةِ فنحوُ : " حمص ، وماه ، وجُور " الأكثر على منعه ؛لأنّ العُجْمَةَ قاومتِ الخِفّةَ التي في الثلاثيِ الساكنِ المقاومةً لأحدِ السببين .

ومنهم من جوز فيه الوجهين ، لأنه قد بطل أحدُ سببيه ، فلم يبق فيه إلا العجمةُ وسببٌ ، أو لأن عجمة الثلاثي لا اعتبار بها : كنوحٍ (٧) .

فأما الثّنائيُّ لو سَمَّيْتَ امْرَأةً بـ " يد " فقيل : يجب صرفه ؛ لأنَّهُمْ منعوا الرّباعيَّ ، وجوّزوا الوجْهين في الثلاثيِ ، فيجب أن يصرفوا الثنائي ؛ ولأنهم لو منعوا ، لاختلت الكلمةُ (٨) . وذهب ابن مالك إلى تجويز الوجهين فيه .

قوله : **(فـ " هندٌ " يجوز صرفه)**.

لأنه لم يحصل فيه شيء من شروط التحتم ،والخِفّةُ كأنّها قد قاومت أحدالسببين

---

(٦) المذكر والمؤنث ١٩٧ ، و ٢٨٨ .
وانظر شرح الرضى ١/٥٠ ، والهمع ١/٣٤ ، والأشموني ٣/٢٥٣ .

(٧) انظر هذه الأوجهَ في العجمةِ في التصريح ٢/٢١٨،والهمع ١/٣٤،والأشموني ٣/٢٥٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٣ .

فبقي على سببٍ واحدٍ ، وهو غيرُ مانعٍ ، وهذا مذهبُ الجمهورِ ، ثم اختلفوا أيهما أفصحُ ؟

فمذهب سيبويه ، والأخفشِ ، والمبردِ ، والجماعةِ أنه المنعُ (٩) ، وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ . ومذهب أبي عليٍّ : أنه الصرفُ (١٠) . قيل : فهو غلطٌ منه .

وذهب الزجاجُ (١١) : إلى أنه لا يجوز فيه الصرفُ ، وروي عن الأخفش (١٢) .

قال الزجاجُ : قد أجمعوا على جوازِ منعه ، وسيبويه يراهُ الأفصحَ ، ثم ادَّعوا الصرفَ بمحتملٍ إذ يمكنُ أن يكونَ صرفُه للضرورة .

ـ وذهب الفراءُ (١٣) إلى أنَّه إن كان اسمَ بلدٍ تحتَّم منعُه ، نحو : " فَيْد " و " مِصْر " لأنَّهم يُرَدِّدُونَ أسماءَ الأناسيِّ ، فيوقِعُون هِنْدًا ، وجُمْلًا على عدةِ مسمياتٍ ، فخففوها بالصرفِ ، بخلاف أسماءِ البلدانِ .

والدليلُ : على جوازِ الوجهين ، وإبطالِ قول الزجاجِ قولـه :

* لم تَتَلَفَّعْ بفضلِ مِئْزَرِهَا .. دَعْدٌ ، ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ * (١٤)

وقولـه :

* قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى * (١٥)

---

(٩) انظر رأيَ سيبويه في الكتاب ٢٤٠/٣ ، ورأيَ المبردِ في المقتضبِ ٣٥٠/٣ ، وفي الهمع ٣٣/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ ، باسم الجمهور .

(١٠) الإيضاح العضدي ٣٠٧ ، وانظر المقتصدَ ٩٩٤/٢ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ ، قال ابن هشام : وهو غَلَطٌ جَلِيٌّ .

(١١) ماينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، وانظر شرح الكافيةِ الشافيةِ ١٤٩٢/٣ ، وأوضح ١٤٧/٣ ، والتصريح ٢١٨/٢ ، والهمع ٣٣/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ .

(١٢) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والأشموني : ٢٥٤/٣ .

(١٣) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والهمع ٣٣/١ ، والأشموني : ٢٥٤/٣ .

(١٤) البيت نسب لابن قيس الرقياتِ ١٧٨ ، ونسب لجريرٍ في ملحق ديوانه ١٠٢١ . وهو من شواهد : الكتاب : ٢٤١/٣ ، وماينصرف ٥٠ ، والخصائص ٦١/٣ ، والمرتجل ١٠٩ ، وابن يعيش ٧٠/١ .

(١٥) لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ٣٤٠ ، وعجزُه :

* كنِعَاجِ الفَلَا تعسَّفْنَ رَمْلًا *

وهو من شواهد الكتابِ ٢٧٩/٢ ، والكاملِ ١٨٩/١ ، وابنِ السيرافي ١٠١/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والأعلم ٣٩٠/١ .

فصرف مع أنه لو لم يصرف لما اختلَّ الشعرُ ، هذا إذا كان " زُهْرٌ " اسم امرأةٍ ، وقد قيل : إنه جمعُ زهراء فلا حجةَ في صرفه •

قوله : (فإن سمي به مذكرٌ) إلى آخره •

أي : إن سُمِّيَ باسم المؤنث مذكر ، وهذا هو القسمُ الثاني :•

والمؤنث ثلاثيٌّ ، وزائدٌ عليه ، أما الثلاثيُّ : ففيه ثلاثةُ أقوال :

الأول : أنه منصرف مطلقا ، وهو مذهبُ الجمهور ، واختيارُ المصنف •

الثاني : أنّه ممتنعٌ مطلقاً ، وهو مذهبُ الفرّاء وثعلبٍ (١٦)، قالا : لأن فيه التأنيث ، والتعليقَ على مالا يشاكل ، والسماعُ يَرُدُّ عليهم ، قال :

* تَجَاوَزْتُ هنداً رغبةً عن قِتَالِهِ إلى مالكٍ أَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ * (١٧)

فصُرِفَ مِنْ غيرِ ضرورةٍ •

فإن قيلَ : لو لم يصرف لكان " مفاعلن " في حشو الطويل ، وهو ثقيلٌ وإن كان جائزا ، إلا أنه نَفر عنه طبعُ الشاعر

قيل : كثرتُه في شعرِهم مع إمكان العدولِ عنه بسهولةٍ تُشعِرُ بأنهم لاينفرون عَنْه ، ألا ترى إلى قوله :

* فَجِئْتُ وقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا * (١٨)

---

(١٦) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤٠/١ ، والمساعد ٢٠/٣ ،والهمع ٣٤/١،والأشموني ٢٥٤/٣ •

(١٧) لابن جَذْلِ الطِّعَان •
وهو من شواهد اللسان (هلك) ٥٠٤/١٠ ،والعيني ٥٥٨/٤ ،والتصريح ٣٣٩/٢•

(١٨) لامريء القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وعجزه :
* لَدَى السِّترِ إلّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ *
قال الجوهريّ في الصحاح (نضا) ٢٥١١/٦ :((ويجوز عندي تشديدُهُ للتكثير)).
وهو من شواهدِ شرح القصائدِ التسعِ ١٣٢ ، وشرح القصائد العشر ٥٢، وشرح القصائد السبع ٥١ ،وشرح شذور الذهب ٢٢٨ ، والعينى ٦٦/٣ ،والتصريح ٣٢٦/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والأشموني ١٢٤/٢ •

مع إمكانِ : نَفَسْتُ ، وقولــه :

* أهانَ السَّلِيطَ بالذُّبالِ المُفَتَّلِ * (١٩)

مع إمكان : سَلِيطًا ، وقولــه :

* سماءُ الإلــهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَا * (٢٠)

مع إمكانِ : إلــهي .

وقد اعترض بأن الضرورةَ إنما هي بالنسبةِ إلى ذلك اللفظِ فأما أنَّ مِن حقها أن تَتَعذر البدلَ ، فلا يلزَمُ ، إذ لو كان كذلك لم نجدّ ضرورةً ، وكذا الثقــلُ يجرى على قياسِها : أعنى أنَّهُ بالنسبةِ إلى اللفظِ الواقعِ في قول الشاعر.

قيل : وهندُ ابنُ أبي هالةَ في الرواة مصروفٌ . وقال تعالى :* اهبطــوا مصرًا * (٢١) والمراد بها : البلد المعروف ، بدليل قراءة من منع .

وأقوى مايقال لهم : قد خرجَ على التأنيثِ بالتعليقِ على مذكر ، فالظاهــر صرفُــه ، فإن وجد سماعٌ ، وإلا لم يمنع بالقياس ، لأن النقلَ إلى مايلائم لا يمنع ، ولهذا صرف كَعْسَب مسمى به .

الثالث : التفصيلُ بينَ أن يكونَ متحركًا كـ(قــدم) ، فيمنع ، أو ساكنًا

---

(١٩) شطر بيت لم أوفق لمعرفة قائلــه .

(٢٠) لأميّة بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٥٢٨ وصدره :

* لَهُ مَا رأتْ عينُ البصيرِ وفوقَهُ *

وهو من شواهد الكتاب ٣١٥/٣ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، وابن السيرافي ٣٠٥/٢ ، والخصائص ٢١١/١ ، والأعلم ٩٥/٢ .

(٢١) البقرة : آية (٦١)

قرأ الجمهور بصرف " مصر " وقرأ الحسن وطلحه والأعمش بغير تنوين. فأما من صرفه فله وجهان :

١ - جائز أنه يعني مصرًا من الأمصار غير معين لأنهم كانوا في تيه .

٢ - وجائز أنه أراد مصر بعينها وهي مصر فرعون وصرف مع وجود العلميــةِ والتأنيثِ كما صرفت هندُ لخفةِ الاسم لسكون وسطِهِ ، أو صرف لأنه ذهــب باللفظ مذهب المكان " اسم للبلد " فهو مذكر .

وأما من قرأ (مصر) بغير تنوين فالمراد مصر فرعون فيكون فيه العلمية والتأنيث المعنوي ، ومن هنا لم ينون ، لأنه للمدينة فهو مذكر سمى به مؤنث .

انظر معاني الزجاج ١٤٤/١ ، وإعراب النحاس ٢٣٢/١ ، ومختصر ابن خالويه ٦ ، والبحر ٢٣٤/١ ، والقراءات الشاذة ٢٩ .

كـ (هـنـد) ، فيـصرف ، وهذا مذهبُ أبي الحسنِ بن خروفٍ (٢٢) .

وإن كان زائدًا على الثلاثةِ (١٣/أ) فإما : أن يشترك فيه المذكرُ والمؤنثُ، أو يختص بالمؤنثِ . إن كان مشتركًا (٢٣) : نحو : جريحٍ ، وصبورٍ ، وبابهِ ، ولسانٍ ، وسبيلٍ فثلاثةُ مذاهبَ :

الأول : الصرفُ ، وهو قولُ عامةِ البصريين .

الثاني : إن أخذ عن مؤنث مُنِعَ ، أو عن مذكر صُرِفَ ، وهو قولُ عامةِ الكوفيين .

قال : الفراءُ والأغلبُ الصرفُ ، واعتبارُ اللفظِ .

الثالث : التفصيلُ ، فإن غلب في المؤنثِ مُنِعَ ، نحو : خلوبٌ ، وظلومٌ ، وإلا صُرِفَ ، نحوُ : صبورٌ ، وشكورٌ .

وإن كان مختصا بالمؤنث ، فإما أن يكون أصله التذكيرُ ، وخرج الى التأنيثِ ، أو أصلُه التأنيثَ وخرج إلى التذكيرِ ، أو أصله التأنيث وهو كذلك لم يخرج .

إن كان أصلُه التذكير وخرجَ صرفَ نحو : دَلالٍ ووِصَالٍ ، هما في الأصلِ مصدرانِ ، وغلب فيهما التّأنيثُ ، لكثرةِ تسميةِ المُؤنّثِ بهما .

وإن كان أصلُهُ التّأنيثَ وخرج ، فقيلَ : يصرف ، وإلّا فليس (إلّا) المنْعُ نحوُ : ذراع ، أصلُه التأنيثُ ، ووُصِفَ به المذكرُ ، قالوا : ثوبٌ ذراعٍ ، أي : قصيرٌ .

وإن كان أصلُه التأنيثَ ولم يخرج عنه ، فإما أنْ يكونَ اسماً فيُمْنَع ، نحو : عقرب ، وبعضُ العربِ يصرفُ كراعًا مُسَمًّى به ، فقيلَ : شاذٌ .

---

(٢٢) انظر الارتشاف ٤٤٠/١ ، والمساعد ٢٠/٣ ، والهمع ٣٤/١ ، والأشموني ٢٥٤/٣ .

(٢٣) انظر المسألةَ مفصلةً في الكتاب ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣٢٠/٣ ، ومايَنصرف وما لاينصرف ٥٥ ، والتسهيلِ ٢١٩ ، وشرحِ الكافيةِ الشافيةِ ١٤٨٦/٣ ، والمساعد ٢٠/٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٩٩ ، والتصريح ٢ / ٢١٨ ، والهمع ١ / ٣٤ .

وحكى الأصمعيُّ فيه التّذكيرَ والتأنيثَ (٢٤) فيكون كأشْنَان ، ولا إشكال حينئذ ، وكذا قالَ الجوهريُّ : هو يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ (٢٥) .

وإمّا أنْ يكونَ صفةً ، فمذهبان (٢٦) :

البصريُّ : يصرفُ ، وهذا كحائض ، وطامثٍ ، قيل : لأنّ التاءَ غيرُ مقدّرة ، ولهذا صغروا نَصَفًا على : نُصَيْف .

والكوفيُّ : يمنعُ ، لأن التاءَ عندَه مقدرةٌ ، وإنما حذفت ، لاختصاص الوصف بالمؤنّث حين لم يقعْ لبسٌ ، وأما أسماءُ الريحِ : شمال ، ودبور ففيها لغتان :

- من العرب من يجعلُها اسمًا ، وهمُ القليلُ .
- ومنهم من يجعلها صفاتٍ ، وهمُ الكثيرُ ، قال الأعشى :

* صادفَ بالليلِ ريحًا دَبُورا * (٢٧)

فإن سمّى بِهَا من لُغَتهُ اسْمِيَّتُها مَنَعَ ، وإن كانَ من لغَتهُ وصْفيّتُها صَرَفَ .

تنبيـــــه :

تأنيثُ : الجمع غيرُ معتبرٍ ، ولهذا صرف نحو : أنمارٍ ، وكلابٍ .

وأما أسماء - على قول الفراءِ - فقد غلبتْ التسمية بها في المؤنث ، فلهذا منعَ ، والصحيح قولُ سيبويه فيها : أنها مؤنثة على: فعلاء، من الوسامة (٢٨) .

---

(٢٤) قال ابن منظور في اللسان " ذرع " ٩٣/٨ :(ولم يعرف الأصمعي التذكير في الذراع) ، وانظر " كرع " ٣٠٧/٨ ، انظر المسألة في الارتشاف ٤٤١/١ .

(٢٥) الصحاح (ذرع) ١٢٠٩/٣ ، و " كرع " ١٢٧٥/٣ .

(٢٦) انظر هذه المسألة في الهمع ٣٤/١ .

(٢٧) وهو في ديوانه ٩٩ وصدره :

* لَهَا زَجَلٌ كحفيفِ الحَصَادِ *

والشاهد قوله " دَبُورَا " فمن جعلَها اسما للريحِ منعَها الصرفَ ، ومن جعلها وصفا للريح صَرَفَ وإنْ سَمّي به مذكر .

وهو من شواهد الكتاب ٢٣٨/٣ ، وما ينصرف ٥٦ ، والشنتمرى ٢٠/٢ .

وانظر تفصيلَ المسألةِ في الكتاب ٢٣٨/٣ ، والكافية الشافية ١٤٨٧/٣ ، والهمع ٣٤/١ .

(٢٨) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤١/١ - ٤٤٢ ، والمسألة في الأصول ٨٤/٢ .

وأما : القسمُ الثالثُ : وهو أن يسمَّى مؤنثٌ بمذكرٍ ، ولم يذكرْه المصنفُ. فإنْ لم يكنْ ثلاثيًّا ساكنَ الحشْوِ مُنِعَ ، كجعفر ، وعُمَرَ ، اسمى امرأة ، وإن كانَ ثلاثيًّا ساكنَ الحَشْوِ ، فمذهبُ سيبويهِ (٢٩) ، والجماعةِ المنعُ ، لأنه قد زاد على " هند " بثقل النقلِ إلى مالا يلائمُه .

وذهبَ عيسى بنُ عمر ، والمبرد ، والجرميّ (٣٠) إلى تجويز الوجهين ،كما في " هند " .

قوله : (**المَعْرِفَةُ : شَرْطُهَا أنْ تَكُونَ علميّةً**)

أي : لا يؤثِّرُ من أنواعِ المعارفِ في منع الصرف إلا العلمية ، وهذا مذهب كثير من المحققين ، لأن المعارفَ منها : ما هو مبنيٌّ ، فلا مدخل له ، وغيرُ المبنى : المضافُ ، والمُعَرَّفُ ، ليس إلّا ،وهما يُؤثِّران في صرفِ الممتنِعِ .

ولقائل أن يقولَ : إذا كان مذهبُكم ، أو أكثرُكم أن علامةَ الصرف: التنوينُ فقط ، فمن أين أنَّهما يَصْرفان الممتنعَ ؟

- وذهب جماعةٌ ، وحكي عن سيبويْهِ (٣١) ، أنَّ نيَّةَ الإضافةِ تؤثِّرُ كالعلميةِ،وذلك في التواكيد : كأجْمَعَ ، وجُمَعَ ؛ لأنَّ المطلوبَ عِلّتَانِ فرعيتان ، والمعارفُ كلها فرعيةٌ لكن منعَ من اعتبار المبنيّ منها البناءُ . ومن ذي اللامِ والإضافةِ المنطوقِ بها ماذُكِرَ آنفا ، أما المقدَّرَةُ : فلا مانع مع أنَّ العرب قد اعتبرتها في التواكيد ، وماذكروه لازمٌ ، إن لم يمنع للوَصفيّةِ.

---

(٢٩) قال سيبويْهِ " فإنْ سمّيتَ المُؤنّثَ بعمروٍ أو زيدٍ لم يجز الصرفُ . هذا قول ابنِ إسحاقَ ،وأبي عمروٍ فيما حدّثنا يونس ، وهو القياس ،لأنّ المؤنّثَ أشدُّ ملاءمةً للمُؤنّثِ... " الكتاب ٣ / ٢٤٢ .
وانظر المقتضب ٣٥١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ .

(٣٠) رأى عيسى بن عمر انظره في الكتاب ٢٤٢/٣ ،والمقتضب ٣٥١/٣ .
ورأي الجرميِّ والمبردِ في المقتضب ٣٥٢/٣ .
وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ ، والتصريح ٢١٨/٢ .

(٣١) الكتاب ٢٠٢/٣ ، و ٢٢٤ ، وانظر شرح الرضى ٥٣/١ .

قوله : (العُجْمَةُ)

لا خلافَ في أنَّ ما نُقل عن لغة العَجم كالفرس ، والرُّوم ، وغيرهم فهو أعجميٌّ ، وزادَ الفارسيُّ (١) ، وكثيرٌ منهم : ماكانَ عربياً من الآحاد ونظيرُهُ فيها معدومٌ نحو أنْ تُسمّيَ بمَساجِدَ ، ومَصابيح ، وزيْدُون ، وحمْدُون .

وادّعى أبوحيّانَ (٢) الإجْماعَ على أنَّ إحْدى عِلّتي مَساجِد ، ومصابيح العُجْمَةُ . ومنْهُم منْ زادَ مابُني على مثال ، وليْسَ في كلام العَرَب ، ومنْهُم منْ فصَّلَ ، فقالَ : إنْ كانَ قياساً مُطّرِداً فعَرَبيٌّ ، نحْو : أنْ تَبْنيَ منْ ضَرَبَ مِثالَ " جعْفَر " أوْ "قَرْدَد" ونحوه : ممّا كَثُرَتْ زيادتُه في ذلك الموْضع ، وإلّا فعَجميٌّ ، نحو أنْ تبْنيَ منه مثالَ " كوْثَرَ " ؛ لأنَّ الإلحاقَ بالواو ثانيةً لمْ يكثُرْ .

وزادَ الفرّاءُ (٣) الاسْمَ المجهول كـ " سَبَأ " فيمنْ منَعَه ، والذي ليْسَ منْ عادَتهم التّسْميةُ به كصُعْرُورٍ ، قالَ الفرّاءُ : سمعْتُ منْ يقولُ منَ العَرَب :

" هَذا أبُو صُعْرُور قدْ جاءَ " فلمْ يَصْرِفْهُ . وفي العجميَّةِ مايُوافِقُ العَربيَّةَ نحو : " يعْقوبَ " و " إسْحاقَ " فهُو كالمصْدر منْ " أسْحَقَ " فَهَذا إنْ كانَ في لغةِ العَجَم (١٣/ب) فهُو عَجميٌّ ، وإنْ كانَ في لغَة العرَب فالظّاهرُ أنّهُ منْقُولٌ منَ العجميِّ ، إلّا أنْ يُسمعَ فيه الصّرْفُ . هَكذا ذَكرَه بَعْضُهُمْ .

والأوْلَى إنْ كانَ في لغةِ العَرب ولمْ يُسْمَعْ عنْهُم فيه شيْءٌ الصّرْفُ . واعلمْ أنَّ مَعْرِفةَ الأعْجميِّ منَ اللّغةِ الاعتِمادُ فيها عَلى السّماع ، وقدْ صنّفَ أبو منْصورالجَواليقيُّ (٤) في ذلك كتاباً (٥) .

ثُمَّ هَهُنا وجُوهٌ مُقرِّبةٌ إنْ فاتَ الضّبْطُ (٦) .

(١) الأيضاح ٣١٢ ، والمسائل العسكرية ٢٤١ ، وانظر المقتصد ١٠٢٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٦/٣ .

(٢)

(٣) معاني القرآن ٢٨٩/٢ ، وانظر الارتشاف ٤٣٩/١ ، والهمع ٣٣/١ .

(٤) هو موهوب بن أحمد بن محمد ، توفى سنة ٥٤٠ هـ .

(٥) اسم الكتاب : المُعرَّب من الكلام الأعْجميِّ عَلى حروفِ المُعْجَم . تحقيق أحمد محمد شاكر .

(٦) انظر علامات المعرَّب في المعرَّب للجواليقي ١١-١٢ ، والارتشاف ٤٣٨/١ وشرح الألفية للمرادى ١٤٦/٤ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، والأشموني ٢٥٧/٣ ، والمزهر ٢٧٠/١ والهمع ٣٢/١ .

الأَوَّلُ : أَنْ يَجْتَمِعَ الصَّادُ والجيمُ نحو : " صَوْلَجان " و " الجصّ " .

الثَّاني : أَنْ يَجْتَمِعَ القافُ والجيمُ . قالَ الجَوْهَرِيُّ(٧) : هُمَا لا يَجْتَمِعَانِ في عَرَبِيَّةٍ إلاّ أَنْ يكونَ حِكَايةَ صَوْتٍ ، نحْو : الجقّ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَعْقُبَ الزَّايُ الدَّالَ ، نحو " مُهَنْدِز " ، وهُو المُهنْدِسُ قَلَبُوا الزَّايَ سِيناً .

الرَّابِعُ : أَنْ يَعْقُبَ الرَّاءُ النُّونَ مِنْ أَوَّلِ الكَلِمَةِ ، كَنَرْجَس ، وقَدْ يَتْبَعُهَا في آخِرِ الكَلِمَةِ العربيَّةِ ، نحو " دنر " و " مُدَنِّر " .

الخَامِسُ : أَنْ يَخْرُجَ عنِ الأَبْنِيةِ العربيّةِ نحو : إِبْرَيْسَم .

السَّادِسُ : أَنْ يكونَ خُماسِيّاً عارِياً مِنْ حُرُوفِ الذَّلاَقَةِ ، أو رُبَاعِياً ، إلاّ أَنْ يكونَ فِيه سِينٌ ، نحو " عسْجَد " وهُوَ قليلٌ ، ويَجمعُ حُرُوفَ الذَّلاَقَةِ " مُرْ بِنَفْلٍ " .

قولُـه : (**شَرْطُهَا عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّةِ**)

إِنْ كَانَ العجميُّ نَكِرةً في اللُّغتَيْنِ صُرِفَ ،ولو سُمِّيَ بِه ، أَوْ عَلَماً فِيهِمَا مُنِعَ بشَرْطِها كأَبْرَاهيمَ . أَوْ نَكِرةً في العجَم ، ولمْ يُسْتَعْمَلْ في العربيَّةِ إلاّ عَلَماً ، فالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهبِ سِيبويْهِ(٨) ، وغَيْرِه - وهُو مَذْهَبُ هذا المُصَنِّفِ - أَنَّهُ يَنْصَرِفُ .

- وَذَهبَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ ،وابنُ هِشَامٍ(٩) ، وابنُ عُصْفُورٍ(١٠) إلى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ ، وذلك : كَ " بُنْدَار " وَ " قالُون " اسمَيْ رَجُلَيْنِ ، وقالُونُ في العجميَّةِ : جَيِّدٌ ، سُمِّيَ القارِيءُ بِذَلِكَ ، لِجَوْدَةِ قِراءَتِهِ ، وإِنَّمَا اشتُرِطَتِ العَلَمِيَّةُ ،لأَنَّه إِنْ كَانَ نَكِرةً تَصَرَّفَتِ العَرَبُ فِيه بإِدْخَالِ اللاّمِ وإِسْقَاطِهَا ، والإِضَافَةِ وإِسْقَاطِهَا ،والتَّنوينِ وحَذْفِه ، فأَشْبَهَ لِذَلِكَ كَلامَهُم .

---

(٧) الصحاح ١٤٥٤/٤ .

(٨) الكتاب ٢٣٥/٢ ، وانظر الارتشاف ٤٣٨/١ ،والتصريح ٢١٨/٢ ،والهمع ٣٢/١ .

(٩) بالنُّسْبَةِ للشلوبين التوطئة ٢٧٥ ، ولهُوابنُ هِشَامٍ في الارتشاف ٤٣٨/١ ،والتصريح ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والهمع ٣٢/١ ، والأشموني ٢٥٦/٣ .

(١٠) المقرب ٢٨٦/١ ، وانظر المساعد ١٨/٣ ، والأشموني ٢٥٦/٣ .

قولـه : (وتحرُّكُ الأَوْسَطِ) نحْوُ : شَتَرَ ،وسَقَرَ ، وفي اعتِبارِ تحرُّكِ الأَوْسَطِ خِلافٌ(١١) :

ـ مذْهبُ جَماعةٍ منْهُم المصنِّفُ : أنَّه لاينْصرِفُ ، قِياساً علَى المُؤنَّثِ ،ولأنَّ السماعَ فِي " سَقَر " و " شَتَر " المنْعُ .

ـ ومذْهبُ الأَكْثرِ : أنْ لا اعتِبارَ بِه ، وهُو الصَّحيحُ .

فَأمَّا القِياسُ علَى المُؤنّثِ فَبعيدٌ ، لِأنَّه أثْقلُ ، ولِهذَا جَازَ فِي ساكِنهِ الوجْهَان ، وتحتّمَ الصَّرفُ فِي الأعْجمِيِّ ، وأمّا " سَقَر " وَ " شَتَر " فَهُو وهْمٌ مِنَ المُصنِّفِ ،لأنَّ فِيهِما العَلميَّةَ ، والتَّأنِيثَ ، والعُجْمَةَ .

فإنْ زادَهُمَا تحرُّكُ الأَوْسطِ مَنْعَا ، وإلّا كَانَا : كَـ " مَاه " و " جُوْر " .
وَذَهَبَ عبدُ القَاهِرِ(١٢) ، والزَّمَخْشَرِيُّ(١٣) : إلى تَجْوِيزِ الوَجْهَيْنِ .

قولـه : (أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ) .

كإبْرَاهيمَ ، ولَوْ قَدَّمَ هذَا عَلَى تحرُّكِ الأوْسَطِ ، لأنَّه مُتفقٌ علَيْهِ لَكَانَ أوْلَى ، وَفي إطْلاقِه نَظرٌ . ، لأنَّه إنْ كَانَ الزَّائِدُ حرْفَ تصْغيرٍ صُرِفَ ، نحْو " قُبيْس " مِنْ قولِـه :

* فإنْ يَقْدِرْ علَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ *(١٤)

---

(١١) انظر المسألة في ماينصرف ومالا ينصرف ٤٥ ، وشرح الوافية ١٤٢،وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ،والأوضح ١٤٨/٣،وابن عقيل ٣٣٢/٣ ، والهمع ٣٢/١ ، والأشموني ٢٥٦/٣ .

(١٢) المقتصد ٩٩٢/٢ .

(١٣) المفصل ١٧ .
وقدْ قالَ جَماعةٌ منَ العلماءِ بهَذا الرأي منهُم عيسى بنُ عمرَالثقفيّ ،وابنُ قتيْبةَ، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ،والارتشاف ٤٣٩/١ ،والتصريح ٢١٩/٢، والأشموني ٢٥٧/٣.

(١٤) للنابغةِ الذبْيانيّ وهو في ديوانه ١٤٩ وعجزه :
* يَحُطَّ بِكَ المَعيْشَةَ فِي هَوَانِ *
وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ٣٠/١ ،والصحاح ٩٦٠/٣ .

هُو منصرفٌ هنا ، وكذا لو سميّت به ، قيل : ومنه ﴿ عُزيرٌ ابنُ اللّه ﴾ [١٥] فيمن صَرَفَ ، ومَنْ لمْ ينونْ فالمبتدأ ، أو الخبرُ محذوفٌ ، ووقعَ ابنٌ بيْنَ علَمَيْنِ فأسقطَ التّنْوينُ لِذلِكَ ، وكونُ " عُزيْر " أعْجمياً منصرفاً قولُ الجوْهريِّ [١٦] وجَماعةٍ .

وقيلَ : عربيٌّ منْصرفٌ ، قالَه النحّاسُ [١٧] ، وقال : الزّمخشريُّ [١٨] من مَنَعَ فعجمـيٌّ ، ومَنْ صَرَفَ فعربيٌّ ، والمفهومُ منْ هذا أنّه يُخالِفُ في الأعجميِّ إذا صُغّرَ .

ويحتَملُ أنّه يُريدُ أنّه وَرَدَ هكذا في لغةِ العَجمِ فلا يُحملُ على التّصغيرِ ، لأنّهُمْ لا يعْرفُونَه ، أعْني العَجمَ ، فأمّا لو صَغّرَتِ العربُ أعْجميّاً صُرِفَ مثل : قُبيْس ، تصْغير " قابُوسَ " تصغيرَ ترْخيم من " أبي قابُوسَ " وهُو كنْيةُ النّعمانِ بنِ المُنْذِرِ ، واستَثْنى بعضُهم أيضاً مافيه الألفُ واللّامِ كاليَسَعِ فأنّه ينْجرُّ .

قولُه : (فَنُوحٌ منْصَرِفٌ)

لأنّه لمْ تَحْصُلْ فيه زيادةٌ ، ولا تَحَرُّكٌ . وشَتَرٌ ، وإبْراهيمُ مُمتنعانِ ، لحصُول ذلك فيهِمَا ، وفي ساكنِ الأوْسطِ منَ الثّلاثيِّ خِلافٌ :

مذْهبُ الأكثَرِ : الصّرْفُ كما ذكَرَ [١٩] .

---

(١٥) التوبة آية (٣٠) .
قرأ عاصمٌ والكسائيّ ويعقوبُ بالتنوين " عُزيْرٌ " ، وكسره حالة الوصل ، ولايجوز ضمه في مذهب الكسائيّ ، لأنّ الضمةَ في (ابن) ضمّةُ إعرابٍ فهي لازمةٌ .
وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ " عزيْرُ ابنُ اللّه " بغير تنوين .
واختلف عن أبي عمرو فرُوِيَ عنه الوجهان . وحجةُ منْ نَوّنَ أنّه اسمٌ خفيفٌ ، فوجهُه الصرفُ ، لخفّتِه وإنْ كانَ أعْجميّاً . وقال قومٌ : يجوزُ أنْ تجعلَه عربيّاً ، لأنّه على مثالِ المصغّراتِ من الأسْماءِ العربيّةِ فهو يُشبّهُ " بُكيْراً " فأُجْرِيَ وإنْ كانَ أصلُه أعجميّاً . فجعلوا " عزيرَ " مبْتدأً و " ابنُ " خبرُه .
وحجّةُ من لمْ ينونْ أنّ التنوينَ حَرْفُ الإعرابِ ، مُشبّهٌ للواو والياءِ والألِفِ فكما يسْقُطنَ إذا سُكّنَ وسُكّنَ مابعْدَهُنّ ، كذلِك يسْقطُ التّنْوينُ فكأنّهم ذهبُوا إلى أنّه مصْروفٌ وأنّ التّنوينَ سَقطَ للسّاكنيْنِ .
انظر السبعة ٣١٣ ، والمبسوط ٢٢٦ ، وحجة القراءات ٣١٦ ، والكشاف ٥٠١/١ ، والتيسير ١١٨ ، والاقناع ٦٥٧/٢ ، والنشر ٢٧٩/٢ ، وتحبير التيسير ١١٩ .

(١٦) الصحاح ٧٤٤/٢ (عَزَرَ) .

(١٧) إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ .

(١٨) الكشاف : ١٤٨/٢ .

(١٩) انظر المسألة في الكتاب ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣٥٣/٣ ، والأصول ٩٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والنكت الحسان ١٥٧ ، والتصريح ٢١٩/٢ وغيرها .
قال سيبويه : " وأمّا نُوحٌ وهُودٌ ولُوطٌ فتنْصرفُ على كُلِّ حالٍ لخفّتِها " .

ـ وذهب عيسى بنُ عمرَ[٢٠] ، وابنُ قتيبةَ[٢١] ، وعبدُ القاهرِ[٢٢] ، والزمخشريُّ[٢٣] : إلى أنّه ذو وجهين كـ (هِنْد) إلّا أنّ الصّرف أفصحُ ، وقوّاه المصنّفُ من جهة القياس ، قال[٢٤] :

لأنَّ نحو " هِنْد " يجوزُ فيه الوجهان ، فإذا انضمّتْ العُجمةُ تحتّم المنعُ ، فقدْ وجدْنا لها تأثيراً .

قلتُ : نعمْ ، لكنْ مع الاجتماع ، والفرْقُ بيْن ساكن المؤنّث ، والعجميّ أنّ التأْنيث أثقلُ ، لأنّ علامتهُ لفظيةٌ ، ولأنّه إذا سُمّيَ بجنْسه امْتنعَ ، بخلاف العجميّ كديباج .

---

(٢٠) رأيُ عيسى بنُ عمرَ في الكتاب ٢٤٢/٣ .
وانظر النكت الحسان ١٥٧ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ، والتصريح ٢١٩/٢ .

(٢١) تلقين المتعلم الورقة ٩٥ .
وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، والأشموني ٢٥٧/٣ .

(٢٢) المقتصد ٩٩٥/٢ ،وانظر الارتشاف ٤٣٩/١ ، والتصريح ٢١٩/٢ ،والأشموني ٢٥٩/٣ .

(٢٣) المفصل ١٧ ، وانظر ابن يعيش ٧١/١ ، وشرح الرضى ٥٤/١ ،وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والارتشاف ٤٣٩/١ ،والتصريح ٢١٩/٢ ،والأشموني ٢٥٩/٣ .

(٢٤) شرح الكافية لوحة(١٢ / ب) ، وشرح الوافية ١٤٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/١ .

.(الجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع) هذه عبارة المصنف .

واعترض عبارةَ المُتقدّمين ، وهي أن لايكون على زنته واحدٌ، قال: لأنّه يَدخُلُ فيها أفعلٌ ، وأفعالٌ ، وأفْعِلةٌ (١٤/أ) مع أنّ قولَنا : على صيغة منتهَى الجموع فيها إشارةٌ إلى العلّةِ الّتي لأجلها قامَ الجمعُ مقامَ علّتين .

قلتُ : وفي عبارته هذه نظرٌ ، لأنّ المصطلحَ عليه في : منتهى الجمع جموعُ الكثرةِ ، فيلزمه أنْ يدخلَ في عبارتِه أكثرَ مِمّا ألزمَهم نحوُ : " فُعُولٍ، وَفُعْلان " وسائرِ جُموعِ الكثْرةِ المتصرّفة .

فإنْ قالَ : ليْستْ مُنْتَهَى جَمْعٍ ، لأنّها تُجمعُ ، قالُوا : " بُيُوتاتٌ " وكلاباتٌ، وحُمُراتٌ " قِيل : هَذا اصطلاحٌ قدْ مَضَى عليه النُّحاةُ ، أعني : أنّ جمعَ الكثْرة منتَهى الجمْعِ ، ولَوْ سُلّم اعترضَ بِما لمْ يُجمعْ منها : كرُغفانٍ ، وقِرطَةٍ .

وأيضاً قد جُمعَ هذا الّذي سمّاهُ منْتَهَى جمْعٍ فقدْ جاءَ : (صَواحِباتُ يُوسُفَ)(١)، و:

* خُضَعَ الرِّقابِ نَواكِسي الأَبْصارِ *(٢)

فإذا أفسدَ المصنّفُ عبارةَ المتقدّمين ، وفسدتْ عِبارتُه بِمَا ذكرْنا .
فالأولَى في العِبارةِ ماذكرَهُ مُحمّدُ بنُ عبدِاللّه بنِ مالكٍ(٣) أنْ يكونَ على زِنةِ مَفاعِل ، أوْ مَفاعيل في الهيْئةِ .

---

(١) الحديث تقدم الاستشهاد به في ص ٧٧ .
(٢) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٧٧ .
(٣) قال ابن مالك في التسهيل ٢١٨ .
" يَمْنعُ صرْفَ الاسْمِ ألفُ التّأنيثِ مُطلقاً ، أوْ مُوازنةُ مَفاعِلَ أوْ مَفاعيلَ في الهيْئةِ لا بِعُرُوضِ الكسْرةِ أوْ ياءي النّسب . أوْ الألِفِ المُعوّضَةِ منْ إحداهُما تحقيقاً أو تقديراً ".
وانظر شرح الكافية الشافية ١٤٤٢/٣ ، والمساعد ٣ / ٥ ،والهمع ١ / ٢٥ .

قولُـهُ : (بغيرِ هاءٍ)

يَحْترزُ عن : صَياقِلَة ، وفَرازِنَة ، ونحوهما ، ومُرادُه هاءُ التّأنيث .

ولو قالَ : بغيرِ تاءٍ لكانَ أولَى ، لموافَقَةِ اصْطلاحِ البصْريينَ ،وانتِفاءِ اللّبْسِ في مثْلِ : (   ).

وكانَ منَ الواجبِ أنْ يَحْترزَ من : ياءِ النّسب المُخرجَةِ لهُ عنْ صيغةِ مُنتَهَى الجمْع نحو : مَدائنيّ فإنّه مُنصرفٌ ، فإنْ لمْ يُخرجْه فهُو ممْتَنعٌ ، نحْو :كَراسيّ وبَخاتيّ .

فإنْ قالَ : قدْ خرجَ مدائنيٌّ عنْ صيْغَةِ مُنْتَهى الجمْع بدخُول ياءِ النّسَب، فلَا يلْزَمُني الاحترَازُ عنْهُ . قيلَ : وكَذا فرازِنَة ،وصَياقلَة ،قدْ خَرجَتا بتَاءِ التّأْنيثِ .

وفي قوْلِه : (كـ " مَسَاجِدَ " وَ " مَصَابِيحَ ")

تنْبيهٌ :

علَى أنّه يجبُ فيه أنْ يكونَ الحرفُ الّذي بعْدَ ألِفِه مُتحرّكاً ، فإنْ كانَ ساكِناً انصَرفَ عنْدَ الجُمهورِ ، وخَالَفَ الزّجّاجُ (٤) فقَالَ : يَمْتنعُ ، ولَعَلَّ الخلافَ لفظيٌّ ؛لأنّه يُوافِقُ في صَرْفِ " حَمَارٍّ " .

قالَ : لأنّه اسمُ جنسٍ ، فهُو كالمُفرَدِ . وغيْرُه يَقُولُ : لأنّه ليْسَ علَى زِنَةِ مَفَاعلَ ؛ إذْ مابعْدَ ألِفِه ساكِنٌ ، ولايظْهرُ الخِلافُ إلّا لو وجدْنَا مثْل " حَمَارٍّ " جَمْعاً لااسم جنْس . وكَانَ الاحترازُ عنْ نحْو " تَوانِي " و " تَغازِي " مَصْدَريْنِ ،ويَمَانِي ، وشَآمِي ملْغِيٌّ ؛ لأنّها علَى صيغةِ منْتَهَى الجمْع ، وعنْ ثَمَانِي يَجبُ ، لأنّها جمْعٌ علَى صِيغَةِ منْتَهى الجمْعِ ، وهِيَ كلُها مصْرُوفةٌ وأمّا تَوانِي ،وتَغَازِي ، فالأصْلُ فِيمَا بعْدَ ألِفِهمَا الضّمُّ ، لأنّهُمَا مَصْدَرَا تَفَاعَلَ .

---

(٤) ماينصرف ومالا ينصرف ٤٨ ، وانظر الارتشاف ٤٢٦/١ ، والهمع ٢٥/١ ، والأشموني ٣٤٣/٣ .

وأمّا يَمانِي ، وَشآمي ، فالألِفُ بَدلٌ عنْ إحدىٰ ياءَي النّسب ، والأصْلُ : يَمَنِيٌّ ، وَشامِيٌّ وليْسَا عَلَى مَفاعِلَ ، وأمّا ثَمانِي : فالأصْلُ ثُمنِيٌّ منْسُوبةٌ إلى الثُّمنِ، لأنّها تُصيِّرُ السَّبْعَةَ ثَمانيةً ، ثُمَّ أُبْدِلتِ الضّمةُ فتحةً عكْسَ " دُهْرِيّ " وَقلبُوا اليَاءَ الأُولى ألِفاً ، لأنّ النّسَبَ بابُ تغْيير ، هَذَا كلامُ النُحاةِ ، وفيه تعسّفٌ ،وقدْ جَاءَ فِي ثَمَانِي منْعُ الصَّرْفِ فِي الشّعرِ ، وهُو القِيَاسُ قالَ :

* يَحْدُو ثَمانِيَ مُولعاً بِلِقاحِهَا * (٥)

قولُه : (وأمّا فَرازِنةُ فمنْصَرِفٌ) لأنّ آخرَه تاءٌ ، وقدْ احترَزَ عنْهُ ،واختُلِفَ فِي وجْهِ صَرْفِهِ :

فالأكثَرُ ، لأنّه أشْبَهَ المفرَدَ لفظاً ومعْنىً ، اللّفظُ : بيّنٌ ، والمعْنىٰ إفادَتُه التّعَدّدَ ، مثْل : كَرَاهِيَة ،وعَتَاقِيَة .

وذَهبَ قومٌ منْهمُ السِّيرَافِيُّ إلى أنّ العِلّةَ خروجُه بالتّاءِ عن الوزْنِ المُعتَبَرِ ، كَمَا أنّ ياءَ النّسَبِ أخْرجَتْهُ عنْهُ نحو : مَدَائِنِيّ ، واعترَضُوا مَاتَقدّمَ (٦) .

فقَالُوا : ومِثَالُ كَرَاهِيَة غيْر موجُودٍ فِي المفرَدِ ، والأصلُ فِيها ، وَفِيمَا أشْبَهَهَا فُعلِيّةٌ بالنّسب ، وفُعِل فِيهَا مَافُعِل في ثَمَانيةٍ ، لا أنّها بناءٌ أصليٌّ .

لايُقَالُ : يُعتبرُ بها وإنْ لمْ يكنْ بناؤُهَا أصلياً ، لأنّهم يقولُونَ : نحْنُ لانعتبرُ الاّ الأصليَّ ، وإلاّ لَزمَ صرفُ مَساجِدَ وبابِه ، لأنّ لهُ نَظيراً فِي المفْرِدِ ،وهُوَ: " تَوَانِي و يَمَانِي " .

قِيلَ : وثمرةُ الخِلافِ فِي " عَلانِي " مُسمَّىً به من " عَلانِيةٍ " منْ جَعَلَه بِنَاءً

---

(٥) لابن مياده وهو في ديوانه ٩١ وعجزه :

* حتّى هَمَمْنَ بزيْغَةِ الأرْتَاج *

والمعنى : يَصفُ حمارَ وَحْشٍ وهو يَسُوقُ أُتُنَهُ الثَمانِ سَوقاً عَنيفاً مُولَعاً بلقاحِهَا حتّى هَمَمْنَ بالقاءِ وأسقاطِ مافِي بُطونِهنّ منَ الأجنّةِ.

وهو من شواهد الكتاب ٢٣١/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ، والأشموني ٢٤٨/٣ ، والخزانة ٧٦/١ .

(٦) انظر المسألة في الهمع ٢٥/١ .

أصليا منعه ، لأنه ك " حضاجر " ومن لم يثبته صرفه ك " ثمان " و"يمان " مسمّى بهما وفيه نظر .

قوله : (**وحضاجر علم للضبع غير منصرف**)

هذا جواب عن سؤال مقدر ، كأنه قيل : قلتم شرط الجمع أن يكون على صيغة منتهى الجمع ، و " حضاجر " غير منصرف ، وليس بجمع ، ولايكفي كونه على منتهى الجمع ، لأنه شرط ، والشرط لا يكفي بدون المؤثر ، ونظيره من العقليات الاعتماد يولّد الكون في الجهة الثانية بشرط أن لايمنعه مانع ، فإذا انتفى المانع ، ولا اعتماد لم يتولد كون وكذا الحياة شرط في وجود العلم وليس إذا وجدت الحياة وجد العلم .

وفي الشرعيات ، الوضوء شرط في صحة الصلاة ، وليس إذا وجد الوضوء حصلت صحة الصلاة .

فأجاب : بأنه منقول عن الجمع ، فامتنع الصرف إذ كان أصله الجمع ؛ لأن " حضاجر " في الأصل (١٤/ب) : جمع حضجر : عظيم البطن ، قال :

* حضجر كأم التوأمين توكأت على مرفقيها مستهلة عاشر * (٧)

ثم سمّي به الضبع لعظم بطنها كأنها بمنزلة بطون عظام ، وكما أن ما أصله الوصف يحكم له بحكمه ك " أسود " للحية ، كذا ما أصله الجمع ، هذا اختيار المصنف (٨) ، ورُدّ بوجهين :

أحدهما : أن العلمية منافية للجمعية فلا تعتبر ، كما أن العلمية لما نافت الوصفية في " حاتم " لم تعتبر .

---

(٧) لسماعة بن أشول النعامي الأسدي .
وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٧١ ، وابن السيرافي ٥٩٢/١ ، والشنتمرى ١ /٢٥٣ ، واللسان (حضجر) ٢٠٢/٤ .

(٨) شرح الكافية لوحة (١٣/ب) ، والإيضاح لابن الحاجب (١٤٣/١).

وَثانيهما : أنّه ينتقضُ بـ " شَرَاحيلَ " فأنّه لَمْ يوجدْ الاّ مُفـــــرداً ، وَلا استعملَ إلاّ علَماً ، وَلا جَعلوه كـ " أبَابِيلَ " لأنّه قد أُريدَ بِها الجمعُ ،فقُدّرَ لَهَا مفردٌ. أمّا شَرَاحِيل فلَمْ يُرَدْ بـه جَمْعٌ .

وذهبَ بعضُهم إلى أنّ فيها العلميّةَ والتّأنيثَ ، ورُدّ بوجهيـنِ :
أحدُهُمــا : لا تأنيثَ فيه ، لأنّه ينطلقُ على الذّكرِ والأُنْثى .
ويُجابُ بأنّه مؤنّــثٌ وإنْ انطَلَقَ على المُذكّر ، كَحَمامَةٍ وبَطّةٍ ، ويُؤيدُهُ قولُهم لَهَــا : " أم عامرٍ " وهذا لا شك في تأنيثه لقولهم في المثل :

" خَامِرِيْ أُمّ عَامِـرٍ " .(٩)

وثَانِيهِمَا : أنّه ينتَقِضُ بمِثْلِ " مَسَاجِدَ " اسماً لرجلٍ ، وتأنيثُ الجمْعِ غيــرُ معتَبرٍ في منعِ الصرفِ . وذهبَ جماعةٌ ـ منهُم أَبُو علي وابنُ بَابَشَاذ ـ(١٠) إلى أنّهَــا العلميّةُ ، وشَبَهُ العجْمةِ ،لأنّ هَذا الوزنَ معدومٌ فِي الآحَادِ .

ورُدّ بنحْو : أنْمَارِ ، وأكلُبٍ اسمىْ رجليْنِ ، إذْهمَا مصرُوفَانِ .
وذَهَبَ بعضُهم إلى أنّ فيه العلميّةَ ، وشبهَهُ بأصلِهِ ، ورُدّ بـ " شَرَاحيــلَ " ، إذْ ليس أصلُه الجمعَ ، إلا أنْ يُريدَ شبهَه بالوزْنِ .

قولُــه : (**وَسَرَاوِيـلُ إذَا لَمْ يُصرَفْ**)
هذا يرِد سؤالاً كالأوّلِ بل هُو أَشْكَلُ ،لأنّها ليست بجمعٍ في الأصْلِ .
فيُقَال : نُقِلَتْ عنهُ ، ولأنّها نكرةٌ .

---

(٩) هَذا المثلُ يُضربُ للأحمقِ يجيءُ بالبَاطِلِ والكَذِبِ الّذِي لايخفى بُطلَانه علىأحد.
وأمُّ عامرٍ هي الضبعُ يُشبه بها الأحمقُ حيثُ إنّ الصّائدَ يَدْخلُ عليها في جُحرِهَــا ويقولُ لها : خَامِرِيْ أمّ عامرٍ فتنقبضُ وتمدُّ يديْهَا ورجليْهَا فيُوثِقُهَا ولــو شاءَتْ أنْ تَقْتُلَه لأمكَنَهَا.
انظر الأمثال لأبي فيد ٤٦ ، والأمثال لأبي عبيد ١٢٦، والدرة ١/١٥٠ ، وجمهرة الأمثال ١/٤١٦ ،وفصل المقال ١٨٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٢٢ ، والمستقصى ٢/٧١ ، وزهر الأَكَمّ ٢/٢٠١ .

(١٠) الإِيضاح ٣١٢ ،وانظر المقتصد ٢/١٠٢٧ ، والكافية الشافية ٣/١٤٩٦ ،والرضــى ١ / ٥٧ .
وبالنسبة لابن بابشاذ انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٨ .

واعلم أنَّ فيها وجهين : المنْعُ والصّرْفُ ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ وغيره أنّ المنعَ أكثرُ وأشهرُ[(١١)] .

قَالَ بعضُهم : ولمْ يَعرفْ سيبويهِ الصرفَ[(١٢)] ، ويُفهمُ من كَلامِ الجوهريِّ خِلافُهُ[(١٣)] ، وَهُوَ أنَّ الصرفَ أكثرُ ، ولا يَردُّ رأيَه إلّا قياسٌ . قَالَ : وفي النحويين : منْ يزعمُ أنَّه لا ينصرفُ في النكرةِ ، ثمَّ قَالَ : ويحتجُّ بقولِ ابنِ مُقبلٍ :

* فتىً فارسيٌّ في سَراويلَ رامحُ *[(١٤)]

قَالَ : والعملُ على الأوّلِ ، والثّاني أقوى ، ويُريدُ بالأوّلِ الصّرفَ ، فأوّلُ كلامه يُفهمُ أنّ منعَ الصرفِ قليلٌ ، وقدِ اختلفُوا في وجهِ المنعِ :

فمنْهُم منْ قَالَ : عجميٌّ مفردٌ ، حُملَ على موازنِهِ منَ العربيّ ،وأُلْحق بـ"سَراويلَ" و " مَصَابيحَ " لايُقالُ : فيلزمُكم منْعُ " تَغَازي " و " ثَمَاني " لِمُوازنَةِ " مَسَاجِدَ " ، لأنَّا نقولُ : قد بيّنَّا أنّ المعتبرَ بأصالةِ الزّنةِ ، علَى أنّه لا يَمتنعُ أنْ يكونَ للعجْمةِ نوعٌ من التأثيرِ وإنْ قلَّ ، ورُوِيَ هذَا القولُ عن سيبويْه وأبي عليٍّ[(١٦)] وأكثرِ النُّحاةِ[(١٥)] .

---

(١١) شرح الكافية ١٣/أ ، وشرح الوافية ١٤٥ ، وإيضاح ابن الحاجب ١٤٣/١ .
(١٢) قال سيبويه : " وأمّا سراويلُ فشيءٌ واحدٌ ، وهو أعجميٌّ أُعربَ كما أُعربَ الآجُرُّ، إلّا أنّ سراويلَ أشبهَ من كلامهم مالاينصرفُ في نكرةٍ ولامعرفةٍ كَمَا أشْبهَ بقّمُ الفعلَ ولم يكنْ له نظيرٌ في الأسماءِ . فإنْ حقرتَها اسمَ رجلٍ لم تصرفْها كَمَا لا تصرفُ عناقَ اسمَ رجلٍ " الكتاب ٢٢٩/٣ ، وانظر الارتشاف ٤٢٧/١ .
(١٣) الصحاح " سَرَلَ " ١٧٢٩/٥ .
(١٤) وهو في ديوانه ٤١ وصدره :
* أتى دونَها ذَبُّ الرِّيَادِ كأنَّهُ *
والشاهد " في سراويلَ " حيثُ مُنعَ الصرفُ لموافقةِ بنائهِ بناءَ مالاينصرفُ في معرفةٍ ولانكرةٍ من كلامِ العربِ وهو في البيتِ اسمٌ مفردٌ نكرةٌ . والشاعرُ يصفُ مكاناً فيه بقرُ الوحشِ . وهو من شواهد الصحاح ١٧٢٩/٥ ، والمقتصد ١٠٠٥/٢ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ ، والخزانة ١١١/١ .
(١٥) الكتاب ٣ / ٢٢٩ ، وانظر ابن يعيش ١ / ٦٤ ، والرضى ١ / ٥٧ ، والهمع ١ / ٢٥ .
(١٦) الإيضاح ٣٠٩ ، وانظر المقتصد ٢ / ١٠٠٤ ، والرضى ١ / ٥٧ .

ومِنْهُم مَنْ قَالَ : عربيٌّ مفردٌ حُمِلَ عَلَى مُوازنِهِ .

ومِنْهُم مَنْ قَالَ : هُوَ جمعُ سروالَة تقديراً كـ " أَبَابِيلَ " جمعُ أُبَّوْلٍ تقْدِيراً ، وَمَالَ إِلَيه جماعةٌ منهُم صاحبُ المفصل[١٧] .

ومنهُم من قَالَ : جمعُ سروالَةٍ تحقِيقاً ، وأَنْشَدَ :

* عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ فلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ *[١٨]

وَقَوَّاهُ الجَوْهَرِيُّ[١٩] ، ورُوِيَ عن المُبَرِّدِ[٢٠] .

قال شيخُنا السيّدُ شرفُ الدين (نور اللهُ حفرتَه) : قَالَ السيرافيُّ[٢١] : والذي عندي أنَّ سِرْوالَةَ إِنْ ثَبَتَ لغةٌ في السّراويلِ لا مفردٌ ، لأنَّ الشَّاعرَ لمْ يردْ أنّ عليه مِنَ اللُّؤم كقطْعةٍ مِنْ خِرَقِ السَّراويلِ .

ومنهُم مَنْ قَالَ : جمعُ سروالةٍ تَحقِيقاً ، ونُسب إِلى الحريريِّ[٢٢] لقولِه : سِرْبَالَ وسِرْوَالَ .

---

(١٧) المفصل ١٧ ، وانظر ابن يعيش ٦٤/١ .

(١٨) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد قوله " سروالة " حيث احتج به من قال : إنّ سروالةً مفردٌ جمعُهـا سراويل ، ومن هُنا مُنعت سراويلُ من الصرفِ لكونِهَا جُمعاً لِسِرْوَالةٍ .
ورُدّ عليهم : بأنّ البيتَ مصنوعٌ . وقائله مجهول.
وهو من شواهد المقتضب ٣٤٦/٣ ، وشرح المفصل ٦٤/١ ،والأشموني ٢٤٧/٣ ، وشواهد الشافية ١٠٠ ، والخزانة ١١٣/١ .

(١٩) الصحاح ١٧٢٩/٥ .

(٢٠) قال المبرد : «ومن العَرَب مَنْ يَرَاهَا جمْعاً واحدُهَا سِرْوَالةٌ وينشدون :
* عَلَيْهِ مِنَ اللؤْمِ سِرْوالةٌ *» المقتضب ٣٤٥/٣ .
ونَقَلَ رَأْيَه ابنُ يعيش : ٦٤/١ ، والرضيّ ٥٧/١ ، والأزهريّ ٢١٢/٢ .

(٢١) انظر مذهب السيرافي في هامش المقتضب ٣٤٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ بلا نسبة والخزانة : ١١٣/١ .

(٢٢) المقامات " المقامة السابعة البرقعيدية " ٦٣ ،٢٤٦ ، ودرة الغواص ٢٥٩ ، وانظر شرح مقامات الحريري للشريشي ٢٧٥/١ – ٢٧٧،والتصريح ٢١٢/٢ .

قولـه : (**وإذا صُرِفَ فلا إشكالَ**)

لأنّ المصنّفَ شرطَ في الجمع صيغةَ منتهى الجموع ، وهذا ليس بجمعٍ ، وقد بيّنّا أنّ الشرطَ لا حكمَ لهُ إنْ لمْ يَحْصُلِ المؤثِّرُ.

قالَ المصنّفُ : وأمّا منْ قالَ : لا نظيرَ له في الآحادِ فالأشكالُ صُرِفَ أو لمْ يُصرفْ : إنْ صُرِفَ لزمَه أنْ يُصْرَفَ نظيرُه " مَصابيحُ " وشبهُه ، وإنْ مُنِعَ فهذا والإشكالُ الواردُ على المانعِ ، وهو ما وجهُ منعِه ؟

ويمكنُ أنْ يُجابَ عنهُم بأنّهُم شرطُوا أنْ لايكونَ لهُ نظيرٌ في الآحادِ العربيّةِ ، وهذا أعجميٌّ . وقدْ نُقِلَ أنّه أعجميٌّ منصرفٌ ، عن سيبويهِ (٢٣) .

ومنهُم مَنْ قالَ : عربيٌّ منصرفٌ ، وإنّما مُنِعَ للضّرورةِ ، كقولِه :

* يَحْدُو ثَمانيَ مُولَعًا بِلقاحِها * (٢٤)

وهذه الضّرورةُ وإنْ قبُحتْ فهي أولى منْ منعِه وطرْدِه قياسًا .

قولـه : (**ونحـو " جَوارٍ " رفعًا وجرًّا مثلُ قاضٍ**) (٢٥) .

المرادُ بهذا كلُّ منقوصٍ لا ينصرفُ (١٥/أ) سواءٌ كانَ منَ الجمعِ كجَواريَ ، وسَواريَ ، أمْ منْ وزنِ الفعلِ مُصغّرًا ، كأُعَيْمٍ ، ويُعَيْلِي ، أمْ منَ المنقوصِ المُنْصرفِ مُسمًّى به . مؤنّثٌ كقاضٍ اسمُ امرأةٍ ، أمْ منَ الفعلِ ، نحو " يَغْزُو "و"يرْمي" مُسمًّى بِهما ، فإنَّ الواوَ تُقْلَبُ ياءً ، وتُعاملُ هذه الأنواعُ كلُّها مُعاملةً واحدةً.

---

(٢٣) الكتاب ٢٢٩/٣ ، قال الرضى ٥٧/١ : " ونسب بعضُهم إلى سيبويهِ أنّه يقولُ بانصرافه – أيضًا – نظرًا إلى قولِه عُرّبَ كما عُرّبَ الآجُرُّ ، وهو غلطٌ ، لأنّ تشبيهَ سيبويهِ له بالآجُرِّ لأجلِ التعريبِ فقطْ ، لا لكونِه مُنصرفًا مثلَه ، ألا ترَى إلى قولِه بعدُ: إلّا أنّه أشبَهَ من كلامِهم مالا ينصرفُ " .

(٢٤) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ١١٠ .
وانظر هذا القول في أيضاح ابن الحاجب ١٤٣/١ .

(٢٥) انظر المسألة في الكتاب ٣٠٨/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وأيضاح الفارسي ٣١٣/١ ، والتبصرة ٥٦٩/٢ ، والمقتصد ١٠٢٨/٢ ، وأيضاح ابن الحاجب ١٤٠/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ ، والرضى ٥٨/١ .

ومن هذا : " أُحَيٌّ " تصغير أحْوَى عند الخليل وسيبويه (٢٦) .

واعلم أنّ الحذف للإعلال إنْ كان المحذوف يرجع في بعض الأحوال ، وفيه خلاف: الأخفش: المذكور . وإنْ كان لايرجع كتصغير : " أحْوَى " فأنّه يُقال فيه : "أُحَيٌّ" عند الخليل ، وسيبويه ، وعيسى بن عمر بياءٍ مُشدّدةٍ وتُحذف الياء الأخيرة نسْياً . ثمّ اختلفوا في صرْفه :

فعيسى بْنُ عُمَرَ (٢٧) يصرفُه ، لِنقصانه عن وزن الفعْل بخلاف " جَوَارٍ " فإنّ الياء قدْ ترجعُ . وسيبويه يمنعه (٢٨) ، لأنّه بقيَ في أوّله زيادةٌ كزيادة الفعْل كما في " يَعِدُ " و " يَضَعُ " علميْن ، وإنْ كان قدْ زال عنهما حرْفٌ من الفعْل .

وأمّا أبو عمْرو (٢٩) فهو لايحْذف ياء " أُحَيٍّ " نسْياً ، فهو عِنْده مثل "جَوَارٍ" سَوَاء . وفي المنقوص الّذي لاينصرفُ مسألتان :

الأولى : في لفظه ، ولايخلو منْ أنْ يكون نكرةً ، أو علماً .
إنْ كان نكرةً وجب ثبوتُ تنوينه في حالِ الرفْع وسقوطُ يائه ، وأمّا في النّصب فيحذفُ تنوينُه ، وتثبتُ الياءُ منصوبةً ، وأمّا في حال الجرّ فوجْهان :

أحدُهما : وهُو الأكثرُ إلحاقُه بالرّفع ، تسقطُ ياؤُه ، ويثْبتُ تنوينُه .
وثانيهما: إلحاقُه بالنّصْب تثبتُ ياؤُه مفتوحةً وعليْه :

---

(٢٦) الكتاب ٤٧١/٣ .
(٢٧) قال سيبويه : " وأمّا عيسى فكان يقولُ : أُحَيٌّ ويصرفُ وهو خطأٌ لو جاز ذا لَصرفْتَ أَصَمَّ لأنّه أخفُّ من أحمرَ ، وصرفْتَ أرْأسَ إذا سمّيْتَ به ولم تهْمِزْ فقلْتَ أرَسٌ " الكتاب ٤٧٢/٣ .
(٢٨) قال سيبويه : " وأمّا يُونس فقولُه : هذا أُحَيٌّ ، كما ترى وهُو القِياسُ والصّوابُ " الكتاب ٤٧٢/٣ فنلحظُ موافقتَه لِيُونسَ في المنْع وهو رأيُهُ .
(٢٩) قال سيبويه : " وأمّا أبُو عمرو فكان يقول : أُحَيٍّ ، ولو جاز ذا لقلْتَ في عطاءٍ : عُطَيٍّ لأنّها ياءٌ كهذه الياءِ وهي بعد ياءٍ مكسُورةٍ ...."
الكتاب ٤٧٢/٣ .

* خَريعٌ [دَوَاديَّ] في ملعَبِ * (٣٠)

* أبيتُ على معاريَ فاخراتٍ * (٣١)

* ولكنَّ عبدَ اللهِ مَولى مَواليا * (٣٢)

واختُلِفَ فيه :

فزعمَ الكسائيُّ وأبو زيدٍ : أنّه لغةٌ (٣٣) ، فيجوزُ في السَّعَةِ ، وقوّياه في القياسِ ووجهُهَا : أنّه قدّمَ مَنعَ الصَّرفِ على الأعلالِ .

وذهبَ الخليلُ وسيبويهِ إلى أنّه مُختصٌّ بالضّرورةِ (٣٤) ؛ لأنّ الأعلالَ مقدَّمٌ على منعِ الصّرفِ ، وإنْ كانَ علماً فهُوَ كالنّكرةِ عندَ الخليلِ وسيبويهِ (٣٥) وجمهورِ البصريين .

(٣٠) روى المصنف البيت (خريع وادٍ ...) وعلى هذه الرواية لا شاهد له والصحيح ما أثبته في الأصل والبيت للكميت في ديوانه ١/١٩٠ ، وعجزه

* تَأزّرُ طَوراً وتُلقِي الأُزَارا *

والخريعُ : اللينةُ المعاطفِ ، والدّوَادي : جمعُ دَوْدَاةٍ وهي الأراجيحُ .

والمعنى : أنّها لصغرِ سنّها لاتُبالي كيف تتصرفُ لاعبةً .

والشاهدُ قولُه : " دوادي " القياسُ دوادٍ لكنّ الشاعرَ أخرجه على الأصلِ وعاملَ المجرورَ معاملةَ المنصوبِ . والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٣١٦ ، والمقتضب ١/٢٨٢ ، وماينصرف ١١٤ ، والخصائص ١/٣٣٤ ، والمنصف ٢/٦٨ .

(٣١) للمتنخل الهذلي ، وهو في ديوانهم ٢/٢٠ ، وفي شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٨ وعجزه

* بهنّ مُلوَّبٌ كدمِ العِبَاطِ *

والمعاري : جمعُ مَعرّىً وهو الفراشُ . والمُلوّبُ : ضربٌ منَ الطّيبِ لونُه أحمرُ ، والعِبَاطِ : جمعُ عبيطٍ وعبيطةٍ وهي النّاقةُ التي تُنحرُ لغيرِ علّةٍ .

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٣ ، والأصول ٣/٤٤٤ ، وضرورة الشعر ٦٧ ، والخصائص ٣/٦١ ، والمنصف ٢/٦٧ .

(٣٢) للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه وصدره

* فلو كانَ عبدُ اللهِ مَولىً هجوتُه *

وقد حملَ سيبويهِ هذه الشواهدَ على الضّرورةِ الشّعريّةِ . فقال :

" فلمّا اضطرّوا إلى ذلك في موضعٍ لابُدّ لَهُم فيه منَ الحركةِ أخرجُوه على الأصلِ " الكتاب ٣/٣١٣ . وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٣ ، ومابنصرف ١١٤، وضرورة الشعر ٦٧ ، والتصريح ٢/٢٢٩ .

(٣٣) انظر رأيهما في الأصول ٢/٩١ ، وشرح الرضى ١/٥٨ .

(٣٤) الكتاب ٣/٣١٣ - ٣١٦ ، وانظر هامش " ٣٢ " السابق .

(٣٥) الكتاب ٣/٣١٢ ، وانظر ابن يعيش ١/٦٤ ، والرضى ١/٥٩ ، قال : " وأمّا عندَ سيبويهِ والخليلِ فَحَالُ نحوِ جوارٍ وأعيلٍ علَماً كانَ أو نكرةً سَواء " والتصريح ٢/٢٢٨ .

وزعم يونس (٣٦) وعيسى بن عمر ، والكسائيّ ،وأبو زيد (٣٧) : أنّه يمنع التّنوين في جميع أحواله ففي الرفع تكون الياء ساكنة ، وفي الجرّ والنّصب مفتوحة.

قالوا : لأنّه إنّما ثبت التّنوين في النّكرة ، لأنّه منصرف ،وتنوينه تمكين. وأمّا في المعرفة : فغير منصرف.

أمّا "جوار" فللعلميّة ، وشبه العجمة ، وأمّا " قاض " اسم امرأة فلها وللتّأنيث. وأمّا : يعيل ،وأعيم فلها ، ولوزن الفعل.

وقال نجم الدّين: وجه (٣٨) كلام يونس حيث فرّق بين التّعريف والتّنكير أنّه يقدّم منع الصرف على الأعلال في المعرفة فتبقى الياء ساكنة في الرفع ،وإنّما قدّم منع الصرف ؛ لأنّ العلميّة سبب قويّ في منع الصرف ، حتّى منع الكوفيّون الصرف لها وحدها في نحو :

* يفوقان مرداس في مجمع * (٣٩)

وحكى الفارسيّ أنّ يونس (٤٠) يجعل النكرة كالعلم فتثبت الياء ساكنة في حال الرّفع . وردّت حكايته بأنّها مخالفة لكلام العرب ولغة القرآن ، قال (تعالى) : * ومن فوقهم غواش * (٤١) قالوا : ومثل يونس لا يجهل ذلك .

---

(٣٦) انظر رأي يونس في الكتاب ٣١٢/٣ ، وكذا مصادر هامش " ٣٧ ".

(٣٧) رأى عيسى بن عمر ،والكسائيّ ، وأبو زيد ، انظره في الأصول ٢ / ٩١ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، والكافية الشافية ١٥٠٦/٣ ، وشرح الرضى ٥٨/١،والتصريح ٢٢٨/٢ .
قال ابن السرّاج : " قال أبو العبّاس (رحمه الله) : قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائيّ ينظرون إلى جوار وبابه أجمع ، فكلّ ماكان نظيره من غير المعتلّ مصروفاً صرفوه ،وإلّا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجرّ كما يفعلون بغير المعتلّ ، يسكّنونه في الرّفع خاصة ، وهو قول أهل بغداد ، والصّرف الّذي نحن عليه في الجرّ والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو وابن العلاء وابن أبي إسحاق ، وجميع البصريين " الأصول ٩١/٢ .

(٣٨) شرح الكافية ٥٩/١ .

(٣٩) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٧٦ .

(٤٠) انظر مذهب يونس في الأصول ٩١/٢ .

(٤١) الأعراف ، آية (٤١).

الثّانيةُ : في صَرْفِـه .

ذهبَ الأخفشُ ، وجماعةٌ - منهم الزمخشريّ (٤٢) - إلى أنّه منصرفٌ في حالتَي الرفعِ والجرِّ ، وأنّ تنوينَه تنوينُ صرفٍ ، لأنّ الأصلَ في الأسماءِ الصرْفُ ، ولادليلَ علَي خِلافِه ، ولأنّ الياءَ ساقطةٌ فلا يُعتدُّ بِها ، والأعلالُ مُقدّمٌ علَى منعِ الصرفِ ،وعلى الاعرابِ مطلقاً . يدلّ علَى ذلكَ وجوهٌ :

أحَدُهَا : أنّك تقولُ : " عَصَا " في غيرِ تركيبٍ مُعلّةٍ .

وثانيهَا : أنّ سَبَبَ الأعلالِ حكمٌ راجعٌ إلى الكلمة ، والحرفِ ، وهُو الاستثقالُ والإعرابُ راجعٌ إليها معَ غيرِها ، لأنّ مِن شرطهِ التّركيبَ ،والمفردُ أسْبقُ .

وثالثُها : أنّهُم حذفُوا اليَاءَ ، لأجلِ التّنوين ، فلو قدّمُوا منعَ الصرْفِ لَمْ تُحْذَفِ الياءُ ، إذْ لا تنوينَ تمْكِينٍ ، وَلا عِوضٍ ، لأنّهُ إنّما يأتِي بعْدَ حذفِ الياءِ ، أعْني : تنوينَ العِوضِ ، لأنّهُ عوضٌ عَنْها .

لا يُقَالُ : بل الإعرابُ مُقدّمٌ ، لأنّ الإعلالَ فرعٌ على تحرّكِ حرْفِ العلّةِ ،لأنَّا نَقولُ : يكْفِي فِي الأعلالِ صَلاحيّةُ الحَرَكَةِ .

وذهبَ الجمهورُ إلى أنّهُ غيْرُ منْصَرفٍ ، وأنّ تنوينَهُ تنوينُ عِوضٍ ، وإنّما كَانَ غيرَ مُنصرفٍ ، لأنّ الياءَ معتبرةٌ ، بدليلِ كَسرِ الرّاءِ ، وعَوْدِها في النّصب ،وأيضاً فإذا اعتدّ بهمْزةِ جَيْلٍ مُسمىً بِه رَجل مُخففاً مع أنّها لاتعُودُ نصْباً اعتدّ باليَاءِ حيثُ تعودُ ، وأيضاً فلو سُمّيَ مؤنّثٌ بـ (كَتِف) ثُمّ خُفّفَ ، اعتدّ بحركَتهِ ومُنِعَ . وقولُهم: الأعلالُ مقدّمٌ مُسلّمٌ ، ولايلزَمُ مِنْ تقدّمه امتناعُ الاعتدَادِ باليَاءِ ، إنّمَا اللازمُ حذفُها عَلَى أنّ لنَا أنّ نَقولَ : التنوينُ قائمٌ مَقَامَها ، لأنّهُ عوضٌ عنْهَا. ثُمّ اختَلَفُوا عمَّ عُوِّضَ التّنوينُ ؟

فقِيلَ : عنِ اليَاءِ ، لأنّها (١٥/ب) حرفٌ ، والمعهودُ فِي كلامِهم تعويضُ الحرفِ عنِ الحَرفِ كابنٍ وأُختٍ ، وعنِ الكلمةِ نحْو : كُلٌّ ، وبعْضٍ ، وعنِ الكَلامِ ،نحْو : يَوْمَئذٍ .

---

(٤٢) انظر معانيَ القرآن للأخفش ٥١٧/٢ . وبالنسبة للزمخشريّ انظرالمفصل ١٧، قَالَ الزّمخشريّ :
" وأنْ يكُونَ جمْعاً ليْسَ علَى زنَتِهِ واحدٌ كمَسَاجدَ ومَصابيحَ إلاّ مَا اعتلّ آخِرهُ نحْو جوارٍ فإنّه فِي الرّفعِ والجرّ كقَاضٍ وفي النّصب كضَوَارِبَ " وانظرابن يعيش ٦٣/١ - ٦٤ .

ولمْ يوجدْ تعويضُ الحرفِ عن الحركةِ ، وأيضاً تنوينُ " جنْدلٍ " و " ذَلْذِلٍ " عوضٌ عن الألفِ ، إذْ لا حَرَكَةَ لَهَا ، وكَذا هُنا .

وقَالَ نجمُ الدِّين :(٤٣) تنوينُ " جنْدلٍ " و " ذلْذلٍ " تنوينُ تمْكينٍ ، لأنَّ وزنَ الجمعِ قدْ زالَ بسقوطِ الألفِ واللَّامِ ، والأولُ قولُ أبي حيَّانَ(٤٤) .

وأيضاً لو عوّضَ عن الحركةِ هُنا لعوِّضَ عنْهَا في " أَحْوَى " و " أَشْقَى " و " حُبْلَى " و " ذِكْرَى " وَهذَا مذهبُ سيبويهِ(٤٥) ، وهو الصحيحُ .

وقِيلَ : إنّه عوضٌ عنْ حركةِ الياءِ ، ولايجوزُ أنْ يكونَ عنِ الياءِ ، لأنّها حُذِفَتْ لأجْلِهِ ، وهذا يسْتدْعِي وجودَهُ قبلَ الحذْفِ ، لأنَّ العوضَ لا يكونُ الَّا بعْدَ الأتْلافِ ، ويلْزمُ منه أنْ يجتمعَ العوضُ والمُعوَّضُ عنْهُ ، وَهذَا مذْهَبُ المُبرِّدِ(٤٦) والزَّجَّاجِ(٤٧) ، واختارَه المصنِّفُ .

قُلتُ : الجوابُ منْ وُجوهٍ :

أحدُهَا : أنَّا حذفْنَا الياءَ ، لأنَّهَا ثَقُلَتْ إذْ هِيَ ياءٌ متطرفةٌ قبْلَهَا كسرةٌ فيما قدْ أشْبَهَ الفعْلَ ، ثُمَّ جئنَا بالتّنوينِ منْ بَعدُ .

وقولُهم : حُذفتْ للسَّاكنينِ أيْ : لمْ يؤتَ بِهَا بعدَ مَجيءِ التَّنْوينِ ، لِئَلَّا يَجْتمعَ سَاكِنَانِ ، لايُقَالُ : فيلزمُ الحذْفُ في : الجَوَارِي ، لأنّا نقولُ : بدخولِ اللّامِ الّتي هِيَ خاصّةُ الاسمِ زَالَ شَبهُ الفعْلِ .

وَهذا الجوابُ لأبي حيّانَ وغيرِه ، ويُضعِّفُه بابُ قاضٍ ، إنْ قِيلَ : تنوينُه عِوَضٌ ، لأنّه لمْ يُشبِه الفِعْلَ .

---

(٤٣) شرح الكافية ٥٨/١ ، وانظر المسألة في الكتاب ٢٢٨/٣ .
(٤٤) الارتشاف ٣١١/١ .
(٤٥) الكتاب ٣٠٨/٣ ، و ٣١٠ ، وانظر ماينصرف ومالا ينصرف ١١٢ ، والتبصرة ٥٧٠/٢ ، وابن يعيش ٦٣/١ ، وشرح الرضى ٥٨/١ .
(٤٦) المقتضب ٢٧٦/١ و ٢٨٠ ، وانظر ماينصرف ١١٢ ، والتبصرة ٥٧٠/٢ ، والرضى ٥٨/١ .
(٤٧) ماينصرف ومالا ينصرف ١١٢ ، وانظر " ابن يعيش ٦٣/١ ــ ٦٤ ، والتصريح ٢١٢/٢ .
وقد اختار المصنف مذهبهما في شرح الكافية ١٤/ب .

الثّاني : أنّا حذفنا الياءَ ، لتوهُّم تنوين التّمكين ؛ اذ لا مانعَ منـــه لفظيٌّ من لامٍ ، أو إضافةٍ ، إنّما المانعُ تشبيهيٌّ ضعيفٌ ، ولذلك صُرِف * سلاسـلاً وأغلالاً * (٤٨) * ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً * (٤٩) ثمّ عوضنا عنها بعد ذلك .

ونظيرُ هذا التّوهُّم مايقولونه في إعلال نحو " قال " و " غزا " : تحرّك حرفُ العلّة ، وانفتح ماقبلَه ، وإنّما يُريدون صلُحَ للحركة ، أو تُوهِّمتْ ، أو قُدِّرتْ ، أو نحو ذلك ؛ اذ لو كانَ على ظاهره أنّه تحرّك حرفُ العلّة لوُجدَ في كلامهم : قوَلَ ، وغزَوَ ، ونحوُهُما . ونظيرُه في غير هذه الأبْواب * فأصّدّقَ وأكُنْ من الصّالحينَ * (٥٠)

* ولا سابقٍ شيْئاً إذا كانَ جائياً * (٥١)

الثّالثُ : أنّه لمّا حذفنا الحركةَ بَقِيَ تنوينُ الصّرفِ ، إذِ الأعلالُ مقدّمٌ على منعِ الصّرفِ ، فحُذفتْ الياءُ للسّاكنيْنِ ، وعوّضنا عنها التنوينَ بعْدَ ، ثُمّ منعْناهُ الصّرفَ فسقطَ تنوينُ التّمكين ، أوْ منعْناهُ قبْلَ التعْويض ، وبعْدَ الحذفِ اعتباراً بالمحْذُوفِ ، لأنّه كالثّابتِ ، ثمّ عوضنا ، وقدْ رُوِيَ معْنى هَذا الجواب عنْ السّيرافي (٥٢) ، وفيْهِ نظَرٌ . لتقديمِ الإعلالِ على منعِ الصّرفِ مع تقديمِ الصّرفِ على الإعلالِ .

والصّرفُ ، ومنْعُ الصّرفِ نوعانِ من الأعْرابِ ، فإمّا أنْ يُقدّما على الإعلالِ معاً وإمّا أنْ يُؤخرا عنْهُ معاً .

ويمكنُ الجوابُ : بأنّ منعَ الصّرفِ عارضٌ لشبهِ الفعْلِ ، والإعلال بيْنهُما .

---

(٤٨) الدّهر ، آية (٤) .

(٤٩) نوح ، آية (٢٣) .

(٥٠) المنافقون، آية (١٠) .

(٥١) لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ٢٨٧ وصدره :

* بَدا لي أنّي لستُ مُدركَ مامضى *

والشاهد قوله :" سابقٌ " حيث جاءَ به مجروراً بالعطفِ على " مدرك " توَهُّماً ، لأنّ خبرَ ليس كثيراً مايقترنُ بالباءِ فتُوهِّم دُخولُها على خبرِ ليس " مدرك" فَجُرّ المعطوف " سابق " على هذا التّوهّم .

وهو من شواهد الكتاب ١٦٥/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ،والأنصاف ١٩١/١ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، والهمع ١٤١/٢ .

(٥٢) انظر رأي السيرافي في شرح الرضى ٥٨/١ .

قولـه : (التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ).

إنّما اشتُرِطَتِ العلميّةُ ، لأنّه إنّما أثّر لشَبَهِهِ بتاءِ التأنيث ،وهِيَ مشروطةٌ بالعلميّةِ ، والشَّبَهُ بينَهما أنّ ماقبْلَ كلِّ واحدٍ منهُما مفتوحٌ ، وأنّه يُحذفُ في التّرْخيمِ كالتّاءِ ، وأنّه يُصغّرُ ويبقى على فتحِهِ.(١)

قوله : (وأنْ لايكُونَ بإضافةٍ ولا إسْنَادٍ)

التَّرَاكِيبُ أرْبَعَةٌ :

- تركيبُ مزْجٍ : وهو الّذي نريدُه مثل " بَعْلَبَكَّ " و " معْدي كَرِبَ"و"حضْرَمَوْتَ" "ورَامَ هُرْمُزَ".
- وترْكيبُ إضَافَةٍ : مثْلُ " غُلام زيْدٍ " .
- وتركيبُ إسْنَادٍ : مثْلُ " تَأبّطَ شَرّاً " و " شَابَ قرْنَاهَا " .
- وتركيبُ بِنَاءٍ : وهو أنْوَاعٌ أربعةٌ :

أحدُهَا : الأعدادُ ، نحْو : خمْسَةَ عشَرَ .

الثّانِي : الظرُوفُ ، نحْو : صبَاحَ مَسَاءَ ، وبيْنَ بيْنَ .

الثّالثُ : الأحوالُ ، نحْو : تَفَرّقُوا شَغَرَ بَغَرَ ، وَأيَادِي سَبَأٍ.

الرّابعُ : مَا آخرُه صوْتٌ ، نحْو : عمْرُوَيْهِ ، ونَفْطَوَيْهِ.

فأخرجَ المصنّفُ : تركيبَ الإضَافَةِ ، لأنّها تصْرِفُ الممتنِعَ ، فكيفَ تُجْعَلُ علّةً ؟ والأَسْنَادَ ، لأنّ مَا كَانَ منْهُ فهُوَ مبنيٌّ ومحكيٌّ عَلَى حَالِهِ.

قِيلَ : وكَانَ يَليقُ أنْ يحْترزَ عنْ بَاقِي التّراكِيبِ ،فإنْ قَالَ : هي مبنيّةٌ وكلامي في المعْرَبِ. فيُقَالُ لهُ : وتَرْكيبُ الجُملَةِ مبْنيٌّ فاتركْهُ . ويمكِنُ أنْ يُجابَ عنْهُ بوجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أنّه إنّما تكلّمَ في المعْرَبِ فقطْ ، وتركيبُ الجمْلَةِ معْرَبٌ في جزْئَيْهِ، فذكره لذلك .

---

(١) قالَ الرضيُّ في شرح الكافية ٥٩/١ : " إنّما كانَ شرْطُ التّرْكيبِ العلميّةَ، لأنّ الكلِمتيْنِ مَعاً تدْخُلانِ في وضعِ العَلَمِ فيُؤمنُ حذْفُ أحدِهِمَا إذ العلميّةُ كمَا قُلْنَا تُؤمَنُ مِنَ النّقْصَانِ ولولاهَا لكَانَ التّركيبُ عُرضةً للانفكَاكِ والزّوَالِ ".

الثَّاني : أنه قدْ شرَطَ العلميَّةَ ، وهَذه نَكِرَاتٌ ، إلَّا ما آخِرُهُ صوتٌ وما آخِرهُ صوتٌ فإنَّهُ يجوزُ إعْرابُهُ غيرَ منصرفٍ (١٦/أ) عندَ بعْضهم ، وإنْ كانَ الأشهرُ فيه البِناءُ . وأمَّا الباقيةُ فإذا سُمِّيَ بِهَا فيجُوزُ أنْ تَدْخلَ في هذا البَاب .

أمَّا " أحَدَ عَشَرَ " وبابُه إذا سُمِّيَ به فيجوزُ بقاؤُهُ مبْنيًّا على حالِه ،ويجُوزُ إعرابُه إعرابَ مالا ينْصرِفُ ،ويجوزُ إعرابُهُ إعرابَ المضَافِ والمضَافِ إليْه .

وأمَّا الظُّروفُ والأحْوالُ فالأظْهرُ فيْهَا الإضافةُ ، ويجوزُ البنَاءُ على الأصْل عندَ بعْضِهم . فمَنْ جَعَلَه مُضافاً فقدْ دَخَلَ في الاسْتِثْنَاءِ ، ومنْ جَعَلَه مُعْرَباً ممنُوعاً فلا وجْهَ لاستثناءِ المصنِّفِ عنْدَهُ .

واعلمْ أنَّ منعَ الصرفِ في المُركَّبِ تركيبَ المَزْجيِّ هِيَ اللُّغةُ الفُصحَى ،وكلامُنا هُنَا إنَّما هُو عليْهَا . وفيه أيضاً البِنَاءُ ، والإضَافةُ ، وستأْتي في المُركَّبَات إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعالَى .

وإذَا أُضيفتْ فالأوْلَى أنْ يُصرفَ الثَّاني ، فتقُولُ " معْدِي كَرِبَ " " وبعْلَبَكَّ " إلَّا أنْ يكونَ فِيه مانعٌ نحْو : رَامَ هُرْمُزَ ، في " هُرْمُزَ " العلميَّةُ ،والتَّأْنِيثُ، والعجْمَةُ ، و " سَامَّ أبْرَصَ " العلميَّةُ ،والوزْنُ .

ومنْهم منْ لايصْرِفُه مطْلَقاً ، ويجْعلُه كـ " غلامِ أحْمدَ " كأنَّه اعتبَرَالتَّركيبَ، وأمَّا إنْ كانَ المُركبانِ أعْجميينِ ، نحْو " فَنَّاخُسْر " اسم عضُدِ الدَّوْلةِ ، فَنَّا : الذَّهبُ بلُغةِ الدَّيْلَمِ ، وخُسْر : القَصَبُ ، أيْ : قَصَبُ الذَّهَب .

قَالَ السُّهَيْلِيُّ(٢) : منْ لُغةِ العجَمِ تقْدِيمُ المضَافِ إليْه علَى المُضَافِ ، دَلِيلُهُ : جِبْرِيلُ ، أُسْرافِيلُ ، اسْمَاعِيلُ ، معْنَى " أِيْل " عَبْدٌ،وجبْر ، وأُسْرَاف ، وأُسْمَاع أسْمَاءُ للَّهِ تَعالَى بلُغَتِهِم .

---

(٢) الرَّوْضُ الأُنُفُ ٢٧٢/١ .

ألا ترى أن المضاف متفق ، والمضاف إليه مختلف نحو " عبد الله " عبد الرحمن " " عبد الرحيم " .

وما ذكره السهيلي - إن دل عليه دليل غير هذا - صح وإلا فهو فاسد إذ يحتمل أن المضاف إليه واحد ، والمضاف مختلف ،كما تقول " عبد زيد " " غلام زيد" " خادم زيد .

فقد قيل : إن أيلا اسم لله تعالى ،عكس ما قاله ،ويؤيد هذا ﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ﴾ (٣) فيمن فسر إلا بالله .

نعم ،ما كان كذلك فأجاز بعض النحاة فيه الأعراب أعراب ما لا ينصرف ،والبناء كـ" خمسة عشر " والأضافة ،ويصرف " خسرا " لأنه كنوح .

قوله : (الألف والنون) .

ظاهره أنه يشترط فى النون أن تغير ، وهذه مسألة خلاف .

مثاله : إذا سميت بأصيلال ،وأصيلال أصله : أصيلان ،تصغير " أصيل " على غير قياس ،زادوا فيه ألفا ونونا ، كما في : مغيربان تصغير مغرب ، ثم أنهم أبدلوا من نون " أصيلان " لاما قالوا : آصيلال،ففي صرفه مسمى به خلاف :

منهم من يصرفه ،لأنها قد خرجت عن كونها نونا .

ومنهم من يمنعه (٤)، قيل : وهو الصحيح ،لأن وجوه الشبه بينها وبين همزة

---

(٣) التوبة آية (١٠) ،وانظر معاني " إلا " فى الكشاف ١٤١/٢،والبحر المحيط ١٣/٥.

(٤) هذا المذهب نسبه الرضى إلى الأخفش فى شرح الكافية ٦١/١ .
وانظر المسألة في التصريح ٢١٧/٢، والأشموني ٢٥٢/٣.

التّأنيثِ باقيةٌ ، ولأنّ المُبْدَلَ في حكمِ المُبْدلِ عنهُ ، ولهذا لا تسقطُ الهمزةُ المُخفّفةُ إلى حرفِ العلةِ للجازم ،وعكس هذا لو كانتْ منقلبةً عنْ حرفٍ أصليٍ نحو " حَنّان" منْ " حناء " فينبغي أنْ يُصرفَ ، وأنْ لا يقعَ فيه خلافٌ .

فأمّا لو كانتْ مُبْدلةً عنْ زائدٍ فإنْ كانَ همزةَ تأنيثٍ فلا إشكالَ في منْعِهِ لو سمّيت : (٥)

" ببهْران " " وروحان " و " صنْعان " من " بَهْرانيّ " وروحانيّ " و " صنْعانيّ " وسواءٌ كانتْ النونُ بدلاً عن همزةِ التّأنيثِ أو عنْ واوٍ هيَ بدلٌ عنْها فإنّه ينبغي أنْ لا يُصرفَ مسمىً به ، وإنْ كانَ غيرَ همزةِ تأنيثٍ ، فالقياسُ أيضاً منعُه ،ويُطلبُ لهُ مثالٌ .

واعلم أنّه لابدَّ عند البصْريينَ منْ كونِهما زائدتيْنِ وإنّما استُغنيَ عنْ ذكْرِه لتقدّم قولِه :

* والنّونُ زائدةٌ منْ قبْلِها ألفٌ * (٦)

وذهب الفرّاءُ (٧) إلى أنّ النّونَ الأصْليّةَ بعد الألفِ الزّائدةِ تمْنعُ أيْضاً ،نحو " سِنانَ و " عيْنانَ " لِشَبهِهِما بالزّائدةِ .

---

(٥) انظر المسألة في المقتضب ٣/٣٣٥،والرضي ١/٦٠، والهمع ١/٣٠ .

(٦) هذا شطرُ بيتٍ من بيتين ذكرهما ابنُ الحاجبِ في كافيتِه وقد نُسِبا لابنِ الأنباريّ في أسراره ٣٠٧.

عَدْلٌ ووصْفٌ وتأنيثٌ ومعْرفةٌ .. وعجْمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ ترْكيبُ

والنّونُ زائدةٌ منْ قبْلِها ألفٌ .. ووزْنُ فِعلٍ وهذا القوْلُ تقْريبُ

انظر شرح الرضي ١/٣٥،وابن عقيل ٣/٣٢١،والأشموني ٣/٢٣٠،والفوائد الضيائية ١/٢٠٨.

(٧) انظر الارتشاف ١/٤٢٨،والمساعد ٣/٢٥،والأشموني ٣/٢٥٣.

وَمَدارُ معْرِفةِ الزِّيادَةِ عَلَى الاشتِقاق ،فإنْ حُكِمَ بالأصالة صُرِفَ نحْو : فَيْنان مُسمىً به ،أوْ بالزِّيَادَةِ منه : كعِمْران ،وإنْ جُوِّزَ الوجْهين جازَ الصَّرْفُ ، والمنْعُ ، وهو أكْثَرُ : " كحسّانَ " و " وحِمارٍ قبّانَ " لأنّه قدْ كثُرَ زِيَادةُ النّون أخيرًا .

قيل : ولا فرْقَ بيْنَ أنْ يكونَ الاسمُ الّذى هُما فيه : ثُنَائيًا ،أو ثُلاثيًا .

وزعَمَ قومٌ منْهُم : ابنُ بابشاذٍ (٨)أنّه إنْ كَانَ ثُنَائيًا أو قبْلَهُ حرفٌ واحِدٌ انصَرَفَ كمَنْ يُسَمّىَ : " يَدانِ ،او دَمانِ ،أو ذَانِ ، أو تَانِ "اسميْ الأِشارة .

والعلّةُ عنْدَهُم عدَمُ نظِيره في المَزِيد دونَ الأصْلِيّ نَحو : " بَنَانٍ ،وبَانٍ "وقد تقدّمَ أنّ ما قَبْلَ ألِفِهِ حَرْفٌ فهُو مصْرُوفٌ ،ومَا قبْلَهُ حرْفَان فممْنُوعٌ .

فإنْ عُدِمَ الاشتِقاقُ قُضِي بالزِّيَادةِ مَتى خَرجتْ عن النّظِير — جُعلتْ أصليةً (١٦/ب) سَواءٌ كَانَ لَهَا نظيرٌ عَلَى الزِّيادةِ أم لا ،كزعْفرَان وإنْ كانَ لهَا نَظيرٌ عَلَى الأصالَةِ وَلا نَظيرَ لَها عَلَى الزّيادةِ فأصْليةٌ ،فإن كَانَ لها نظيرٌ عليْهِما مَعًا فالتّرْجيحُ كـ" رُمّان " .

قَالَ سيبويْهِ (٩) : زائِدة فلا تنْصَرِف معرِفَةً ،لكثْرَةِ " فُعْلان " وقِلّةِ " فُعّالٍ " .

وَقَالَ الأخفشُ (١٠) أصليّةٌ فتنْصَرِفُ ،لأنّ " فُعّالاً " في النّبَاتِ أكْثرُ مِنْ " فُعْلان " كـ" جُمّارٍ — لشحْمِ الحنْظلِ — ،وعُنّابٍ ،وحُمّاضٍ " إلى غير ذلِكَ مَنَ الوجُوه المذكُورَة في التّصرِيف .

---

(٨) في شرح المقدمة المحسبة لم اجده .

(٩) الكتاب ١١٨/٣،وانظر ايضاح الفارسى ٣٠٨/١،والمقتصد ١٠٠١/٢،والاشمونى ٢٥٢/٣.

(١٠) انظر الايضاح العضدى ٣٠٨/١،والمقتصد١٠٠١/٢،والأشمونى ٢٥٢/٣.

قوله : (إنّ كانَ اسمًا فشرطهُ العلميّةُ) .

يمتنعُ كلُّ علمٍ فيه ألفٌ ونونٌ زائدتانِ ،هذا مذهبُ النّحاةِ ،وخالفهم ابنُ عصفورٍ[(١١)] فشرطَ أنْ لا يُجمعَ على " فعالين " ولا يُصغّر على " فُعَيْلين " فيَصرفُ سُلطانًا مُسمّىً بـه وهذا باطلٌ .

نصَّ سيبويهِ على[(١٢)] أنّك إذا سمّيتَ بـ " سَرْحَان " منعتَهُ وإنّما اشتُرطت العلميّةُ ،لأنَّ الزّيادتيْنِ إنّما منعَتا ،لشَبهِهما بهمْزةِ التّأنيثِ في أنّهما زائدتانِ لمعنىً واحدٍ وهو التّذكيرُ ، كما أنّ تيْنِكَ لمعْنىً واحدٍ وهو التّأنيثُ ، وأنّ أوّلَ كلٍّ منْهما حرْفُ مدٍّ وليْنٍ ، وأنّهما آخِرُ الكلِمةِ ،وأنّهما لا يتغيّرانِ ، ولا يدْخلُ عليْهما تاءُ التّأنيثِ ، إذا كانَ كذلِكَ فلا تكْمُلُ المُشابهةُ بيْنَ الاسمِ ،وبيْنَ الزّيادتيْن حتّى يكونَ علمًا ،ألا تَراهُ تدْخُلُ عليْهِ تاءُ التّأنيثِ نكِرةً ،كسَعْدان ،وسَعْدانة ،ومَرْجان ومَرْجانَة .

ويمتنعُ ذلك معَ العلميّةِ وهذا مذْهبُ الفارسيّ[(١٣)] ،وجماعةِ البصْريين .

قولُه : (أوْصِفةً فانتِفاءُ فعْلانه ،وقيلَ: وُجودُ فعْلى)
أيْ : وإنْ كانتا في صِفةٍ نحو " سكْران " ونَدْمان " فاختُلِفَ في ذلِكَ .

فقيلَ : يُعْتبرُ وجودُ فعْلى في مؤنّثه ،وقيلَ : يُعْتبرُ انتِفاءُ فعْلانَة .(١٤)

---

(١١) المقرب ٩٩/٢،و ١٢٤،و ٢٨٥/١،وانظر المساعد ١٦/٣.
(١٢) الكتاب ٢١٦/٣ – ٢١٧.
(١٣) الإيضاح العضدى ٣٠٨/١ – ٣٠٩ .
(١٤) انظر المسألة في المقتضب ٣٣٥/٣،وما ينصرف ٣٥-٣٧،والأصول ٨٥/٢ وإيضاح الفارسي ٣٠٨/١،والتبصرة ٥٥٦/٢،والرضى ٦٠/١،وشرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣،والتصريح ٢١٣/٢،والهمع ٣٠/١.

واعلم أنّ الصفةَ إمّا أنْ يكونَ مؤنثها علَى " فَعْلانةٍ " أوْ علَى " فعلَى" أو لا مُؤنّث لها. إنْ كانَ علَى " فَعْلَى " امتنعتْ نحو " سَكْرانَ " وإنْ كانَ علَى " فَعْلانةٍ " انصرفتْ كندْمانٍ ،هذا مذْهبُ البصْريّينَ .

واختُلِفَ عن الكوفيّين ،فحكَى ابنُ بابشاذ عنْهم(١٥) أنّهم يكتفُون بزيادةِ الألِفِ والنّونِ في الصّفةِ في منْعِ الصّرْفِ ،وأبطلَه عليْهم بـ " نَدْمان " .

وحكَى أبُو حيّانَ (١٦) عنْهم أنّهمْ يشترِطُونَ كونَهمَا زائدتيْنِ لا تلْحقُهمَا التّاءُ فقطْ ، ولا يعتبرُونَ الشّبهَ بألِفَيْ التّأنيث .

ومثْلُه حكَى الإمامُ يحي بنُ حمْزةَ (قدّسَ اللهُ رُوحَهُ) واختارَهُ .(١٧)

ومذْهبُ المُحقّقينَ : أنْ لابُدّ منْ اعتبارِ الشّبهِ بيْنَهُما وبيْنَ ألفِ التّأنيثِ المقْصُورةِ ،ثمّ اختلفُوا فمنْهُم منْ جعلَ الشّبهَ بيْنَ الألِفِ والنُّونِ ،وبيْنَ ألفِ التّأنيثِ المقْصُورةِ بعَدمِ دُخولِ التّاءِ علَى الألِفِ والنّونِ ،كما أنّ التّاءَ لا تدْخُلُ علَى ألِفِ التّأنيث .

ومنْهُم منْ جعلَ الشّبهَ وقُوعَ مُؤنّثِهمَا علَى " فَعْلاءَ " ، لأنّ الألِفَ والنُّونَ للتّذكِيرِ فيكون مُقابِلُهُما ألِفَ التّأنيثِ ، هذا معْنَى كلامِ كثيرٍ منَ المُحقّقينَ .

ومنَ النّحاةِ منْ اعتبرَ الشّبهَ بيْنَهُمَا وبيْنَ الممدودة ،ثمّ اختلفُوا : فمنْهُم منْ جعلَ الشّبهَ بيْنَ " فَعْلان " و " فَعْلاء " الممدودة في عددِ الحُروفِ والحَرَكاتِ والسّكنَاتِ والزّيادةِ مع عدمِ دُخُولِ التّاءِ كمَا تقدّمَ آنفاً .(١٨)

---

(١٥) في شرح المقدمة المحسبة لم اجده .

(١٦) الارتشاف ٤٢٨/١،وانظر الأشموني ٢٣٤/١.

(١٧) الأزهار الصافية لوحة ٥٠/ب الجزء الأول .

(١٨) انظر هذا الرأى في الكتاب ٢١٦/٣،والإيضاح العضدى ٣٠٨/١،والمقتصد ٩٩٧/٢ والتصريح ٢١٣/٢،والهمع ٣٠/١،والأشموني ٢٣٣/٣.

ومنهم مَنْ جَعَلَ الشّبهَ بيْنَهُ وبيْنَ " أحْمَرَ " فِي الوَصْفيّةِ ، وكونِ مؤنّثِه مُخالِفًا لِمُذكّرِهِ فِي اللّفظِ وكونِهِ بالألِفِ ،كَمَا أنّ هَذا بالألِفِ ،وإنْ اختلفا فِي المَدِّ ، وَهَذا رأيُ الأعْلَمِ .(١٩)

وزَعَمَ المُبرِّدُ(٢٠) : أنّ النُونَ مُنقلبةٌ عن همْزةِ التّأنيثِ ،وَهَذا فاسِدٌ، لأنّه يَلزَمُ منْهُ تأنِيثُ هَذه الأسْماءِ ،وهِيَ مذكّرةٌ ،ولأنّ النُونَ لا تنْقلِبُ عنْ الهمْزةِ .

وأمّا " صَنْعَانِيّ " وَرَوْحَانِيّ " فَهِيَ بَدَلٌ عَنِ الوَاوِ .

وزعم بعضُهم : أنّ النُونَ بدلٌ عنِ الواوِ والتّأنيثِ ،وحُكِيَ عنْ أبِي علِي (٢١) ونُسِبَ إلى سيبويْهِ أيْضًا .

وقد أُبطِلَ بِمَا تقدّمَ ، وتُؤُوِّلَ كلامُ سيبويْهِ : أنّ مُرَادَهُ أنّهُمَا بمنْزِلةِ الألِفِ فِي منْعِ الصّرْفِ ،كَمَا تَقُولُ : هَذا بَدَلٌ مِنْ هَذا ، أيْ : يَنُوبُ مَنَابَه ،وكَمَا تَقُولُ: التنوينُ بدلٌ من الألِفِ واللامِ ،والإضافةِ ، أيْ : تعاقُبِهمَا .

واعلم أنّ بعضَ العَرَبِ (٢٢) يَجْعلُ مُؤنّثَ مَا آخِرُه ألفٌ ونونٌ زائدتانِ علَى " فَعْلانَة " كُلِّه ويصرفُه أجْمَعَ ،وأمّا أكثرُ العرَبِ فمنْقَسِمٌ عندَهُم إلى منْصرِفٍ ،وغيْرِ منْصرِفٍ ،وإلَى مَا مؤنّثه علَى"فَعْلانَةٍ"وإلَى مَا مُؤنّثُهُ علَى " فَعْلَى " والّذى مُؤنّثُهُ عَلَى " فَعْلانَةٍ " ألفاظٌ قليلةٌ قدْ نَظَمَهَا ابنُ مَالِكٍ فِي قوْلِهِ :(٢٣)

---

(١٩) انظر الارتشاف ٤٢٨/١.

(٢٠) المقتضب ٣٣٥/٣،وانظر شرح الرضى٦٠/١،والارتشاف ٤٢٨/١.

(٢١) بالنسبة لسيبويه الكتاب ٢١٦/٣، والفارسي الإيضاح ٣٠١/١، و ٣٠٨.
وانظر رأيهما فيالارتشاف ٤٢٨/١.

(٢٢) يقصدُ ببعضِ العربِ بني أسد . قال الرضيّ : " .. كُلُّ ما يَجيء منْهُ فَعْلَى لا يَجِيءُ منْهُ فَعْلانَة فِي لُغتِهِم إلّا عندَ بعضِ بَنِي أسَد فإنّهم يقولُونَ فِي كلِّ فَعْلان جَاءَ منْهُ فَعْلَى فَعْلانَة أيْضًا نحو : غضْبانَةٍ وسَكْرانَةٍ فيصْرِفُون إذن فَعْلانَ فَعْلَى.."
شرح الرضى ٦٠/١.

(٢٣) انظر هذه الأبياتَ في توضيح المقاصد للمرادي ١٢٢/٤،وشفاء العليل ٨٩٥/٢، والاشباه والنظائر ٤٢/٢،والمزهر ١١٣/٢،والأشموني ٢٣٢/٣.

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلانَـا ... إذا استثنيتَ حبلانَـا
ودخنانًا وسخنانًا ... وسيفانًا وضحيانَـا
وصوجانًا وعلانَـا ... وقشوانًا ومصّانَـا
وموتانًا وندمانَـا ... وأتبعهنّ نصرانَـا

فهذه اثنتا عشرة كلمة وزاد غيره كبشٌ أليانٌ ، ونعجةٌ أليانةٌ ،ورجلٌ خمصانٌ ، وامرأةٌ خمصانةٌ بالفتح ،وخُمصانةٌ بالضم .(٢٤)

كلُّ هذه مؤنّثها على (١٧/أ) " فَعْلانة " وهي منصرفةٌ في النكرة ،وما عداها فعلى " فَعْلَى " .

وأمّا القسمُ الثّالث : من فَعْلان ،وهو الّذي لا مؤنّث له فذلك قليلٌ نحو : رجلٌ لحيان ،عظيمُ اللّحية ،ولم يوجدْ هذا المعنى في المؤنّث ،فهذا فيه الخلافُ كما ذكرَ المصنّفُ في رحمان .

من اعتبرَ وجودَ" فَعْلَى " في مؤنّثه صرفَهُ ،ومن اعتبرَ انتفاءُ " فَعْلانة " منعَهُ ورجّحَ المُصنِّفُ (٢٥) المنعَ ،لأنّ فَعْلانَ الممنوعَ أكثرُ .

وأبو حيّانَ الصرفَ (٢٦) ، لأنّه مُحْتَمِلٌ فيردُّهُ إلى أصل الأسماءِ ،وهو الصرفُ .

فأمّا قولُ المصنّف " فانتفاءُ فَعْلانةَ " فهو مذهبُ من يعتبرُ الشّبهَ كأنّ أمارتَه عندَهم انتفاءُ فَعْلانةٍ ،وهو أيضًا مذهبُ الكوفيّينَ في روايةِ أبي حيّانَ والامامِ .(٢٧)

---

(٢٤) وقد نظمها المرادي مُذيّلاً على ابن مالك فقال :
وزدْ فيهنّ خمصانا ... على لغةٍ وأليانا
انظر توضيح المقاصد ١٢٢/٤ ،والأشموني ٢٣٣/٣

(٢٥) شرح الكافية لوحة ١٥/ب .

(٢٦) انظر الارتشاف ٤٢٨/١ .

(٢٧) انظر هامش " ١٥ ـ ١٦ " .

وقوله : (وقيل : وجود فَعْلَى) .

يَحْتَمِلُ أنْ يكُونَ هذا قولَ مَنْ يعتبرُ الانقْلابَ وهو الفارسيُّ (٢٨)، ويَحْتَمِلُ أنْ يكُونَ قولَ مَنْ يعتبرُ الشّبهَ بفَعْلاءَ ،أو مَنْ شَبّهَهُ بأحْمَرَ ،لكونِ مُؤنّثِهِ علَى فَعْلاءَ .

ويُضعفُ هذا الاحتِمالَ أنّ السَمَاعَ عنِ ابنِ الحَاجِب .

وقيلَ : وجُودَ فَعْلَى مقصُورَةً لا ممدودةً .

قولُه : (ومن ثَمّ اختُلِفَ فِى رَحْمَان دُونَ سَكْرَان ،ونَدْمَان)

أىْ : مَنْ قَالَ:الشرطُ انتفاءُ فَعْلانَةٍ مَنَعَهُ ، لأنّه لا يُقَالُ : رَحْمَانَة ؛إذْ هُو اسمٌ للّهِ تَعالَى لا يُشَارِكُه غيْرُهُ .

ومَنْ قَالَ : وجُودُ فَعْلَى صَرَفَه ؛لأنّه لَمْ يقلْ فِيه : رَحْمَاء ،فكَانَ التّمثيلُ بلحْيَان أولَى لِوُجُوهٍ : (٢٩)

الأوّلُ : أنّ الرّحمَانَ لا يكونُ إلّا بالألِفِ واللّامِ فهُو مُنْجَرٌ ،فلا يظْهرُ فِيه الأمْرُ ، ولا يخْرُجُ عنْهُما إلا مُنَادىً ،وقولُه :

لازلْتَ رَحْمَانَا (٣٠) * * شاذٌّ .

الثّانِى : أنّه علمٌ للّهِ تَعالَى بالغَلَبَةِ ،كالنّجْمِ والصَّعقِ وَمَا كَانَ عَلَمًا مِنْ هَذا، فهُو ممتنِعٌ بِلا خِلافٍ وأيْضًا قدْ تَقَدّمَ الكَلامُ فِى الاسْمِ .

الثّالثُ ؛ قَالَه ابنُ مَالِكٍ (٣١): أنّ المُمثّلَ مُعَرّضٌ ،لأنّ يذكرَهُ موصولًا بالتّاءِ أو بألِفِ فَعْلَى ،لِينْظُرَ مَا هُو اللّاحِقُ بِه ، وتعريضُ الرّحمنِ لِذلِكَ مَعَ وُجودِ مَنْدُوحَةٍ مُخَاطَرَةٌ منْ فَاعِلِهِ .

---

(٢٨) الإيضاح العضدى ٣٠٢/١،و ٣٠٨ .

(٢٩) انظر هذه الأوجه فى شرح الكافية الشافية ١٤٤٠/٣ - ١٤٤١ .

(٣٠) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .
والشاهد قوله " رَحْمَانَا " حيثُ استعْمِلَ بدُونِ الألفِ واللّامِ وهو فى غير نِدَاءٍ ، ولَا إضَافةٍ فهُوَ شاذٌّ .

(٣١) شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣ .

قولُه : (وَزْنُ الفِعْـــــل)

الأوزانُ خمسةٌ : مختصٌ بالاسْمِ ، وغالبٌ فيه ، ومختصٌ بالفعلِ ، وغالبٌ فيه ، ومشتـــركٌ يكثُرانِ فيه جميعًا .

أمّا المختصُ بالاسْمِ ، والغالبُ فيه : فلا يُؤثّرانِ وأمّا المُشتَرَكُ ففيه ثلاثةُ مذاهِبَ:
الأوّلُ : أنّه لا يُؤثّرُ ، وهُو قولُ الجُمهورِ ، رَوَى سيبويْهِ أنّ العَرَبَ تصرِفُ (١) " كَعْسَبًا " مُسمــــًّى بــه .

الثّاني : أنّه يُؤثّرُ إنْ نُقِلَ من فَعْلٍ نحْو " ضَرَبَ " من ضَرَبَ يضْرِبُ لا منَ العَسَلِ ، "وفَرَسَ" من فَرَسَ السّبُعُ الفَرِيسَةَ ، لا منَ الفَرَسِ ، وهَذا مذهبُ عيسى بنُ عُمَرَ (٢) ، واحتــج بقولِه :

* أنَـا ابنُ جلا وطلّاعُ الثّنَـايا *(٣)

غيرُ منوّنٍ ، هَكَذا السّمَاعُ ، ومنَ القِياسِ بأنّا نعتبرُ الأصْلَ ، فلِهَذا إذا سمّيْنَا رَجُـــلًا بـ " زَيْنَب " أو " سُعَاد " مَنَعْنَا .

وأمّا ما رَوَى سيبويهِ من صَرْفِ " كَعْسَب " فَقِيلَ : يُحتملُ أنْ يكونَ سُمّيَ بِهِ مـــنَ المصْدَرِ بحذْفِ التّاءِ ، أو يُجعلَ الصرفُ دليلًا على ارتِجَالِه ، أو نَقْلِه من اسمٍ لمْ يبلـــغْ سيبويْهِ .

قَالَ ذلك ابنُ هِشَامٍ .(٤)

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٣ .
(٢) مذهب عيسى بن عمر في الكتاب ٢٠٧/٣ ، وانظر ما ينصرف ٢٠ ، وشرح الرضى ٦٤/١
(٣) لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وعجزه :
* مَتى أضعِ العِمَامَةَ تعْرِفُوني *
والشاهد قوله " جَلا " فهو غيرُ منصرفٍ عند عيسى بن عمر ، لأنّه منقولٌ من الفِعْـل ولم يشترطْ غلبةَ الوزنِ في الفعْلِ ، امّا سيبويْهِ فقَالَ : " ولا نَراهُ على قـــوْلِ عيسي ، ولكنّهُ على الحِكَايةِ " الكتاب ٢٠٧/٣ .
وهو من شواهد الكتاب ٢٠٧/٣ ، والأصمعيات ١٧ ، ومجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وما ينصرف ٢٠ ، وشـــرح الأبيات للنحاس ١٧٦ .
(٤)

وَذَهَبَ الفَرّاءُ (٥): إلى التَّفصيل ،وهُو أَنَّه إنِ اشتُهِرَ كونُ ذلكَ اللَّفظِ فِعلاً منعَ نحْو " ضَرَبَ " فالأشهرُ فعليتُهُ ،وأَنْ اشتُهِرَ كونُهُ اسماً صُرِفَ نحْو " حَجَر " .

وحَكَى نَجْمُ الدِّينَ أنَّ يُونُسَ (٦) يعتبرُ وزْنَ الفعْلِ مُطْلَقًا ،سواءٌ غلبَ أمْ لَمْ يغْلِبْ ،
قالَ : فمَنَعَ الصَّرفَ في " عَضُدٍ " ،و " جَبَلٍ " ،و " كَتِفٍ " ،و " جَعْفَرٍ " ،و " خَاتَم " أعلامًا . انتَهَى .

وقد تأَوَّلَ الجُمهورُ : ما احتج بِهِ عِيسَى مِنَ البيْتِ بأنَّه فِعْلٌ سُميَ بِه بضَميرِه فهو جُمْلَةٌ مَحْكِيَّةٌ ،نحْو :

* نُبِّئْتُ أخوالِي بَنِي يَزِيْدُ *(٧)

ونحْو " تأَبَّطَ شَرًّا " أوْ فِعْلٌ وُصِفَ بِه ،فهُو بَاقٍ عَلَى فعْلِيَّتِه ،

أىْ : أنَا ابنُ رَجُلٍ جَلا ،ثُمّ حُذفَ الموصوفُ نحْو قولِه :

* واللّهِ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُه *(٨)

أىْ : بِرَجُلٍ نَامَ صَاحِبُهُ،ونحْو : ما منهُمَا مَاتَ حتَّى رأيْتُه ،أىْ : رَجُلٌ مَاتَ .
وأمَّا المختصُّ بالفعْلِ والغَالِبُ فيه فَهُمَا المُعْتَبَرَانِ ، وقَدْ وَقَعَ الخِلافُ في وجْهِ امتِنَاعِ الجرِّ ،والتَّنْوينِ .

ذَهبَ صَدْرُ الافاضلِ ،صاحِب " التَّخْمِير " (٩) إلى أنَّ العلّةَ كونُها منْقُولةً عَن

---

(٥) انظر الارتشاف ٤٢٨/١،والأشمونى ٢٦٠/٣.

(٦) رأى يونُس فى الكتاب٢٠٦/٣،وانظر شرح الرضى ٦٤/١،والهمع ٣٠/١.

(٧) لرؤبة بن العجاج ،وهو في ملحق ديوانه ١٧٢ وعجزه :

* ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ *

والشاهد قوله "يَزِيْدُ"

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٢١٢/١،والمفصل ٦،وابن يعيش ٢٨/١،والتصريح ١١٧/١، والأشموني ١٣٢/١.

(٨) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٢٤ .

(٩) التخمير ٩٧/١ .

الفِعْلِ إلى العلميّةِ ، أوْ الوصْفِ ،فالحَرَكةُ فِى ذَلِكَ حِكَايةُ حرَكةِ الفعْلِ ،كقولِـــه :

* بَنــــى يَزِيْدُ *

ولمْ يعتبرِ المُشَابهةَ بلْ هو عندَهُ : فعْلٌ محكىٌّ ،فأمّا نحْوُ : " أفْكل " وأيْدَع " ، فمَا لمْ يجئْ فِعلاً فشبيهٌ بالفعلِ عندَهُ .

وذهبَ الأكثرُونَ إلى أنَّ العلّةَ المُشَابهةُ بحصولِ علّتيْنِ فرعيتيـن .

واعلم أنَّ الوزْنَ المُختصَّ بالفعلِ والغالبُ فيه، إمّا أنْ يلحقَهُ تغييرٌ أوْ لا .

إنْ لمْ يلحقْهُ تغييرٌ فهُو الّذى تَكَلّمَ فيه المصنّفُ .

قولُه : (شَرْطُهُ أنْ يختصَّ بالفِعْلِ كَ " شَمّرَ " وَ " ضُرِبَ ") إلى آخره .

أخرجَ ما عدَا المختصّ والغالبَ بالفعْل،ومرادُهُ : بشَمّرَ ما كانَ علَى وزْنِ : فَعّـل فإنّه مختصٌّ بالفعْـلِ ،ولمْ يوجدْ فِى الاسْمِ إلاّ علَماً ،فهُـو منقولٌ عَن الفعْلِ ،نحْـو: " بَذّرَ " و " عَثّرَ " و " خَضّمَ " (١٠) أوأعْجَميّاً نحو (١٧/ب) : " بَقّـم" لصبْـــغ ،" وَشَلّمَ " لبيْتِ المقْدِس .

وَقدْ خالَفَ فِى ذَلِكَ الأخفشُ (١١) فِى بعْضِ الرّوَايَاتِ ،وزَعَمَ أنّه لا يَمْنَعُ الصّـرْفَ، لأنّه قدْ جاءَ فِى النّكِرَاتِ .

---

(١٠) فى هامش النسخة : بَذّرَ : اسمُ ماءٍ ،وَعَثّرَ : لموْضِعٍ ،وَخَضّمَ : لرَجُلٍ فَاضِـــلٍ وانظر اللسان ٥٤٢/٤ .

(١١) رأىُ الأخفشِ منْسُوبٌ له فى الارتشاف ٤٣٢/١ .
قالَ أبُو حيّانَ : " .. وكُلّها منَعتْهَا العربُ الصّرْفَ ،وأمّا بَقّمَ فأثبَتَهُ أبُـو الحَسَنِ فِى مُفرَدَاتِ الأسْمَاءِ ووزْنُه فَعّلَ وصَرَفَ مَا جاءَ على هَذا المِثَالِ مُسَمّـــى بِه ، وإنْ كَانَ قَلِيلاً حَكَاهُ عنْهُ الهَرَوِيّ .
وَأمّا فِى كِتَابِه الأوْسَطِ فلَمْ يَصْرِفْ .

قُلتُ : والاحتِجَاجُ عَليّه بمنع عَثَّر في قوله :

* ليثٌ بِعَثَّرَ يصْطَادُ الرجال * (١٢)

لا يَقوى ،لأنّه يُجيزُ منعَ المنصرفِ ضَرُورَةً ،وَكَذا قوله :

* جُرابًا وملكوما وبَذَّرَ والغَمْرا *(١٣)

ضَعيفٌ جدًا ،لأنَّه اسمُ بِئْرٍ ،فَفيهِ العلميّةُ والتّأنيثُ .

وأمَّا ضُرِبَ فمرادُه به كُلُّ ما بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعِلُهُ ولَيْسَ بمُعْتَلٍّ ،لِيُخْرِجَ نحو: "قِيْلَ " ،و " بِيْعَ " ولا مُضاعَفٍ لِيُخْرِجَ نحو : رُدَّ و " شُدَّ " وسيأتي الكلامُ فِيهِنّ فَهَذَا مختصٌ بالفعلِ ومِنْ ذلِكَ أيضاً كُلُّ أمرٍ أولُه هَمزَةُ وَصْلٍ نحوُ "اِضْرِبْ " " انطلِقْ " ومِنْهُ نحو " انْطَلَقْ " " واقتدِرْ " و " استَخْرِجْ " وَغَيْرُ ذلِكَ .

وكُلُّ ما أوّلُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ إذا سُمِّيَ به قُطِعتْ همزتُهُ،بِخلافِ الأسْماءِ نحو " انْطِلاق " و " اقْتِدَار " .

واعلم انَّ من الواجب عليّه أنْ يقولَ : يختصُّ بالفعْلِ لُزوماً لِيُخْرِجَ نحوُ: " ابْنِم " و " امْرِئٍ " على لُغةِ منْ أتْبَعَ النُّونَ ،والرَّاءَ حَرَكَةَ الأعْرَابِ ،فإنَّكَ إذا سَمَّيتَ بهما من هذه اللغة انصرفا ،لأنّه لم يلزم وزن الفعلِ ،كما أنّك إذا سميت بـ " كلتى " من قولك : " مررت بكلتيهما " صرفت .

فأمّا لُغةُ منْ ألزَمَ "امرأ" فتحَ الرَّاءِ ،وكسرَها فإنّه يمنعُهُ ،لأنّه قدْ صَارَ كَ " اعْلَمْ " وَ " اضْرِبْ " .

---

(١٢) لزهير بن أبي سلمي ،وهو في شرح ديوانه لثعلب ٥٤،وعجزه :

* .... إذا ... مَا كَذَّبَ اللَّيْثُ عنْ أقْرَانِهِ صَدَقَا *

وهو من شواهد الصحاح ٧٣٧/٢،وابن يعيش ٦١/١،واللسان (عَثَرَ) ٥٤٢/٤ .

(١٣) لكثير عزة وهو في ديوانه ٥٠٣ وصدره :

*سَقَى اللّهُ أمْوَاهاً عَرَفْتُ مَكانَهَا *

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٨/٣،والمنصف ١٥٠/٢،وابن يعيش ٦١/١ ، واللسان (بَذَرَ) ٥١/٤ .

قولــه : (أو يكــون أولــه زيــادة كزيـادتــه).

هذا الّذي يعبّرُ عنه النّحاةُ بالغالب في الفعْلِ ،وهُو ما في أوّلِهِ ألفٌ زائدةٌ ،نحْوُ : " أَحْمَر " ،و"أحْمَد " أو يَاءٌ نحْو : " يَزِيْدُ " و " يَشْكُرُ" أو تاءٌ،نحو " تَغْلِب" أو نُونٌ نحو " نَرْجَس " مُسَمّىً بِه فإنْ كُنّ أُصولاً صُرِف نحْو " أَرْطَى " و " يَأْجَج " فِي أحدِ الوجْهيْن و " نَهْشَل " .

قَالَ المُصنّفُ (١٤): وَهَذَا أَوْلَى منْ قولِ النُّحاةِ أوْ يغلبُ في الفعلِ ،لأنّ "أَفْعَلَ" غالبٌ فِي الاسْمِ وهُو ممتنعٌ ،"وفَاعَلَ" غالبٌ في الفعْلِ وهُو منصرفٌ .

أمّا أَفْعَل فَمَا مِنْ فعْلٍ ثلاثيّ إلّا وَلهُ أَفْعَل اسماً للتفضيلِ ،ويكونُ أيضاً مِنَ الألوانِ والعُيوبِ ويكونُ أيضاً اسمَ جنْسٍ نحْو : " أرْنَب " ،و " أفْكل " .

ولا يكونُ في الفعْلِ إلّا لِلتّعدِيَةِ ،أو بمعْنَى " فعَل " كبَكَرَ ،وأَبْكَرَ ،أوْ لِغيْرِ ذلِكَ وهُو قليلٌ ، ويُقَابِلُه في القلّةِ " أَفْعَل " اسمَ جنْسٍ : كأَرْنَب .

وأمّا " فَاعَل " فلا يَكُونُ اسماً إلّا فِي خَاتَمٍ ،وَعالَمٍ ،وطَابَقٍ ،وطَابَعٍ ،وهُو فِي الفعْلِ كَثِيرٌ .

قُلتُ : يُعترَضُ عِبَارةُ المُصنِّفِ بأمْرَيْنِ :

أحدُهُما : مَا فِي أوّلِهِ أحدُ الزّوائِدِ الأربَع ،وليْسَ علَى زِنَةِ الفعْلِ ،فيلزَمُهُ منْعُهُ نحْو: " ألَنْجَج" وَ " يَلَنْجَج " ،وَ " تَرتَّب " ،علَى مذْهبِ سيبويْه .

فَإنْ قَالَ : أنَا أستَثْنِي ،قِيلَ : وهُم يَستثْنُونَ .

الثّانِي : فِي عبارتِه تَدَاخلٌ ،لأنّ كثِيراً مِنَ المختصِّ أوّلُه زيادةٌ كزيادةِ الفعْلِ نحْو: " يُدَحْرِجُ " وغيره ،فيكونُ فِيهَا تكرّرٌ وتجوّزٌ بوضْعِ العَامِّ للخَاصِّ ،لا فَائِدَةَ تَحْتَهُ .

---

(١٤) شرح الكافية ١٦/أ .

وأمّا ما ردّ به على النحاة فأمّا فاعلٌ فلازم ،وأمّا أفعل ففيه أجوبةٌ ثلاثةٌ :

الأوّلُ : على طريقة صاحب " التّخمير " (١٥) ، أنّه ما كان من " أفعل " صفةً، فهو منقولٌ عن الفعل ،فحينئذٍ لا يبقى في أيدينا منهُ إلّا أرنب وبابه ،وهو قليلٌ مغلوبٌ .

الثّاني : انّ حروف المضارعة لها معان في الأفعال ،وليس لها في الأسماء معانٍ، فهي أغلبُ حيث يكونُ لها معنىً ؛لأنّ الأصل في الشيء أنْ لا يخلو عنْ معنىً.

والمُرادُ بالغلبة ـ على هذا ـ غلبةُ قوةٍ لا كثرةٍ ،وهذا الجوابُ يُفهم منْ أبي حيّان (١٦)، وللمصنّف أنْ يقول : ولأفعل معنىً في الأسْماء ،نحو : التّفضيل،ولهم أنْ يُجيبُوا بأنّ المعْنى للضّعيف منها لا للقويّ .

الثّالث : أنّ كلّ فعلٍ يسْتدعي حروف المضارعة ما لمْ يكنْ غير متصرّفٍ ،وفي غير المُتصرّف أيضاً ما يلزمها نحو " يَذرُ " و " يدعُ " ومن جُملتها الهمزةُ فكأنّ أفعل أغلبَ على الفعل وليس كذلك الأسماءُ نحوُ " فلْسٍ " وغيره .

والغلبةُ على هذا ليست بالنظر إلى الأفراد أيضاً ،ولا يُعترضُ بـ " فاعل " ونحوه؛لأنّه لا يكونُ إلّا حيثُ يُرادُ أنّه وقع إليك مثْل ما وقع منك إليه .

وهذا الجوابُ مُلخّصٌ من كلام شيخنا السيّد شرف الدّين (برّد اللهُ مهجعهُ)

---

(١٥) التخمير ١١٠/١.
(١٦) الارتشاف ٤٢٨/١.

قوله : (غير قابلٍ للتّاءِ).

لأنّه بقبول التّاءِ خرجَ عنْ شبهِ الفعْل ،وأشبَه الاسْمَ ،ومنْ ثَمّ امتنعَ " أحْمَر " لأنّه لا يُقالُ : أحْمَرَةٌ في مُؤنّثه ، وانْصَرفَ " يَعْمَل " لأنّه يقبلُ (١٨/أ) التّاءَ تقولُ : جَملٌ يَعْمَلٌ ،وناقةٌ يَعْمَلةٌ ، وكذا أرْملٌ ، وأدابِرٌ ،ونحْوُهُما .(١٧)

فإنْ قيلَ : فقدْ قالوا : أسْوَدَةٌ للحيّةِ ،معَ أنّ أسودَ غيرُ منصرفٍ ،ففيه جوابان :

أحدُهُما : أنّ قبولَه التّاءِ طارٍ بسببِ الاسميّةِ الّتي طرأتْ عليْه فلا يُعتبرُ .

الثّاني : أنّ دُخولَ التّاءِ يُنْكِرُهُ البصريون ،وإنّما رَواه أحمدُ بنُ يحي (١٨)،فلوْلا قِلّتُهُ ما أنكرُوهُ ،وإذا كانَ قليلاً فقدْ حكيْنا أنّ منْهُم منْ يصرفُه فيكون الّذي يقولُ " أسْوَدَة " وهَذا مذهبُ الجُمهورِ أعني اشْتراطَ عدمِ قبُولِ التّاءِ .

وذَهب الأخفشُ (١٩)إلى أنّه لا ينصرفُ وإنْ قبلَ التّاءَ ،قالَ : ومنْ صرَفه منَ العرَبِ فلغتُهُ صرْفُ غيرِ المنْصرِفِ ،قالَ : وهيَ لِكثيرٍ منَ العرَبِ .

واعلم أنّك إذا سمّيتَ بِهَذا الّذي منْ شأنِهِ دُخول التّاءِ عليْه لمْ يَدخلْ بَعْد ومنْعتَه والّذي لا يَدخلُ عليْهِ التّاءُ أرْبعةُ أقْسامٍ :

قِسمٌ لا معْنى للمؤنّثِ فيه نحْو " أكْمَر "و " آدر " .

وقسْمٌ أطلقُوا على مُؤنّثه لفظَ المُذكّرِ وذلكَ " أفعلُ " التّفضيلِ بِمنْ .

وقسْمٌ استعْمِلَ مؤنّثُهُ على غيرِ لفظِهِ ،نحْو : رَجلٌ آلَى : كبيرُ الألْيَةِ ،وامرأةٌ عجْزاءُ .

وقسْمٌ مِنْ لفظِهِ إلاّ أنّه بالهمزةِ ،نحْوُ : " حَمْرَاءَ " و " صَفْراءَ ".

---

(١٧) انظر المسألة فى شرح الرضى ١/٥٣ ،والأشمونى ٤/٢٥٣.

(١٨) انظر فصيح ثعلب ٣١٩.

(١٩) انظر المساعد ٣/١١،والأشموني ٣/٢٣٥.

وَإِنْ لحقَهُ تغييرٌ ،فالتغييرُ إِمّا أَنْ يكونَ للصيغَةِ المختصَّةِ بالفعلِ أو الغالبَةِ عليهِ .

وإِمّا أَنْ يكونَ لحرفِ المُضارَعةِ فِي قولِ مَنْ يعتبرُ أَنْ يكونَ أَوّلَ الوزْنِ زيادةٌ، مثل أحدِ حروفِ المُضارَعَةِ إِنْ كَانَ الثّانِي وهُوَ أَنْ يتغيرَ حرفُ المُضارَعةِ ،لِهَذا لا اعتدَادَ بِهِ بَلْ يبْقَى ممنوعَ الصّرْفِ نحو " أَرَاقَ " إِذا أُبدلَتْ همزتُه هاءً فَقيلَ: " هَرَاقَ " يبقَى ممنُوعاً كَمَا تقدَّمَ فِى :
" أُصَيْلَالٍ " إِنّ اللّامَ يبْقَى لَهَا حُكمُ النُّونِ .(٢٠)

وإِنْ كَانَ التغييرُ للصيغَةِ ،فإِمّا أَنْ يكُونَ فِى الوَزْنِ أَحدُ حروفِ المُضارَعَةِ أَوْ لا .

إِنْ كَانَ بَقِيَ ممنُوعاً نحو : يَعِدُ ،ويَهَبُ ،محذوفَ الفَاءِ ، ونحو : يَقُلْ وَيَبِع محذوفَ العيْنِ منْ :«لَمْ يَقُلْ ولَمْ يَبِعْ» ، و نحو " يَخْشَ " ويَرْمِ ويَغْزُ محذُوفَةَ اللّامِ ،لأَنّ هذه الحروفَ تجزمُ وزْنَ الفعْلِ ،وتدلُّ عليْهِ ،فإِذا سمّيتَ بِمَا هُوَ كَذلِكَ رَدَدْتَ العيْنَ ،أو اللّامَ ،لأَنّ سقوطَهُمَا ،إِنّما كَانَ لأجلِ الجَزْمِ، والجزم لا يدخل الأسماء ، فتقول :
جَاءَنِي يَقُولُ ،ويَبِيعُ ،ويَغْزِى ،ويَرْمِى ، ويَخْشَى

وكَذلك همزةُ الوَصْلِ لَهَا حكْمُ حرفِ المُضَارَعَةِ فىمنعِ الصّرْفِ نحو " اُغْزُ " " اِرْمِ " " اِخْشَ " ،لأنّها أَخصُّ بالفعْلِ لاطّرَادِهَا فِيهِ ،فتقولُ : جَاءَنِي « اِخْشَى ، وإِغْزِي،وإِرْمِي» وبقطعِ همزَةِ الوَصْلِ .

وأُمّا إِنْ لَمْ يكنْ فِى الوَزْنِ أَحَدُ حروفِ المُضَارَعَةِ ،وَلا همْزَةُ الوَصْلِ ،فإِمّا

---

(٢٠) هذا الرأى نسب للأخفش ، انظر شرح الرضى ١/٦١،وهو مذهب سيبويه الكتاب ٣/٢٠٠ .

أنْ يخرجَهُ التغييرُ إلى أمثلةِ الأسماءِ أوْ إلى أمثلةِ الأفعالِ ، أوْ إلى غيرِها .

إنْ أخرجَهُ إلى أمثلةٍ أُخَرَ مِنْ أمثلةِ الأفعالِ مُختصَّةٍ بقيَ ممنوعًا، وإنْ أخرجَهُ إلى غيرِ أمثلةِ الأسماءِ والأفعالِ نحو : أَنْظُورُ مِنْ قولِه :

* مِنْ حيثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *(٢١)

فإنْ كانَ قبلَ التسميةِ صُرِفَ وإنْ كانَ بعدَها :

فمنْهُم مَنْ يجعلُ عارضَ التخفيفِ كَمُتأصِّلِهِ فيصْرِفُ .

ومنْهُم مَنْ لا يجعلُهُ كَمُتأصِّلِهِ فيمنعه ،هذا معنى كلامِ نجْمِ الدِّينِ . (٢٢)

وقالَ أبُو حيَّانَ :(٢٣) إذا لَحِقَ التغييرُ وزْنَ الفعْلِ فإمَّا أنْ يخرجَه التغييرُ إلى أمثلةِ الأسماءِ أوْ لا .

إنْ لمْ يخرجْهُ فإمَّا أنْ يكونَ واجبًا ،أوْ لا ،إنْ كانَ واجبًا فإمَّا أنْ يُوجَد له نظيرٌ فِي مجردِ الهيْئةِ ،أوْ لا ،إنْ لَمْ يكنْ واجبًا نحْوُ : " أَنْظُور " مِنْ قولِه :

* أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

ويَنْبَاعُ مِنْ قولِه :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ *(٢٤)

---

(٢١) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٥٠ .
(٢٢) شرح الكافية ١/ ٦٣ - ٦٤ .
(٢٣) الارتشاف ١/ ٤٢٨ - ٤٢٩ .
(٢٤) البيت تقدم الاستشهاد به في ص ٥٠ .

فإمّا أنْ يكونَ قبلَ التسميةِ ، أوْ لا . إنْ كانَ قبلَها انصرفَ عندَ الفارسيِّ وجماعةٍ .

وذهبَ أبو عليّ الشّلوْبين إلى منعه . (٢٥)

وإنْ كانَ بعدَ التّسميةِ فمنْهم منْ يصرفُه ، لأنّ عارضَ التّخفيفِ كمُتأصِّله ومنْهم مَنْ يمنَعُ .

وأمّا إنْ أخرجَهُ التغييرُ إلى أمْثلةِ الأسْماءِ فإمّا : أنْ يكونَ واجباً ، أوْ لا . إنْ كانَ واجباً صُرِفَ نحوَ : رُدَّ ، وقيلَ ، وبيْعَ علَى لغةِ منْ لمْ يُشِمَّ ، وأمّا منْ أشَمَّ فقيلَ : يذهبُ الأُشمامُ وينْصرِفُ ، واختارَهُ الفارسيُّ ، وابنُ جنِّيٍّ . (٢٦)

وقيلَ : يمْتنعُ ، لأنّ الأُشْمامَ كالضمّةِ والكسْرَةِ .

وإنْ لمْ يكنْ واجباً فإمّا أنْ يُخرجَهُ إلى مثالٍ يكْثُرُ ، أوْ لا ، إنْ لمْ يخرجْهُ إلى مثالٍ يكثُرُ ، نحوَ أنْ تُسمِّيَ بـ " انطَلَقَ " فإنْ كانَ قبْلَ التّسْميَةِ فالأكْثرُ يَصرِفُهُ .

وجوّزَ أبو الحَسَنِ بنُ خَرُوفٍ الوَجْهيْنِ (٢٧) وإنْ كانَ بعْدُ فمنْ جَعَلَ عارِضَ التّخفيفِ كمُتأصِّلِه صَرَفَهُ ، ومنْ لمْ يجعلْهُ كمُتأصِّلِه مَنَعَ .

وإنْ أُخْرجَهُ إلى مِثالٍ يكْثُرُ ، فإنْ كانَ قبْلَ التّسمِيَةِ صُرِفَ اتّفاقاً ، نحو أنْ تُسمِّيَ بـ " عُصِّرَ " (١٨/ب) منْ قولِه :

* لَوْ عُصِّرَ منْهُ البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ * (٢٨)

---

(٢٥) المسائل البصريات ٢٤٥/١ ، وبالنسبة للشلوبين التوطئة ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢٦) انظر الارتشاف ٤٢٩/١ .

(٢٧) رأى ابن خروف في الارتشاف : ٤٢٩/١ .

(٢٨) لأبي النجم العجليّ ، وهو في ديوانه ١٠٣ .
والشاهد قوله " عصر "
وهو من شواهد الكتاب ١١٤/٤ ، وشرح الأبيات للنحاس ١٨٦ ، والمنصف ٢٤/١ ، والإنصاف ١٢٤/١ ، وشرح الشافية ٤٣/١ ، وشفاء العليل ١٠٦٩/٣ ، وشواهد الشافية ١٥ .

وإنْ كانَ بعْدُ ،فمذهبُ سيبويْهِ الصّرفُ ؛لأنّه قد خرجَ عن الوزْنِ المُعتبَرِ .(٢٩)

وحكى أبو زيدٍ (٣٠) أنّ مَن قالَ : يُعُفُرُ ،بضمّ الياءِ ،صَرَفَ فهُو يُوافِقُ مذْهبَ سيبويْهِ (٣١)وذهبَ المَازنيُّ والمبرّدُ (٣٢) وَجماعةٌ إلى منْعهِ ؛لأنّ تخفيفَه عارضٌ فلا يعتبرُ بدليلِ أنّا نمنعُ «جَيّل»مُخَفّفاً إذا سمّينا بهِ مُذكرًا ، ولأنّهُم يقُولُونَ :قضُوَ الرّجُلُ وإذا خفّفُوا تَركُوا الوَاوَ ،ولمْ ترجعْ الياءُ ؛ولأنّهُم أيضًا قدْ قالُوا : الحمَر فى أحدِ الوجْهين حينَ خَفّفُوه أُلقوا حركَةَ الهمْزةِ علَى اللّامِ ،ولمْ يحذِفُوا همزَةَ الوصْلِ .

قولُه : (ومَا فِيه علَميّةٌ مُؤثّرةٌ إذَا نُكّرَ صُرِفَ)

جُملةُ الأسماءِ الممتنعةِ أرْبعَةَ عَشرَ .

خمسةٌ تستقلُ بدونِ العلميّةِ وهي وزنُ الفعْلِ صفةً كأحمرَ ،وفعْلان فَعْلَى ،كسكْرانَ ، ومَا كانَ فِيه العدْلُ والصِفةُ كأُحَادَ وأُخَرَ ،وألفىْ التّأنيثِ ،والجمْعِ المُتنَاهى .

وتسْعةٌ لا تستقلُ وهيَ : المؤنّثُ بالتّاءِ كحمْزةَ وبألفىْ التّكثيرِ والإلحَاقِ ، كقبعثرى ،وعَلْقَى ،وبالمعنويّ كزينبَ ،وذُو العُجمةِ كأبراهيمَ ،وذُو التركيبِ كبعْلبَكَ ،وذُو العدْلِ اسْماً ، ،وَلا فَصْلَ بيْنَ أنْ يكونَ معدُولاً فِى الأعْلامِ كعُمَرَ أو فِى النّكِرَاتِ ،وسُمّيَ به كأُحَادَ وأُخَرَ علَى القوْلِ بمنْعِه ، ووزْنَ الفعْلِ وفَعْلَانَ اسْماً ،وَمَا سُمِيَ بالجمعِ علَى غيرِ قوْلِ المصنّفِ .

---

(٢٩) الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٣٠) حكاية أبي زيدٍ فى الكافية الشافية ١٤٦٦/٣ ،والارتشاف ٤٣١/١ ،والمساعد ١٣/٣ .

(٣١) قال سيبويه فى الكتاب ١٩٦/٣ : (وَمَنْ قَالَ تُرُتُبٌ صَرَفَ ؛لأنّهُ وإنْ كَانَ أولُه زَائداً فقد خَرجَ منْ شَبَهِ الأفْعالِ) .

(٣٢) بالنسبة للمبرد المقتضب ٣١٨/٣ .

وانظر رأي المازنيّ والمُبرّدِ ومعهما ابنُ السراج والسيرافيّ في الارتشاف ١٤٣/١ ، والمساعد ١٣/٣ .

والثَّلاثَةَ الأُولُ من الخمسةِ إذا سُمِّيَ بِهَا أيضاً كانتِ العلميَّةُ مؤثرةً ،فقول المصنِّفِ ومَا فِيه علميَّةٌ يخرجُ منه الخمسةُ الأُولُ مادامتْ نكراتٍ ،وقوله ،مؤثِّرةٌ يخرجُ (منه) الأخيرانِ ذو التَّأنيثِ بالألِفين ،وذو الجمْع علىاخْتِيَارِه .

قوله : (لِمَا تَبيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لا تُجامع مُؤَثِّرَةً ،إلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيه)

تعليلٌ لصرْفِه ،وتمامُه:قولُه : (فإذا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) فينصرفُ ؛لأنَّ السببَ الواحدَ لا تأثيرَ لَهُ أيْضاً .

قوله : (إلَّا العَدْلَ،ووزنَ الفِعْل)
استثناءٌ مِنْ قولِهِ : (إلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيه) أيْ : فإنَّها تجامعُهُمَا غير شرْطٍ.

قوله : (وهُمَا مُتَضَادَّانِ) .
جوابٌ عنْ سُؤالٍ مقدَّرٍ كأنَّه قِيلَ : إذا كانتِ العلميَّةُ غيرَ شرْطٍ فِيهمَا لَزِمَ فِيمَا فِيه العدْلُ ، ووزْنُ الفعْلِ والعلميَّةُ ونُكِّرَ أنْ لا ينْصَرِفَ ،لبقَائِهِ عَلَى سببيْنِ، فيبْطُلُ قولُكَ كلُّ مَا فِيه علميَّةٌ مؤثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ ؟

فأَجَابَ بقولِهِ :وهُمَا مُتَضادَّانِ فَلَا يكونُ مع العلميَّةِ إلَّا أحدُهُما لأنَّ الضدَّيْنِ لا يجْتَمِعَانِ وأنَّما كَانَا متضادَّيْنِ ؛لأنَّ للعدْلِ صيغاً مستقَرأةً : فُعَل،وفُعَال، وسَحَرَ ،وأمْسِ .

ولوزْنِ الفعْلِ صيغٌ مستقَرأةٌ ،ولمْ نجدْهُما يجتمعانِ في صيغةٍ واحدةٍ ،فلَوْ أردْنَا الجمعَ بيْنَهُما فِي صيغةٍ كنا إمَّا مُخالِفينَ للُغَةِ العرَبِ لو ادَّعَيْنَا مثلا في " أَفْعَل " عدْلاً ؛ لأنَّه لمْ يُسمعْ فِيه ،أو كُنَّا كالجَامِعين بيْنَ ضِدَّينِ لوْ أرَدْنَا صيغَةً واحِدَةً تكونُ عَلَى " فُعَل " ،وَ " أفْعَل " فِي وقْتٍ وَاحِدٍ .

قَالَ ركْنُ الدِّينِ (١) : مَا معْنَاهُ ، فِى كلامِ المصنّف نظرٌ ، لأَنّ العلميّةَ فِى الكَلِمَةِ المفروضَةِ غيرُ مؤثّرَةٍ ، لاستقلالِ العلّتيْنِ فى منْعِ الصرْف بدونِهَا كمَسَاجِدَ ، وحَمْـــرَاءَ ، علميْنِ .

وأَجَابَ : بأنّا لا نسلمُ أنْ لا تأْثِيرَ ، والفرْقُ بيْنَ هَذَا وبيْنَ حمْرَاءَ ، أنّ حمراءَ مستقلّةٌ مستغنيَةٌ عنِ العلميّةِ فِى جميعِ مواقِعِهَا ، ولمْ يثبتْ لكلّ واحدةٍ من هاتيْــنِ استقلالٌ على الانفِرَادِ .

قلتُ : اعتراضُهُ هُوَ المعترَضُ ، لأنّ المصنّف أَرَادَ قطعَ وهْمٍ متوهّمٍ ، سواءٌ كَانَ لازمًا أَمْ لا .

وقدْ ذكرَ الإمامُ يحي (٢) : انّ هَذَا استئنافٌ وليس بجوابٍ عنْ شئٍ والأمرُ قريبٌ فِى ذلكَ .

قولُه : (فإذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ)

بقاؤه بِلا سَبَبٍ حيثُ تكونُ العلميّةُ مؤثّرةً وشرْطاً وهو مع الخمسةِ الأُولِ مِــنَ التّسعَةِ فإذا نُكّرَتْ : أَذْرَبِيْجَان ، وفيه العلميّةُ ، والعجمَةُ ، والتّركيبُ وزيادةُ الألِـفِ والنّونِ ، والتّأنيثُ ، لأنّه اسْمُ بلْدَةٍ لمْ يبقَ فيه شئٌ ، لأنّه لابَقَاءَ للمشْرُوطِ مِــنْ دونِ شرْطِهِ ، ألا ترَى أنّ البِنْيَةَ إذا اختلّتْ بطلتِ الحيَاةُ .

---

(١) الشرح الكبير على الكافية اللوحة " ١٨/ب" .

(٢) قال الأمام يحي العلويّ : " وقوله : وهُمَا متضادّان واردٌ على جهةِ الانقطـاعِ ولهذا فأنّه فسّره فِى الشرحِ بِمَا يُشعرُ بانْقِطَاعِه بأنْ أوردَه على جِهَــةِ الاستثْنَاءِ المنْقَطعِ بقولِهِ : إلّا أنّهُمَا متضادّانِ ، لِيدلَّ بِه على الانقِطَاعِ " انظر الأزهار الصافية فى شرح الكافية الجزء الاول اللوحة " ٥٥/ب" .

وَعَلَى سَبَبٍ واحدٍ حيثُ تكونُ موثِّرةً فحسْبُ ،وهُو فِي الأربعةِ الأخيْرَة من التسْعَة وَقَالَ بعضُهم فِي عُمَرَ منكَّراً لمْ يبقَ فيه شئ،لأنَّ العدْلَ إنّما كَانَ فيه عَلَماً .

قولُه : (وَخَالفَ سيبويْهِ الأخفش فِي مثْلِ : أحْمَرَ علَماً ثُمَّ يُنَكّرُ) .(٣)

الخلافُ فِيمَا كَانَ ممتنعاً قَبْلَ التّسمِيةِ إلاّ ما فِيه ألِفَا التّأْنيث فلمْ يقلْ أحدٌ بصرْفهِ مُنكّراً ،نحو أنْ تُسميّ بحمْرَاء ،أو تُسميَ بحُبْلَى .

فأمّا إنْ رُكّبَ تركيب المزجيّ نحو أنْ تُسمِيَ ب " خل حمرَاء " (١٩/أ) أوْ "خل سكْرى " ففيه خِلافٌ :
الأكثرُ يصرفُه مُنكّراً،لأنَّهُ لمْ يَمتنعْ للتّأنيثِ لأنّ التركيبَ قدْ غيّرَ حكمَه وقدْ صَارَ كحضْرَموْتَ ،فيُصرَفُ مُنكَّراً .
ومنْهُم منْ يَمنعُ لأنّهُ لمْ يوجدْ شئٌ مِمَّا فِيه ألفُ تأنيثٍ مَصْرُوفاً فِي كلامِهم .

وَكذَا الخِلافُ فِي الجمْع مُركباً نحو أنْ تُسمَى بمَحَارِيبَ مَسَاجد ،وكذَا فَعّلان فَعْلَى ،وأفْعَل صفةً ،وأحَادَ إذَا رُكّبتْ جَرَى علَيْهَا حُكْمُ المُركّبِ عندَ الأكْثرِينَ .

والّذِي وَقعَ الخِلافُ فيه منْ غيرِ هَذِه المُركّبَاتِ أرْبعُ مَسَائِلَ :
وزنُ الفعْلِ صفةً ،وفعْلان فَعْلَى صفةً ،والعدْلُ صِفةً ،ومُنتهَى الجمْع ،كلُّ هَذِه إذَا سُمّيَ بِها امتنعَتْ وأمّا إذَا نُكّرتْ فأمّا الجمعُ فمذهبُ سيبويْه والأكثرُ المنع (٤)،لأنَّهُ لمَّا زَالتْ عنهُ العلمِيّةُ شُبّهَ بأصْلِه فَمنَعَ .

---

(٣) انظر رأى الأخفش والمسألة فى أيضاح الفارسى ٣١٣/١،والمقتصد ١٠٢٨/٢، والمساعد ٣/ ٢٨ – ٢٩ .

(٤) الكتاب ٢٢٧/٣، وانظر المساعد ٢٩/١، والتصريح ٢١٣/٢، والأشمونى ٢٤٩/٣ .

وذهبَ الفرّاءُ ، وروى عن الأخفشِ (٥) أنّه يَصرِفُ ،والصحيحُ المنعُ ؛ لأنّ شَبَهَ العلّةِ في هَذا البَابِ عِلّةٌ ؛ ولأنّ السَمَاعَ قد وَرَدَ بمنع "سَراويلَ " لشَبَهِهِ بالجمعِ قالَ :

* فتى فارِسيٌّ في سَراويلَ رَامِحُ * (٦)

والّذي في " سراويلَ " فيّ شراحيلَ " مُنكراً .

وأمّا من منَعَه علماً ، لكونهِ منقولاً عن الجمعِ كالمصنّفِ ، فالأمرُ في منعه مُنكراً ظاهرٌ عنْدَهُ ، وأمّا العدلُ والصفةُ نحو : أُحادَ ،وأُخَرَ مسمىً بِهمَا ثُمّ يُنكَّرانِ ففيهِمَا الخلافُ . وهُما أظهرُ في المنعِ ؛ لأنّ عدلَهَا كَانَ في التنْكيرِ حتّى أنّ منهُم منْ يصرِفُ " أُحَادَ " عَلَماً ، لزَوالِ العدْلِ ، فإذا اعتبرَ العدْلَ بعدَ ذَهابه فليعتَبرِ الوصفُ بعدَ ذَهَابه .

وأمّا منْ منَعَهُمَا : لمجرّدِ العدْلِ لكونِ فيهَا عدْلَينِ فيحتملُ أنْ يمنعَه علماً لذلِكَ ، وبكونِ العلميّةِ غيرَ مؤثّرةٍ كحمْرَاءَ ، وكالجمْعِ على قولِ المصنّفِ ، ويحتملُ أنْ يجعلَها مؤثّرةً مع العدْلِ كمَساجِدَ في قولِ غيرِ المصنّفِ .

وأمّا فَعْلان كسكْرانَ علماً ، فكذلك فيه خلافُ سيبويْهِ (٧) يجْري في الجميعِ عَلَى سَنَنٍ واحدٍ ، ويَمْنَعُ ، ومنْهُم منْ يَصرِفُ .

وأمّا وزْنُ الفِعْلِ فَمَا كَانَ غيرَ صِفةٍ قبْلَ العلميّةِ صُرِفَ كأَرْنَب و (......) ، ومَا كَانَ صفةً فأمّا أنْ يكونَ منصرفاً في النكرَةِ أوّلاً ، إنْ انصرفَ في النكرةِ صُرِفَ مُنكّراً بعْدَ التّسميَةِ كأرْبع ، ويَعْمَلٍ ، وأرْنَب ، وإنْ لمْ ينصرفْ في النكرةِ فأمّا أنْ يكونَ " أفْعَل مِنْ " ،أوّلاَ ، إنْ كَانَ " أفْعَلَ مِنْ " فإنّهُم يصرفُونَه إذا لمْ يلفظْ فيه بـ " مِنْ "ويمنعُونَه إذا لُفِظَ بِها ، نحو أنْ تُسمّيَ بأفْضَلَ منْ هكَذا .

---

(٥) رُوي عن الأخفشِ الصّرفُ وعدمُه ، انظر رأيه في إيضاح الفارسي ٣١٢/١ -٣١٣ والمقتصد ١٠٢٨/٢ ، والتسهيل ٢٢١ ، والمساعد ٢٩/٣ ، والتصريح ٢١٣/٢، والهمع ٣٦/١ ، والأشموني ٢٤٩/٣ .
كما نُسبَ الصرفُ مُطلقاً لذهابِ الجمعيّةِ للمبرّدِ في المصادرِ السابقة .

(٦) سبق الاستشهاد بهذا البيت في ص ١١٣ .

(٧) الكتاب ٢١٥/٣ ، انظر المساعد ٢٩/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

قال بعضهم :(٨) قال : ويسقط الخلاف بين سيبويه والأخفش في " أفعل من " . ووجه ذلك : أنه لا يستعمل إلا على ثلاثة أوجه :

فإذا كانت معه " من " ونكر ، فقد أشبه أصله أقوى شبه ، ألا ترى أن " أفعل من " لا يكون غير صفة ، فالأخفش إن لم يلحظ أصله خرج من كلام العرب بخلاف " أحمر " ، لوجود " أفعل " اسماً غير صفة كأرنب .

وعكس ذلك : لو تجرد عن " من " فإنه إن لحظ سيبويه أصله خرج عن كلام العرب ، إذ لا يستعمل مجرداً عن اللام والإضافة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة انتهى معنى كلامه . وفيه احتمال ، وإن لم يكن أفعل من ، بل كان نحو : أحمر ، ففيه الخلاف كما ذكر المصنف ، والمذاهب أربعة :

الأول : المنع ، وهو مذهب سيبويه(٩) ، للوزن وشبهه بأصله ، لأنه قد صار نكرة كما كان ، فيعتبر فيه ما كان يعتبر قبل التسمية .

الثاني : الصرف ، وهو مذهب الأخفش ، وروي عن المبرد(١٠) ، وزعم ابن خروف أن الأخفش لم يخالف سيبويه إلا في القياس .

وحجته أن الوصف قد ذهب بالعلمية فلا يرجع ، إذ لم يرد به منكراً ما أريد به قبل نقله ، لأن معناه منكراً شخص ما ممن يسمى بأحمر ، وهذا لا يفيد حصول معنى فيه كما يقول : " رأيت أحمر قانياً " .

الثالث : التفصيل فإن سمي رجل له حمرة بـ " أحمر " أو سواد بـ " أسود " امتنع منكراً وإلا انصرف ، وهو مذهب الفراء وروي عن ابن الأنباري(١١)

---

(٨) هذا قول أبي حيان انظر الارتشاف ٤٤٦/١ .

(٩) الكتاب ١٩٨/٣ و ٢٠٣ ، وانظر ما ينصرف ٧ ، والمقتصد ٩٧٩/٢ ، والمفصل ١٧ ، وابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح الرضى ٦٨/١ ، والارتشاف ٤٤٦/١ .

(١٠) رأيهما في المقتضب ٣١٢/٣ .

(١١) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٤٦/١ ، والمساعد ٣٠/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

الرّابِعُ : تجْويزُ الوجهين ، وهو مرويٌّ عنِ الفارسيِّ(١٢) و الجرجانيِّ(١٣) ، لأنَّ أفْعَل هذا حينَ سَمَّتْ به العربُ تارةً اعتبرتْ فيه الوصفيَّةُ ، وتارةً الاسميَّةَ كقولِه :

* أتاني وعيدُ الحُوصِ مِن آلِ جعفرٍ .. فيا عبدَ شمسٍ لو نهيْتَ الأحاوِصا *(١٤)

ويدلُّ على مذهبِ سيبويْه السّماعُ و القياسُ ، أمّا السّماعُ فروى أبو زيدٍ(١٥) أنّه سألَ بعضَ الهُذليّينَ ، كيْفَ تقولُ : لِلرّجلِ لهُ عِشْرُونَ عبْداً كلُّهم اسمُه أحْمَرُ؟ فقالَ : لهُ عِشْرُونَ أحْمَرَ ، فقالَ : فإنْ كانَ اسمُ كلٍّ أحْمَدَ فقالَ : عِشْرُونَ أحْمَدًا وأمّا القِياسُ : فهُو أنّ شبَهَ العلّةِ في هذا البابِ علّةٌ ، وقدْ وُجِدَ هذا في مَواضِعَ :

الأوّلُ : أسْودُ ، وأرْقمُ فإنّا اعتبرْنا وصفيّتهُ معَ زوالِها .
الثّاني : ألِفُ الإلحاقِ ، وألفُ التّكْثيرِ فإنّهما منعَتا ، لشَبَهِهِما بتاءِ التّأنيثِ ، أو ألِفِ التّأنيثِ .
الثّالثُ : فَعْلان وأفْعَل إذا دخلتْ عليْهِما التّاءُ صُرِفا ، لشَبَهِ الاسْمِ في " أفْعَل " وانتِفاءِ شَبَهِ ألفَيِ التّأنيثِ في فَعْلانَ .
الرّابعُ : التّركيبُ إنّما منعَ لشَبَهِهِ بتاءِ التّأنيثِ .
الخامِسُ : سَراويلُ إنّما منعَ ، لشَبَهِ الجمْعِ على الصّحيحِ . إلى غيرِ ذلكَ (١٩/ب)

قولُه : (ولا يلزمُهُ بابُ حاتِم) .

لا يلزمُ سيبويْهِ ما ألزمَهُ الأخفشُ مِنْ منعِ حاتِمٍ(١٦) .

---

(١٢) الإيضاح العضدي ٣٠٣/١ ، وانظر الارتشاف ٤٤٦/١ ، والمساعد ٢٩/٣ ، والهمع ١ / ٣٦ .
(١٣) المقتصد ٩٧٩/٢ ، ٩٨٢ .
(١٤) للأعشى في ديوانه ١٤٩ .
والشاهد فيه " الحُوص والأحاوصا " جمعُ أحْوصٍ ، فمِنْ جهةِ الاسميّةِ جمعهُ على أحاوص ، ومِنْ جهةِ الوصفيّةِ جمعه على حُوصٍ فالشاعرُ لحَظَ الجهتيْنِ الاسميّةِ والوصفيّةِ .
وهو من شواهد المفصل ١٩٥ ، وابن يعيش ٦٢/٥ ، وشواهد الشافية ١٤٤ ، والخزانه ٨٨/١ .
(١٥) حكايةُ أبي زيْدٍ في المساعد : ٢٨/٣ .
(١٦) انظر المسألة في شرح الوافية ١٥٥/١ ، وشرح الرضى ٦٧/١ – ٦٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٢٤٩ .

قَالَ الأخفشُ : إذَا كُنتَ تعتبرُ الأصلَ فيمنعُ " أحمر " منكَّرًا ؛ لأنّ أصلَه الوصفُ فامنعْ حَاتِمًا عَلَمًا ؛ لأنّ أصله الوصفُ معَ العلميّةِ .

فأجَابَ المصنّفُ : بأنّهُ لايلزمُ ؛ إذْ فِيه مانِعٌ من اعتِبَارِ الوصفيّةِ وهو كونُهُ عَلَمًا ، وبينَهُما تَضادٌّ إذْ العلمُ لواحدٍ معينٍ ، والصفةُ لواحدٍ من أُمّةٍ ولايعترضُ بمثلِ جمعِهِ للأحْوصِ علَى أحَاوصَ حينَ أرَادَ الوصفيّةَ . أمّا هَذا فهُو حكمٌ واحدٌ وهُو منعُ الصّرْفِ ، ولابُدّ فِيه مِن اجْتماعِ علّتينِ ، والضّدّانِ لا يجْتمِعانِ .

قولُه : (وجميعُ البَابِ باللّامِ ، والإِضَافةِ يَنْجَرُّ بالكَسْرَةِ) .

إذَا دَخلتْ اللّامُ فِيمَا لا ينصرفُ ، نحْو : " الأحْمَرِ " أو أُضِيفَ نحْو: أحمرِكُم " دَخلتْهُ الكسرةُ اتّفاقًا ، واختلفُوا هلْ سُمّيَ مُنصرفًا ، أمْ لَا ؟

منْهُم مَنْ توقّفَ فِيهِ ولمْ يحكمْ بشيءٍ ، لتعارضِ الوُجُوه عنده ، ورُوِي ذلِكَ عنِ الفارسيِّ (١٧) . ومنْهُم منْ حَكمَ بالصّرْفِ ، وهو مذهبُ جَماعةٍ ، منْهُم الزّجّاجيّ (١٨) ، وهُوَ الأقربُ ؛ لأنّا إنْ أخذْنَاهُ مِنَ التّصرُّفِ الّذِي هُو التّفنُّنُ ، فَقدْ تَصرّفَ بدُخولِ الجَرِّ والتّنْوِينِ .

يقولُ : المانِعُ منَ التّنوِينِ الألفُ واللّامُ ، والإِضافةُ كمَا يمْنَعانِ : الرّجُلَ ، وغُلَامَ زيْدٍ ، ولمْ يقلْ هُمَا غيرُ متصرِّفينِ .

وإنْ أخذْنَاهُ منَ الانْصِرَافِ عنِ الفعْلِ ، وهَذا غيرُ منْصرِفٍ للشَّبَهِ .

قُلْنَا : قدْ غلبَ هَذا الشَّبهُ بدُخولِ مَاهُو خَاصّةُ الاسْمِ ، فيصيرُ مغْمُورًا كمَا أنّ أيًّا كسَائرِ الموصُولاتِ ، والاستفهاميَّاتِ فِي سَببِ البنَاءِ ، لكنْ لمّا لزمَتْ الإضَافَةَ ، صَارَ الشّبَهُ مغلُوبًا لا حُكمَ لَهُ ، فهُنا أوْلَى ؛ لأنّ البِنَاءَ أبعدُ مِنْ منْعِ الصّرْفِ .

وذَهبَ كثيرٌ مِنَ النّحَاةِ إلى أنّه غيرُ مُنصَرفٍ ؛ لأنّ علامةَ الصّرْفِ عنْدَهُم إنّما

---

(١٧) الإيضاح العضدي ١/٥٨ .

(١٨) الجمل ٢٢٠ ، وهو مذهبُ شيْخه الزّجّاج في ما ينصرف ٦ . كما ذهب جماعةٌ لِهَذا المذْهَبِ وهُمُ المبرّدُ ، وابنُ السّرّاج ، والسيرافيّ ، انظر الأشموني ١/٩٧ .

هِيَ التّنوينُ واشتقاقُه مِنَ الصَّرِيفِ ، ورُوِيَ عنْ سيبويْهِ ٠

وذهَبَ بعضُهم : إلى أنّه إنْ كانَ قدْ ذهَبَ أحدُ سببَيْه كانَ مُنصرفًا ، نحْو : أبراهيم ، و زيْنَب ؛ لأنّ اللّامَ ، والأضافةَ لايدْخُلانِ إلّا بَعْدَ زوالِ العلميّةِ ، وإلّا فَلا ، نحْو : مَساجِدَ و أحْمَرَ ، واختارَ هَذا المُوصِليُّ صَاحِبُ الغُرّةِ (١٩) ، وركْنُ الدّينِ (٢٠) ٠

خاتِمَةٌ :

مِمّا بَقِيَ عَلَى المصنّفِ التّصْغِيرُ ، وجُملَةُ الأمْرِ أنّ كُلَّ ماذهَبَ بتصْغِيرِه سَبَبُ المنْعِ صُرِفَ وَمَا لمْ يذهبْ ، أو حَصَلَ منْعٌ ، وتفصيلُه أنْ نَقولَ : العِلَلُ مَعَ التّصْغِيرِ عَلَى أربعَةِ أقْسَامٍ : منْهَا : ما يُغيّرُ حكمَهُ التّصغيرُ ، وَهي ثلاثٌ : العَدْلُ ، والجَمْعُ ، ومَافيه ألِفَا الأُلحاقِ ، والتّكْثِيرِ علَماً ، فهذِه العِلَلُ يَزيلُ حكمَهَا التّصغيرُ ، ويَنْصرِفُ مَا هي أحدُ سَبَبَيْه ٠

أمّا العَدْلُ : فلأنّ لَهُ صِيغًا محصُورَةً ، وأمّا الجَمْعُ : فلأنّ جمُوعَ الكَثْرةِ لاتُصغَّرُ عَلَى لَفظِهَا ٠ وأمّا العَلَمُ الّذي فِيه أَلِفَا الأُلحاقِ والتّكْثِيرِ فللحذفِ ، أوِ الانقِلابِ يَاءً في التّصْغِيرِ ، وانكِسارِ مَاقبلَهُمَا فزالَ شبهُهُمَا ٠

وقِسْمٌ منْهَا لا يُغيِّرُ التّصغيرُ حُكْمَهُ ، وهيَ ثلاثٌ أيضًا :

الوصْفُ ، والتّركيبُ ، والألِفُ والنّونُ ، سواءٌ كانَتَا فِي اسمٍ أوْ صِفَةٍ ؛ لأنّ التّصغيرَ فِيما كَانَ غيْرَ مُنْصَرِفٍ منْ ذلِكَ لايُغيِّرُ ألِفَه تَقُولُ : عُميْرَان في : عِمْرَانَ ، كما تقولُ : سُكيْرَانُ فِي : سَكْرَانَ ٠

وقِسْمٌ منْهَا مُختَلَفٌ فيه وهِيَ : العلميّةُ ٠

---

(١٩) هو أبو محمد سعيد بن المبارك علي الأنصاري الموصلي المعروف بابن الدهان صاحب الغره في شرح اللمع ٠ توفى سنة : ٥٦٩ هـ ٠
ترجمته وأخباره في الإنباه ٤٧/٢ ، وأشارة التعيين ١٢٩ ،والبغية ٥٨٧/١

(٢٠) الشرح الكبير على الكافية ، لوحة (١٩ / ب)٠

(٢١) انظر القضية في شرح الكافية الشافية ١٥٠٢/٣ ،وشرح الرضى ٦٩/١، والارتشاف ٤٤٧/١ ، والهمع ٣٦/١ ٠

ذَهَبَ بعضُهم : إلى أنّ التصغيرَ يُزيلُ العلميّةَ ، ويكسبُ الاسمَ الوصفيّةَ؛ لأنّ معنى " زُييد " زيدٌ الحقيرُ؛ ولأنّها زيادةٌ غيّرتْ معنَى العَلَمِ ، فتُزيلُ العلميّةَ ، كتنْوينِ التّنْكِيرِ ، والألفِ واللّامِ ، والإضافةِ إذا دَخلتْ علَى الأعلامِ . ومنْ هؤلاءِ منْ يقولُ : تَزولُ العلميّةُ فَقَطْ ، ولاتَصيرُ صِفَةً .

وَذهبَ آخرونَ : إلى أنّ العلميّةَ باقيةٌ ، وأنّ التّصْغيرَ لايُنافِيها كتنْوينِ التّمكينِ ، والتضعيفِ حينَ الوَقْفِ؛ ولأنّها لَوْ زَالَتْ بالزّيادةِ لزالتْ بالنُّقْصانِ ، وَهِيَ لاتَزُولُ به كالتّرْخِيم ، ولأنّه لَوْ كانَ صفةً لَجازَ أنْ يوصفَ بِهِ فيقولُ: رَجُلٌ زُيَيْدٌ، كَمَا تَقُولُ : رَجُلٌ حَقِيرٌ ، ولأنّه لو خَرَجَ عنِ العلميّةِ بالتّصغيرِ ، لَعُوِّضَ عنْ تعريفِهِ اللّامُ كمَا فِي التّثْنيةِ والجمعِ ، ولِهَذَا الخِلافِ فَوَائِدُ :

الأُولَى : أنّه يَنصرِفُ مَاكَانَتِ العلميّةُ شرْطاً فِيه إذا صُغِرَ كمَا إذا نُكِّرَ.

الثّانِيَةُ : أنّ نَحْوَ : أفْكَل ، وأرْنَب نَكِرةٌ إذا صُغِرَا امتَنَعَ؛ للصفةِ والوزنِ، فإذَا قِيلَ لَهُم : وصفيتُه عَارِضةٌ كأرْبَع ،قَالُوا : بلْ لازِمَةٌ لِهذهِ الصّيغَةِ كالوصفيّةِ في " أُحَادَ " و " رُبَاع " عَلَى الصّحيحِ وكَذلِكَ سُلَيْطَان وعُثَيْمَان علَمينِ .

الثّالِثَةُ : أنّ نحو : أحمرَ ، وسَكْرَانَ علَمينِ إذا صُغِّرَ امتَنَعَ للوزْنِ (٢٠ / أ) والصّفةِ علَى قَوْلِ منْ جَعَلَ الصفةَ حَاصِلةً فِي بَابِ التّصغيرِ ،ومَنْ جَعَلَهَا غيرَ حَاصِلةٍ جَاءَ فِيه خِلافُ سيبويْهِ والأخفَشِ .(٢٢)

وأمّا نحْو : أفْكَل عَلَماً إذَا صُغِّرَ فينصرِفُ فِي قَولِ منْ لمْ يجعلِ الوصْفيّةَ حَاصِلةً لِلمُصغّرِ وَلايَأْتِي فِيه خِلافُ سيبويْهِ والأخْفشِ؛ لأنّ أصلَه مُنصَرِفٌ ، هَذَا عَلَى قَولِيْ مَنْ يَجعلُ العلميّةَ زَائِلةً .

الفَائِدَةُ الثّانيةُ : فإنّ منْ يحكمُ بحدوثِ الوصفيّةِ يُوافقُونَ مَنْ حَكَمَ بِبَقَاءِ العلميّةِ ، وَمَنْ حَكَمَ بِبقَائِهَا فإنّ العَائِدَ بيْنَ الأوّليْيْنِ علَى العكْسِ عِنْدَهُ .

---

(٢٢) أيْ : سيبويْهِ يَمنعُ ، والأخفشُ يصْرِفُ .
انظرِ الكتاب ٢١٧/٣ ، والمقتضب ٣٣٧/٣ ، والهمع ٣٦/١ .

وأمّا الثّالثةُ : فيقولُ : امتَنَعَ " أحْمَر " للوزْنِ مع العلميّةِ مُصغرًا كمَا كانَ مُكبّرًا .

والقِسمُ الرّابعُ منَ العِلَلِ ، ينْقسِمُ إلى مايُغيّرُ حكمَهُ التصغيرُ ، وإلى مَا لا يُغيّرُهُ ، وهيَ أربعٌ : التّأنيثُ ،والعجمَةُ ، والجمعُ علَمًا ، ووزْنُ الفعْلِ .

أمّا التّأنيثُ : فإنْ كانَ معنويًّا ثُلاثيًّا ساكنَ الأوْسطِ بِلا عُجْمةٍكَ"هند" تحتّمَ منعُهُ إذا صُغّرَ لمصيرِه إلى :"هُنَيْدَةٍ " وعلَى مُوجبِ قولِ : منْ يَحكمُ بزَوالِ العلميّةِ يَنصَرِفُ . وإنْ كانَ غيرَ ذلِكَ لمْ يُغيّرْ التصغيرُ حكمَهُ .

وأمّا العُجمةُ : فإنْ صُغّرَ تصغيرَ التّرْخيمِ فَجَاءَ علَى أرْبعةِ أحْرُفٍ بياءِالتّصْغيرِ صُرِفَ ، نحو : قُبيْسٍ فِي:قَابُوسَ ، مِنْ أبِي قَابُوسَ كُنيةِ النّعْمانِ ، ونحو: عُزيْرٍ،فِي عَازِرٍ . وإنْ زادَ علَى ذلِكَ ، أوْ صُغّرَ غيرَ تصْغيرِ التّرْخيمِ ، لمْ يتغيّرْ حكمُهُ ، وكانَ ممتَنِعًا إنْ كانَ نحو أبراهيمَ ، ومُنصرِفًا إنْ كانَ نحو : لُوطٍ،إذْ يَصيرُ : أُبَيْرِه ، أُوَبْرِيهيمِ ، ولُوَيْطًا .

وأمّا الجمْعُ علَمًا ، فإنْ وُجِدَ فِيهِ مَانعُ مَنَعَ ، نحْو : أجَادل ، وأكَابِر ، علَميْنِ ، فيُصغّرَانِ إلى : أُجَيْدِلٍ ، وأُكَيْبِرٍ ، وإلّا انْصَرَفَ نحو : مساجد علماء.

وأمّا وزْنُ الفعْل : فهُو ثَلاثَةُ أضْرُبٍ منْهُ مَاكَانَ غيرَ مُنصرفٍ ،فيُصرَفُ بالتّصْغيرِ وهُو نحْو : شَمّر ، وضُرِبَ ، ومنْهُ مَاكَانَ غيْرَ مُنصرِفٍ ، وَبقِي كَذَلِكَ ، نحْو : أُدَابِر وأحْمَرَ ،لمَصيرِهمَا إلى : أُدَيْبِر ، وأُحَيْمِر ، علَى مِثَالِ : أُبَيْطِر ، ومنْهُ مَاكَانَ مُنصرِفًا ، فَصَارَ غيرَ مُنصَرِفٍ ، نحو : خَيْر ، وشَرّ ، لمصيرِهمَا إلى : أُخَيْر،وأُشَيْر ، ونحو : تَضَارُب ، لمصيرِهِ : تُضَيْرِب ، كتُبَيْطِر ، ونحو : تِحْلِئٍ ، لِمَصيرِهِ تُحَيْلِئ، هذا الظّاهِرُ أعْني المنْعَ .

وذَهَبَ بعضُهُمْ : إلى انصِرَافِ ذَلِكَ وَ لايُعْتَبرُ لِهَذا البِنَاءِ ،لأنّهُ عَارِضٌ .
وَاللّهُ أعْلَمُ.

(المَرْفُوعَـــات)

قولـه : (ما اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ)
عَلَمُ الفاعلية : الرفعُ ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وعدلَ عنه لوجهين :

أحدُهما : لِئَلَّا يكونَ فيه إحالةٌ .
الثاني : لئلاَّ يخرُجَ ما فيه إحدى العلاماتِ الأُخَرِ .

وقال : الفاعليةُ ، بالنسبةِ ، ليدخلَ فيه ما حُمِلَ على الفاعلِ ، ويُقال : لِمَ ذَكَّرَ الضَّميرَ وهو للمرفُوعاتِ ؟

وجوابُه : من وجوهٍ :

أحدُها : أَنَّه يعودُ إلى مُضافٍ محذوفٍ ، وتقديرُهُ : بابُ المرفوعاتِ هو.
الثاني : أَنَّه خبرٌ لمبتدإٍ تقديرُه : المرفُوعُ هو .
الثالثُ : أَنَّه إذا توسط ضميرٌ بين مُذكَّرٍ ، ومُؤَنَّثٍ جازَ التذكيرُ والتأنيثُ ،وقد توسَّطَ هذا الضميرُ بين المرفوعاتِ وبين " ما "،فيجوزُ الوجهان،ونظيرُهُ : مَنْ كَانَ أُمَّكَ ؟ومن كانَتْ أُمُّكَ ؟

(الفَاعِـــلُ)

قولُـه : (فَمِنْهُ الفَاعِلُ)
إنَّما قدمه ، لأنَّه الأصلُ عندَه ، وقد وقعَ الخلافُ في الأصلِ منها : فَسِيبَوَيْهِ(١) وأتباعُهُ يقولون : المبتدأُ ، لأنّ عَامِلَه عَدَمِيٌّ ، فهو كالمُسْتَقِلّ بنفسه ، والفاعلُ محتاجٌ إلى فعْلِه ، وما هو كالمُسْتَقِلّ أقوى ، ولأنَّه يَصِيرُ كالمفردِ والفاعلُ مع فِعلِه مُرَكَّبٌ ، والمُفْرَدُ أَسْبَقُ .

---

(١) الكتاب ١/٦ – ٧ ، ١/٤٠ ، " بولاق " وانظر المسألة في ابن يعيش ١/٧٣.

ومنهمْ من يرى تقديمَ الفاعلِ كالزمخشريِّ(٢) ، وهذا المصنفِ(٣) ، ويجعلونَهُ أصلاً للمبتدأِ ، ولسائرِ المرفوعاتِ ، لأن عامله لفظيٌّ فهو قويٌّ ، والأقوى أصلُ وأسبقُ .
وقد اختُلِفَ في العاملِ في الفاعلِ(٤) :

فالأكثرُ على أنه لفظيٌّ ، وهو الفعلُ ؛ لأنّهُ يستدعيهِ ويطلبُهُ ، ولايعدلُ إلى المعنويِّ مع إمكانِ اللفظيِّ .

وقيلَ : هو معنويٌّ ، ثمَّ ، اختلفوا :
فقيلَ : كونُهُ فاعلاً في المعنى إنْ كانَ مثبتاً ، أو التركيبَةُ إن كانَ منفياً ، ورُوِيَ عن الكِسائيِّ(٥) ، وردَّ بـ " ماتَ زيدٌ " .

وقيلَ : شبهُهُ بالمبتدأِ في أنّه مُخبَرٌ عنهُ .

وردَّ : بأن عاملَ المبتدأِ معنويٌّ ضعيفٌ والقويُّ لا يُشبَّهُ بالضعيفِ إلا إذا أُريدَ قلبُ التشبيهِ وهو مَجازٌ .

قولُه : (**وهو ما أُسْنِدَ الفعلُ**)
هذا كالجِنْسِ لِلْحَدِّ ، وإنّما أتَى بـ " ما " لِيدْخُلَ فيه صريحُ الاسمِ ، نحو: "قامَ زيدٌ " والمُقدَّرُ بهِ لحرفٍ مصدريٍّ ، وهو " أنْ " و " أنَّ " و " ما " و "لوْ" على قولِ : مَنْ جعلَ لوْ مصدريَّةً ، مثل : " يُعجِبُني أنْ قمْتَ ، وأنّكَ قمْتَ " و :

* يَسُرُّ المَرْءَ ماذَهَبَ اللَّيالِي *(٦)

---

(٢) المفصل ١٨ ، وانظر ابن يعيش ١/٧٣ - ٧٤ .
(٣) شرح الوافية ١٥٦ ، والكافية ٦٨ .
(٤) انظر الخلاف في الهمع ١/١٥٩ .
(٥) رُوِيَ هذا المذهبُ عن خلفٍ في التسهيل ٧٥ ، والمساعد ١/٣٨٦، والهمع ١ / ١٥٩ .
(٦) البيت لم يُعْرَفْ قائلُه وعجزُه :
* وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا *
والشاهد " ماذَهَبَ " .
وهو من شواهد المفصل ١٧٣ ، وابن يعيش ١/٩٧ ، والتصريح ١/٢٦٨، والهمع ١/٨١ .

* ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا *(٧)

ولا خِلافَ في (٢٠ / ب) جَوازِ إسْنَادِ الفِعْلِ إلى الاسمِ الصَّريحِ ، أو الفعلِ الدَّاخلِ عليهِ حرفٌ مَصْدريٌّ ، وإنَّما وقعَ الخِلافُ في مسألتين :

الأولى : هل يَجُوزُ الإسنادُ إلى الفعلِ من غَيْرِ حَرْفٍ مصدريٍّ ؟

والمذاهبُ ثلاثةٌ :

الأوَّلُ : المَنْعُ مُطْلقًا ، وهو مذهبُ الجمهورِ ، منهم المُبَرِّدُ والفَارِسيُّ (٨) .

الثاني : الجوازُ ، وهو لِقَوْمٍ من الكُوفِيِّينَ ، منهم هِشَامٌ وثَعْلَبٌ (٩) ، أجازُوا : يُعْجِبُني يَقُومُ زيدٌ . وظَهَرَ لي أَقَامَ زيدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ مُسْتَدِلِّينَ بقولِه تعالى : * ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ * (١٠) ، وقولِه :

* وَمَا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ * (١١)

وقولِه :

* مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوْتَهَا .. أَمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ البَحْرَانِ * (١٢)

الثالثُ : الجَوازُ إذا كانَ فِعْلَ قَلْبٍ ، وكانَ مُعلَّقًا نحو : ظَهَرَ لي أَقَامَ زيدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ وعَلِمَ أَذَهَبَ زيدٌ أَمْ بَكْرٌ ؟ ، والمَنْعُ إن كانَ غَيْرَه ، وهو مذهبُ الفَرَّاءِ (١٣) وجماعةٍ ، ورُوِيَ عن سِيبَوَيْهِ (١٤) .

---

(٧) لِقُتَيْلَةَ بنتِ النَّضْرِ في سيرة ابن هشام ٤٣/٢ ، وأنيس الجُلَساء ١٧٨ ، والدرر ٥٣/١ وعجزه
* مَنَّ الفَتَى وَهْوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ *
والشاهد قوله " لو مَنَنْتَ " .
وهو من شواهد التصريح ٢٥٤/١ ، والهمع ٨١/١ ، والأشموني ٣٤/٤ .

(٨) المقتضب ١٥١/١ - ١٥٢ .
وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٤١/٢ ، والتصريح ٢٦٨/١ .

(٩) رأيهما في ائتلاف النصره لليمني ٩٩ .

(١٠) يوسف ، آية (٣٥) .

(١١) سبق الاستشهاد بهذا البيت في ص ٢٦ .

(١٢) للفرزدق ، وهو في ديوانه ٨٨٢ .
والشاهد قوله (أَهَجَوْتَهَا) وقد وضحه الشارح .
وهو من شواهد البيان والتبيين ٢٤٨/٣ .

(١٣) معاني القرآن ١٩٥/٢ ، و ٣٣٣ .

(١٤) الكتاب ١١٠/٣ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٤١/٢ ، والهمع ١٦٤/١ .

الثانية : اسمُ الاستفهامِ ، واسمُ الشّرطِ ، ونحوُ ذلك ممّا لهُ الصّدرُ . الأكثرُ يمنعُ مِنْ وقوعِهِ فاعلاً ، وأجازَ ذلك جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ ، واحتجّوا بقولِه تعالى : ﴿ وتبيّنَ لكمْ كيفَ فعلْنا بِهمْ ﴾ (١٥) ﴿ أوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أهلكْنا ﴾ (١٦) .

قولـه : (أو شبهُهُ)

شِبْهُهُ أنواعٌ :

أحدُها : المشتقاتُ ، وما تؤوّل بِها من الجوامدِ ، نحو : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، وسيأتي في النّعتِ .

الثاني : المصادرُ .

الثالث : أسماءُ الأفعالِ .

الرابع : الظّرفُ ، والحرفُ .

قولـه : (وقُدّمَ عليهِ)

يَخرجُ منهُ صُورةُ المُبتدأِ الّذي خبرُه فِعلُهُ ، نحو : زيدٌ قامَ ، وللمانعِ أنْ يقولَ : ليْسَ بمُسْنَدٍ إليهِ ، بل إلى ضَميرِه ، وهو غيرُ مُقدّمٍ .

وكأنّهُ أرادَ التنبيهَ على أنّ الفاعلَ لا يجوزُ تقديمُه على فعلِه ، لكنّه يقال : هذا حُكْمٌ ، ولذلك اختُلِفَ فيه ، والأحكامُ لا تدخلُ في الحُدُودِ .

والمذاهِبُ في تقدّمِ الفاعلِ ثلاثةٌ (١٧) :

الأول : المنْعُ مُطْلقاً ، وهو قولُ الجمهورِ ، وعلّلهُ بعضُهم بالإلباسِ بالمبتدأ .

الثاني : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ الكوفيّين مُستدلّين بقولِـه :

---

(١٥) إبراهيم ، آية (٤٥) .

(١٦) السجدة ، آية (٢٦) .

(١٧) انظر المسألة في أسرار العربية ٧٩ ، والأوضح ٣٣٧/١ ، والمساعد ٣٨٧/١، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشموني ٤٥/٢ ـ ٤٦ .

* فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبُ * (١٨)

أصله : مُتَغَيِّبٌ نَحْسُهُ ، فنحسُه مرتفع : ب (متغيب) وقولها :

* مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا * (١٩)

وتأوله الأولون : فمتغيّب أصله : مُتَغَيِّبِيٌّ بياء النسب ثم خففت ، كقوله :

* وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأَسْوَدِ * (٢٠)

وأمّا " وَئِيدًا " فقيل : هو حالٌ ، ومَشْيُهَا بَدَلٌ من الضمير في الجِمَالِ . وضُعِّفَ : بأنّ البدلَ مِنَ المُشْتَرَكِ لا يجوزُ .

وقيلَ : نَاصِبُهُ محذوفٌ أي : ظَهَرَ وَئِيدًا ، كقولهم : "حُكْمَكَ مُسَمَّطًا " . (٢١)

الثالثُ : التفصيلُ ، فيجوزُ حيث لا يَلْتَبِسُ بالمبتدأ نحو أنْ يَكُونَ نكرةً ، أو يكونَ مثنىً ، أو مجموعًا ، نحو : رَجُلٌ قامَ ، والزيدان قامَ ، وحيثُ يكونُ تابعًا ، نحو : قُمْتَ أنتَ ، وهذا ظاهرُ كلامِ السكاكيّ (٢٢) ، ويحتملُ أنّ

---

(١٨) لامْرِئِ القَيْسِ ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدره
∴ فَظَلَّ لَنَا يومٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ ∴
وهو من شواهد مجالس العلماء ٣١٩ ، وابن السيرافي ٢/٢١٤ ، واللسان «غيب» ٢/١٤٧ .

(١٩) للزَّبَّاء ، ونُسب لغيرها ، وقيل : إنه مصنوعٌ عليها . وشطره الآخر هو
* أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا *
والشاهد " مَشْيُهَا " وقد وضحه الشارح .
وهو من شواهد معاني الفراء ٢/٧٣ ، والتصريح ١/٢٧١ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والأشموني ٢/٤٦ .

(٢٠) للنّابغةِ الذبيانيّ . وهو في ديوانه ٢٩ وصدره
* زَعَمَ البَوَارِحُ أنّ رِحْلَتَنَا غَدًا *
والشاهد " الأَسْوَدُ " وقد وضّحه الشارح .
وهو من شواهد الأغاني ١١/٣٧٩٤ ، والخصائص ١/٢٤٠ ، وشفاء العليل ١/٢٩٥ ، والهمع ١/٩٩ .

(٢١) معنى المثل : احْتَكِمْ وخُذْ حُكْمَكَ مُجَوَّزًا نَافِذًا .
وقد ورد المثلُ في جَمْهَرَةِ الأمثالِ ١/٣٧٤ ، ومَجْمَعِ الأمثال ١/٣٧٦ .
كما رواه المَيْدَانِيّ برواية " حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ " بالرفع .

(٢٢) مفتاح العلوم ٨٧ .

مُرَادَ السَّكَّاكيِّ قَصْرُ ذلك على ماكان تابعًا ، ثُمَّ عندَه هو لايكونُ إلّافي نحوِ " رجلٌ قامَ " وهو النَّكِرَةُ إذا كانَتْ تابعةً ، وفي نحو : " أنتَ قمْتَ " وهو الضَّميرُ إذا كان تابعًا في الأَصْلِ .

قال : ولايُقَدَّرُ التقديمُ في " زَيْدٌ عَرَفَ " ممَّا ليس بنكرةٍ ،ولاضميرٍ.

قوله : (**عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ**)

يخرجُ مفعولُ مالم يُسَمَّ فَاعِلُه ، فإن اخْتِيَارَهُ أن يُبَوَّبَ لهُ ، ولايُدْخِلَه في الفاعلِ لِمُفَارَقَتِه له في المَعْنَى .

وإنْ كان مُتَقَدِّمو النُّحَاةِ يَجْمَعُونَهُمَا في بابٍ واحدٍ .

ولم يقلْ : قائمًا بهِ ، ليدخلَ فيه أنواعُ الفاعلِ الاصطلاحيِّ ، فإن منهُ مايقومُ بالفاعلِ ، نحو " ضَرَبَ زيدٌ " ومنه مالا يقوم به نحو " ماقام زيدٌ " ونحو : (ماتَ زَيْدٌ) وسقطَ الجدارُ ، ونحو " قَرُبَ زَيْدٌ " وبَعُدَ زيدٌ ؛ لأَنَّ المُرادَ : قُرْبُ مكانِ زيدٍ وإنَّما كانَ كذلك ؛ لأَنَّ المُرَادَ قُرْبُ المحلِّ والشخصِ ، لا المحبَّةُ في القلبِ ، فلو أُرِيدَ هذا لم يُقَدَّرْ شيءٌ ، واللهُ أَعْلَمُ.

واعلمْ أنه يدخل في حدِّه أسماءُ الأفعالِ الناقصةِ ، وهيَ عِنْدَ أكثرهم لاتُسَمَّى فاعِلةً ، وإنْ كَانَ قَدْ جَرَى في كلامِ سِيبَوَيْهِ ذلك لكنَّه على جِهَةِ التَّجَوُّزِ والحَدُّ لايتَجَوَّزُ فيهِ .

قوله : (**والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ**)

قال السَّيِّدُ شرفُ الدين (نَوَّرَ اللهُ حُفْرَتَه) : لأَنَّه كالجزءِ منه لوجوهٍ :

الأوَّلُ : أنهم سكَّنوا له آخرَ الفعلِ في نحو : " ضَرَبْتُ " .

الثَّاني : أعربُوا الفعلَ بعد الفاعلِ في " يَضْرِبُونَ " وأخَواته ،والإعرابُ إنَّما يكونُ على الآخرِ إذا كان بالحَرَكةِ ، وعَقِيبَ الآخِرِ إن كانَ بالحرفِ .

الثَّالثُ : أنَّثوا الفِعْلَ ، لِتأنيثِه ، وأنت تعلمُ أنَّ الأفعالَ مُذَكَّرَةٌ،

الرابع : نَسَبُوا إلى " كُنْت " : كُنْتِيّ ، والنسبةُ في المُرَكَّبَاتِ إنّما هِيَ إلى الأوّلِ فقط . وهذا الرابعُ وإنْ كانَ شاذًّا ، فهو يُنَبِّهُ عَلَى أَنَّه كالجزءِ ، وأنّ الأصلَ في نحو " قامَ زيدٌ " مُسمَّىً بهِ النّسبةُ إليهما معًا.

قوله : (فلذلك جازَ : ضَرَبَ (٢١/أ) غُلامَهُ زَيْدٌ).

أيْ : لِأَنَّ الأصلَ تقدُّمُ الفاعلِ فجاءتْ هذه المسألةُ لمّا كان الفاعلُ متقدِّمًا في التَّقْدير ، وكذا يجوزُ : غُلامَهُ ضَرَبَ زيدٌ ، وأيَّ شيءٍ أرادَ أخَذَ زَيْدٌ ، على أنّ في (أرادَ) ضميرَ زيدٍ ، لأن المفعولَ في نية التأخيرِ على الفِعْلِ والفاعلِ ، فكأنّك قُلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ غلامَه ، وأخَذَ زيدٌ أيَّ شيءٍ أرادَه.

قالَ نَجْمُ الدِّينِ : (٢٣) ومَنَعَهُمَا الكوفيونُ ، قالوا : لأنّ المُفَسِّرَ الفاعلُ ، ولايجوزُ أن تقدِّرَهُ قبلَ المفعولِ هُنَا ؛ لأن الفاعلَ لايتقدَّمُ على الفعلِ بخلافِ " ضَرَبَ غلامَه زيدٌ " . وَجْهُ كلامِ البصريين : أن نقول : المفعولُ هو المُقَدَّرُ تأخيرُه. ومنعَ الكوفيّونَ – أيضا – زيداً غلامُه ضَرَبَ ، وأجازهُ البصريّون .

قال الكوفيون : زيدٌ متأخر في التقدير من وُجُوه :

أحدها : بالنظرِ إلى غُلامه ؛ لأنّه مِنْ تَمامِ خبرِه .

والثاني : بالنسبةِ إلى (ضَرَبَ) ؛ لأنّه معمولٌ .

والثالث : بالنسبةِ إلى فاعلِ " ضَرَبَ " لِأنّهُ مفعُولُه ، فيبْقَى الضميرُ المتّصلُ بغلامِه بلا مُفَسِّرٍ ، بخلاف نحوِ : قولِه تعالى : ﴿ وإذِ ابْتَلَى إبْرَاهيمَ رَبُّهُ ﴾ (٢٤) ، لأنّ المنصوبَ متأخرٌ من جهة المفعوليةِ فقط ، وكذا جازَ " زيداً ضربَ غلامُه ".

وقياسُ الكوفيّين : لايجوزُ ، من حيثُ فيها مانِعَانِ من الثّلاثَةِ الّتي في "زيداً غلامُه ضَرَبَ " ويَحْتَمِلُ جَوَازُهذِهِ عِنْدَ الكوفيين ؛ لأنّهم يَعْتَبِرُون اجْتِماعَ الثّلاثَةِ.

---

(٢٣) شرح الكافية ١٢٨/١ – ١٢٩ .

(٢٤) البقرة ، آية (١٢٤).

والبَصْرِيُّون : اعتبروا تقدمَ المفسِّر لفظاً ، وإنْ كانت رُتبتُه التأخرَ

يُنظَرُ في هذه الحكايةِ عن الكوفيين فإنَّها تُخالِفُ ماروِي عنهم من تجويزِ تقدُّمِ الفاعلِ ، ولعلَّ الكوفيِّين فريقان .

قوله : (وامتنع " ضَرَبَ غلامُهُ زيداً ") :
لمَّا كانَ الفاعل في رُتبتِه ، والضمير متصِلٌ به عائدٌ على زيدٍ ، وهو متأخرٌ لفظاً ورُتبةً ، ولابدَّ فيما يَرجِعُ إليه الضميرُ من أنْ يتقدمَ لفظاً ورتبةً ، أو لفظاً ، أَوْ رتبةً .

أمَّا أنْ يتأخرَ لفظاً ورتبةً كمسألتِنا هذه فلا ، والطرفان الأوَّلانِ ـ وهما المُتقدِّمُ لفظاً ورُتبةً ، والمُتقدِّمُ لفظاً فقط ـ متفقٌ على جوازهما ، نحو :

ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ، وضَرَبَ زيداً غلامُهُ ، إلَّا إذا قُدِّمَ المفعولُ على الفعلِ والفاعلِ ، نحو " زيداً ضَرَبَ غلامُه ، وزيداً غلامُه ضَرَبَ " كما تقدَّمَ ، والمفعولُ الصَّريحُ رتبتُه التقدُّمُ على الَّذي بحَرْفِ جرٍّ ، والمفعولُ الأوَّلُ رتبتُه التقدُّمُ على الثَّاني ، فتقول : قَتَلْتُ بأخيه زيداً ، واخترتُ قومَه زيداً ، لأنَّ الأصلَ : مِنْ قومِه . وتقول : أعطيتُ دِرهمَهُ زيداً ، ولاتقولُ : أعطيتُ صاحِبَهُ الدِّرهمَ ، إلَّا على قولِ : من أجازَ ضرَبَ غلامُهُ زيداً .

وأمَّا الثالثُ ـ وهو المتقدمُ رتبةً ـ فهُوَ جائزٌ أيضاً ، نحو : ضَرَبَ (غلامَهُ زيدٌ) وفيه الخلافُ المذكورُ آنفاً .

والرَّابعُ : وهُوَ تأخرُ المُفسِّرُ لفظاً ورُتبةً ، نحو : ضَرَبَ (غلامُهُ زيداً) . الأكثرُ على منعِه ، وأجازَهُ ابنُ جنِّي (٢٥) ، ورُوِيَ عن الأخفشِ (٢٦) ، مُحتجاً بقولِه :

---

(٢٥) الخصائص ٢٩٤/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الرضى ٧٢/١ والأوضح ٣٦٦/١ ، والأشموني ٥٩/٢ .

(٢٦) انظر شرح الرضى ٧٢/١ ، والأوضح ٣٦٦/١ ، والأشموني ٥٩/٢ .
وممن قال بهذا القول الطُّوالُ من الكوفيين بالنسبة للمتقدِّمين ، وابنُ مالكٍ ، والرَّضِيُّ من المتأخِّرين . قال الرَّضى : " والأولى تجويزُ ماذهبا إليه لكنْ على قِلَّةٍ وليس للبصريَّةِ منعُه مع قولِهم في بابِ التَّنازعِ بمَا قالوا " .

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ * (٢٧)

وقولـه :

* لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبَا * (٢٨)

ولأنَّه قدْ جازَ في التَّنازعِ ، كما سيأتي ، فكذا هنا ، ولعلَّنا نتعرَّض لذلك في المُضمرِ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

قوله : (وإذا انْتفَى الإعْرابُ) .

لمَّا ذكرَ أنَّ أصْلَ الفعلِ التَّقْديمُ ذكرَ أنَّه قد يُؤخَّرُ لعارضٍ ، ويجبُ تقديمُ المفعولِ ، وقد يجبُ تقديمُ الفاعلِ ، وتأخيرُ المفعولِ أيضاً .

وبَدأَ بوُجُوبِ تَقْديمِ الفاعلِ ، لأنَّه أقربُ إلى الأصلِ ، وهذا الذي ذُكر منْ أنَّه قدْ يَجبُ تَقْديمُ الفَاعلِ ، وتأخيرُه على التفصيلِ المذكورِ .

ومنْ جُملةِ الوُجوهِ المُوجِبَةِ للتَّقْديمِ اللَّبْسُ ، وهو قولُ الجُمْهورِ من النُّحَاةِ ، وزَعَمَ أبو العَبَّاسِ بنِ الحَاجِّ (٢٩) ، ورَوَاهُ عن الزَّجَّاجِ (٣٠) أنهُ لايجبُ لإزالةِ اللبسِ ، وبالغَ في ذلك ، وقال : وَجَدْنا في كلامِ العربِ مواضعَ كثيرةً مُلْتَبِسَةً ، ويُكْتفَى بالقرينةِ الحاليَّةِ : نحو تصغيرِ " عُمَرَ ، وعَمْرٍو " وغيرِ ذلك ممَّا يَطُولُ ، ولأنَّ من مَقاصِدِ

---

(٢٧) للنَّابغةِ الذُّبْيَانيِّ وهو في ديوانه ٢١٤ ، كما نُسب لأبي الأَسْوَدِ الدُّؤَليِّ وهو في ديوانه ١٢٤ . وعجُزه

* جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ *

والشاهد قوله " جَزَى رَبُّهُ " .

وهو من شواهد الخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالي الشجري ١٠٢/١ ، وشرح شذور ١٣٧ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، والهمع ٦٦/١ .

(٢٨) للسفَّاح بنِ بكيرٍ اليَرْبُوعيِّ في الخزانة ١٣٥/١ ، ومواضع أخر . وعجزه

* أَدَّى إليهِ الكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ *

والشاهد قوله " عصى أصحابه " .

وهو من شواهد الخزانة ١٣٥/١ ، ١٤٠ ، ٥٣٧/٢ .

(٢٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزديُّ الإشْبيليُّ ، من شيوخه أبو علي الشَّلوبين ، من أشهرِ مصنفاته " نقد المقرب " توفى سنة : ٦٥١ هـ .

(٣٠) انظر توضيح المقاصد ١٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٠١/٦ ، والارتشاف ١٩٩/٢ ، والأوضح ٣٦١/١ ، ومغني اللبيب ٦٦٢ ، والتصريح ٢٨١/١ ، والهمع ١٦١/١ ، والأشموني ٥٦/٢ ، وابن الحاج النحوي ٧٣ – ٧٤ .

المخاطبين الإجمال ، ولايمتنع أن يقصد إلى ذلك في " ضرب موسى عيسى " ليقع تردد واحتمال ، ثم أيضًا قد حصلت به فائدة ، وهو حصول ضرب من أحدهما للآخر، وإن لم يتعين ، كما يجوز : " قتل زيد " للإخبار بقتل ، وإن لم يتعين فاعله .

قال ابن الحاج : أو إن كان الظاهر أن المقدم منهما هو الفاعل لكن لا يقطع على ذلك . وقول المصنف (وإذا انتفى الإعراب لفظًا) احتراز : من أن لاينتفي لفظًا . وقوله : (فيهما) .

يحترز من أن يبقى إعراب أحدهما فإنه يدل على تعيين الآخر ، وبالقرينة من حصولها ، والقرينة ضربان : معنوية ، وهي قسمان :

حالية ، نحو : " ضربت هذه هذه " مشيرًا إليهما .

وعقلية ، نحو : أكل موسى كمثرى .

الثاني : لفظية ، نحو : ضربت الحبلى موسى .

وفي المسألة سبعة أطراف : انتفاء الإعراب فيهما ، والقرينة وهي المقصودة ، نحو : " ضرب موسى عيسى " لا إعراب ولا قرينة ، لأن كلًا منهما ممكن أن يضرب الآخر ، انتفاء الإعراب في الفاعل والقرينة ، انتفاؤه في المفعول والقرينة ، انتفاء القرينة دون الإعراب فيهما ، انتفاؤهما (٢١/ب) دون إعراب الفاعل ، انتفاؤهما دون إعراب المفعول ، حصولهما معًا . والمراد الأول من هذه ليس إلا ، والباقية محترز عنها ، لجواز التقديم ، والتأخير فيها وإنما وجب التقديم في الطرف الأول ، لأنا لما فقدنا الإعراب والقرينة لم يبق مايكشف عن المراد إلا البقاء على الظاهر ، والأصل أن الأول هو الفاعل .

قوله : (أو كان مضمرًا متصلًا)

أي : الفاعل يجب تقديمه متى كان مضمرًا متصلًا ، نحو : ضربت زيدًا ، لأنه لو أخر لا نفصل ، وليس هذا موضع انفصال .

وقد أجاز بعضهم الانفصال ، وتأخيره ، واحترز من أن يكون منفصلًا محصورًا فسيأتي حكمه ، ومن أن يكون المفعول مضمرًا متصلًا ، فيجب تأخير الفاعل ، ومن أن

يكونَ الفاعلُ ظاهرًا ، فلا يجب له هذا .

قوله : (أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ) .

أي : مفعولُ الفاعلِ بعد " إلاّ " نحو : ماضربَ زيدٌ إلا عمرًا ، وإنما وجبَ التقديمُ ؛ لأنَّ المُرَادَ حصرُ الفاعلِ على المفعولِ ، ولو قدَّمتَ المفعولَ لانعكس، فأفادَ حصرَ المفعولِ على الفاعلِ ، هذا إذا قدَّمتَ المفعولَ وحدَه .

فأمَّا إذا قدَّمتَه مَعَ " إلاّ " على الفاعلِ فقلتَ : ماضربَ إلاّ عمرًا زيدٌ ، ففيها خِلافٌ : البصريون ، والكسائيُّ والفرّاءُ (٣١) ، يُجيزونَ ، ويحتجُّون بقوله : (٣٢)

* فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مابي كَلامُهَا *

وقوله : (٣٣)

* وتغرسُ إلاّ في مَغَارِسِهَا النخلُ *

* .... ولَمْ تَقُمْ ∴ عَلَى أَحَدٍ إلاّ عليكَ النَّوائحُ * (٣٤)

---

(٣١) ووافقهم ابنُ الأنباريّ في تخليص الشَّواهِدِ لابْنِ هِشَام ٤٨٥ ، والأوضح ٣٦٢/١ ، والمساعد ٤٠٦/١ ، وائتلاف النصره ٧٦ ونسب للكسائيّ وحده في شرح الكافية الشافية ٥٩١/٢ ، والهمع ١٦١/١ .

(٣٢) لمجنونِ ليلى ، وهو في ديوانه ٢٥٠ وصدره

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

والشاهد قوله " إلاّ ضِعْفَ " وقد ورد في أوضح المسالك ٣٦٣/١ ، وابن عقيل ١٠٣/٢ ، والتصريح ٢٨٢/١ ،والهمع ١٦١/١، والأشمونيّ ٥٧/٢ .

(٣٣) لزهير بن أبي سلمي ، وهو في ديوانه ١١٥ ، وصدره

* وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وَشيجُهُ *

والشاهد قوله " إلاّ في مَغَارِسِهَا " .

وهو من شواهد العينيّ ٤٨٢/٢ ، والتصريح ٢٨٢/١ .

(٣٤) لأشجع السلمى في الخزانة ١٤٣/١ . وصدره

* كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ ..... *

والشاهد قوله " إلاّ عَلَيْكَ " .

وهو من شواهد العينيّ ٥٧٥/٣ ، والخزانة ١٤٣/١ .

وذهبَ هذا المصنّفُ ، والجزوليّ(٣٥) وابنُ مالكٍ(٣٦) إلى أنّه(٣٧) يجبُ تقديمُ الفاعلِ مطلقًا قياسًا على " إنّما " ، ولأن المحصورَ ضَرْبُ زيدٍ ، لا الضَّرْبُ مطلقًا ، فلا يجوزُ تأخيرُ زيدٍ ، إذْ فيه قَصْرُ الضَّرْبِ وحدَه ، وهو غيرُ مقصودٍ ، ولاصَحِيح .

وذكرَ جلالُ الدّينِ القزوينيّ(٣٨) أنّه قليلٌ ، وأجازَه هو والسّكاكيّ(٣٩) .

قولـه : (أو معنَاهَا) .

أيْ : وقعَ المفعولُ بعدَ معنَى " إلاّ " ومعنى " إلاّ " " إنّما " .

واعلمْ أنّ هذا سَهْوٌ من المُصنِّفِ ، لأنّه متى وقع المفعولُ بعد " إنّما " وَجَبَ تقديمُه ، لاتّفاقِهم عَلَى أنَّ الأوّلَ بعد " إنّما " محصُورٌ على الثّاني ، ولمْ يُرِدِ المصنّفُ هذا الّذي تُعْطِيهِ عبارَتُه ، وإنّما أرادَ أنْ يقعَ الفاعلُ بعدَ " إنّما " وتمثيلُه في الشرحِ يدلُّ عليه ، وهو مستقيمٌ أعْنِي تمثيلَه بنحْوِ : إنّما ضَرَبَ زيدٌ عمْرًا ، وإنّما السّهْوُ في التّرْجمةِ ، وإنّما وجبَ تقديمُ الفاعلِ متى وقعَ بعدَ " إنّما " لأنه لو أُخِّرَ لا لْتبَسَ بحصْرِ المفعولِ على الفاعلِ ، والأولُ هو المحصورُ ، وبيْنَهما فرْقٌ واضحٌ ، لأنّ المحصورَ لا ينفكّ عن المحصورِ عليه ، ولاعكسَ .

قولـه : (وإذا اتّصلَ بهِ ضميرُ مفعولٍ) .

أيْ : بالفاعلِ ضميرُ مفعولٍ ، نحو : ضَرَبَ زيدًا غلامُه ، وإنّما وجبَ التّأخيرُ هنا ، لأنّه لو قُدّم لعادَ الضّميرُ إلى متأخرٍ لفظًا ورُتْبةً .

قولـه : (أوْ وقَعَ بعْدَ " إلاّ ") .

أيْ : وَقَعَ الفاعلُ بعْدَ " إلاّ " نحو : ماضَرَبَ عمْرًا إلاّ زيدٌ ، وإنّما وَجَبَ التقديمُ ، لأنّ الغَرَضَ حصرُ المفعولِ على الفاعلِ ، ولو قدّمْتَ لانعكسَ .

فأمّا لو قدّمْتَ الفاعلَ مَعَ " إلاّ " فقلْتَ : ماضَرَبَ إلاّ زَيْدٌ عَمْرًا ، ففيها

---

(٣٥) شرح الكافية لوحة ١٨/ب ، وشرح الوافية ١٥٨ – ١٥٩ .
(٣٦) المقدمة الجزولية ٥١ ، وانظر المساعد ٤٠٦/١ ، ووافقه الشلوبين .
(٣٧) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٠ .
(٣٨) الايضاح ٢٢٥/١ .
(٣٩) مفتاح العلوم ٢٩٧ .

خلافٌ : البَصْرِيّون يَمْنَعُون ، وهو اختيارُ المصنِّفِ .(٤٠)

وأمّا الكِسائيّ(٤١) والفرّاء(٤٢) وجماعةٌ فيُجيزون محتجّين بقوله :

* ما عابَ إلاّ لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا هَجا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلا *(٤٣)

وقوله :

* وهَلْ يُعَذِّبُ إلاّ اللّهُ بالنّارِ *(٤٤)

وتأوّله البَصْرِيّون : على أنّه قد تمّ الكلامُ بدونِ المفعول ، والمفعول مُنْتَصِبٌ بفعلٍ آخرَ تقديرُه : عابَ فِعْلَ ذي كرمٍ ، وهَجا بَطَلاً ، ويعذّبُ بالنارِ .

وفرّقوا بين هذا ، وبين "ماضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا" بوجهين :

أحدُهُما : أنّ هذا كلَّه خلافُ القياس ، لاستلزامه قصرَ الصِّفةِ قبلَ تمامِها ، لكن وَرَدَ السَّماعُ في قَصْرِ الفاعلِ ، ولم يُمْكِنْ تأويلُه ، إذْ لَمْ تَتِمّ الجملةُ فيُرْفَعُ بفعلٍ آخرَ بخلافِ هذا .

الثّاني : أن المفعولَ مستغنًى عنه ، لأنه فضلةٌ فيُوهِمُ قَصْرَ الصِّفةِ قبلَ تَمامِها ، بخلاف الأولى ؛ لأنّ الفاعلَ لايُستغنَى عنه .

---

(٤٠) شرح الكافية لوحة ١٩/أ ، وشرح الوافية ١٥٩ - ١٦٠ ، وهو مذهب البصريين ، والكوفيين ، وابنِ الأنباري ، والجزولي ، والشلوبين . انظر المساعد ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والأشموني ٥٨/٢ .

(٤١) هذا مذهبُ الكسائي في تقديم المحصور بإلاّ مطلقا ، انظر هامش "٣١" السابق .

(٤٢) نسب الشارح (رحمه الله) إلى الفراء جوازَ تقديم الفاعلِ المحصورِ بإلاّ على المفعولِ ، مع أنّ كُتبَ النحاة ترْوي عن الفراء المنعَ على مذهب البصريين وغيرهم. انظر هامش " ٤٠ " السابق .

(٤٣) البيتُ لم يُعْرفْ قائله .
والشاهد قوله " إلاّ لَئيمٌ - إلا جُبّأٌ " .
وهو من شواهد أوضح ٣٦٧/١ ، والتصريح ٢٨٤/١ ، والهمع ١٦١/١، والأشموني ٥٧/٢ .

(٤٤) البيت لم يُعرف قائله . وصدره :
* نُبِّئْتُهم عذّبوا بالنّارِ جارَهُمُ *
والشاهد " إلاّ اللّهُ " .
وهو من شواهد معاني الفراء ١٠١/٢ ، وأوضح ٣٦٨/١ ، والعيني ٤٩٢/٢ ، والتصريح ٢٨٤/١ .

قولـه : (أو معناهـا).

هو " إنّما " نحو : إنما ضربَ عمرًا زيدٌ ، وفي هذا ما في الأولِ من السهو ، لأنَّ الظاهرَ أن مرادَه ، أو وقعَ الفاعلُ بعد " إنّما " ، لأنّه عُطِفَ على قولــه : أوْ وقعَ بعد "إلاَّ " وذلك هو الفاعلُ ، وإصلاحُ هذا أن يُقالَ :

أو وقعَ بعدَ " إلاَّ " أوِ المفعولُ بعدَ " إنّمَا " وإصلاحُ الأَولِ : أوْ وقــعَ بعد إنّما أوِ المفعولُ بعْدَ "إلاّ " (٢٢/أ).

قولـه :(أو اتّصلَ مفعولُـهُ ، وهوَ غيرُ متّصِلٍ).

أي : مفعولُ الفاعلِ ، والفاعلُ غيرُ متصلٍ ، بل اسمٌ ظاهر أو ضميرٌ منفصلٌ ، بعد إلاّ ، نحو : ضَرَبَني زيـدٌ ، أو ماضَرَبني إلا أنت ، واشْتَرَطَ أنْ يكونَ غيــرَ مُتّصِلٍ ، لأن الفاعلَ متى كان متصلاً تقدّمَ ، واتّصلَ بالفِعْلِ ، نحو : ضَرَبْتني ،وكــذا إن اسْتَتَر ، نحو : ضَرَبَني ، على تفصيلٍ في المُضمرِ إن شاءَ اللّهُ تعالى .

قولـه : (وقد يُحْذَفُ الفِعْلُ لِقيامِ قرينَــةٍ)

الحذْفُ بالنّسبةِ إلى الفعلِ ، وبالنسبةِ إلى الفاعلِ ، وبالنسبةإليهما، أمّا حذْفُ الفعلِ وحده فهو ماذُكِرَ ، وفي إتيانِه بـ " قَدْ " تَنْبيهٌ علىأنّالأصلَ أنْ لا يُحذفَ ، لأنه أحدُ جُزْئَي الجملةِ ، ولابدَّ ـ متى حُذِفَ ـ من قرينةٍ ،وهــي حاليّةٌ ، ومَقَاليّةٌ . الحاليّةُ : كقولك لقومٍ مُحْدِقين إلى الهلالِ : " الهلالُ واللّه " أي : ظَهَرَ أو بَدَا ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ خبرًا ، أو مبتدأً .
والمَقاليّةُ : في المُجَابِ به نفيٌ ، أوْ اسْتِفْهَامٌ، أوْ يتَقَدَّمهِ كَلامٌ يُشْعِرُ بــه ، فالنّفيُ : زَيدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَاقَامَ أَحَدٌ، والاسْتِفْهَامُ زَيدٌ ، لِمَنْ قَالَ :هَلْ قَامَ أحدٌ؟ والمُشْعِرُ بِهِ كَلامٌ،نَحْــو :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ * (٤٥)

---

(٤٥) البيت نسب لأكثرَ من شاعرٍ ، فقد نُسب للحارثِ بنِ نُهيكٍ ،في سيبويه ٢٨٨/١ ، كما نسب للبيد وهو في ملحق ديوانه ٣٦٢ ، كما نسب لنهشل بن حري فــي الخزانة ١٤٧/١ ، ونسبه ابن السيرافي للحارث بن ضرار النهشلي ١١٠/١، وعجزه
* ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطّوَائِحُ *
والشاهد قولـه " ضارع " وقد ورد في
المقتضب ٢٨٢/٣ ، وشرح الأبيات للنحاس : ٩٣،والإيضاح العضدي ١١٥ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤ .

والمرفوعُ جوابُ استفهامٍ مقدرٍ .

قولُه : (**جوازًا مثل : زيدٌ لمن قال : مَن قامَ ؟**).

الحذفُ ضربان : جائزٌ ، وواجبٌ .

الواجبُ : حيثُ يمنعُ من اللفظِ به مانعٌ ، والجائزُ : حيثُ لا يمنعُ .

فإن أُجيبَ به استفهامٌ ظاهرٌ أو نفيٌ ، فإما أن تحذفَه ، ويبقى الفاعلُ وحدَه ، فيجوزُ ذلك نحو : زيدٌ " لمن قال : مَنْ قامَ ؟

وإمّا أنْ يبقى الفاعلُ ، والمفعولُ ، وفيه خلافٌ :

منهم : من يجيزُ ، وسيبويهِ (٤٦) يمنعُ ، نحو : زيدٌ عمرًا ، لمن قالَ : هل ضربَ أحدٌ أحدًا ؟ لأن الحذفَ تجوزٌ ، فيضعفُ ، وتعددُ عملِه يشعرُ بقوتِه ، وأمّا البيتُ فتقديرُه يبكيه ضارعٌ ، لأنه لمّا قال : ليبكَ يزيدُ ، حركَ هذا الكلامَ على السؤالِ عن الباكي ، فكأنّه قيل : مَنْ يبكيه ؟ فقيل : ضارعٌ .

والضارعُ : الذليلُ ، والمختبطُ : السائلُ ، والطوائحُ : المهلكاتُ ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهِم ﴾ (٤٧) أي : زينه شركاؤهم .

واعلمْ أنّ النحاةَ مختلفونَ في مثلِ البيتِ ، والآيةِ :

---

(٤٦) انظر المسألة في الارتشاف ١٨٢/٢ ، والهمع ١٦٠/١ .

(٤٧) الأنعام ، آية (١٣٧).
هذه القراءةُ منسوبةٌ لابنِ عامرٍ وحدَه بضم الزاي وكسر الياء من " زُيِّنَ " بالبناء للمفعول ، ورفع اللام من " قتلُ " ونصب الدال في " أولادَهم " وخفض همزة " شركائهم " .
وقرأ الباقون بالبناء للفاعل بفتح الزاي ، ونصب اللام ، وخفض الدال ، ورفع الهمزة .
انظر السبعة ٢٧٠ ، والمبسوط ٢٠٣ ، وحجة القراءات ٢٧٣ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والتيسير ١٠٧ ، والإقناع ٦٤٤/٢ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وغيث النفع ٢١٦ ، وسراج القارئ ٢١٦ .

فمنهم : مَنْ أنكرَ أنْ يكونَ من قبيلِ الحذفِ ، وجَعَل : " ضارع " فَاعِلَ لِيُبْكَ ، و " يَزِيدُ " مُنَادَى ، أيْ : لِيُبْكَ يَايَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ فإنَّه الهَالِكُ في الحقيقةِ. وجَعَل : شُرَكَائِهِم في الآيَةِ فَاعِلاً لِلمَصْدَرِ.

وكَأَنَّهُ خَفِيَ عليهم مَاذَكَرَهُ البَيَانِيُّونَ فِي ذَلِكَ :

* تَجِلُّ عَنِ الدَّقِيقِ فُهُومُ قَومٍ   فَيَقْضِي لِلمَحَلِّ عَلَى المَدَقِّ * (٤٨)

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهم : قولُه تَعَالَى : * يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ * (٤٩) فَلَابُدَّ فِي هَذَا مِنَ التَّقْدِيرِ .

ومنهم من جَعَلَه على الحذفِ وهمُ الجمهورُ ، ثم اختلفوا في مسْأَلَتَيْنِ :

الأولى : عَلَامَ ارْتَفَع ؟ فَقِيلَ : هو فاعلٌ كما ذَكَرَهُ المصنفُ (٥٠) ؛ لأنَّ القَرِينَةَ فِعْلِيَّةٌ ، وهو اختيارُهُ . وقيل : هو مبتدأٌ ، وهُو قولُ صَاحِب "التخمير" (٥١) قال : ، لأنَّ السُّؤَالَ عَنِ الفاعِلِ ، أمَّا الفِعْلُ فَهُو مَعْرُوفٌ ، والفَاعِلُ مُقَدَّمٌ ، فكذا يكونُ الجَوَابُ ، وتقديرُهُ : ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ يَبْكِيهِ . وفِي ابْتِدَائِيَّةِ ضَارِعٍ ، ونحوه مع كونه نكرةً وجهان :

أحدهُمَا : مَاقَالَهُ صَاحِبُ " التَّخْمِير " : أنَّهُ بِمعْنَى الاسْتِفهَامِ، أيْ : أَهَذَا الشَّخْصُ أمْ هذا الشَّخْصُ ؟

كقولِكَ : أَرُجلٌ عِنْدَكَ أمِ امْرَأةٌ ؟

---

(٤٨) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(٤٩) النور ، آية (٣٦ - ٣٧).
وهذه القراءةُ منسوبةٌ لابن عامر ، وأبي بكر شعبة عن عاصم بالبناء للمفعول ، ونائب الفاعل " لـه " و " رجالٌ " فاعلٌ لفعلٍ مقدّرٍ كأنّهُ قِيل : منْ يُسبِّحُهُ؟ فقيل : يُسبّحُهُ "رجالٌ ".
انظر / السبعة ٤٥٦ ، والإقناع ٧١٣/٢ ،والنشر ٣٣٢/٢ .

(٥٠) شرح الكافية لوحة ١٩/ب ، وشرح الوافية ١٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٣/١ .

(٥١) التخمير ١٤١/١ - ١٤٣ .

الثاني : أنه يُخصّص لكونه عاملاً في قوله : لِخُصُومِه ، وأما الآيـة فبالوصفِ بقوله : لآبائِهِم .
وقيلَ : يجوزُ الوجهان : كونُه فاعلاً ، وكونُه مبتدأً ،وعنده أن الفاعليّةَ أظهرُ ، وهو ابنُ مالك (٥٢) .
وقيل : يجوزُ الوجهان ، والابتدائيّةُ أظهرُ .
وقيل : هو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : الباكي ضارعٌ ، لئلا يلزمُه تنكيرُ المبتدأِ .

الثانية : اختلفَ القائلونَ بالحذفِ فقيل : لايقالُ : إلا حيثُ سُمِعَ ،لأن الحذفَ خلافُ الأصلِ .

قال بعضهم : وهؤلاء الأكثرُون ،وقيل : يُقَاسُ ، ورُوِيَ عن الجرميّ وابنِ جنّي (٥٣) .

وقيل : يُقاسُ بشرطِ أنْ لايُمكِنَ حَمْلُه على أنّه فاعلٌ،نحو : أُكِلَ الطّعامَ زَيْدٌ ، يحترزُ عن نحوِ : " يُوعَظُ في المَسْجِدِ رِجَالٌ " فليس منه عندَه ، لإمكان إقامتِه مُقَامَ الفاعلِ وهذا قَوْلُ ابنِ مالك (٥٤) .

ويَحْتمِلُ أنْ يكونَ هذا خلافاً في أولِ المسألةِ : منهم مَنْ حَمَلَهُ على الحذفِ ، ومنهم من لم يَحْمِلْه على الحذفِ ، وهذا فصلٌ،فقال : إنْ أَمْكَنَ حملُه على أنّه فاعلٌ لم يكن من الحذفِ ، وإنْ لم يمكنْ فهو من الحذفِ، وهذا المفهومُ .

قولـه : (ووجوباً مثل * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ استَجَارَكَ * (٥٥))

---

(٥٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٣ – ٥٩٤ .
(٥٣) الخصائص ٢/٣٥٢ .
ومنسوب له وللجرمي في الأوضح ١/٣٤٤ ، والمساعد ١/٣٩٤ ، والهمع ١/١٦٠ .
(٥٤) انظر المساعد ١/٣٩٤ ، والهمع ١/١٦٠ .
(٥٥) التوبة ، آية (٦) .

ومثله : هَلْ زيدٌ خَرَجَ ؟ وقولُه تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾(٥٦) وهو كلُّ موضع دخلَ فيه مايختَصُّ بالفعلِ من حَرْفِ شَرْطٍ ، أو غيرِه على الاسم ، وإنَّما وَجَبَ التقْديرُ ، لأنَّ " أَنْ " ونحوَها من خَوَاصِّ الفِعْلِ (٢٢/ب) فلابُدَّ لها مِنْهُ لَفْظًا أو تَقْديرًا .

وإنَّما وجبَ الحذفُ ، لأنه قد فُسِّرَ بِقَوْلِكَ : اسْتَجَارَكَ ، وهم لايَجْمَعُونَ بينَ المُفَسَّرِ والمُفَسِّرِ ، هذا قولُ البَصْرِيين ، أعني تقديرَ : الفعلِ ، ورَفْعَ الاسمِ بِه كما ذُكِرَ . والمذاهبُ ثلاثةٌ :

منهُمْ : مَنْ قَالَ : هُوَ فَاعِلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ كما ذكرْناه .

ومنهم : من جعلَه مبتدأً مابعده خبره ، ورُوِيَ عن الجَرْمِيِّ ، ولايَرَوْنَ هذهِ الحروفَ مختصةً بالفعلِ .

ومنهم : من جَوَّزَ الأمرَين كونَه فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ ، وكونَه مبتدأً ، ورُوِيَ عن سِيبَوَيْهِ(٥٧) لأنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ جوازَ وُقُوعِ الاسمِ بَعْدَ " إِنْ " على قِلَّةٍ ، و " هَلْ " مَقِيسةٌ على " إِنْ " بالأَوْلَى ، إِذْ قد جَوَّزُوا دخولَ " هَلْ " على الجُمْلةِ الاسميةِ المَحْضَةِ ، نحوُ : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾(٥٨) .

وأمّا حذفُ الفاعلِ فإنْ كانَ فاعلَ المصدرِ جارٍ في قولِ البصريين ، والكسائيِّ(٥٩) . وامتنعَ عنْد بَعْضِهم ، وسيأتي إن شاءَ اللهُ في المَصْدَرِ .

وإنْ كان غيرَهُ فإن كان نحو : ماقامَ وقعدَ إلَّا أنتَ وإلّا زيدٌ ، ونحوَهما من المفرَّغِ ، جازَ عند الأكثرين أيضًا ، والتقديرُ : ماقامَ إلّا أنتَ ، ولا قَعَدَ إلّا أنتَ أو إلّا زيدٌ . والأَوْلَى أن يكونَ المحذوفُ هو الأَوَّلَ ، وقيل : بلِ الثَّاني ؛ لأنَّ الدَّليلَ يجبُ تَقَدُّمُه فَيُنْوَى أنَّ هذا الموجودَ مُرْتَفِعٌ بالأَوَّلِ .

---

(٥٦) الاسراء ، آية (١٠٠) .
(٥٧) الكتاب ، ٣/١١١ – ١١٤ .
(٥٨) الأنبياء ، آية (٨٠) .
(٥٩) انظر المساعد ، ١/٣٩٦ ، والهمع ١/١٦٠ .

وزعم بعضهم أنّ الحذفَ هنا أيضاً غيرُ جائزٍ ، ويَحمِلُه على التَّنازعِ ،وأضمَر مفردًا ، كما حكى سيبويه عن العربِ في : ضَرَبَني وضَرَبْتُ قومَكَ.(٦٠) قال : يُضمَر مفردٌ تقديرُه "مَنْ ثَمَّ" وإن كانَ الاستثناءُ غيرَ مفرَّغٍ ، نحو : ماقامَ وقعدَ أحدٌ إلا زيدٌ ، كان من التَّنازعِ ، لا مِنْ حذفِ الفاعلِ ، إلا في قولِ : مَنْ يُجيزُه مُطْلَقاً.

وأمّا التَّأكيدُ نحو : قامَ قامَ زيدٌ ، فليس من الحذفِ على غيرِ قولِ الكِسائيِّ. ولعلَّهُ أيضاً لا يُخالِفُ فيه ، فقِيلَ : يَرفَعانِ هُنا الظَّاهرَ معاً ، لأنَّهما كفعلٍ واحدٍ بخلافِ غيرِ التَّوكيدِ.

والفَرَّاءُ(٦١) يطردُه في غيرِ التوكيدِ ، نحو : قامَ وقعدَ زيدٌ.
وقيلَ : الفاعلُ للأَوَّلِ ، والثاني لايَحتاجُ ، لأنه كالزائدِ المُعترِضِ ،والأولُ أظهرُ ومنهم : من يُضمِرُ في أحدِهما فاعلاً ، وسَيَأتي.

وإنْ كانَ الفاعلُ غيرَ ماذُكِرَ فقدِ اختلفُوا ، والمَذاهبُ ثلاثةٌ :

الأولُ : قولُ البصريين والفَرَّاءِ(٦٢) : أنه لا يجوزُ الحذفُ مطلقاً ، لأنه كالجُزْءِ من الفعلِ ، لمَا تَقَدَّمَ.

الثاني : قولُ الكِسائيِّ(٦٣) وطائفةٍ أنه يَجُوزُ مُطلقاً.

الثالثُ : قولُ بعضِ المتأخِّرين أنَّه يجوزُ في تَنازعِ الفِعلَيْنِ إذا أَعْمَلْتَ الثَّاني، ولا يجوزُ في غيرِ ذلك ، لأنه قد وَرَدَ كما سيأْتي ، ولأنّه يلزمُ مِنْ ذكرِه عَوْدُ الضميرِ إلى غيرِ مذكورٍ.واحتجّ الكِسائيُّ بأنّ المُبتدأَ قد حُذِفَ ، وهو نَظيرُه.

وقولُهم : هو كالجزءِ فاسِدٌ ، إذْ قد يُحذفُ جزءُ الكلمةِ إذا كانَ مُقدَّراً ،نحو :

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ *(٦٤)

---

(٦٠) الكتاب ٧٩/١ ، وسترد الحكاية في باب التنازع.

(٦١) انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ،والتسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١.

(٦٢) نسب للبصريين دون الفراء في الهمع ١٦٠/١.

(٦٣) انظر أوضح المسالك ٣٤١/١ ،والمساعد ٣٩٦/١ ،والهمع ١٦٠/١ ،والأشموني ٤٥/٢.

(٦٤) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٥٧.

وغير ذلك ، وإنّما الممتنعُ ، أنْ يُطرحَ ولا يُقدّرَ ، ولقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ ﴾ (٦٥) ، وقوله : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا ﴾ (٦٦) وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ (٦٧) وقوله ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ المُرْسَلِينَ ﴾ (٦٨) .

وقال الشاعرُ :

﴿ فَإِنْ كَانَ لايُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ﴾ (٦٩)

وأُجيبَ : أنّ الأصلَ عدمُ الحذفِ ، وما احتجَّ به مُحْتَمِلٌ ، والاستتارُ كثيرٌ في الفاعلِ أمّا قوله : (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ) فقيل : الفاعلُ " لَيَسْجُنُنَّهُ " لأنّه في تأويلِ المصدرِ . وقال : فاعلُه ضميرٌ مستترٌ يُفسّرُه بَدَا أي : بَدَا هُوَ بِمَعْنَى بَدَاءٍ ، كقوله : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (٧٠) وهذا تأويلُ كثيرٍ من النُّحاةِ ورُوِيَ عن المُبَرِّد ، وهذا ضعيفٌ عندي ، لوجوهٍ :

الأول : أنّ المصدرَ لايستقيمُ كونُه فاعلاً لفعلِه ، لأنّهُ الفعلُ في المعنى ، ويُؤيِّدُ هذا أنّه لمْ يظهرْ فاعلاً قطّ ، لايُقال : قَامَ قِيَامٌ ، ولا ضَرَبَ ضَرْبٌ ، اللّهمّ إلا على تجوّزٍ لايُرادُ في أكثرِ المواضعِ ، نحو: جَدّ جدُّه .

الثاني : أنّهم لايُقيمُونَه مُقامَ الفاعلِ ملفوظًا بهِ إلّا موصُوفًا ، وَهُوَ هُنَا غيرُ موصوفٍ ، وحالُه هُنَا إنْ لم تَرِدْ عَلَى المقامِ مَقَامَ الفَاعلِ لم يَنْقُصْ .

الثالث : مِنْ حَقِّ المُفسِّرِ أنْ يَتَقَدَّمَ ، وهذا غيرُ مُتقدِّمٍ ، لأنّ الضّميرَ فيه ، فلا يتقدمُ حتى يتمَّ اللفظُ به ، ولايتمُّ اللفظُ بهِ إلا وقدْ حَصَلَ الضميرُ بخلافِ نحوِ ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ ﴾ لأنّ الضميرَ ملفوظٌ به ،فأمكنَ فيه التقدُّمُ .

---

(٦٥) يوسف ، آية (٣٥) . (٦٦) إبراهيم ، آية (٤٥) .
(٦٧) السجدة ، آية (٢٦) . (٦٨) الأنعام ، آية (٣٤) .
(٦٩) لسوّارِ بن المُضرّب السّعْدي في الكاملِ للمبرد ١٠٢/٢ ، وعجزه
﴿ إلَى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِيًا ﴾
والشاهد قوله " فان كان لا يرضيك " .
وهو من شواهد معاني الفراء ٢٣٢/١ ، والكامل ١٠٢/٢ ،وأوضح ٣٣٩/١،والتصريح ٢٧٢/١ ، والأشموني ٤٥/٢ .
(٧٠) المائدة ، آية (٨) .

وقيلَ : الفاعلُ ضميرٌ للسَّجْنِ تقديرُه : بَدَا لَهُمْ هُوَ ، أيْ : سَجْنُهُ ، يُفسِّرُه قولُه تعالى : * إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ * (٧١) وقولُه : * لَيُسْجَنَنَّ * (٧٢) ونظيرُ هذا قولُه (٢٣/أ)

* إِذَا اكْتَحَلَتْ عَيْنِي بِعَيْنِكَ مَسَّهَا بِخَيْرٍ وَجَلَّى غَمْرَةً عَنْ فُؤَادِيَا * (٧٣)

أي : الاكتحالُ أو المصدرِ الدال عليه السجن * أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ * (٧٤) وهذا لأبي حيَّان (٧٥) .

وأمَّا قولُه (عزَّ وجلَّ) : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ * * أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ * فقيلَ : الفاعلُ مصدرٌ مُنْسَبِكٌ من الجملةِ الاستفهاميَّةِ ، أي: فِعْلُنَا، وإِهْلاكُنَا . وقيل : مَصْدَرٌ من الفعلِ ، أيْ : تَبْيينٌ ، وهِدَايَةٌ ، ثم أُضْمِرَ .

وأمَّا * وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ * فقيلَ : " مِنْ " زائدةٌ .

وقيلَ : الصِّفَةُ نائبةٌ مَنَابَ الفاعلِ ، ولم يُمْنَعْ إِلَّا حَذْفُه ، ولاصِفَةَ .

وأمَّا قولُه : * ...... حَتَّى تَرُدَّنِي *

فقيلَ : ضميرٌ يفسِّره قرينةُ الحالِ ، معناه : لايُرْضِيكَ ماتُشَاهِدُهُ ،كقولِهم: " إِذَا كَانَ غَدًا فَائْتِنِي " أي : مَا نَحْنُ عَلَيْهِ . والمُرَادُ : أَنَّ في " كَانَ " ضَمِيرًا هذا يُفَسِّرُهُ .

وقيلَ : مَصْدَرٌ مُنْسَبِكٌ مِنَ الجُمْلَةِ ، أيْ : إِلَّا رَدُّكَ لي .

---

(٧١) يوسف ، آيـة (٢٥) .
(٧٢) يوسف ، آيـة (٣٢) .
(٧٣) لجرير في هجاء الفرزدق ، وهو في ديوانه ٦٠٣
والشاهد (وَجَلَّى غَمْرَةً) وقد أوضحه الشارح أي : وَجَلَّى الاكتحالُ غَمْرَةً ....
وهو من شواهد النقائض ١٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/١ ،والتذييل والتكميل ٣٢٠/١ .
(٧٤) يوسف ، آيـة (٣٣) .
(٧٥) البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

قولـه : (وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا مثل : نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟) .

وهذا الحذفُ يكثُر بعد حُرُوفِ الجوابِ ، وقد يأتي بعدها الجملةُ .

وَمِنْ ذَلِكَ فِي الاسْمِيَّةِ :

* بَلَى نَحْنُ كُنَّا أَهْلَهَا * (٧٦)

وَيَقِلُّ الحَذْفُ فِي غَيْرِ ذَلِكِ ، كقولِهِ :

* وَكَأَنْ قَدِ * (٧٧)

أيْ : وكأَنْ قَدْ زَالَتْ .

---

(٧٦) البيت لم أوفّق لمعرفة قائله وتمامه

* .... مَا أَزَاحَنَا ∴ صُرُوفُ اللَّيَالِي والحُدُودُ العَوَاثِرُ *

انظر هامش لوحة (٢٣/ب) .

(٧٧) للنابغة الذّبياني وهو في ديوانه ٣٠ وهو بتمامه :

* أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ *

وهو من شواهد المفصل ١٧٤ ، وابن عقيل ١٩/١ ، وشفاء العليل ٨٨٩/٢ ، والهمع ٨٠/٢ ، والأشموني ٣١/١ .

(التَّنَازُعُ)

قَوْلُه : (وَإِذَا تَنَازَعَ الفِعْلَانِ).

مُقَدِّمَةٌ : المَعْمُولَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَّحِدَيْنِ ، أو مُتَغَايِرَيْنِ ،والمُتغايران إِمَّا أَنْ يَكُونَا متماثِلَيْنِ ، أو مُخْتَلِفَيْنِ ، والمُختلفان إِمّا أَنْ يكونَ لفظُهما مُتَّفِقًا أو مُخْتَلِفًا ، فهذه أربعةُ أقسامٍ :

- مُتَّحِدَانِ مثلُ : ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ ، ومُتماثلان مثل ، كَانَ زيدٌ قائمًا ، وكانَ عمرٌو قائمًا،فإنَّ " قَائِمًا " متماثلٌ فيهما ، ومُتَّفِقَان في اللفظِ مثل : (سَكَنْتُ الغَضَا وشَبَبْتُ الغَضَا) أحدُهما المكانُ ،والثاني : الحَطَبُ .

والمُخْتَلِفَان لفظًا مثلُ : ضربْتُ زيدًا وضربْتُ عَمْرًا ، فإذا كان المَعْمُولَانِ مُتَّحِدَيْنِ ، وأَرَدْتَ أَنْ تُوَجِّهَ إليهما عاملين فلك خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

الأوّلُ : أن يَعْمَلَ الأولُ في الظاهرِ ، والثاني في ضميرِه ، فتقول : ضَرَبَني زيدٌ وضربْتُهُ،وهذا الأقوى ، وليس بتنازُعٍ .

الثاني : أنْ يُؤَخَّرَ الظاهرُ بعدَهما ويُضْمَرُ حيثُ يصحُّ الإِضمارُ ، فتقولُ : ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْدًا وهذا بابُ التنازُعِ ، وهو بعدَ الأولِ في القوةِ ،وهذان الوجهان جائزان في السَّعَةِ .

الثالثُ : أنْ تأتيَ لكلٍّ منهما بظاهرٍ بإِزَائِه فتقولُ : ضَرَبَني زيدٌ ، وضَرَبْتُ زيدًا وهذا الأصلُ ، إِلَّا أنَّه قليلٌ ، وأكثرُ ما يَجِيءُ في الضرورة،ومنه :

* يَمْنَعُهَا شيخٌ يَجْذِبُهُ الشَّيْبُ لايَجِدُ الرَّيْبَ إِذا خِيفَ الرَّيْبُ * (١)

وليس بتنازُعٍ .

---

(١) البيت لم أعرف قائله .

وهو من شواهد الارتشاف ٩٦/٣ .

الرابعُ : أنْ يُحْذَفَ أحدُهما حيثُ يصحُّ الحذفُ ، وهوَ أقْوى من الثالثِ ، نحـــوُ : ضَرَبْتُ وضَرَبَني زَيْدٌ ، أي : ضربتُ زيداً وضربني زيدٌ . وهل يكونُ من التنازع ؟ . فيه احتمالٌ ، وظاهرُ كلامِهم أنَّه منـه ، وينْبغي أنْ يقالَ : إنْ كان المقدّرُ ظاهراً فليس منه ، نحو هذا المثال ، لأنَّـا لا نُقدِّرُ ضميرًا لعدمِ مايُفسِّرُه ، وإنْ كانَ المقدّرُ ضميرًا فهو تنَــازُعٌ نحو : ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدٌ ، وإنَّما كان كذلك ، لأنّ المقدّرَ كالملفــوظِ بهِ ، ولو لُفِظَ بالظّاهرِ لم يكنْ من التنازعِ .

الخامسُ : أجازَه بعضُهم : أنْ يُؤخِّرَ معمولَ الأوَّلِ ، فنقولُ : ضَرَبْتُ وضربني زيدٌ زيداً . والأولَى أنْ يُؤخِّرَ معمولَ الأولِ عن معمولِ الثاني ، لأن فصــلاً أهْوَنُ من فصْلَيْنِ ، فهذا في المتَّحِدَيْنِ .

وأمَّا المتماثِلانِ المتغايِرانِ فيجوزُ فيهما أربعةُ الأوْجهِ :

الأوَّلُ : كَانَ زيدٌ قائماً وكُنْتُ إيَّاهُ .

والثَّاني : كانَ زيدٌ قائماً وكنتُ قائمًا ، وهو هنا أحسنُ من المتَّحِدَيْنِ .

والثالثُ : وهو الحذفُ حيثُ يَصِحُّ ، ومنه :

* كَفَاني وَلَمْ أطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المَالِ * (٢)

أيْ : كفاني قليلٌ هو عندي ولم أطلُبْ قليلاً من أحدٍ . وفي بابِ كان وحسبْتُ خلافٌ سيأتي .

والرابعُ : وهو التأخيرُ ، وقد نَصَّ عليه المُصَنِّفُ (٣) في نحو : حَسِبَني زيدٌ وحَسِبْتُ الزَّيْدَيْنِ مُنْطلِقَيْنِ مُنْطلِقاً .

---

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ وصدرُه

* فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشَةٍ *

وهو من شواهد الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ، ٧٦/٤ ، وإيضاح الفارسي ١١٠/١ ، والمفصل ١٣ ، والإنصاف ٩٢/١ .

(٣) شرح الكافية ، لوحة (٢٠/ب) .

وَأَمَّا الوجهُ الثَّاني : وهو التنازُع فقد اختلفوا فيه على ثلاثةِ مذاهبَ :

أحدُها : لا يجوزُ ، لأنّ تفسيرَ الشيءِ بما يماثِله قليلٌ ،وهذا بابُ تَجَوُّزٍ،فلا يُجمعُ بين تَجَوُّزين ، ولأنّ العاملين غيرُ صالِحَيْن لكلٍّ من المعمولين ، لفسادِ المعنى .

الثاني : يَجُوزُ .

الثالث : التَّفصيلُ ، فإن وافقه إِفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا جاز، وإلّا لم يجزْ وسيأتي له زيادةُ (٢٣/ب) بيانٍ ، حيثُ ذكَرَهُ المصنِّفُ .

وَأَمّا المُتَّفِقانِ لَفْظًا فقط فيجوزُ فيهما أَرْبَعَةُ أوجهٍ :

أقواها إظهارُهما نحو : سَكَنْتُ الغَضَا وشَبَبْتُ الغَضَا . وبعده الحذفُ عند قرينةٍ كغيرِه ، وبعدَه الإِضمارُ في الثاني وتقديمُ معمولِ الأولِ ظاهرًا ، نحو : سكنت الغضا وشببتُه ، وبعده التأخيرُ ، وفيه ضَعْفٌ كغيره .

وأَمّا الوجهُ الثاني : وهو دخولُه في التنازعِ فالأظهرُ المَنْعُ منه ،لأنَ إضمارَهُ أَضعفُ من المتماثلين ، ويَحْتَمِلُ أن يقعَ فيه ذلك الخلافُ .

وأما المختلفان لفظًا ومعنًى فلايجوز فيهما إلّا الثلاثةُ الأَوْجُه :

الإظهارُ فيهما نحو : ضَرَبْتُ زيدًا ، وضربَنِي عمرٌو .

والحذفُ ، نحو : علفتُها وسقيتُها ماءً ، عند قرينةٍ ، ومنه :

* كفانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ * (٤)

إن قُدِّرَ معمولُ أطلبُ مُلْكًا .

والتأخيرُ على ضعفٍ مع القرينة ، نحو : (سَقَيْتُها وعَلَفْتُها تِبْنًا ماءً)

إِذا عَرَفْتَ ذلك رجعنا إلى شَرْحِ كلامِ المصنِّفِ .

---

(٤) انظر هامش " ٢ " السابق .

قولـه : (وإذا تنازعَ الفِعلانِ ظاهِرًا).

لايستقيمُ بظاهِره ، لأنّهما غيرُ متنازِعين بعدَ أنْ أُضْمِرَ لأحدهما ، وإنّما التنازعُ عند إرادةِ النطق ، قبلَ النُّطقِ بهِ ، والمعمولُ الذي يُرادُ التّكلّمُ عليه واحدٌ ، ففي العبارةِ تَجَوُّزٌ ، وكان الأَولَى في العبارةِ : وإذا تنازعَ العامِلان فصَاعِداً معمولاً ، أو أكثر . أمّا العاملان فليدخلَ الفِعْلاَن والاسْمانِ ، سواءٌ كانا اسْمَيْ فاعلٍ ، نحو : آنا ضَارِبٌ ومُكْرِمٌ عمْراً ، أو مفعولٍ أو غيرِ ذلك .

وأمّا " فَصَاعِداً " فليدخلَ الاثنان والثلاثةُ ، نحو :

* تَمنّتْ وذاكُمْ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهَا لأهْجُوَهَا لَمّا هَجَتْنِي مُحَارِبُ * (٥)

ونحـو :

* كَسَاكَ ولَمْ تَستَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ ونَاصِرُ * (٦)

ونحـو :

* أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا * (٧)

ويَحْتمِلُ الحَذْفَ وهو أَوْلَى .

وهل يجوزُ في الزّائدِ على الثّلاثةِ ؟

---

(٥) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد فيه تنازع ثلاثة عوامل هي (تَمَنّتْ ، لأهْجُوَهَا ، هَجَتْنِي) معمولاً واحداً هو (مُحَارِبُ).
والبيت من شواهد المساعد ، ٤٤٨/١ .

(٦) لأبي الأسود الدؤليّ ، وهو في ديوانه ٨٥ .
والشاهد تنازع كل من (كَسَاكَ ، تَسْتَكْسِهِ ، اشْكُرَنْ) المعمول (أخٌ) وقد أعمل الأول بدليل الإضمار في الثاني ، والثالث ، وقد ورد في :
نزهة الألبّاء ١٥٢ ، وإنباه الرواة ٢٣/١ ، والتصريح ٣١٦/١ ، والأشموني ١٠٢/٢

(٧) البيت لم يعرف قائله . وعجزه
* عَفْواً وعَافِيَةً في الرُّوحِ والجَسَدِ *
والشاهد تنازع الأفعال الثلاثة (أرجو ، أخشى ، أدعو) معمولاً واحداً وهو لفظ الجلالة (الله).
وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢١ ، وشفاء العليل ٤٤٧/١ .

قيل : لا يجوزُ ، لأنّه لم يُسْمَعْ ، وقيل : يجوزُ ، وقد ورد في الجارّ والمجرور : " كَمَا صلّيْتَ وبَارَكْتَ وتَرَحَّمْتَ وتَحَنَّنْتَ وسَلَّمْتَ على إبراهيمَ " (٨) إذا قُدِّرَ المحذوفُ ضميرًا ، وفيه نظرٌ ، لعدمِ ما يُفَسِّرُهُ ، فالأَوْلَى حملُه على الحذفِ ، وهو الرابعُ من الوجوهِ .

وقُلْنَا : أو أكثرُ ليدخلَ المعمولان والثلاثةُ ، وفي ذلك خلافٌ ، ومثالُه : أعطيْتُ وكَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً ، وأَعْلَمْتُ وأنبأْتُ عمرًا زيدًا قائمًا . والمذاهبُ ثلاثةٌ :

المَنْعُ مطلقًا ، والجوازُ مطلقًا ، وهو مَرْوِيٌّ عن المَازِنيِّ وجماعةٍ .

والجوازُ في الاثنين ، والمنعُ فيما زاد ، ورُوِي عن الجَرْمِيِّ (٩) ، ورُوِي عنه الأوَّلُ أَيْضًا ، قالوا : لايجوزُ في الثلاثة ، لأنّه لم يسمعْ ، وبابُ التنازع خارجٌ عن القياسِ فيُقْتَصَرُ فيه على المسموعِ .

وأما في الاثنين فقد حَكَى سِيبَوَيْهِ (١٠) عن العربِ : متى رَأَيْتَ أو قُلْتَ زيدًا مُنْطَلِقًا على إعمال " رأيتَ " و(زيدٌ مُنْطَلِقٌ) على إعمال " قُلْتَ " .

واعلمْ أن لهذا البابِ شروطًا بعضُها ترجعُ إلى العاملينِ وبعضُها إلى المعمولين وقد نَبَّهَ المُصَنِّفُ على بعضِها :

الأولُ : أنْ يكونَ كلٌّ من العاملين صالحًا للعملِ في المتنازَعِ ، فيخرجُ من ذلك : ما لا يكونُ مُسْتَدْعِيًا له ، إمّا لأنّه لازِمٌ نحو : قامَ عمرُ وضربْتُ زيدًا ، فإنَّ " قامَ " لا تستدْعي زيدًا ، ولأنَّ معناه لايُلائِمُه نحو : سَقَيْتُهُا وعَلَفْتُهَا تِبْنًا . أو لأنه مؤكِّد ، نحو : قامَ قامَ

---

(٨) ورد هذا الحديث أو الأثر بعدّةِ رواياتٍ ولعلّها من فعل المصلين على النبي (صلى الله عليه وسلم) حُبًّا في زيادةِ الأجْرِ والثّوابِ كما أشار إلى ذلك الفيروز آبادي ، والسّخاويّ .
انظر
جلاء الأفهام لابن القيِّم ٢١ ، والصّلاتُ والبُشَرُ للفيروز آبادي ١٤٠ - ١٤٣ ، والقول البديع للسخاوي ٦٠ .

(٩) انظر شرح الرضي ١/٨٢ .

(١٠) الكتاب ١/٧٩ .

زيدٌ ، فإن قصدتَ التأكيدَ للفعلِ فقط ، كان العملُ للأولِ ،ولا حكمَ للثاني ، وقيل : بل يَعملان فيه معاً ، ولايلزمُ معمولٌ بين عاملين لأنهما كواحدٍ ، وإنْ قصدت تأكيدَ الجُملةِ جازَ أن يَدخلَ في التنازع.

ومَنَعَ منه بعضُهم لِمَا جاءَ (من) قولِه :

* أتاكِ أتاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * (١١)

بلا إضمار فاعلٍ إذْ لو أضمرَهُ لقال : أتوْكَ أتاكِ اللاحقُون ،أو: أتاكِ أتوْكِ . ويُمكن الجوابُ : بأنّ هذا مِمّا لايُرادُ به تأكيدُ الجملةِ ، وقيل : بل منهُ ، لكنّهُ أضمرَهُ مفردًا ، كما حَكَى سيبويه : ضربَني وضربْتُ قومَكَ . (١٢)

الشرطُ الثاني: أنْ لايَمْنعَ مانعٌ منْ عَمَلِهِ فيه ،وتوَجُّهِهِ إليهِ

والمانعُ : إمّا فسادُ المعنى في نحوِ :

* فلَوْ أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشَةٍ كفَاني ولَمْ أطْلُبْ قليلٌ منَ المَالِ * (١٣) (٢٤/أ)

وإما أنْ يكونَ ممّا لايتَصرّفُ في معمولِهِ بتقديمٍ ، وتأخيرٍ ، وفصلٍ ، نحو : فِعْلِ التّعجّبِ ، ونِعْمَ وبِئْسَ ، فلا يجوزُ : ما أحْسنَ وأكْملَ زيدًا، لأنّهُ لايَجُوزُ فِيهِ الفصلُ ، ولا إضمارُ المفعولِ قبلَ الذّكرِ ، وكذا:ما أحْسَنَ وضَرَبْتُ زيداً .

إن أعْملْتَ الأولَ أدّى إلى الفصْلِ ، وإن أعملتَ الثاني أضْمَرْتَ في فعلِ التعجّبِ مفعولاً ، قبلَ الذّكرِ ، أو حذفْتَ ، وذلك لايجوزُ.

قيل : ومن ذلكَ " إنّ " وأخواتها ، لايجوزُ : إنّ ولعلّ زيداً قائمٌ ، ولا : إنّ زيداً أو لَعَلّهُ قائمٌ وأمّا أنْ يكونَ ثَمّ شيءٌ ممّا لا يَتَخطّاهُ العاملُ نحو: ضَرَبْتُ وأبي أكْرَمَ زيْداً .

(١١) البيت لم يعرف قائله . وصدره

* فأيْنَ إلَى أيْنَ النّجاةُ ببَغْلَتي *

وهو من شواهد الخصائص ١٠٣/٣ ، وأمالى الشجرى ٢٤٣/١ ، وابن عقيل٢١٤/٣ ، والهمع ١١١/٢ ، والأشموني ٩٨/٢ .

(١٢) الكتاب ٧٩/١ .

(١٣) سبق الاستشهاد به في ص ١٧٦ .

وقولـه :

* وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بِالأَمْعَزِ الخَرَبُ * (١٤)

لأنَّ ما قبلَ لام (كَيْ) و " أَنْ " لا يعملُ فيما بعدهما ، ولأنَّ ما لا يصحُّ تقدُّمُهُ لايفسِّرُ مُتقدِّماً ، وما جاء ظاهرُهُ ذلك فهو من الحذفِ، هكذا ذكرَ بعضُهم ، والحذفُ لا يصحُّ في :

* وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بِالأَمْعَزِ الخَرَبُ *

لأنَّه فاعلٌ ، وإمَّا لغيرِ ذلك .

الشرطُ الثالثُ: أَنْ يكونَ بَيْنَ العَامِلَيْنِ أو العواملِ ارْتِبَاطٌ بعطفٍ أو بغيرِه ، نحو : * آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً * (١٥) فإن لم يكنْ لم يدخلْ في هذا البابِ ، لكونه فصلاً بأجنبيٍّ بالكُلِّيةِ ، نحو : ضَرَبَنِي أكْرَمْتُ زيداً .

الشرطُ الرابعُ : أن يكونَ المعمولانِ متَّحدَيْن أو مُتماثِلَيْن على الخلافِ لا مُخْتلِفَيْن .

الشرطُ الخامسُ: ما أشارَ إليه المصنِّفُ (١٦) أَنْ يكونَ المعمولُ المتنازَعُ ظاهراً وماعَدَاهُ ضميراً ملفوظاً بهِ أو مُقدَّراً .

أَمَّا كَوْنُ المتنازَعِ ظاهراً فَلِيَخْرُجَ المضمرُ ، لأنَّه إنْ كان متصلاً لم يعملْ فيه غيرُ ما اتَّصلَ به ، لأنه عَجُزٌ منه نحو : قُمْتُ وأكْرَمْتُ .

وإن كانَ منفصلاً فلذلك ، نحو : ماقامَ وأكرمَ إلا أنا ،وفيها خلافٌ :

منهمْ من جعلَها من التنازعِ ، والأكثرُ منعَهُ ، وهو اختيارُ المُصنِّفِ (١٧) ؛ لأنَّه لابُدَّ من الإضمارِ فإن أضمرت الفاعلَ بغيرِ إلاَّ تَغيَّرَ لفظُ المسألةِ ، ومعناها لوْ قُلْتَ:

---

(١٤) لِذي الرُّمَّة ، وهو في ديوانه ١٦ وصدره :

* كأنَّهُنَّ خَوافِيَ أجْدَلٍ قَرِمٍ *

والشاهد إعمالُ (وَلَّى) في(الخَرَبُ) .

وهو من شواهد أمالي القالي ١٨١/٣ ، والتبصرة ١٥٣/١ ،وجمهرة أشعار ٤٤٢، والارتشاف ٨٨/٣ .

(١٥) الكهف ، آية (٩٦) .

(١٦) شرح الكافية لوحة (٢٠/ب) ، وشرح الوافية ١٦١ .

(١٧) شرح الكافية لوحة (٢٠) .

ماقمتُ وأكرمَ إلَّا أنا ، أو ماقامَ وأكرمتُ إلا أنَا .

وإنْ أضمرتَ بعد إلَّا صار منفصلاً مثل المتنَازع : ماقام إلَّا أنا ، وأكْرَمَ إلا أنا .
وهذا لايُعَدّ من التّنَازع ، لاستواءِ المَعْمولَيْن ، فكلٌّ من العامِلَيْن غيرُ طالبٍ لمعمول الآخرِ ، وإنّما هو على الحذفِ كالوجهِ الرابع ، هذا معنى كلام المصَنِّف .

وأيّهُمَا المحذوفُ ؟
قيل : الأوّلُ ، لأنّ الثاني أوْلَى بالموجودِ لجِوَارِه ، وقيل : الثّاني ؛ لأنّ الدّليلَ من حقّه أنْ يتقدّمَ ، وفي كلامِ المُصَنِّفِ نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنّه ينْتقِضُ بصُورَ من الضّمِيرِ المنْفَصِلِ لا يلزمُ فيها ماذُكِرَ ، نحو : ((الجُبّةُ أعْطَيْتُكَهَا ، وكَسَوْتُكَ إيّاهَا)) إنْ أعْمَلْتَ الثاني ؛ وإنْ أعْمَلْتَ الأولَ قلتَ : أعْطَيْتُكَ وكَسَوْتُكَهَا إيّاها ، ونحو : القائمُ كُنْتُهُ وكانَ زيدٌ إيّاهُ ، أوْ كنتُ وكَانَهُ زيدٌ إيّاهُ ، ونحو ذلك فإنّ هذا مضمرٌ منفصلٌ يصحّ فيه التّنَازُعُ .

الثاني : أنّ بعضَ الظاهرِ أيضًا لا يصحُّ فيه التنازُعُ كالمضمرِ المذكورِ ، وذلك قولُك : ماقامَ وقعدَ إلّا زَيْدٌ ، فإذَنِ العِبَارةُ قاصرةٌ ، ومثلُ هذا يَحتاجُ إلى ضَابطٍ كلّيٍّ .

والأوْلَى أنْ يُقالَ : يَجبُ أنْ يكونَ المتنازَع ظاهرًا أوْ ضميراً منفصلاً ، وما عداهُ متّصِلاً إنْ لم يكنِ المُتَنازَع ظاهرًا ، ومتّصِلاً ومنفصِلاً إن كان ظاهرًا ملفوظًا به ومُقَدّرًا .

وقُلْنَا : وما عَدَا المُتَنَازَعَ ضميرٌ مُتّصِلٌ ، إنْ لمْ يَكُنِ المُتَنازَع ظاهراً ، بل كَانَ ضميرًا منفصلاً نحو : " القائمُ كُنْتُهُ وكانَ زيدٌ إيّاهُ " يجب أن يكونَ غيرُ المتنازَع متّصِلاً ؛ لأنّهُ لو كان مساويًا للمتنازَع في الانْفِصالِ ، لم يكنْ للنّزَاع وجْهٌ كما في الظّاهِرَيْنِ .

وأمّا إنْ كانَ المتنازَعُ ظاهراً جازَ كونُ غيره متّصلاً ومنفصلاً ، لأنّ للظاهرِ مزيّةً على المُضمرِ فتنوّعَ ، مثالُ كونه منفصلاً : كانَ زيدٌ وكنتُ إيّاهُ القائمَ ، على إعمالِ الأول . مثالُ كونه متّصلاً: كانَ زيدٌ وكنتُهُ القائمَ ، فحصلَ منْ هذا أنّ المتساويين ليْسا من التّنازعِ ، وهما الظّاهرانِ ، والمتّصلانِ ، والمنفصلانِ .

وقُلْنا : ملفوظاً به ومقدّراً ، معناهُ : أنّ ضميرَ غيرِ المتنازَعِ يجوزُ كونُه ملفوظاً به ، ومحذوفاً ، ومقدّراً ، وأكثرُ مايكونُ مقدّراً إذا أعملْتَ الثّانيَ ، والأوّلُ يتطلّبُهُ مفعولاً فيحذفُ لئلاّ يُضمرَ المفعولُ قبلَ الذّكرِ.

فإن قيلَ : قد جعلْتم المحذوفَ مخرَجاً عن التّنازعِ حيثُ قلتُمْ : إنّ ماقامَ وقعدَ إلاّ أنا وإلا زيدٌ ، وما ضربْتُ وأكرمْتُ إلاّ إيّاكَ محمولٌ على الحذفِ لا على التنازعِ .

قيلَ : الحذفُ تارةً لا يكونُ من التّنازعِ ، وتارةً منهُ ، وحكمُه حكمُ ملفوظاً به ، فإن كانَ مع اللّفظ من التنازُعِ ، فهو كذلك مع الحذفِ ، وإنْ لمْ يكنْ منه مع اللفظِ فهو كذلك مع الحذفِ ، وإنْ لمْ يكن منهُ معَ اللّفظِ فهو كذلك مع الحذفِ ،ولو لفظْتَ بالمحذوفِ في " ماقامَ وقعدَ إلاّ زيدٌ (٢٤/ب) " وإلاّ أنت ، لكانَ من غيرِ التّنازعِ ، لاستواءِ معمولَي العاملَيْن ، ومع استوائهما لا معنى لأنْ يطلبَ أحدُهما معمولَ الآخرِ .

واعلمْ : إذا ثبتَ أنّه لابدّ من الإضمارِ لغيرِ الذي يعملُ ، عُلِم أنّ مالايجوزُ إضمارُه لا يدخلُ في البابِ كالحالِ ، ومنْ ذلك أن يكونَ في المعمولِ ضميرٌ يعودُ على مبتدأٍ ، أو على موصولٍ ، أو موصوفٍ ، أو ذي حالٍ لا يُحذفُ عائدُها ،ولايغني عنه عائدُ المعمولِ المتنازَعِ ، نحو : زيداً ضربَ ثمّ أكرمَ أخاه ، تريد : ضربَ أخاه ثم أكرمَ أخاه .

لوْ أضمرْتَ في الأولِ : الأخَ ، لبَقِيَ المبتدأ بلا عائدٍ ، فيتعيّنُ حملُه على الحذفِ ، وكونُه من غيرِ بابِ التنازعِ ، أو يجبُ الإظهارُ ويخرجُ أيضاً عن بابِ التنازعِ .

وقدْ زَعَمَ بعضُهم أنّه يجوزُ دخولُه في الباب على رأي الأخفش في جواز إقامة الضمير المضاف إليه مُقامَ المضاف ، فتقولُ : أضربُه ثم أكرمُ أخاه ، على معنى: أضربُ أخاه ، وفيه بُعْدٌ كليّ ، لإلباسه، لايقال : وإن حُذفَ لزم ما قررتُم منه، وهو : الخلوُّ منَ العائد ، لأنّا نقولُ : المقدّرُ هنا كالملفوظ به ، ألا ترى أنّهم أجازوا حذفَ الفاعلِ في مثلِ هذا وهو : ماقامَ وقعدَ إلاّ زيدٌ ، مع أنّ الفاعلَ لايجوزُ حذفُه ، فدلَّ على أنّ هذا الحذفَ كلا حذفٍ ، بخلاف ما لوْ أضمرْتَ الأخَ،لأنّ العاملَ يشتغلُ بما تُضمِرُه ، فلا يدلُّ على المحذوفِ، لاستغنائه عنه ، وإنْ لمْ يكن العائدُ في المعمولِ جارٍ ، نحو : زيدٌ ضربَ وأكرمَ أخاه ، وكذلك إن كانَ يُغني أحدُ العائدَيْن عن عائدِ الآخرِ ، مثل أنْ يكونَ العطفُ بالفاء ، أو بالواوِ على خلافٍ في الواوِ ، ونحو : الرجلُ ائتني أركبْ فرسَه ، أي : ائتني فرسَه أركبْهُ ، فإذا عرفتَ ذلك علمتَ أنّ قولَه :

* وعزة ممطول معنّى غريمها * (١٨)

ليسَ من التنازعِ لما ذُكر ، ولأنّه لو كانَ منه لكانتِ الصّفةُ قد جرتْ على غيرِ صاحبِها،فيلزمُ أنْ يبرزَ ضميرُ الصّفةِ التي لم ترفعْ " غريمَها " .

وزعمَ بعضُ النّحاةِ أنّه تنازعٌ ، ثم اختلفوا في وجهِ دخولِه : فقيلَ: لايضمرُ في الأولِ إنْ أعملتَ الثّاني كما هو مذهبُ الكِسائيّ (١٩) .

قالوا : ولا يلزمُ ما أُورِدَ عليهم ، أمّا بروزُ الضميرِ فلا يَجبُ ،إذْ لا لَبْس ولأنّ الغرَضَ بهذا البابِ الاختصارُ ، وأمّا عدمُ العائدِ فلمْ تشتغلِ الصّفةُ بما يمنعُ من تقديرِ " غريمُها " .

---

(١٨) لكُثيّرِ عَزّة ، وهو في ديوانه ١٤٣ ، وصدره
* قضى كُلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَهُ *
وهو من شواهد الإيضاح ١٠٩/١ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وابن يعيش ١ / ٨ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والأشموني ١٠١/٢ .

(١٩) رأي الكسائي في التبصرة ١٤٩/١ ، وابن يعيش ٧٧/١ ،والتسهيل ٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢ ، وشرح الرضى ٧٩/١ .

وأمَّا إنْ أعملت الأولَ ، فالأمرُ أظهرُ ، وهذه طريقة كوفيَّة .

وقيل : الصِّفتان كواحدةٍ ، نحو : حلوٌ حامضٌ ، إذْ لا واوَ فيغني عائدٌ واحدٌ . وكلّ ذلك ضعيفٌ ، والمختارُ أنه لايدخلُ في التنازع لِمَا ذكرْنا .

فإن قيل : فما الرَّافعُ للسَّببيِّ ؟ قلنا : فيه أقوالٌ :

أحدُها : أنهُ مرتفعٌ بالثَّاني ، ويقدّرللأول مثله ، نحو : ماقامَ وقعدَإلا زيدٌ ، ولا يلزمُ بروزُ الضميرِ ، لأنَّهُ لمْ يرفعْ مضمراً ، ولأنَّ الغرضَ بهذا الباب الاختصارُ .

وثانيها : أنَّ غريمها مبتدأ مؤخرٌ ، وممطولٌ ومعنى خبرانِ عنه ، ولمْ يجْريا على : عزّة ، لأنَّ النيَّة بهما التأخيرُ ، ولا على ضميرِ " غريمُهَا " لأنه لا يضرُّ مثلُ ذلك ، وسيُذكر في المضمرِ إنْ شاء اللهُ تعالَى ،وفيه نظرٌ .

وثالثُها : أنّه مرفوعٌبممطولٍ ، ومُعنّى خبرٌ ، أو حالٌ ، ولايلزمُ بُروزُ ضميره ؛ لأنّ الصِّفةَ إذا رفعَتْ السببيَّ ، ثُمَّ وقعتْ بعده صفةٌ ، لم يَبرزْ ضميرٌ نحو : مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبَة .

ورابعُها : أنّه مرفوعٌ بمُعنّى لِئلّا يلزمَ الفصلُ بين الصِّفةِ ومعمولِها بأجنبيٍّ .

وخامسُها : أنّه مبتدأ ، وممطولٌ خبرٌ مقدمٌ ، ومُعنّى صفةٌ له .

قالوا : وما تقدّمَ ، لا يصحُّ ، لما فيهِ من التعسفِ ورفعهُ بممطُولٍ لا يصحُّ إذْ قدْ وُصِفَ بمُعنّى واسمُ الفاعلِ لا يعملُ إذا وُصفَ .

الشرطُالسادسُ: أن يكونَ المعمولُ الظاهرُ بعدَهُمَا ، فإنْ تقدّمَ عليهما معاً ، أو على الثّاني ، لم يَعمَلْ فيه إلّا الأولُ ، وهذا الشرطُ ذكره المُصنّفُ(٢٠) وفيه خلافٌ .

أمَّا إنْ توسَّطَ فالجمهورُ على أنّهُ لا يدخلُ في التَّنازُعِ ، بل هو

(٢٠) شرح الكافية ، لوحة (٢٠/ب).

معمولٌ للمتقدِّم ، لأنّ في اعمالِ الثاني الذي بعده اعتبارًا للضعيفِ مع وُجود القويِّ وذلك لا يصحُّ ، ولهذا مَنَعُوا في " زيدٌ ضَربْتُ " من الرفعِ ، لَمَّا كان العاملُ المعنويُّ ضعيفاً ، وقد أمكنَ تسلّطُ القويِّ ، فالمنعُ هنا أولَى ، لأن الفعلَ هناك متأخِّرٌ .

وزعمَ الفارِسيُّ(٢١) : أنه يجوزُ فيه التنازُعْ ، لأن الفعلَ المُتَصَرِّفَ يجوزُ أن يعملَ (٢٥/أ) فيما قبلَه إذا لم يكن ثَمَّ مانعٌ ، ولايُقاس بالمبتدأ ،لأنّ هذا أقْوى.

وأَمَّا إنْ تَقَدَّمَ عليها معًا فالظاهرُ عن الجمهورِ المنعُ أيضًا لمثلِ ماتقدَّم وقد أجازَ بعضُهم التنازُعَ ، وفرّقَ بينَه وبين المتوسِّطِ بأنهما هنا قد انحطّتْ رُتبتُهما معًا ، فلا يمتنعُ اعتبارُ الأضعفِ مع الضعيفِ ، كما أجازوا اعتبارَ القَويِّ مع الأقْوى ، وهو إذا تأخّرَ عنهما فإنّ الثاني أقْوَى من الأول ، لقُرْبِه.

فهذه الشروطُ القويّةُ .

وقد زادَ الفرّاء أنْ لا يلزمَ حذفُ الفاعلِ ، أو إضمارُهُ قبلَ الذّكْرِ ،وسيأتي بيانُ مذهبِه.

قولـه : (**وقَدْ يكُونُ في الفاعِلِيّةِ**).

ظاهرُ هذا تعميمُ الفاعلِ ، وما حُمِلَ عليه من سائرِ المرفوعاتِ ، والأظهرُ أنهُ لا يجوزُ إلا في الفاعلِ ، أو مفعولِ مالم يُسَمَّ فاعلُه ، أو اسم كانَ وأخَواتِها. وأمّا المبتدأُ والخبرُ ،واسمُ " ما " و " لا " وخبرُ " لا " التي لنَفْيِ الجنس فلا يكونُ فيه .

قولـه : (**وفي المَفْعُولِيّةِ**) .

ظاهرُه التعميمُ كذلك ، وليس على إطلاقِه ، بل يجوزُ في المفعولِ المطلقِ ، والمفعولِ به ، وفيه وكذلك المفعول معه ، وفي غيرِهَا لايجوزُ ، إمّا لامتناعِ الإضمارِ كالحالِ ، والتمييزِ ، أو لضعفِ دلالةِ الفعلِ عليها ، وذلك يعمُّهما ، ففي المصدرِ بشرْطِ اتفاقِ الفِعْلَين ، وإلا كانَ لأحَدِهما ، واختلافِ الفاعلَيْن، أو المفعولَيْن

(٢١) انظر المساعد ٤٥١/١ ، والهمع ١١٠/٢ .

أو قيدٍ من القيودِ ، وإلاّ كانَ توكيداً لهما ، نحو : ضربْتُ وضربَ زيدٌ ضرباً ،وفي المفعولِ به إن كانَ صريحاً ، وإن كان بحرفِ جرٍّ ، فإما أن يتّفقَ معنى الحرفَيْن فيجوزُ أيضاً ، نحو : صلّى اللّهُ وباركَ على محمّدٍ . وإمّا أنْ يختلفَ فلا يجوزُ، نحو : مررْتُ وقمْتُ بالدارِ ، تُريدُ : قمْتُ فيها ومررْتُ بها . وكذا إن كانَ في أحدِهما حقيقةً ، وفي الآخرِ مَجازاً ، نحو : بَشّرْ زيْداً وأخبرْهُ بعذابٍ أليمٍ ، قيل : يجوزُ هنا .

قولُه : (ويختارُ البصريّون إعمالَ الثاني ، والكوفيّونَ الأولَ) .

هذا الخلافُ في التّنازعِ أجمعَ ، سواءٌ كانَ في الفاعليّةِ أم المفعوليّةِ أمْ فيهما ، وهمْ متفقون على جوازِ إعمالِ أيّهما شئْتَ ، إلا ما حُكيَ عن الفَرّاءِ(٢٢) في بعضِ المسائلِ .

ثم اختلفوا في المُخْتارِ على أقوالٍ :

الأول : قولُ البَصريين اختيارُ إعمالِ الثاني ، لأنه أقْرَبُ ، والعربُ تعْتَبِرُ القُربَ حتى جرّتْ على الجِوارِ مع إشكالِهِ ، نحو : " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " و :

* كَبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمّلِ * (٢٣)

ولأنّهُ لا يَلْزَمُ منه الفَصْلُ بين العاملِ والمعمولِ ، ولا العَطْفُ على العاملِ قبل تمامِه بمعمولِه ، ولأنّهُ الموجودُ في القُرْآنِ ،ومنه : * آتوني أُفْرِغْ عَلَيْه قِطْراً *(٢٤) * هاؤمُ اقرَءُوا كِتابِيَهْ *(٢٥) * والّذين كَفَرُوا وكَذّبُوا بآياتِنا *(٢٦) * يَستفتونك ، قلِ اللّهُ يُفْتيكُمْ في الكَلالَةِ *(٢٧) * تَعالَوْا يَسْتغفرْ لكمْ رسولُ اللّهِ *(٢٨) * وأنّهمْ ظَنّوا كَما ظَنَنْتُمْ أنْ لَنْ يَبْعَثَ اللّهُ أحَداً *(٢٩) ، وروى سيبويه(٣٠) أنّهُ الأكثرُ في كلامِ العربِ .

---

(٢٢) انظر شرح الكافية الشافية ، ٦٤٤/٢ .

(٢٣) لامرئِ القيس ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وفي شرح الأعلم للديوان ١٥٨ ، وصدره

∴ كأنّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ ∴

وهو من شواهد الخصائص ١٩٢/١ ،والأمالي الشجريه ٩٠/١ ، والمغنى ٥٦٩/٢،وشفاء العليل ٧٤٨/٢ ، والخزانة ٣٢٧/٢ .

(٢٤) الكهف ، آية (٩٦) .

(٢٥) الحاقة ، آية (١٩) .

(٢٦) المائدة ، آية (١٠) .

(٢٧) النساء ، آية (١٧٦) .

(٢٨) المنافقون ، آية (٥) .

(٢٩) الجنّ ، آية (٧) .

(٣٠) الكتاب ٧٤/١ .

الثاني : قولُ الكوفيّين : اختيارُ إعمالِ الأولِ ، لأنّه الأسبقُ ، وقد اعتُبِرَ الأسبقُ في مواضعَ ، منها :

في نحو : ذكورٌ من البطّ ثلاثةٌ ، ومن البطّ ذكورٌ ثلاثٌ .

ومنها : إذا اجتمع الشرطُ والقسمُ ، اعتُبِرَ الأسبقُ ؛ نحو إنْ تأتِني والله آتِكَ . واللهِ إنْ أتيتَني لآتينّك ، ولأنّه لا يلزمُ منه الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ ، ولأنّه قد جاءَ في الفصيحِ كبيتِ امرِئِ القيسِ . (٣١)

الثالث : لبعضِ النحاةِ : تساوي المذهبيْنِ لتعارُضِ الحجَجِ .

قوله : (فإنْ أعملْتَ الثاني) .

بدأ بالمختارِ على مذهبِ البصريّين ، لأنّه اختيارُه ، ولايخلو الأولُ من أنْ يستدعيَه فاعلاً ، أو مفعولاً . إن كانَ الأولُ يستدعيه فاعلاً أضمرتَ الفاعلَ فيه على وفقِ الظاهرِ في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكيرِ ، والتأنيثِ ، تقولُ : ضربَني وضربْتُ زيدًا ، وضرباني وضربْتُ الزيدَيْن ،وضربوني وضربْتُ الزيدينَ ، وكذا لو كانَ مؤنثًا لقلتَ : ضربَتْني وضربْتُ هندًا ، ضربَتاني وضربْتُ الهندَيْن ، وضربْنَني وضربْتُ الهنداتِ ، فتأتي بالضميرِ على وفقِ الظاهرِ الذي هو معمولُ للثاني .

وهذا ليسَ على إطلاقِهِ ، إذْ من المواضعِ مالا يُضمرُ فيها الفاعلُ ،بل يَجبُ إظهارُه . وذلك الفاعلُ الذي اتصل به عائدُ مبتدأٍ ، أو موصولٍ ، أو موصوفٍ ، أو ذي حالٍ ولم يُغْنِ عنه غيرُه ، نحو : زيدٌ قامَ أبوه ثم قعدَ أبوهُ ، وزيدٌ قائمٌ أبوه ثم قاعدٌ أبوه ، ومنه :

* وعزةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها * (٣٢)

---

(٣١) يقصِدُ :

∴ كفاني ولمْ أطلبْ قليلٌ مِنَ المالِ ∴

(٣٢) سبق الاستشهاد به في ص ١٨٤ .

فمـا هـذه حالـه ففيه ثلاثـةُ أَقوالٍ :

الأول : أنهُ يَخرجُ عن البـابِ، ولايجوزُ الإضمارُ، ولا الحذفُ بل يتعيّن الإظهارُ[٣٣] لئلا يؤدّيَ إلى حذفِ الفاعلِ، أو خلوّ ذي العائدِ عن العائدِ.

الثاني : دخولُه في باب التنازعِ على الحذفِ في قولِ الكِسائيّ[٣٤]، أو على حذفِ المضافِ، وإقامَةِ الضّميرِ المُضافِ إليهِ مُقامَه (٢٥/ب) يَسيرُ في الفعلِ على قياسِ قولِ الأخفش.

الثالث : دخولُ الصِّفَةِ التي بلا عاطفٍ في التنازُعِ كالبَيْتِ، والمَنْعُ فيما عدَاها. قالوا : لأنّ ضميرًا واحدًا يكفي كما في : الرّمّانُ حُلْوٌ حامِضٌ، وقد تَقَدّمَ. والأَولى هو الأولُ.

وقولُهم : يجوزُ على قياسِ الكِسائيّ، لعله هو والفَرّاءُ لا يُخالِفانِ هنـا، لاتّصالِ العائدِ، ومذهبُ الأخفشِ بعيدٌ حيث لا قرينةَ.

قولـه : (دُونَ الحَـذْفِ):

أي : لا تَحْذِفُ الفاعلَ بل تُضْمِرُه كما مَثّلْنَا، لأنّ حذفَ الفاعلِ لا يجوزُ على ما مَضَى خلافاً للكِسائيّ، فإنّه يَحْذِفُ الفاعلَ، ولايُضْمِرُه.

وقولـه : (وجَازَ خلافًـا للفَرّاءِ).

يُريدُ : جاز إضمارُ الفاعلِ في الأوّلِ خلافاً للفَرّاءِ[٣٥] فلم يجزْ أَنْ يُضْمَرَ قبلَ الذّكْرِ، كما زَعَمَ البَصْرِيّون، ولا أَنْ يَحْذِفَ الفَاعلَ كما زَعَمَ الكِسائيّ[٣٦]، بَلْ يُوجِبُ

---

(٣٣) هذا مذهبُ أبي الحسنِ بن خَرُوفٍ، والشَّلَوْبينِ. انظر المساعد ٤٥١/١.

(٣٤) انظر هامش (١٩) السابق.

(٣٥) رأيُ الفراء منسوب له في التبصرة ١٤٩/١، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الوافية ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢ – ٦٤٦، وشرح الرضي ٧٩/١.

(٣٦) انظر هامش (٩) السابق، وممّن قال به أيضا هشامٌ من الكوفيين، واختاره من المغاربة السُّهَيْليّ في نتائج الفكر ١٦٥، وابنُ مَضَاءٍ في الرّدّ على النّحاة ٨٧.
وانظر المساعد ٤٥٨/١، والهمع ١٠٩/٢.

إعمالَ الأوَّلِ ، أو إظهارَ الفاعلِ في الأوَّلِ ، ويُخرِجُهُ عن بابِ التنازعِ ، فيقول: ضَرَبَني زيدٌ وضَرَبْتُ زيدًا ، ويأتي بأحدِ الوجوه المذكورةِ أوَّلَ البابِ ، هذا مُقتضى كلامِ المُصَنِّفِ وغيرِه .

وحكى السَّيِّدُ شرفُ الدِّين أبو القاسم بن محمد (قدَّسَ اللهُ روحَه) ، ونجمُ الدِّين: أنَّ الفرَّاءَ (٣٧) يُجيزُ الإضمارَ بأنْ يؤخِّرَ ضميرَ الفاعلِ الأول مفصولاً بعدَ الظاهرِ ، فيقول : ضَرَبَني وضربتُ زيدًا هو ، وقامَ وقعدَ زيدٌ هو ، على أنَّ " هُو " فاعلُ الفِعْلِ الأوَّلِ .

ومِثْلَه حكى ابنُ مالكٍ عن الفَرَّاء (٣٨) في المختلفَيْن فاعليَّةً ومفعوليَّةً دون المتَّفِقَيْن ، وهُما اللَّذانِ يَقْتَضيانِه فاعلاً ولايجوزُ عندَهُ فيهما الإضمارُ .

وحكى السَّيِّدُ أيضاً هو وابنُ مالكٍ عن الفَرَّاءِ (٣٩) أنه يُجيزُ في اللَّذَيْن يقتضيانِه فاعلاً أن يَرْفَعاه معاً ويجوزُ عنده معمولٌ بين عاملين .

وحَكى بعضهم أنَّ الفَرَّاءَ (٤٠) يَقصُرُ مثلَ ذلك على السماعِ ، ولايَمْنَعه أعني ما أضْمِرَ فيه الفاعلُ قبلَ الذِّكرِ .

فتلخَّصَ في المسألةِ أربعةُ مذاهبَ :

الأولُ : مذهبُ البَصريين : وجوبُ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ ، لأنه أسهلُ من حذفِ الفاعلِ إذْ قدْ وردَ في غيرِ هذا البابِ ، مثل ضميرِ الشَّأنِ وغيرِه ، ممَّا يأتي في المضمرِ ، إن شاءَ اللهُ ، وفي هذا البابِ مثل قولِه :

---

(٣٧) انظر شرح الرضي ٧٩/١ - ٨٠ .
(٣٨) انظر التسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١ .
(٣٩) انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ، والتسهيل ٨٦ ، والمساعد ٤٥٢/١ .
(٤٠) انظر التبصرة ١٤٩/١ ، والمساعد ٤٥٨/١ .

* خالفاني ولم أخالف خليلي (م) ولا خير في خلاف الخليل * (٤١)

وقوله :

* جفوني ولم أجف الأخلاء إنني * (٤٢)

وقوله :

* هويتني وهويت الخرد العربا * (٤٣)

الثاني : مذهب الكسائي (٤٤) : وجوب الحذف ، لأن حذف الفاعل عنده جائز في هذا الباب وفي غيره ، ولأنه ورد محذوفاً في هذا الباب .

حكى سيبويه (٤٥) عن العرب : ضربني وضربت قومك ، بالنصب ، وقال :

* لو كان حياً قبلهن ظعائنا حيا الحطيم وجوههن وزمزم * (٤٦)

---

(٤١) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد هو إعمال الفعل الثاني (أخالف) في (خليلي) لأنه يطلبه مفعولا ، وأعمل الأول (خالفاني) في ضميره على أنه فاعل .
وهو من شواهد المساعد ٤٥٨/١ ، والهمع ١٠٩/٢ .

(٤٢) البيت لم يعرف قائله ، وعجزه
* لغير جميل من خليلي مهمل *
والشاهد هو تنازع كل من (جفوني ، ولم أجف) المعمول (الأخلاء) وهو كالسابق ، وهو من شواهد ابن الناظم ٢٥٧ ،وتوضيح المقاصد ٦٩/٢ ، وأوضح ٢٨/٢ ،والتصريح ٣٢١/١ ،والهمع ٦٦/١ ، والأشموني ٦٠/٢.

(٤٣) شطر بيت لم أقف على قائله .
والشاهد تنازع كل من (هويتني ، وهويت) المعمول (الخرد) وهوكالسابق .
والبيت من شواهد الهمع ١٠٩/٢ .

(٤٤) انظر هامش (١٩) السابق .
هذا هو المذهب المشهور عن الكسائي في هذه المسألة .
وقد نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٧/١ ، أنه لايقول بالحذف ،بل يضمر مفردا في الأحوال كلها .
انظر هذا الرأي في الارتشاف ٩١/٣ ،والمساعد ٤٥٩/١ .

(٤٥) الكتاب ٧٩/١ .

(٤٦) البيت لم أعرف قائله ، وهو منسوب لبعض القرشيين :
والشاهد إعمال (حيا) الثاني في المعمول (الحطيم) ،وفاعل (حيا) الأول مضمر فيه . وهو من شواهد
الكامل ٢٩٥/١ ، والأغاني ١١٠/٢١ ، والمقرب ٢٥٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١ ، والمساعد ٤٥٩/١ .

ولم يقل : حَيِيَـا .

وقال :

* تَعَفَّقَ بالأرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ * (٤٧)

ولم يقلْ : تَعَفَّقَتْ ، أو تَعَفَّقُوا .

وتأوَّلَ ما ذكره البصريّون : على لُغَةِ " أكلوني البَرَاغِيثُ " العلاماتُ حروفٌ وتأوّل البصريّون ما أوردَه بأنّ فيه ضميرًا مفردًا يُؤدِّي معنَى الجَمْع ، كأنّه قال : " مَنْ ثَمَّ " ، ونظيرُ قوله :

* كَأَنَّهُ في الجِسْمِ تَوْلِيعُ البَهَقْ *

بَعْدَ قوله :

* فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وبَلَقْ * (٤٨)

ومثلُه :

* وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ دَلًّا وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالَا * (٤٩)

---

(٤٧) لعلقمة بن عبدة . وهو في ديوانه ٣٨ .
والشاهد إعمال (أرادها) في المعمول (رِجَالٌ) ، وفاعل (تَعَفَّقَ) مضمر فيه .
ومعنى تَعَفَّقَ : استَتَرَ ، والأرْطَى : مفرده أَرْطَاة وهو نوعٌ من الأشجار التي يُدْبَغُ بها ، وبذَّتْ : أي غلبتْ ، وكَلِيب : جمع كلْب ، والضمير في (لهـا ، وأرادها) يعود على البقرة .
وهو من شواهد شرح المفضليات للتبريزي ١٥٨٦/٣ ،والمقرب ٢٥١/١ ،وشرحه للجمل ٦١٩/١ ،والتصريح ٣٢١/١ ،والأشموني ١٠٢/٢ .

(٤٨) لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ١٠٤ .
والشاهد (كأنه) حيث ذكر الضمير وأفرده ، وان كان يرجع على جمع ، فهذا من قبيل وضع واستعمال الواحد موضع الجمع ، لكثرة الاستعمال. انظر المسألة في ابن يعيش ٩٦/٦ .
وهو من شواهد مجاز القرآن ٤٣/١ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، والأساس "ولع" ٥٢٧/٢، والبحر ٢٥١/١ .

(٤٩) لذي الرُّمَّة ، وهو في ديوانه ٤٣٦ .
والشاهد قوله (وأحسنُه) حيث جاء الشاعر بالضمير مفرداً ومذكراً ،ولو جاء بالكلام على أصله لقال : (حُسْنَاهُنَّ) ،وهذا جائز ، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم) : " خيرُ النساء صَوَالِحُ قريش أحناه على ولدٍ في صغره ،وأرعاهُ على زوج في ذات يده.) وممن ذهب لهذا الرأي ابن مالك ،وقد رده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ،ولايقاس عليه .
انظر المسألة في الهمع : ٥٩/١ .
ومعنى السّالفة : صفحة العنق ،ولكن استعملت في خصلة الشعرالتي تسترسل على الخد ، والقذال : مابين نقرة القفا إلى الأذن .
والبيت من شواهد الخصائص ٤١٩/٢ ،وابن يعيش ٩٦/٦،وشرح الشذور ٤١٧ ، والهمع ٥٩/١ .

الثالث : لأبي حيّان[50] : تجويزُ المذهبين .

الرابعُ : مذهبُ الفرّاء[51] على اختلافِ الحكاياتِ ، وقد أُبطِلَ بقولِه :

* جَرَى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ * [52]

وبجميعِ ما تقدّمَ من الشواهدِ للبصريّين والكِسائيِّ .

قولُه : (وحَذفْتَ المفعولَ) .

هذا القسمُ الثاني : أنْ يكونَ الأولُ يستدعيه مفعولاً ، وهو قِسْمان :

أحدُهما : يَستغني عن المفعولِ ، نحو : ضَربْتُ وضَربَني زيدٌ ، فإنّك تَحذفُ المفعولَ ولا تُضمِرُه ، فلا تقولُ : ضربْتُه وضربَني زيدٌ ، لأنّ فيه إضمارًا قبلَ الذِّكرِ ، ولا مُوجِبَ له أيضًا ، لأنّه فَضلةٌ ، بخلافِ الفاعلِ ، هذا قولُ الأكثرين .

وذهبَ قومٌ - منهم ابنُ مالكٍ[53] - إلى جوازِ الإضمارِ كالفاعلِ ، واحتجَّ بقولِه :

* إذا كُنْتَ تُرْضيهِ ويُرْضيكَ صاحِبٌ جِهارًا فكُنْ في الغَيْبِ أحفظَ للعَهْدِ * [54]

---

(٥٠) الارتشاف ٩٠/٣ .

(٥١) بالنسبة لمذهب الفراء على اختلاف الروايات ، انظر هامش (٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨) السابقة .

(٥٢) للطفيل الغنوي ، وهو في ديوانه ٢٣ ، وصدره
* وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها *
والشاهد تنازُعُ كلٍّ من (جَرَى ، واستشعرَتْ) في المعمول (لونَ مُذْهَبِ) فأعمل الثاني ، وأضمر فاعلاً للأول تقديره : جَرَى هو بمعنى : سالَ .
وهو من شواهد سيبويه ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والتبصرة ١٤٩/١ ، والجمل ١١٦ ، والأشموني ١٠٤/٢ .

(٥٣) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ - ٦٥٠ ، وفي التسهيل ٨٦ ، حيث قال : (... ، بل حذفه إن لم يمنع مانعٌ أَوْلى من إبقائه متقدّمًا) انظر المسألة في المساعد ٤٥٦/١ ، والتصريح ٣٢٢/١ ، والأشموني ١٠٤/٢-١٠٧ .

(٥٤) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد (تُرْضيهِ ويُرْضيكَ صاحبٌ) فأعمل الثاني ، وأضمرَ في الأول ضمير المفعول .
وهذا البيت ضرورة عند الجمهور .
وهو من شواهد المساعد ٤٥٦/١ ، والتصريح ٣٢٢/١ ، والهمع ١١٠/٢ ، والأشموني ١٠٥/٢ .

وقولـه :

* وَثِقْتُ بِهَا وَأَخْلَفَتْ أُمُّ جُنْدُبٍ فَزَادَ غَرَامَ القَلْبِ إِخْلَافُهَا الوَعْدَا * (٥٥)

ولأنَّه قدْ أجازَ عودَ الضميرِ إلى مُتَأَخِّرٍ (٢٦/أ) لفظًا ورتبةً في غيرِ هذا الباب ،نحو : " ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا " وفي هذا البابِ باتِّفاقِ البَصْرِيِّين في الفاعلِ.

قولـه : (وإلَّا أُظْهِرَ).

هذا القسمُ الثاني : أنْ لايُسْتَغْنَى عنه ، وذلك في مواضعَ :.

أحدُها : المعمولُ الذي فيه عائدٌ على مبتدإٍ "، نحو " زيدٌ ضربتُ أباه ، ثُمَّ أكرمْتُ أباه " إن حذفْتَ من الأوَّلِ بَقِيَ بلا عائدٍ ، وإنْ أضمرْتَ ففيه محذورٌ أنَّ البقاءَ بِلا عائدٍ وإضمارَ المفعولِ قبلَ الذِّكْرِ ، وقد ذكرْنا أوَّلَ البابِ أنَّ الحذفَ جائزٌ ، وذكرْنا أن بعضَهم يُدْخِلُها في التَّنَازُعِ على قياسِ قولِ الأخفشِ ، فيُحْذَفُ الأبُ ويَبْقَى الضميرُ الذي أُضِيفَ إليه الأبُ ، فتقولُ : زيدٌ ضربْتُهُ ثم أكْرمْتُ أباه ، على حذفِ مُضَافٍ.

وثانيها : حيثُ يُلْبِسُ حذفُهُ (٥٦) ، نحو : مِلْتُ عنْهُ ومال إليَّ زيْدٌ ، لَوْ حُذِفَ الضَّميرُ لصَارَ : مِلْتُ ومَالَ إليَّ زيدٌ ، فيُفْهم عكْسُ المُراد ،ولو أُبْقِيَ الضميرُ لَعَادَ إلى غيرِ مذكورٍ ، فيتعيَّنُ الإظْهَارُ ، هَذَا كلامُ بَعْضِهِمْ ، ومُقْتَضَى عمومِ قولِ المُصَنِّفِ : (وإلَّا أُظْهِرَ) وينبغي أنْ يُعْدَلَ إلى أولِ الوجوهِ المذكورةِ ، وهو تقديمُ الظَّاهرِ ، والإضمارُ في الثَّاني فتقولُ : مِلْتُ عن زيدٍ ومال إليَّ ، وإلا أُعْمِلَ الاولُ فقيل : مِلْتُ ومَالَ إليَّ عنْ زيْدٍ.

---

(٥٥) البيت لم أعرف قائلَه.
والشاهد أنه أعملَ الثاني (أخْلَفَتْ) في المعمول (أمّ جُنْدُب)على أنه فاعل، وأضمر للأول (وَثِقْتُ بِهَا) وكان القياس حذفه ،وهو عند الجمهور ضرورة.
وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك لوحة (٩٤) ،وشفاء العليل ٤٤٨/١ .

(٥٦) انظر المسألة في المساعد ٤٥٦/١ ، والهمع ١١٠/٢ .

وثالثها : مع أفعالِ القلوب ،والأفعالِ الناقصة ، نحو: حَسِبَني زيدٌ منطلقــا ، وحسبْتُ زيدًا منطلقاً ، وكان زيدٌ قائماً ، وكنتُ قائماً .

وفي هٰذهِ مذاهبُ أربعةٌ :

الأوّلُ : ماذكرَ المصنّفُ وهو قولُ المبرّدِ ، وطائفةٍ(٥٧): يجبُ الإظهارُ ، لأنّ في الإضمارِ عوْدَهُ إلى غيرِ مذكورٍ،وفي الحذف حذف خبر كان ، وأحدِ مفعولَيْ حَسِبْتُ ، وذلك لايجوزُ عندهم ، فتخرُجُ المسألةُ عن بابِ التنازعِ ،وهذا ضعيفٌ ، لأنّا لا نسلّمُ امتناعَ الحذفِ في بابِ ظَنَنْتُ ، ولأنّهُ قد وَرَدَ به السّماعُ ، قال :

* ..... وكَانَ وكُنتُ غيْرَ غَدُورِ *(٥٨)

ولأنّهُ لا مُلْجِيءَ إلى ارتكابِ الإظهارِ ، والتّكرارِ ، إذْ يُمْكِنُ العُدُولُ إلى الوجهِ الأولِ ، وهو تقديمُ الظاهرِ وتأخيرُ الثاني مُضمرًا ،فتقولُ : حَسِبَني زيدٌ مُنْطلِقاً ، وحسبْتُ زيدًا إيّاهُ ، أو تأخيرُ الأولِ مُضْمَـرًا كالمذهبِ الثّالثِ ، هذا إذا كانَ مُرادهُم أنّهُ يُصارُ إلى هذا الوجـهِ الـذي هو الإظهارُ ، ولايجوزُ غيرُهُ ،كما هو المفهومُ من المصنّفِ ،وأمّا إنْ جَوّزوهُ و جَوّزوا ما ذكرْنا لم يَرِدْ عليهم الثالثُ .

الثاني : قولُ بعضِهِمْ(٥٩) : يجوزُ الإضمارُ ، لأنّهُ بامتناعِ حذفِهِ صارَ كالفاعلِ فكما أنّ الفاعلَ يُضْمَرُ قبلَ الذّكرِ ، ولايُحذَفُ ،كذا هذا .

---

(٥٧) المقتضب ١١٣/٣ ، ٧٨/٤ .

(٥٨) للفرزدق في سيبويه ٧٦/١ ، وهو غير موجود في ديوانه ، وصدره
* إنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتَاني مَاجَنى ∴ وأبَى فَكَانَ .... *
والشاهد (وكَانَ وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ) حيث حذف خبر (كان) الأولى لاستغنائه بخبرِ الثانية .
والمبرّد يمنع الحذفَ ويُوجب الإظهارَ ، وسيبويه يُجوّزُ ذلك ،حيث قال: (تُرِكَ أنْ يكونَ للأوّلِ خبرٌ حين استُغنِيَ بالآخَرِ لعِلْمِ المخاطَب أنّ الأولَ قد دخلَ في ذلك). الكتاب ٧٦/١ .
وهو من شواهد الكتاب ٧٦/١ ،ومعاني القرآن ٧٧/٣ ، وابن السيرافي ٢٢٦/١، والإنصاف ٩٥/١ .

(٥٩) هذا قول أبي حيان ،في النكت الحسان ٩٤ . حيث قال :(وإن احتاج إلى غير مرفوع وجاز حذفهُ اقتصارًا حُذِفَ، وإلا ففيه ثلاثة مذاهب :
أحدها : أن يضمر متقدمًا نحو : ظنّني إيّاه وظننت زيدًا قائمًا)
وانظر التصريح ٣٢٢/١ .

الثالث : قول آخرين : أنه يضمر ويؤخر وراء الظاهر (٦٠)، فتقول : حسبني زيد وحسبت زيدا منطلقا إياه.

وفرقوا بينه وبين الفاعل، بأن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يتأخر عنه مضمرا.

الرابع : قول جماعة – منهم ابن عصفور – : أنه يحذف الأول (٦١)، لأنه قد ورد، قال :

* إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبى وكان وكنت غير غدور * (٦٢)

فإذا جاز الحذف في باب " كان "، فأولى في باب " ظننت " للإجماع على أن خبر كان ألزم من مفعول ظننت، وهذا من إعمال الثاني، قاله سيبويه (٦٣)، وقد رده المصنف في "شرح المفصل" (٦٤): بأن غدورا ينطلق على الواحد والجملة، كصديق ورفيق وعدو وخليط، فيكون خبرا عنهما معا، ولاحذف، وهذا منه وهم، لأنه يلزم من ذلك أشنع مما فر منه، وهو عمل عاملين في معمول واحد، ألا تراهم يوجبون القطع في نحو " قام زيد وقعد عمرو الظريفان " وفي العطف على اسم إن شرطوا أن يتقدم خبرها، وردوا على الفراء (٦٥) في هذا الباب توجيههما إلى الظاهر بعدهما.

---

(٦٠) ممن قال بذلك ابن عصفور في كتابه المقرب ٢٥١/١، وكذا ابن مالك. انظر المساعد ٤٥٥/١.

(٦١) المقرب ٢٥١/١، وانظر المساعد ٤٥٥/١.
قال ابن عصفور : (وهذا أشد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل)

(٦٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ١٩٥.

(٦٣) الكتاب ٧٦/١.

(٦٤) انظر إيضاح ابن الحاجب ١٦٨/١.

(٦٥) ممن رد على الفراء ابن مالك (رحمهما الله) في التسهيل ٨٦، حيث قال : (.... ، لا كلاهما خلافا للفراء في نحو : قام وقعد زيد)، وانظر المساعد ٤٥٢/١.

قولـه : (والـمَفْعُولُ علـى الـمُخْتَـارِ).

هذا إنْ كانَ يَسْتَدْعِيه مَفْعُولاً ، فَإنّك تُضْمِرُه أيضًا ، تقولُ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُـه زيـدٌ ، ويُفهمُ منه جوازُ الحَذْفِ ، والإضمارِ مطلقًا ، ولَيْسَ كذلك ، بل إن كانَ أحدَ المواضعِ المذكورةِ آنفا لم يَجُز الحذفُ متى أردتَ التَّنَازُعَ ، وهي المفعولُ المتّصلُ بهِ العائدُ المذكورُ لا يجوزُ (٢٦/ب) الحذفُ ولا الإضمارُ ، بل يتعيّنُ الإظهارُ.

وقيل : يجوزُ الحذفُ كما مَرَّ ، وفي بابَيْ " كَانَ " " وَظَنَّ " وفي الضميرِ المُلْبِسِ لا يجوزُ الحذفُ ، نحو : حَسِبْتُ زَيْدًا وحَسِبَنِي مُنْطَلِقًا إيّاه ،ومَالَ إلَيّ ومِلْتُ عنهُ زيدٌ.

وإن كان غيرَها فلَكَ أن تَحْذِفَ ، ولك أنْلاتحذفَ ، وتُضْمِرُهُ ، ومن الحذفِ قولُـه :

* بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ * (٦٦)

أيْ : لَمَحُوهُ ، واخْتُلِفَ في حَذْفِـه :

فَذهَبَ أبو عليّ (٦٧) ، ومن تَبِعَه كهذا المصنِّفِ إلى : أنّه ضعيفٌ.

وقَصَرَه بعضهم على الضرورةِ ، لأنّ فيه تَهْيِئَةً لعملِ الفعلِ الذي يليهِ فيـه ، وقطعَهُ عنْه فإذا قَبُحَ زَيْدٌ ضَرَبْتُ مع تَقَدُّمِ زيدٍ ، فهذا أقبحُ.

وذَهَبَ السِّيرَافِيُّ (٦٨) وجماعةٌ إلى أنّه غيرُ ضعيفٍ؛ لأنّه مفعولٌ.

والفرقُ بينَه وبين : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ، أنّ عاملَ المبتدأ معنويٌّ ،فغلَبَهُ الفعلُ لِضَعْفِه ، وهما لفظيّان هُنا.

---

(٦٦) لعاتكةَ بنت عبد المطلب عمة النبي (صلى الله عليه وسلم).
والشاهد تنازع كل من (يُعْشِي ، ولَمَحُوا) في المعمول (شُعَاعَهْ) فأعملَتْ الأولَ فرفَعَتْ (شُعَاعُهُ) وأعْمَلَتْ (لَمَحُوا) في ضميره وحَذَفَتْهُ والتقدير:لمحُوه قيل : وهو ضرورةٌ .
وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢٤ ، وابن عقيل ١٦٥/٢ ،والتصريح ٣٢٠/١ ، والهمع ١٠٩/٢ ، والأشموني ١٠٦/٢

(٦٧) انظر المساعد ٤٥٥/١ .

(٦٨) انظر المساعد ٤٥٥/١ ، والتصريح ٣٢٠/١ .

قولـه : (إلاّ أنْ يمنعَ مانعٌ فتظهرَ).

أيْ : إلاّ أنْ يمنعَ من الحذفِ ، والإضمارِ مانعٌ ، وذلك في مسألتين :

الأولى : المفعولُ المتّصلُ به العائدُ المذكورُ ، نحو : زيدٌ قام أبوهُ ، ثم ضربتُ أباه . فالإظهار هنا لازمٌ .

الثانية : في بابَيْ كانَ " وظنّ " إذا لم يتطابقِ المفسرُ والمفسّرُ ، نحو : كانَ الزيدان وكنتُ قائماً قائمَيْن ، وحسبني وحسبتهما منطلقين الزيدانِ منطلقاً .

وفي هذه المسألةِ ثلاثةُ مذاهبَ :

الأولُ : المنعُ من الإضمارِ طابقَ المُفسَّرَ المفسِّرَ أمْ لاَ ، وهو قولُ الكِسائيِّ،(٦٩) لأنّ المفعولَيْن غيرُ متّحدَيْن معنىً .

والمفسِّرُ يجبُ أنْ يكون هو المُفسَّرَ معنىً ولفظاً.

وردّ : بأنّ الشيءَ قد يُفسَّرُ إذا كانَ له في اللفظِ والمعنى،وإنْ لم يتّحدا، نحو :

* أرى كلّ قومٍ قاربوا قيدَ فحلِهِمْ ونحنُ خلعنا قيدَهُ،فهوَ ساربُ * (٧٠)

وكقولِك : عندي درهمٌ ونصفُهُ .

وأُجيبَ: بأنّه على خلافِ الاصلِ فيُقرُّ حيثُ وردَ ، أو يُقاسُ في غيرِ التنازع .

الثاني : جوازه مطلقاً ، ويضمرُ مثنىً .

قالوا : إذا جازَ أن يُفسِّرَ الفعْلُ المصدرَ ،نحو * اعْدلُوا هُوَ أقربُ *(٧١)

---

(٦٩) نسب للكوفيين عامة جواز الوجهين : الحذف والإضمار في شرح الكافية الشافية ٦٥٠/٢ ، والمساعد ٤٥٤/١ ، والتصريح ٣٢٣/٢ ،والهمع ١٠٩/٢ .

(٧٠) للأخنس بن شهاب التغلبي .

وهو من أبيات المفضليات ٢٠٨ ، وإصلاح المنطق ٢٠١ ،وشرح المفضليات للتبريزي ٩٣٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ .

(٧١) المائدة ، آية (٨).

والكلّ والجزءُ ، نحو :

* وَكَأَنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قرنفلٍ أَوْ سُنْبلاً كحلت بِهِ فانهلّتِ * (٧٢)

فكذا هُنَا ، وقد جُعلَ من تفسير الجزءِ والكُلّ : * والّذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفضةَ ولا يُنْفِقُونَهَا * (٧٣) إلا أنَّهُ يُقَال : تفسيرُ اللّفظِ خِلافُ الأَصْلِ ، وتَفْسِيرُ الجُزْءِ خِلافُ الأَصْلِ أَيْضًا ، فاجْتمعَ ضَعْفُ إلى ضعف فامتنع .

الثالث : التَّفْصِيلُ وهو قولُ الأكْثَرين، فإنْ تطابَقَا جازَ الإضْمَارُ، وإلّا لم يجزْ فمنْهُم مَنْ يَجعلُ وَجْهَ المنْعِ عدمَ تطابُقِ المُفسِّرِوالمُفسَّرِ،فلا يصحُّ الإضمارُولا الحذْفُ ومنْهُم منْ يجعلُه عدمَ صلاحيّةِ غيْرِ العَامل لِلْعَمَلِ في المُتَنَازِعِ ، لأَنَّ الفَرْدَ لا يُخبرُ بِهِ عَنِ المُثنّى والجَمْع ، ولا العكس ، فكلُّ معمولٍ متعينٌ لعَامِلِهِ ، فأيْنَ التّنَازعُ ؟

فيلزمُ منْهُ محذُورٌ وإنِ اخْتلفا لم يجُزْ .

قولـه : (وقَوْلُ امرِيءِ القَيْسِ :

* كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ *

لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ المَعْنَى) .

هذا ممَّا احْتُجَّ بِهِ للكوفيِّينَ ، وتَلْخِيصُهُ : امْرُؤُ القَيْسِ فَصِيحٌ ، وقَدْ أَعْمَلَ الأوّلَ من غيرِ ضرورةٍ ، لأنّهُ لايختل الوزنُ مَعَ إِعْمَالِ الثّانِي مع أنّهُ حَذَفَ ضميرَالمفعولِ مِنَ الثّاني وهو ضعيفٌ ، فَمَا رَجَحَ إِعمالُ الأوّلِ مع حذْفِهِ إلّا لكونِهِ أفْصَحَ .

فأجابَ المصنفُ وغيرُه بأنّهُ ليس من باب التّنَازعِ لفَسَادِ المعنَى لو جعلْنَاهُ منه وذلك أنَّ قولَه : ولَمْ أطلُبْ ، يجبُ أن يصحَّ توجُّهُهُ إلى " قَلِيلٌ مِنَ المَالِ "وهو جوابُ " لَوْ " فتَصِيرُ : لَوْ سَعيْتُ لأدْنَى معيشةٍ ماطلَبْتُ قَلِيلاً من المَالِ ، لكنْ لَمْ أَسْعَ لأدنَى مَعِيشَةٍ ، فطلبْتُ قليلاً من المَالِ ، وهذا مُتَنَاقِضٌ ، لأنّ مَنْ سعَى لأدْنَى معيشةٍ فقدْ طلَبَ قليلاً من المالِ ، فهو مثْلُ قولك : عرفْتُ وماعلِمْتُ .

---

(٧٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٥٦

(٧٣) التوبة ، آية (٣٤).

فيجبُ حينئذٍ أن يخرجَ عن هذا الباب ، ويُقدَّرُ لـ " أطلبُ " مفعولٌ آخرُ ،وهو: مَجْدٌ أو مُلْكٌ ، اي : ولمْ أطلبْ مَجْدًا ، أو مُلْكًا ، يَدُلُّ عليهِ قولُه :

* وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ * (٧٤)

وقيلَ تقديرُه ولَمْ أَطْلُبِ الكثيرَ ، وهو تقديرُ الكُوفيِّين .

وقيلَ : تقديرُه ولمْ أطلبْ قليلًا من المالِ ، لدلالةِ الظَّاهرِ عليه ، ولأنَّه أبلغُ إذْ نفيُ القليلِ يَدْخُلُ فيه نَفيُ الكثيرِ ، وهو مثلُ :

" نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِه " (٧٥) إذا قيلَ : يلـــزمُ ولكنّي لمْ أَسْعَ لأدْنَى (٢٧/أ) معيشةٍ فطلبتُ قليلًا . ونظيرُ البيتِ ،قولُ الشاعرِ :

* عِدينَا بالتَّواصُلِ منكِ إنَّا نُحِبُّ ولَوْ مَطَلْتِ الوَاعِدينا * (٧٦)

أي : نُحِبُّ الوَاعِدِينَ ولوْ مَطَلْتَنَا .

ومثلُه مارُوِيَ عنهُ صلَّى اللّهُ عليهِ وآلهِ وَسلَّمَ : (مَنْ سقَى صَبِيًّا لا يَعْقِلُ خَمْرًا سَقَاهُ اللّهُ حَمْأَةَ نَارِ جَهَنَّمَ) (٧٧) أي : لا يَعْقِلُ قُبْحَ القَبِيحِ .

---

(٧٤) لامْرِيءِ القَيْسِ ، وهو في ديوانــه ٣٩ . وعجزُه
* وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي *
وهو من شواهد الهمع ١٤٣/١ ، والدرر ١٢٢/١ .

(٧٥) هذا الأثرُ قال عنه السَّخاويُّ : " اشتُهِرَ في كلامِ الأصوليِّين ،وأصحابِ المعاني ، وأهلِ العربية من حديث عمر. وذكر البهاءُ السُّبْكيُّ أنه لم يظفرْ به في شيءٍ من الكُتُبِ ، وكذا قال جمعٌ جمٌّ من أهل اللغة.
ثم رأيت بخطِّ شيخِنا أنه ظفِر به في مُشْكِلِ الحديث لأبي محمد بنِ قتيبة ،لكن لم يذكرْ له ابنُ قتيبةَ إسنادًا .
وقال : أرادَ أنَّ صُهَيْبًا إنَّما يطيع الله حُبًّا لالمخافةِعِقابِه " أ.هـ
انظرِ المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٤٩ ، برقم ١٢٥٩ .

(٧٦) البيت لم أقفْ على قائلــه . وقد وضَّحَ الشارحُ الشاهدَ.

(٧٧) هذا الحديث بحثت عن تخريجه فلم أعثر على نصِّه تمامًا ، ولكنْ وَقَفْتُ على مَعْنَاهُ في سُنَنِ أبي داود ج ٤ / ٨٦ ، بعبارة أخرى في حديث طويل مروي عن ابن عبـــاس وفي آخره : " .... ومن سقاهُ صغيرًا لا يَعْرِفُ حلالَه من حرامِهِ كان حقًّـــا على اللهِ أن يَسْقِيَهُ من طِينَةِ الخَبَالِ " والحديث برقم ٣٦٨٠ ، وانظـــر مسند أحمد ٢٥٧/٥ .

واعلمْ أنَّ في كونِ هذا البيتِ من التنازعِ خلافًا:

ذهبَ عبدُ القاهرِ (٧٨)، وأكثرُ النحاةِ إلى أنَّه ليس منه لِمَا ذكرْنا.
وذهبَ الفارسيُّ (٧٩) وجماعةٌ إلى أنَّه منه، ثم اختلفوا:

فزعم جماعةٌ أنّ " ولَمْ أطلبْ " جملةٌ مستأنفةٌ معطوفةٌ على الجملةِ المنعقدةِ من " لَوْ " وجوابِها، وليس معطوفًا على الجوابِ، فلا يلزمُ ما ذُكِرَ من الفسادِ. وهذا فاسدٌ من جهة أنَّ العاملَيْنِ لابدّ أن يكونَ بينهما ارتباطٌ بعطفٍ أو غيره، وعلى هذا التأويلِ لا ارتباطَ، فيلزمُ الفصْلُ بما هو أجنبيٌّ بالكُلِّيَّةِ.

فإنْ قيلَ: هذا لازمٌ على إعْمَالِ: كَفَانِي، قيل: لا، لأنّ "ولَمْ أطلُبْ" في معناه، فهو كالتأكيدِ. وزعمَ الإمامُ يحيَى بْنُ حَمْزَةَ (قدّسَ اللّهُ روحَه) (٨٠) أنها جملةٌ حاليَّةٌ فتكونُ باقيةً على نفيِها ولا تَنَاقُضَ. وهذا بعيدٌ، لأنّ القليلَ الّذي لمْ يطلُبْهُ إن كان الذي كَفَاهُ كان نفيُ طلبِ القليلِ قَيْدًا لأنَّ يكْفِيه ذلك القليلُ، وهو فاسدٌ.

وزعَمَ صدْرُ الأفَاضِلِ صاحبُ " التَّخْمِيرِ " (٨١) أنّ لَوْ " بمعنى: إنْ، قال: وقد تدخلُ على معناها لاسيَّما عند الفرّاء فكأنَّهُ قال: إنْ سَعَيْتُ لأدنى معيشةٍ لم أطلبْ قليلاً من المالِ، وهذا فاسدٌ، لأن الفرّاءَ (٨٢) لايجعلُ " لَوْ " مثل " إِنْ " إلّا في إفادةِ الاستقبالِ، وأمّا أنّها تُفيد الشرطَ تابعًا فلا، ولأن التناقضَ باقٍ.

وإنْ كانتْ بمعنَى " إنْ " إذْ يصيرُ المعنَى: إن سعيتُ لأدنى معيشةٍ لم أطلبْ قليلاً من المالِ، فلم يفترقِ الحالُ إلّا من حيثُ إنَّ السَّعْيَ مَنْفيٌّ مع " لَوْ "، والطلبُ مُثْبتٌ، ومَعَ " إنْ " العكسُ.

---

(٧٨) المقتصد ٣٤٣/١، ووافقه ابنُ هشامٍ في المغنى ٥٦٢/٢، والسيوطي في الهمع ١١٠/٢.

(٧٩) الإيضاح العضديّ ١١٠/١، وقال به الكوفيون. انظر المغنى ٥٦٣/٢، والصبان ٩٩/٢.

(٨٠) الأزهار الصافية، ج ١، لوحة

وهو مذهب ابن الحاجب في شرح المفصل ١٧٠/١. وقد أبطله ابنُ هشامٍ في المغنى ٥٦٣/٢.

(٨١) التخمير ١٣٨/١. (٨٢) معاني القرآن ٨٤/١، و ١٤٣.

وزَعم بعضُهم : أنّ المعنَى صحيحٌ لاتناقضَ فيه ، لأن القليلَ الكافي مخالفٌ، للقليلِ الذي لم يطلبْه ، وإنّما يَتَناقضُ لوْ نُفِي عَيْنُ ما أُثْبِتَ .

والمعنى : لو كانَ قُصَارى سَعْيي لأدنى معيشةٍ لم أطلب قليلاً من المال من أحدٍ ، لأنّ عندي مايكفيني ، وذلك أنّه من أَبْنَاءِ المُلُوك ، وعنده شيءٌ من ذخائرِهم ، فهو غيرُ محتاجٍ إلى قوتٍ ، فإذا صَحَّ هذا المَعْنَى ، دخلَ في التنازعِ على الخلاف في نحو:

كانَ زيدٌ قائمًا وكان عمرٌو قائمًا ، مِمَّا هُما مُتَماثِلانِ غيرُ متَّحِدَيْن .

(النائبُ عن الفاعلِ)

قولـه : (مَفْعُولُ ما لمْ يُسمَّ فاعِلُـه).

وشرطه أن تُغيِّرَ صيغةُ الفعلِ إلى " فُعِلَ " وهذا كنايةٌ عن الماضي كلـه وهو أنه يُضمُّ أولُه ويُكسرُ ماقبلَ آخرِه ، نحو ضُرِبَ ، ودُحْرِجَ .

و " يُفعَلُ " : كنايةٌ عن المضارعِ كلّه أنّه يُضمُّ أولُه ويُفتحُ ماقبلَ آخـرِه ، نحو : يُضْرَبُ ويُدَحْرَجُ وفي هذا تفصيلٌ يأتي في بابه من الفعلِ إن شاء اللهُ (تعالى).

قولـه : (ولايَقعُ الثّاني من باب " عَلِمْتُ ").

اعْلمْ أنّ الفعلَ إما أنْ يكونَ له معمولٌ غيرُ الفاعلِ ، أوْلا .

إنْ لم يكن له معمولٌ ، نحو : جَلَسَ زيدٌ ، وقَعَد عمروٌ ، فالأكثرُون لايجيزون بناءَه للمفعول ، لعدمِ مايقومُ مَقَامَ الفاعلِ ، ومنهم:من أجازَ ، ثم اخْتلفُوا : فقال بعضُ الكوفيين[1] : الفعلُ فارغٌ لا فاعلَ له ، فقيل لَهُ : لا يجوزُ فعلٌ لافاعلَ له ، فقال : إذا جازَ حذفُه في المَصْدَر اتفاقاً ، وفي غيرِه عند قومٍ جاز أنْ يَسْقُطَ هنا .

وقال الكِسَائيُّ[2] : فيه ضميرٌ مجهولٌ قائمٌ مقَامَ الفاعلِ ، وإنّما كان مجهولاً ، لأنّه يَحْتمِلُ أنْ يُرادَ به كلُّ مايَدلُّ عليهِ الفعلُ من مصدرٍ ، أو ظرفِ مكانٍ ، أو زمانٍ ، ولم يقمْ دليلٌ على أن المرادَ بعضُ ذلك دونَ بعضٍ .

وقال قومٌ[3] : فيه ضميرٌ للمصدرِ ، لأنّ الفعلَ يدلُّ على مَصْدَرِه .

وأمّا إنْ كانَ له معمولٌ غيرُ الفاعلِ فمنه مايجوزُ قيامُه مَقَامَ الفاعلِ،ومنه

---

(١) يقصد الفراء ، انظر الهمع ١٦٤/١ .
(٢) انظر الهمع ١٦٤/١ .
(٣) هذا رأي الزجاجي قال : وهو مذهب سيبويه ، وذهب له ابن السيد البطليوسي. انظر الجمل ٧٧ ، والهمع ١٦٤/١ .

مالا يجوزُ . وقد بدأ المصنِّف بما لا يجوزُ ، فذكر المفعولَ الثَّاني من باب " عَلِمْتُ " وفيه خلافٌ ، والمذاهبُ ثلاثةٌ :

الأولُ : المنعُ ، وهو اختيارُ المصنِّفِ (٤) وغيرِه ، لأنه مسندٌ إلى المبتدأِ .

والثاني : الجوازُ ما لَمْ يُلبِسْ ، نحو : عَلِمْتُ زيداً أخاكَ ، لا يجوزُ : عُلِمَ أخُوكَ زيدَاً أَوْ تكنْ جملةً ، نحو : علمْتُ زيداً في الدارِ ، وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ (٥) وابنِ مالِكٍ (٦) .

والثالث : الجوازُ مالم يَكُنْ نكرةً فلا يجوزُ " مُرَّ قائِمٌ زيداً " فأمَّا لو كان معرفةً جازَ ، لأنهُ الأولُ .

وأمَّا : بابُ أعْلَمَ ، فأمَّا الثاني فمذهبان :

المنعُ ، لأنَّه (٢٧/ب) في الأصل مبتدأٌ ، والجوازُ مالم يُلبِس ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ (٧) . وأما الثالثُ ، فمذهبانِ أيْضًا (٨) .

المنعُ : وهو مذهبُ الأكْثَرِينَ ، والجوازُ مالم يُلْبِسْ أو يَكُنْ جملةً .

قوله : (والمفعولُ لَـهُ والمفعولُ مَعَهُ كذلك)

أمَّا : المفعولُ له ، فإنْ كان منصوبًا لم يَجُزْ إقامتُهُ ، لأنَّه لا يُفْهَمُ منه التَّعْليلُ إلاَّ مع النَّصْبِ ، فإذا أُقِيمَ زَالَ النَّصْبُ ، فَيَبْطُلُ مَعْنَاهُ .

ويمكنُ أن يُقالَ : تَخْلُفُ اللامُ النَّصْبَ ، ويجوزُ - وإنْ كان مجرورًا - نحو : أَسْلَمْتُ لِلْمَغْفِرَةِ ، فقيل : يجوزُ ، لأنَّه لا يَبْطُلُ معناه ، ولقوله :

---

(٤) شرح الكافية ، لوحة (٢١/ب) ، وشرح الوافية ١٦٨ .
(٥) المقرب ٨١/١ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .
(٧) شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ ، والمساعد ٣٩٩/١ .
(٨) انظر المسألة في المساعد ٣٩٩/١ .

* يُغضي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ *(٩)

وقيل : لايجوزُ ، لأنه علّةٌ للفعلِ ، ولايكونُ إلاّ بعدَ ثُبُوت الفعلِ بمرفوعِه .
وأما المفعولُ معه : فلا يجوزُ،لأنه إنْ أُقيمَ مع الواو كان معطوفاً ،ولامعطوفَ عليهِ،أو مع حَذفِهَا لم تُفْهَمْ منه المَعِيّة ، فهذا ماذكرَه المُصَنِّفُ .

وتَرك الحالَ والتمييزَ ، وهما لايُقامَان ، وفي التمييزِ خلافٌ للكسائِيّ(١٠) ، والظرفِ ، غيرِ المُتَصَرِّف ، وأجازَه الأخْفَشُ(١١) ، والمُبْهَمُ نحو : " سَارَ يوماً وليلةً " وأجازهُ الكوفيّون إذا كان العملُ في جميعِهِ ، لأنَّه عندهم مفعولٌ به ، وأمَّا المؤقّتُ المُتَصَرِّفُ فجائزٌ ، والمصدرُ إنْ كانَ غيرَ مُتَصَرِّفٍ لم يَجُزْ ، وإن كان متصرِّفاً فإنْ كان لغيرِ توكيدٍ جازَ أنْ يُقَامَ ، وإن كانَ للتَّوْكيدِ فإنْ كان موصوفاً بصفةٍ ظاهرةٍ جازَ ، نحو : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ ، وكذا إن كانتْ مقدرةً ، نحو : بلَى سِيرَ سَيْرٌ ، لمن قال : ما سِرْتَ سَيْراً شديداً ، وإن لمْ يُوصفْ فالأكثرُ لا يُجيزُ .

ومنهم : من أجازَ ، وقيل : يجوزُ بشرطِ أنْ تعلّقَ الفعلَ بظرفٍ غيرِ مُتَصَرِّفٍ ، نحو : * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ *(١٢) .

وأمَّا الأفعالُ الناقصةُ : فلا تُبْنَى لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه عند الأكثرينَ وقيل : تُبنَى ، ثم اختلفوا : ما المُقَام ؟

فقيل : المصدرُ ، قاله السِّيرَافِيّ(١٣) ، ورُدَّ : بأنه لامصدرَ لها ، لقيامِ

---

(٩) للفَرَزْدَق وهو في ديوانه ١٧٩/٢ ، كما نُسب لغيره ، وعجُزُه
* فَمَا يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ *
والشاهدُ قولُه : " يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ " على أنَّ النائبَ للفاعلِ الجارُّ والمجرورُ ، ورُدَّ بأنَّ النائبَ ضميرُ المصدرِ أي هُوَ الإغضاءُ ،و" مِنْ " للتعليل ، وهو من شواهد
الشعروالشعراء ٦٥/١ ، وعيون الأخبار ٢٩٤/١ ، والكامل ٢٧٢/١، وأمالي المرتضى ٦٨/١ ، والمغنى ٣٥٥/١ ، والأشموني ٦٦/٢ .
(١٠) رأي الكسائي منسوب له في شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ ،والتسهيل ٧٧ ، والمساعد ٤٠٠/١ .
(١١) رأي الأخفش في المساعد ٣٩٨/١ .
(١٢) سبأ ، آية (٥٤) .
(١٣) رأي السيرافي في الارتشاف ، ١٨٤/٢ – ١٨٥ ، والهمع ١٦٤/١ .

خَبرِها مَقامَه .

وقال الكِسائيّ[14] : فيها ضميرٌ مجهولٌ قائمٌ مَقامَ اسْمِها .
وقال الفراء[14] : هي فارِغَة .

قوله : (وإذا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ) .

هذا كلامٌ فيما يَجُوزُ أن يُقامَ ، وهو المفعولُ به الصَّرِيحُ ، وهو المُسَرَّحُ ، وبِحَرْفِ الجَرِّ سوى ماذُكر من باب " عَلِمْتُ " ونحوِها ، والظرفِ المتصرفِ المؤَقَّت من الزمانِ والمكانِ ، والمصدرِ المُخَصَّصِ .

وقد نَبَّهَ المُصَنِّفُ على ذلك بالأمثلةِ ، ثم ذَكَرَ أنَّ المفعولَ به إذا وُجِدَ تعيَّنَ له دونَ الباقيةِ ، وفي هذا خلافٌ وتفصيلٌ :

لا يخلُو المفعولُ به من أن يكون : مُسَرَّحاً ، أو بحرْفِ جرٍّ ، والمسرَّحُ لايخلو من أن يكونَ أصلُه أن يتعدَّى إليهِ الفعلُ بنفسهِ ، أو بحرفِ الجرِّ .

إن كان أصلُه التَّعَدِّي بحرف الجرِّ ، نحو : اخْتَرِ الرِّجَالَ عَمْراً .
فذهبَ الجمهورُ إلى أنّه كالملفوظِ فيهِ بحَرْفِ الجرّ لا يجوزُ أن يُقَامَ مع وُجُودِ المفعولِ به المُسَرَّحِ ، كما في ظرفِ الزمانِ والمكانِ .

وذهب بعضهم[15] : إلى أنّه يَصيرُ كالمُسَرَّحِ الأَصْليّ فتكونُ بالخيارِ في إقامةِ أيِّهما شِئْتَ ؟ نحو : اخْتِيرَ الرجالُ زيدًا ، واخْتِيرَ زيدٌ الرجالَ .

وإن كان أصلُه التعدِّي بنفسِه ، وهو الذي ذكرَه المصنِّف : فذهبَ الجمهورُ من البصريِّينَ إلى أنّه لايجوزُ إقامةُ غيره مُقامَ الفاعلِ مع وجودِه ، لأن دِلالَتَهُ عليه أقْوَى .

---

(١٤) رأيهما في التسهيل ٧٧ ، والمساعد ٤٠٠/١ ، وشفاء العليل ٤٢٠/١ ، والهمع ١٦٤/١ .
(١٥) ممن ذهب لهذا الرأي الفراء والسيرافي واختاره ابن مالك إلى أنه تجوز إقامة الثاني مع وجود الأول " الارتشاف ١٨٨/٢ ، وبالنسبة لابن مالك التسهيل ٧٧ .

فأما المَصدرُ فهو نفسُ الفِعْلِ ، فلا فائدةَ فيهِ .

وذهبَ الأخفشُ والكوفيّونَ (١٦) إلى جَوَازِ إقامةِ غيرِه مع وجودِه ، ورُوِيَ عن الأخفش (١٧) أنه يَشْتَرِطُ فيما يُقامُ أنْ يتقدَّمَ على المفعول به ، فإنْ لم يتقدمْ لـمْ يَجُزْ عِندَه . واسْتَدلُّوا على الجوازِ بقراءةِ من قرأَ * لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * (١٨) ، وبقولِه :

* لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا * (١٩)

وتُؤُوِّلُ الآيةُ على أنه أُقيمَ المَصْدَرُ ، ويَنْتَصِبُ " قومًا " بفعلٍ آخر، وقيل : التقديرُ : لِيُجْزَى الخَيْرُ قَوْماً ، فأضمرَه لدلالةِ الكلامِ عليه .

وأمّا البيتُ فضرورةٌ ، وقيلَ : المصدرُ هو المُقامُ كالآيةِ ، وقيل : " الكِلابَا " مفعولُ لِوَلَدَتْ، و " جِرْوَ كَلْبٍ " مُنَادَى ، وأصلُه : ولَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الكِلَابَ يا جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجِرْوُ .

وأما المجرورُ بحرفٍ :

فالبصريّونَ يُجيزون إقامتَه ، ثم اختلفُوا في مَحَلِّه :

---

(١٦) انظر هذا المذهب في شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والتسهيل ٧٧ ، وقد وافقهم ابن مالك ، وهذه المسألة مشهورة .

(١٧) الارتشاف ١٩٤/٢ ، والمساعد ٣٩٩/١ ، والهمع ١٦٢/١ .

(١٨) الجاثية ، آية (١٤).

قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وعَاصِمٌ ويعقوبُ بالبناء للمعلوم، أي على معنى لِيَجْزِيَ اللّهُ قومًا ، وقد تقدم مايدلُّ على ذلك وقرأ ابن عامرٍ وحمزةُ والكسائيّ وخَلَفٌ بالنون . على معنى الأخبار منَ الله جلَّ ذكره على أنه المُجَازِي كلًّا بعمَلِه .

وقرأ أبُو جعفرٍ من العشرةِ بالبناءِ للمجهولِ وكذا شَيْبَةُ ، وقد رُوِيَ ذلك عن عاصمٍ من السبعة.

وعلى هذه القراءة احتجَّ الكوفيون على إقامة الجارِّ والمجرورِ " بِمَا " مع وجود المفعولِ به " قومًا " على خلاف البصريين

انظر السبعة ٥٩٤ ، والمبسوط ٤٠٣ ، والكشف ٢٦٨/٢ ، والتبصرة ٦٧٥ ، والبحر المحيط ٤٥/٨ . والتحبير ١٨٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(١٩) لجرير ، وليس في ديوانه ، وقد نسبه له صاحب الخزانة ١٦٣/١، وصدره

* وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ *

وهو من شواهد الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالي الشجري ٢١٥/٢ ،وابن يعيش ٧٥/٧ ، والتبيين ٢٧٢ ، والهمع ١٦٢/١ .

فالأكثرُ أنّ محلّ المجرورِ وحدَهُ رَفْعٌ ، وبعضهم (٢٨/أ) يقولُ : هو مع الحرفِ في موضعِ رفعٍ وذهب الكوفيُّونَ إلى أنّه لا يجوزُ إقامَتُه إلا أن يكونَ حَرْفُ الجرِّ زائدًا ، لأنه لو أُقيمَ المجرورُ لجاز " سِيرَتْ بهندٍ " ولجازَ الإتباعُ على المَحلِّ فتقولُ : سِيرَ بزيدٍ العاقلُ . ثم اختلفُوا في المُقَام ، إذا قلْتَ : سِيرَ بزيدٍ ، ومُرَّ بعَمْرٍو ، حيثُ لا يكونُ زائدًا : فذهب بعضهم[20] إلى أنّه ضَميرُ المصدرِ ، ولهذا يُذَكَّرُ الفِعْلُ .

وذهبَ بعضُهم إلى أنّ "سيرَ بزيدٍ" على إضمار الطَّريق ، لأن السيرَ لايكونُ إلا في مكانٍ . وذهب الكِسَائيُّ وهِشَامٌ[21] إلى أنّ فيه ضَميرَ مَجْهُولٍ ، يُحْتَملُ أنْ يُرادَ به المصدرُ ، أو الزمانُ ، أو المكانُ .

قولـه : (فإن لمْ يكنْ) أي : المفعولُ بـهِ (فالجميعُ سواءٌ)[22] :

المصدرُ ،وظرفُ الزمانِ ، والمكانِ ،والمفعولُ بحرفِ جرٍّ ، وفي ذلك خلافٌ : ذهبَ الزَّمخشريُّ ، وهذا المصنّفُ إلى ماذكرَه ، وهو : أنّها مُسْتَوِيَةُ الأقدامِ ، تُقيمُ أيّها شئْتَ ؟ والأَوْلى أن تُقدِّمَ ما أقمْتَهُ منْهَا إلى جانبِ الفعلِ .

وذهبَ ابنُ عُصْفورٍ[23] : إلى أنّ المصدرَ أولى لِقوةِ دلالتِه على الفعلِ .

وذهب يَحْيَ بْنُ مُعْطٍ[24] : إلى أن المجرورَ أَوْلَى ، لأنه أخُو الصريح .

وذهبَ أبُو حيَّانَ[25] إلى أنّ ظرفَ المكانِ أَوْلَى ، لأن دَلالةَ الفعلِ عليه لِزُومِيَّةٌ كالمفعولِ بهِ ، فأمّا الزّمانيُّ والمصدرُ فيَدُلّ عليهما بلفظِه فلا فائدةَ ،وأمّا ذُو حرفِ الجرِّ ، فلأنّ فيه خلافًا .

---

(٢٠) هذا مذهب ابن درستويه ، والسهيلي ، والرندي .
انظر الارتشاف ١٩١/٢ ، والهمع ١٦٣/١ ، والأشموني ٦٦/٢ – ٦٧ .

(٢١) انظر الارتشاف ١٩٢/٢ ، والهمع ١٦٣/١ – ١٦٤ .

(٢٢) المفصل ٢٥٩ .

(٢٣) المقرب ٨١/١ .

(٢٤) الفصول الخمسون ١٧٧ .

(٢٥) الارتشاف ١٩٤/٢ .

قولـه : (والأوّلُ من بَابِ " أَعْطَيْتُ " أَوْلَى من الثّاني).

مذهبُ الجمهورِ أَنَّ الثّاني من باب " أَعْطَيْتُ " مُنْتَصِبٌ بِها كالأَوَّلِ ، فيجوزُ عندهم إقامَةُ الثّانِي كما يجوز إقامَةُ الأَوّلِ .

وذهبَ الفَرّاءُ وابنُ كَيْسَانَ (٢٦) إلى أَنَّ الثاني منتصبٌ بفعلٍ آخر، تقديرُه : وَقَبِلَ دِرْهَمًا ، أَوْ أَخَذَ ، فَعَلَى مذهبِهِمَا لا يجوزُ إقامةُ الثّانِي .

وكلام المصنف على مذهب الجمهور.

وفي قولِه : (أَوْلَى) تَنْبِيهٌ عَلَى جواز إقامةِ الثّاني وإنّما كَانَ الأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنّه فَاعِلٌ في المَعْنى ثَمَّ .

وقَدْ وَقَعَ خلافٌ بيْنَ مَنْ أَجَازَ إِقَامةَ الثّانِي :

فمنْهُم مَنْ لا يشترطُ فيه شرْطاً ، وهو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ وغيْرِهِ .

ومنْهُم مَنْ شَرَطَ أَنْ لا يكُون فِيه لَبْسٌ ، فَإِنْ كَانَ تعيَّنَ الأَوَّلُ ، نحو : أُعْطِيَ زيدٌ عمْراً ، واختاره ابنُ مالكٍ ، (٢٧) وادَّعَى فِيه الإجماعُ .

ومنْهُم مَنْ شَرَطَ أَنْ لا يكُونَ الثّانِي نكرةً مع كونِ الأَوَّلِ معرفةً ، فإِنْ كَانَ نكرةً فقيل : يقبحُ ويجوزُ ، ورُوِيَ عنِ الكوفيِّين (٢٨) .

وقيل : يمتنعُ ، ورُوِي عَنِ الفَارسيِّ (٢٩) .

---

(٢٦) انظر الارتشاف ١٨٦/٢ ، والهمع ١٦٣/١ .

(٢٧) سبق تخريجه في هامش " ٦ " السابق .

(٢٨) انظر مذهبهم في الارتشاف ١٨٧/٢ ، والهمع ١٦٢/١ .

(٢٩) هذه الرواية عن الفارسي منسوبة له في الارتشاف ١٨٧/٢ ، والهمع ١٦٢/١ ، ولكن في كتابه الأيضاح ١١٤/٢ - ١١٥ وجدتُه يُجوِّزُ الوجهين .

(المبتدأ والخبر)

المُبْتَدأُ والخَبرُ اختُلِفَ في عَامِلِهِمَا :(١)

فَقِيلَ : مَعْنويٌّ ، ثمَّ اخْتَلَفُوا :

فمِنْهُم مَنْ قَالَ : هُو الابْتِدَاءُ(٢) وهو اهْتِمامُك بالشَّيءِ وجعلُكَ لَهُ أولاً لثَانٍ هو حديثٌ عنهُ . وقيل : تَجرُّدُهما عن العواملِ اللفظيةِ . واختاره جماعةٌ منهم الزَّمَخْشَرِيّ(٣) . وقيل: مشابَهةُ المبتدأِ للفاعِلِ رفَعَتْهُ ، ومشابَهةُ الخبرِ للفعلِ المضارعِ رفَعَتْهُ ، وهو قول : صاحبِ التَّخْمِيرِ(٤) .

وقيل : لَفظِيٌّ ، ثم اخْتَلَفُوا :

فقيل : المبتدأُ رفعَ الخبرَ(٥) والخبر رفع المبتدأ.

وقيل : المبتدأُ رَفَعَ الخبرَ ، والمبتدأُ ارْتَفَعَ بالعائدِ(٦) .

قال شيخُنا/شرفُ الدينِ (رحمه الله) : المرادُ بالعائدِ عند هذا القائلِ : المعنى الذي هو الإعادةُ ، وقال غيره : هو العائدُ اللفظيُّ.

وقيل : لفظيٌّ ومعنويٌّ : فالمبتدأُ رَفَعَ الخبرَ ، والابتداءُ رفَعَ المبتدأَ ، ورُوِيَ هذا عن سِيبَوَيْهِ(٧) .

---

(١) انظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر أسرار العربية ٦٦-٦٨،والإنصاف ٤٤/١ ، وكشف المشكل ٣١٢/١ ،والتبيين ٢٢٤ ، و ٢٢٩ ، وابن يعيش ٨٣/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ ،٢٠٦ ، وائتلاف النصرة ٣٠ المسألة رقم "٥" ، والتصريح ١٥٨/١ - ١٥٩ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٣/١.

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وسيبويه .
انظر التبيين ٢٢٤ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، والتصريح ٩٤/١ ،والهمع ٩٤/١ .

(٣) المفصل ٢٣ .

(٤) التخمير ١٥٢/١ - ١٥٣ .

(٥) هذا مذهب الكوفيِّينَ ويسمُّونَهُمَا المُتَرَافِعَيْنِ . وقد نُسب لهم في أكثرَ من كتاب . انظر الانصاف ٤٤/١،والتبيين ٢٢٥ ،والمساعد ٢٠٦/١،والهمع ٩٤/١.

(٦) نُسب هذا القول للكوفيِّينَ في التبيين ٢٢٥ ، والهمع ٩٥/١ .

(٧) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ،والمساعد ٢٠٥/١، وهو مذهب جمهور البصريين .

وقيل : الابتداءُ رفعَ المُبْتدأ ، والابتداءُ والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر.(٨)

والقائلون : بالتجرّدِ فريقان :

منهم مَنْ يجعلُ التجرّدَ أمرًا معنويًّا ثبوتيًا ، ومنهم من يَرْجعُ بذلك إلى أنّ الرفعَ فيهما لا بعاملٍ وكأنّه قيلَ : لمّا تجرّدا عن العاملِ اللفظيّ والمعنويّ رُفعا ، ويُؤيّدُ هذا المذهبَ : أن الرفعَ في كلامِ العربِ أصلُ الحركاتِ ،والدليلُ : أنهم يرفعونَ في أسماءِ العددِ غيرِ المُركّبةِ ، يقولون : اثنانِ ،واثنانِ وثلاثون ، وكذلك إذا أدخلوا الواو قالوا : واحدٌ ، واثنانِ ،وثلاثةٌ ،وأربعةٌ ، ولا إعراب ولا عاملَ ، ولأنّهُ لو كان المعنويُّ عاملًا ، لَعَمِلَ في النصبِ والجرِّ، إذ كلُّ نوعٍ من أنواعِ العواملِ متفنّنٌ (٢٨/ب) كالفعلِ ، والاسمِ ،والحرفِ ، يَعْملُ رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، ولو كان عاملُهما لفظيًا -وهو المبتدأُ والخبرُ والعائدُ فيهما وهي أسماءٌ جوامدُ- لجاز أن تعملَ الأسماءُ الجوامدُ في غيرِ هذا الموضع ،فإذا بَطَلَ اللفظيُّ والمعنويُّ لم يبق إلا أنهما ارتفعا بغيرِ عاملٍ .

قوله : (فالمبتدأُ: هو الاسمُ).

الاسمُ : جنسٌ للحدّ (المُجرّدُ عَنِ العَوامِلِ اللفظِيّةِ) ،خَرَجَ اسمُ كانَ ونحوُهُ. وقيّدَ باللفظيّةِ . احترازًا (عَنِ العواملِ) المعنويةِ فإنه لا يتجرّد عنها ،وهذا على اختيارِه أنّ عاملَهما معنويٌّ .(٩)

(مُسْنَدٌ إليْهِ) : خرَجَ الخبَرُ ، والصّفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النّفْيِ ،وألفِ الاستفهامِ إذ هيَ من جُمْلةِ ما هو مبتدأ ، وقد خرجَتْ بقولِهِ : مُسْنَدٌ ، فاستدركَها بأنْ ذكرَها وقيّدَها بحرفِ النفيِ وألفِ الاستفهامِ ، لأنها إذا لمْ تكنْ معهما لم تكن مبتدأةً، أما حرفُ النفي فيعُمُّ جميعَ حروفِه .

قالَ بعضُ النّحاةِ : والّذي سُمِعَ من ذلك (ما) فالأحْوطُ أنْ يُقصَرَ عليها ، إذ(١٠)

---

(٨) ذهب لهذا القول : المبرد ، والزجاج ، وابن السراج .
انظر المقتضب ٤٩/٢ ،١٢/٤، ١٢٦ ، والأصول ٥٨/١ ، والمساعد ٢٠٦/١.

(٩) شرح الكافية لوحة ٢١ - ٢٢ ،وشرح الوافية ١٧١ - ١٧٢ ،والإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/١ .

(١٠) ممن قال بالقصر - على (ما) في النفي والهمزة في الاستفهام - أبو حيّانَ انظر الارتشاف ٢٧/٢ .

قولـه : (حرفُ النّفي) إذا أُريدَ بهِ الجنسُ يعمّ (لا).

وإن قالَ ابنُ مالكٍ وبعضُ النّحاةِ : وممّا يتخصّصُ لأجلِ النفي (غيرُ) في نحوِ (١١) :

* غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ .. ينقضي في الهمِّ والحَزَنِ * (١٢)

كأنّ فيها اسميّةً ونفييّةً فأشبهتِ الصفةَ المنفيّةَ ، فابتُدِيء بها لذلك.
فإنْ قيلَ : النفيُ إنما حصل لما دخلتْ عليه ، لأنها لا تنفى نفسَها.

قلنا : هذا مثلُ قولِهم : في باب الاستثناءِ في البَدَلِ على الموضع : إنها كالواقعِ بعد (إلّا) في نحوِ : ماجاءني منْ أحَدٍ غيرُ زيدٍ ، فلا يصحُّ جرُّها. وإنما خصّ المصنفُ وغيرُه حرفَ النّفي ، وألفَ الاستفهامِ دون سائرِ ماتعتمدُ عليه الصفةُ من مبتدأٍ وموصولٍ وذي حالٍ ، وصلةٍ ، لأنه لم يُسْمَعْ فيه . وفي كلامِ بعضِ النحاةِ مايُشعِرُ بجوازِه ، وقالَ المصنفُ :«ألفَ الاستفهامِ» لأنّها التي سُمِعَ فيها.

وقالَ بعضُهم :«أداةَ الاستفهام» قاسَ " هَلْ " (١٣) ، والأَولى الاقتصارُ على ماسُمِعَ من ذلك ، كما ذكرَ المصنفُ.

وقد اختلفَ النحاةُ إذا لم تعتمدِ الصّفةُ على ماذُكِر.

فالجمهورُ منَعُوا من عَمَلِها ، والابتداءِ بها ، وجعلوها خبرًا ، كما نبّه

---

(١١) شرح التسهيل لابن مالك لوحة ٤٥ ، وانظر المساعد ٢٠٨/١ ، وشفاء العليل ٢٧٤/١ ، وممن ذهب لهذا القول الرضى في شرح الكافية ١ / ٨٧، والسيوطي في الهمع ٩٤/١ .

(١٢) هذا البيت قاله أبو نواس يذم به الزمانَ الذي هذه حالتُه . وهو غيرُ موجودٍ في ديوانه . وقد وضّح الشارح الشاهد منه.
وقد ذكره تمثيلاً لا استشهادًا به ، لأن أبا نُوَاس من المولّدين الذين لا يُحتَجّ بهم .
والبيتُ من شواهد الأمالي الشجريه ٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ،لوحة (٤٥) ، والرضى ٨٧/١ ، والمغنى ١٧١/١ ، وشفاء العليل ٢٧٤/١، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

(١٣) ممن قاس الرضى فقال : (وكذا بعد هل الاستفهامية) شرح الكافية ٨٧/١ .

عليه المصنفُ ، وذهب الأخفشُ وبعضُهم (١٤) إلى جوازِ عملِها وكونِها مبتدأةً ، واستدلوا بقوله : * فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ * (١٥)

قال : فلايجوزُ أنْ تُجعلَ : " فَخَيْرٌ " خبراً ، لأنه يؤدِّي إلى الفَصْلِ بينَ أفعلِ التَّفضيلِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ وهوَ المبتدأُ.

قوله : (رافعةٌ لظاهرٍ).

تخرجُ الرافعةُ لمضمرٍ نحو : أقائِمانِ؟ فإنها لا تكونُ مبتدأةً .

وقد اعتُرِضَ حدُّ المصنِّفِ ، وقيلَ : الأَوْلَى أنْ يقولَ : هو الاسمُ أو ما في تأويلِهِ ، ليَدْخُلَ : " تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ " (١٦) * وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ * (١٧) ، ويقولُ : المُجَرَّدُ عنِ العواملِ اللفظيَّةِ ، أو في حُكْمِهِ ، ليدخلَ نحوُ : مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ . وبِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وأيضاً فالصفةُ ذكرها بلفظها والشيءُ إنَّما (يُحَدُّ) بِمَاهِيَّتِهِ ، أَوْ وَصْفِهِ المُلازِمِ.

(١٤) مذهبُ الأخفشِ هو مذهبُ الكوفيين في هذه المسألة.
انظر التسهيل ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٣ ، والأوضح ١/١٣٥ ، والمساعد ١/٢٠٧ ، والهمع ١/٩٤ ، والأشموني ١/١٩٢.
ومن شواهدهم قولُ بعض الطائيين .
* خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلاَ تَكُ مُلْغِياً *
وابن مالك استحسن ذلك فقال في التسهيل " .... ، ولايجرى ذلك المجرى باستحسانٍ إلا بعدَ استفهامٍ أو نفيٍ). ونسبهُ كذلك إلى سيبويه . قال: "ومن زعم أن سيبويه يمنعُه فقد قَوَّلَهُ مالمْ يَقُلْ ".
انظر التسهيل ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٢ ، والمساعد ١/٢٠٧ ، وابن عقيل ١/١٩٤ .
(١٥) لزُهَيْرِ بن مَسْعُودٍ الضَّبِّيِّ ، وعجزه :
∴ إذَا الدَّاعي المُثَوِّبُ قالَ : يَالاَ ∴
ونسب للفرزدق في اللسان " لوم " ، والمُثَوِّبُ : الذي يَدْعُو النَّاسَ .
واستشهد به على أن " فخير " مبتدأ و " نحنُ " فاعل سَدَّ مسدَّ الخبرِ.
والبيت من شواهد نوادر أبي زيد ٢١ ، والخصائص ١/٢٧٦ ، والمغنى ١/٢٤١ ، والمساعد ١/٢٠٧ ، وشفاء العليل ١/٢٧٣ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢/٥٩٥ ، والهمع ١/١٨١ ، والخزانة ١/٢٢٨ .
(١٦) المثل سبق الاستشهاد به في ص ٢٥
(١٧) يس ، آية (١٠).

وأيضاً قال : (رافعة لظاهر) فيخرج منه الرافعة لضمير منفصل ، نحو: أقائمٌ أنتم ؟ وهو مثل : أقائمٌ الزيدان ؟ فالأولى رافعة لغير ضمير مستتر.

قوله : (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران).

أي : كونها مبتدأة وكونها خبراً ، واحترز بالمفرد : من أن تطابق مثنى أو مجموعاً فلا تكون إذ ذاك إلا خبراً.

قال شيخنا شرف الدين (بل الله برحمته ثراه) : قيل للمصنف: كيف يجوز فيها الوجهان إذا طابقت مفرداً ،وأنتم إنما حكمتم لها بالابتداء حيث لا تطابق للضرورة ، وقد زالت هنا ؟ فرجع عن ذلك ، وقال : في الأمالي : هي خبر لا غير ، انتهى معنى كلامه (١٨). واعلم أن هذه الصفة : إما أن تطابق مرفوعها ، أولا .

إن لم تطابق فهي المسألة المذكورة في الحد ، ومرفوعها إما أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً .

إن كان ظاهراً نحو : أقائم الزيدان ؟

فذهب الجمهور : إلى أنها مبتدأة ، ومرفوعها ساد مسد الخبر ،لاخبر.

وقال بعض النحاة : الخبر محذوف ، تقديره : ثابت (١٩).

ورد : بأنا نجد هذا كلاماً تاماً ، وإنما كانت مبتدأة ، لأنها لو كانت خبراً ، لوجبت المطابقة بينها وبين المبتدأ.

وأما إن كان مرفوعها مضمراً منفصلاً نحو : أقائم أنتم ؟ فهي جائزة عند البصريين وهي مبتدأة أيضاً.

---

(١٨) أمالي ابن الحاجب ، ٢٥/٣ .

(١٩) انظر هذا القول في الارتشاف ٢٦/٢ ، والمساعد ٢٠٦/١، والهمع ٩٤/١ .

وأنكرَ الكوفيّون وجودَ ذلك : قالوا[٢٠] : لأنها إذا رفعتْ أشبهتِ الفعلَ فيجبُ استتارُ (٢٩/أ) ضميرِها ، كما أنّ الفعلَ يستترُ فاعلُه ، أو يتّصِلُ ، وماذكروه باطلٌ ، لأنه يجوزُ الانفصالُ في الصفةِ إذا جرَتْ على غيرِ منْ هِيَ لهُ اتّفاقاً.

وإنما الخلافُ في الوُجُوبِ ، ولأنّهُ قد سُمِعَ ، قال :

* خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتُما *[٢١]

وهذا الذي سلَفَ من كوْنِ الصِّفة مبتدأً قولُ الجُمْهُورِ.

وذَهَبَ الرّازيُّ[٢٢] : إلى أنّهُ يجبُ كوْنُ هذا الوصفِ خبرًا ، لأنهُ مسندٌ في المعْنَى. فكيفَ يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليهِ ؟

وَمَالَ إلى مذهبِهِ الإمامُ يَحْيَ بنُ حمزةَ[٢٣] ، وقال : إنّما أُفْرِدَتْ هذه الصفةُ ، لأنها وقعتْ موقعًا هو بالفعلِ أخَصُّ ، لأنَّ أصلَ النفيِ والاستفهامِ للفعلِ ، فلمّا دخلا على الصفةِ أفْرِدَتْ ، لمُشَابَهَةِ الفعلِ .

وأمّا إنْ طابَقَتْ ، فإما أنْ تُطابِقَ مفردًا ، أوْلاَ .

إن طابقتْ مُفردًا فمذهبان :

منهم من يجعلُها خبراً فقطْ ، كما حكاهُ شيخُنا عن المصنِّفِ أخيرًا ، وهو مذهبُ الرّازِيِّ أيضاً . ومنهُمْ منْ يُجَوِّزُ الوجْهَيْنِ ، كونها مبتدأةً وخبرًا ، وهو قولُ المصنِّفِ هنا ، وكثيرٍ من النّحاةِ[٢٤] .

---

(٢٠) انظر هذه المسألة في المساعد ٢٠٤/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٠/١ .

(٢١) البيت لم يُعْرف قائله . وعجزه

* إذا لَمْ تَكُونا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ *

واستشهد به على أنّ " وافٍ " مبتدأً وهو معتمدٌ على النفي . و "أنتما" فاعل سَدَّ مسدَّ الخبرِ.

وهو من شواهد الجامع الصغير ٥٢ ، والمغنى ٦١٥/٢ ، وشفاء العليل ٢٧١/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

(٢٢) بحثت عن رأيه في أمهات الكتب النحوية فلم أعثر.

(٢٣) الأزهار الصافية في شرح الكافية ، الجزء الأول ، لوحة (٧٦).

(٢٤) كابن مالك في شرح كافيته ٣٣٢/١ ، وابن هشام في أوضحه ١٣٧/١ ، وابن عقيل في شرح الألفية ١٩٧/١ ، والسيوطي ، في الهمع ٩٤/١ ، وغيرهم.

وإنْ طابقتْ غيرَ المُفرَدِ ، وهو المثنّى والمجموع نحو : أقائمانِ الزيْدانِ؟ وأقائمون الزيدون ؟

فمنهم من جوّزَ الوجْهيْنِ[25] ، والأكثرون يوجبون كونَها خبراً .

فالرّازيّ لما تقدّمَ من مذهبِه ؛ وغيرُه لأنّها إذا ثُنّيتْ وجُمعتْ ضعُفَ سَببُها بالفِعْلِ فيضعُفُ رفعُها له ، ويكونُ حينئذ مبتدأً ، ولايكون فاعلُها ضميرًا منفصلاً مع المطابقةِ ؛ فلا تقولُ : أقائمان أنتُما ؟ ولا أقائمُ هُؤلاءِ ؟ إذا جرتْ على غيرِ منْ هيَ لهُ ، أو تجعلُ هذا المنفصلَ توكيداً للمستتر ، كما إذا قلتَ : زيدٌ ضربَ هو ، فاذا وردَ مثلُ : أقائمان أنتُما ؟ وليست جاريةً على غيرِ من هيَ لهُ لم يكُنْ إلا خبرًا ، و الضميرُ مبتدأٌ ، ولايجوزُ أن تكونَ الصفةُ مبتدأةً ، و"أنتُما" فاعلاً ؛ لأنّه لا وجهَ لانفصاله ، ولا توكيداً للفاعلِ المستتر ؛ لأنّه لاشيءَ يسدُّ مسدَّ الخبَرِ ؛ إذْ المستتِر عدمٌ ، والتوكيدُ لا يصلُحُ لذلك فتعين حملُ الضميرِ على أنّهُ مبتدأ ، وفي كلام بعضهم جوازُ كونِ الصفةِ مبتدأةً ، قالهُ : في قوله - صلى الله عليه وآله - : « أوَ مُخْرجيَّ هُمْ »[26] ، فيكونُ قد جعَلَ (المؤكّدَ) فاعلاً .

وأمّا إنْ جرتْ على غيرِ من هيَ له ، فبرَزَ الضميرُ جازَ فيما صورتُه ذلك أنْ تُحمَلَ الصفةُ على الوَجْهَيْن ، نحو : غلامُ هندٍ قائمٌ ، هُوَ على قولِ الأخفشِ بجوازِ عدمِ الاعتمادِ فلو اعتمدتْ على ما أو الهمزةِ فالأقربُ أنّهُ لايُقالُ : جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي لهُ والله أعلَمُ .

قوله (والخَبَرُ هو المُجرّدُ المُسنَدُ) .

إنما قالَ (المُسْنَدُ) ولم يَقُلِ الاسمُ ؛ لأنّه قد يكونُ اسماً ، وغيرَهُ .

---

(٢٥) الذي جوز الوجهين أبو محمد بن حوط الله الحارثي (ت ٦١٢ هـ) .
انظر الارتشاف ٢٦/٢ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، والهمع ٩٤/١ .
وقد رُدَّ عليه : بأنّه على لغةِ أكلوني البراغيث ، أو على التقديمِ والتأخيرِ .

(٢٦) الحديث أخرجه البخاري في باب بدء الوحي عن عائشة (رضي الله عنها) جـ ٣/١ .

(المُجَرَّدُ) : خرجَ خبرُ كان ونحوِها من النَّواسِخِ.

قولُه : (المُغايِرُ للصِّفةِ المذكورةِ) خرجت الصِّفة ، لأنها مُجرَّدة مُسْنَدة ،وهي غيرُ خبرٍ ، وَحدُّه هذا مَعيبٌ من وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : يدخلُ فيه الفعلُ غيرُ الخبرِ ، نحو:قامَ زيْدٌ .

الثَّاني : أنَّ فيه استثناءً في المعنى بقوله : المُغايِرُ للصِّفةِ ، والاستثناءُ لا يَليقُ بالحدُودِ ، فلو قال : " المُسْنَدُ إلى مبتدأٍ " لكانَ أقربَ .

قولُه : (وأصلُهُ التَّقديمُ) .

لأنَّه محكومٌ عليه ، هكذا قيلَ : ويلزمُ منه أن يكونَ أصلُ الفاعلِ التَّقديمُ.

قولُه : (ولذلك جازَ : " في دارِه زيْدٌ ")

أي : لأنَّ الضميرَ للمبتدأِ،وهو في نِيَّة التقديم ، وهذه المسألةُ جائزةٌ باتفاقٍ بين الكوفيين والبصريين .

وقياسُ الكوفيين : المَنْعُ ،وقد حُكيَ عنهم أنهم اعْتَذَروا بأنَّ المعنى " اسْتَقَرَّ زيدٌ في دارِه " ، وقيلَ : لأنَّ الضميرَ عندهم غَيْرُ معتمدٍ ، والمقصودُ الإخبارُ بكَيْنُونَةِ زيدٍ في الدارِ . وقيلَ : الضميرُ غيرُ مُعْتَمدٍ ، لأنَّهُ غيرُ مرفوعٍ ، فلو كان مرفوعًا لم يجز : نحو : " قائمٌ زيدٌ " .

وأمَّا إنْ رَفعتَ " زيْدٌ " بالظرفِ على مذهبِ الأخفش امتنعتْ.(٢٧)

قولُه : (وامتنعَ صاحِبُها في"الدَّارِ ")

لأنَّ الضميرَ الذي في المبتدأ للخبرِ ، والمبتدأ في رُتبتِه فكان عائدًا على غيرِ متقدمٍ لا لفظًا ، ولا رتبةً.

---

(٢٧) وكذلك قال به أبو العباس المُبرِّدُ من البصريين ، والكوفيُّون ، وأبو عليٍّ ، وابن جني .
انظر آرائهم في الإنصاف ٥١/١ ، والتبيين ٢٣٣ ، والرضيّ ٩٤/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والهمع ٩٩/١ .

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

قوله : (وقد يكون المبتدأ نكرة) .

أتى بـ " قد " المفيدة للتقليل ، لأن الأصل كونه معرفة ، لأنه محكوم عليه فلابد من معرفته ، ليصح الحكم عليه ، وإنما جاز كون الفاعل نكرة مع أنه محكوم عليه ، لأنه يتقدم فعله وجوبا صار كالمتخصص .

قيل : ولأن النفس تنفر عن النكرة ، فإذا جاء المبتدأ نكرة نفرت عن الخبر ، فأما الفعل فهو متقدم فلا ينفر عن الفاعل النكرة إلا بعد تمام الكلام .

قوله : (إذا تخصصت) .

لأن التخصيص قريب من التعريف .

وقوله : (بوجه ما) .

فيه إشارة إلى أن ماذكره من الوجوه غير حاصر ، لأنه ذكر الذي ذكر الزمخشري (١) ، ولم يذكر إلا ستة ، وبعض المتأخرين بلغها نيفا وثلاثين (٢) (٢٩/ب) ، ثم قال : ولم أحصر . وسيبويه (٣) ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت .

فتتبع النحويون مواقعها فأقلوا وأكثروا ، وأنا أذكر هذه الستة التي ذكر المصنف وأدخل فيها ما أمكن دخوله مما ذكره غيره ، ومابقي فحصر سيبويه قد أغنى .

---

(١) المفصل ٢٤ .

(٢) اختلف العلماء في عدد مسوغات الابتداء بالنكرة والسر يرجع إلى أن بعض العلماء يدخل كثيرا منها تحت جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة فقلت عنده المسوغات إلى ستة كالزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن مالك .
والبعض منهم لم يفعل ذلك بل فصلوها تفصيلا فكثرت المسوغات حتى أبلغها نيفا وثلاثين موضعا فابن عقيل أبلغها أربعة وعشرين موضعا . والسيوطي أوصلها الى خمسة وعشرين موضعا . والأشموني إلى خمسة عشر موضعا .
وصاحبنا أوصلها إلى ثلاثة وعشرين موضعا . والله أعلم .

(٣) الكتاب ٣٢٩/١ .

الأول : " ولَعَبْدٌ مؤمنٌ " ومرادُه بهِ الوصفُ ، فيدخلُ فيه الموصوفُ المذكورُ وصفتُه مذكورةٌ ، نحو : * ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ * (٤) ومحذوفة نحو : السَّمنُ مَنَوانِ بِدِرهَم . أي : مِنْهُ ، ونحو :

* وحتّى قُلوبٌ عن قُلُوبٍ صَوارِفُ * (٥)

أي : مِنّا ومِنهم ، والموصوفُ المحذوفُ أيضاً نحوُ قولِهم : ضعيفٌ عاذَ بِقرمَلة . (٦) أي : إنسانٌ ضعيف ، وشبهُ الوصفِ نحو المتّصِلُ بمعمولٍ ،مثل أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، والوصفُ المعنويّ وهو التصغيرُ ، نحو : رُجَيلٌ قائمٌ ، كأنك قلت : رَجلٌ حقيرٌ، فهذه خمسةٌ .

الثاني : أرجلٌ في الدّارِ أم امْرَأةٌ ؟ ومرادُه بهذا الاستفهامُ الذي يُرادُ به التّعيينُ ، لأنّه لا يُسألُ حتى يكونَ قد عُلِمَ حُصولُ أحدِهما ،ويدخلُ فيه الاستفهامُ المُطلقُ ، نحو : أرجلٌ في الدارِ؟ وجوابُ الاستفهام،نحو: رجلٌ ، في جواب : مَنْ عِندَك ؟ ولا يكون خبراً بتقديرِ " هُوَ " لأن الأولَى المطابقةُ في الجوابِ .

والتّفصيلُ إمّا مع " أمّا " نحو : أمّا رجلٌ فقائمٌ ،وأمّا رَجلٌ فقاعدٌ ، أو بغير أمّا نحو :

* فثوبٌ لَبِستُ وثوبٌ أجُرّ * (٧)

---

(٤) البقرة ، آية (٢٢١).

(٥) البيت لم أعرف قائله . وصَدْرُه :

* وما بَرِحَ الواشُونَ حتّى ارْتَمَوْا بِنا *

(٦) يضرب المثلُ للذليل يعوذ بأذل منه . والقَرْمَلَة : شجرة قصيرة لاذَرَ لها ولاظِلّ ولا شَوْكَ . والمثل ورد في الدرة الفاخرة ٢٠٦/١ ، وجمهرة الأمثال ٤٦٦/١، ومجمعها ١٠/٢ ، والمستقصى ٨٦/٢ ، وزهر الأكم ١٢/٣ .

(٧) لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ١٥٩ . وصدره

* فأقبلتُ زَحْفاً على الرُّكبَتينِ *

وهو من شواهد الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ،وابن عقيل ٢١٩/١ .

ونحو :

* فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ * (٨)

والنكرةُ التي يُرادُ بها واحدٌ ، نحو : « رجلٌ اختارَ لنفسه شيئًا فدَعَوْهُ » . فهذه خمسةٌ .

الثالث : نحو : ما أحدٌ خيرٌ منك ، ومرادُه بهذا العمومُ ، لأن الشيءَ إذا عَمَّ اشْتُهِرَ وعُرِفَ ، أو قلَّتْ نظائرُه فأشبهَ المعرفةَ ، ويدخلُ فيه النكرةُ التي يُرادُ بها العمومُ ممَّا لا نفيَ فيه ، نحو : " تَمْرةٌ خيرٌ مِنْ جَرادةٍ " (٩) والإبهامُ نحو : ما أحسنَ زيداً في قولِ سيبويه ، والتعجب كقولك عندَ رؤيةِ شجرةٍ ساجدةٍ : " شَجَرةٌ سَجَدَتْ " ، ونحو: حصَاةٌ سبَّحَتْ ، وأسماءُ الاستفهامِ ، وأسماءُ الشرطِ .

وقد اختلفوا في خبرِ أسماءِ الاستفهام :

فقيل : هو ما بعد أسماءِ الاستفهام ، فإذا قلت : مَنْ عِنْدَكَ ؟ "فَمَنْ" مبتدأٌ ، و " عندك " خبرُه ، وهذا هو الظاهر (١٠) .

وقيل : هي وما دخلتْ عليه مبتدأٌ ، وسدَّ مسدَّ الخبرِ ، ويُجعلُ كالموصولِ لا يَتِمُّ إلا بما دخلتْ عليهِ .

وأما أسماءُ الشرط ، ففيها أقوالٌ (١١) :

أحدُها : أنها مبتدأةٌ وحدها ، وشرطُها وجزاؤُها خبرٌ عنها ، وينبغي أن يُجعلا خبرًا واحدًا .

---

(٨) للنَّمِرِ بن تَوْلَبٍ . وهو في ديوانه ٥٧ .
وهو من شواهد الكتاب : ٨٦/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٣٩ ، والكافية الشافية ٣٤٦/١ ، وشفاء العليل ٢٩٠/١ ، والهمع ١٠١/١ .

(٩) أخرجه الامام مالك (رحمه الله) في الموطأ (كتاب الحج ، ٤١٦/١ ، عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

(١٠) ممن قال بذلك ابن مالك في شرح كافيته ٣٦٨/١ .

(١١) انظر هذه الأقوال في شرح الرضى ٩٠/١ .

الثاني : أنها مع شرطها مبتدأٌ ، والجزاءُ وحدَه خبرٌ .

والثالث : أنها مع شرطها وجزائها مبتدأٌ ، ولاخبرَ ،بل سدّ شرطها وجزاؤها مسدّ الخبر .

ومنه " كم " الخبريّة ، والمحصور ، نحو : ما في الدار إلّا رجلٌ ؛ لأنّه عكسُ العموم . ويمكنُ إدخالُه في الاستفهام المرادِ به التّعيينُ من حيثُ إنه أُريدَ به معيّنٌ . فهذه ثمانيةُ مواضعَ .

الرابعُ : " شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ " (١٢) . مثله :

* قَدَرٌ أحلّكَ ذا المَجَازِ * (١٣)

وقولُهم : " مأرَبٌ لا حفاوةٌ أقدمَه " (١٤) وإنّما تخصّص هذا ، لأنّه في معنى الفاعلِ ، والفاعلُ يجوزُ كونُه نكرةً ، لأن معنى : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ ، وكذا : ما أحلّك ذا المجازِ إلّا قدرٌ ،وما جاءَ بك إلا مأربٌ .

هذا قولُ الجمهور . واعترضَهُ السّكاكيّ (١٥) : بأنّ كونَه في معنى الفاعلِ مبنيٌّ على أنّه للحصر ، وذلك غيرُ صحيحٍ عندَه ، ثم تأوّلَه بأنه في معنى : شرٌّ عظيمٌ ، فجعلَه من الوصفِ المقدّر . وكلامُه في المفتاح مُحتمِلٌ لغيرِ هذا .

---

(١٢) هذا المثل يضرب عند ظهور أمارات الشر وتبين مخايله .
والمثل ورد في مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ، وزهر الأكم ٢٢٩/٣ .

(١٣) لمؤرج السلمى ، وهو بتمامه .
* قَدَرٌ أحلّكَ ذا المَجَازِ وقَدْ أرَى ∴ وأَبِيَّ مالك ذو المجازِ بِدَارِ *
وهو من شواهد مجالس ثعلب ٥٤٤ ، وأمالى الشجرى ٣٧/٢ ،وابن يعيش ٣٦/٣ ، والارتشاف ٤٠/٢ .

(١٤) يضرب هذا المثل للرجل إذا كان يتملّقك لا رغبةً فيك ، ولا اهتماماً بأمرك ، ولكنّ الغرضَ إنما يكرمك لأربٍ له فيك ، وحاجةٍ ينالها عندك لا لمحبّتِه لك .
والمثل ورد في جمهرة الأمثال : ١٨٩/٢ ، ومجمعها ٣٣٤/٣ ، والمستقصى ٣٠٩/٢ ، وزهر الأكم ٧٦/١ .

(١٥) مفتاح العلوم ١٩٣ ، و ٢٢٤ ، وانظر الإيضاح للقزويني ١٢٨/١ .

الخامسُ : في الدارِ رجلٌ ، والمرادُ : بهِ كلُّ ظرفٍ كان خبراً لنكرةٍ ،فإنَّه يَجِبُ تقديمُه ، ويجوزُ الابتداءُ فيهِ بالنكرةِ .

يجوزُ تقديمُ الخبرِ الذي فيه ضميرٌ ، لأنّه يعودُ إلى غيرِ مَذْكورٍ.

ومنْ مَذْهبِهمْ جوازُ عَمَلِ الظَّرفِ ، واسمِ الفاعلِ بغيرِ اعتمادٍ.

ومذهبُ الأَخْفَشِ : تَجْويزُ الأَمْرَيْنِ (١٦) أَنْ يَرْتَفِعَ بالظرف ، وأن يكون مبتدأً كما ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ ، وذلك ، لأنَّ مِنْ مَذْهبِه جوازُ تقديمِ الخبرِ وإنْ كانَ فيه ضميرٌ ، ومن مذهبه جوازُ عملِ اسمِ الفاعلِ بغيرِ الاعتمادِ، ولَهُ في اشْتِراطِ اعتمادِ الظَّرفِ قولان ، لأنَّ عملَهُ أضْعفُ من اسمِ الفاعلِ . والصحيحُ مذهبُ سِيبَوَيْهِ ، لأنّ تقديمَ الخبرِ جائزٌ وإن كانَ فيه ضميرٌ ، لتَقَدُّمِ المبتدأِ رتبةً فهو مِثْلُ : ضَرَبَ زيداً غُلامُه ، إذا تقدّمَ المفعولُ على الفاعلِ ، ولأنَّ الصحيحَ أنّ اسمَ الفاعلِ لا يعْمَلُ حتىّ يعْتَمِدَ.ذكَرَ هذا نَجْمُ الدّين (١٧).

وشَرَطَ السُّهَيْلِيّ (١٨) : أنْ يكونَ المجرورُ معرفةً ، فهذه ثلاثةٌ.

السادسُ : ﴿ سلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (١٩) وهو كلُّ ما كان دعاءً لك ، أو عليه ، وإنَّما تخَصَّصَ ، لنِسْبَتِه إلى الفاعلِ ، فهو في معنَى المضافِ ، لأنَّ الأصل : سَلَّمْتُ سَلَامي ثُمَّ سلاماً ثُمَّ سلامٌ ، حَذَفُوا (٣٠/أ) الإضافةَ أوّلاً للاختصارِ فانتصبَ ، ثم حذفُوا الفعلَ أيضاً لذلك ، ثم عَدَلُوا إلى الرفع ، ليُفيدَ الاستمرارَ في كلِّ وقتٍ .

ويَرِدُ على هذا التعليلِ : أنه يلزمُ جوازُ الابتداءِ بكلِّ مصدرٍ ، وإنْ لمْ يكنْ دعاءً لك ، أو عَلَيْه ، نحو : " ضربٌ لزيد . وعَجَبٌ لك" ومفهومُ كلامِ النحاة قصْرُ ذلك على ماكان دعاءً ، نحو: سلامٌ لك ، وويلٌ له .

---

(١٦) انظر رأي الأخفش في الرضى ٩٤/١ ، وهو مذهبُ الكوفيين .
(١٧) انظر هذه الآراء التي أشار لها نجم الدين الرضى في شرحه ٩٤/١ .
(١٨) نتائج الفكر ٤٠٩ .
(١٩) القصص ، آية (٥٥).

* وتُرْبٌ لأفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ * (٢٠)

ويُمكِنُ الجوابُ بالتِزَامِ ذلك ، وبالفرق بأنَّه كثُرَ في الدُّعاءِ ، والله أعلمُ. فهذا الذي أمكنَ إدْخالُه فيما ذكرَ المصنِّفُ ، وجملةُ ذلك ثلاثة وعشرون . وقد عدُّوا من وُجُوه التخصيصِ النكرةَ المعطوفةَ على مُتَخَصِّص نحو : زيدٌ ورجُلٌ قائمان ، ومنه قولُه تعالى : * قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ومَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ * (٢١) والنكرةُ المعطوفُ عليها متخصِّصٌ ، نحو : رجل وزيدٌ قائمان ، ومنه :

* غُرَابٌ وظَبْيٌ أعضَبُ القَرْنِ بَادِيَا * (٢٢)

وقولُه عزَّ وجَلَّ : * طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ * (٢٣) في أحدِ التقْدِيرَيْنِ .

والنكرةُ التي بعد واوِ الحالِ ، نحو : * وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ * (٢٤) والنكرةُ التي بعدَ فاءِ الجزاءِ ، نحو : " إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ " (٢٥) فهذه أربعةٌ قويةٌ . وزاد بعضُهم : النكرةَ التي بعد " لَوْلَا " نحو :

---

(٢٠) البيت لم يعرف قائله . وصدره

* لَقَدْ أَلَبَ الوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ *

والشاهد رفع " تُرْبٌ " النكرة على الابتداء ، وخبره " أفواه الوشاة " ومعنى أَلَبَ : جَمَع ، والجَنْدَلُ : الحِجَارَةُ الكَبِيرَةُ .

والبيتُ من شواهدِ سيبويه ٣١٥/١ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٢/١ ، والهمع ١٩٤/١ .

(٢١) البقرة ، آية (٢٦٣) .

(٢٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . وهو في ديوان الهذليين ١١٦/١ . وعجزه

* بِصَرْمٍ وصُرْدَانُ العَشِيِّ تَصِيحُ *

والشاهد فيه الابتداء بالنكرة " غُرَابٌ " لعطف " ظَبْيٌ " الموصوف بـ " أعْضَب " عليه وهو من شواهد المساعد : ٢١٨/١ .

(٢٣) محمد ، آية (٢١) . (٢٤) آل عمران ، آية (١٥٤)

(٢٥) يُضْرَبُ هذا المثلُ في الرِّضَا بالحاضرِ وتركِ الغَائِبِ .

والمثلُ ورَدَ في مجمع الأمثال ٤٠/١ .

* لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ * (٢٦)

والنكرةُ التي بعدَ لامِ الابتداءِ نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ ، وهذان ضعيفان ، إلاّ أن يكثُرَ عن العَرَبِ ، ومثلُهما في الضَّعْفِ النكرةُ التي يُرَادُ بها واحدٌ كقول أبي جهلٍ في عُمَرَ لمّا أَسْلَمَ : " رَجُلٌ اختارَ لنفسِه شيئًا فَدَعُوهُ " (٢٧) . مع أنّه يمكنُ تقديرُها : خبراً ، أي : هُوَ رَجُلٌ ، والنكرةُ التي خبرُها جملةٌ متقدمةٌ ، نحو : قامَ أبوه رجلٌ .

---

(٢٦) البيت لم يعرف قائله . وعجزه

* لمّا استقلّتْ مطاياهُنَّ للظَّعْنِ *

والشاهد الابتداءُ بالنكرة :" اصْطِبَارٌ " والمسوغُ وقوعُه بعد لولا ،والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : موجودٌ .

وهو من شواهد أوضح ٢٠٤/١ ، وابن عقيل ١٩٤/١ ، والتصريح ١٧١/١ ، والهمع ١٠١/١ ، والأشموني ٢٠٧/١ .

(٢٧) نُسب هذا القول إلى العاص بن وائل السهمي في سيرة ابن هشام ٣٤٩/١ ، وبعبارة : (رجل اختار لنفسه أمرا فماذا تريدون ؟).

(مَجِيءُ الخَبَرِ جملةً)

قَوْلُهُ : (والخبرُ قد يكونُ جملةً)

الأصلُ : في الخبرِ الإفرادُ ، لأن المفردَ قبلَ المُركّبِ ، والخبرُ ينقسِمُ: إلى مفردٍ وجملةٍ : وزعمَ ابنُ السَّرّاجِ(١) أنّ الظرفَ قسمٌ ثالثٌ غيرُ المفردِ ، والجملةِ، بدليلِ أنّه يجوزُ فيه مالا يجوزُ فيهما ، نحو : إنّ في الدارِ زيدًا ، ولايجوزُ: إنّ استقرَّ ، ولا : إنّ مستقِرٌ .

والجمهورُ : على أنّ الظرفَ والحرفَ من أحدِهما ، على اختلافٍ في التّعيين سيأتي . والمفردُ : مشتقٌ ، وجامدٌ ، والجملةُ : اسميةٌ ، وفعليةٌ ، وقد مثّلهما المصنفُ : بـ "(زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، وزيد قائمٌ أبوهُ) وكلٌّ منهما خبريّةٌ ، وإنشائيةٌ .

واخْتَلفُوا في جَوَازِ كَوْنِ الإنْشائِيّةِ خَبَرًا .
فمنعَ بعضُهُمْ ، وحُكِيَ عَنِ ابنِ الأنْبَارِيِّ(٢) . وأجازَ الأكثرُون .
ومنهم من شرطَ أنّ لا تكونَ قَسَمِيّةً(٣) . واختلفَ المُجيزُونَ :
فقالَ أبُو بَكْرِ بْنُ السَّرّاجِ(٤) : لابُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ القَوْلِ فِيهَا .

وقال بعضُهم : لايحْتَاجُ إليْهِ ، والدليلُ على جَوَازِهَا في القَسَمِيّةِ قولُه تعالَى : ﴿ والّذِينَ جاهدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنّهمْ سبُلَنَا ﴾(٥) ﴿ والّذِين آمنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَنُدخِلَنّهمْ ﴾(٥) وفي غيرِها ﴿ فَأمّا الّذِينَ اسْوَدّتْ وُجُوهُهُمْ أكفرْتُمْ ﴾(٦)؟ ﴿ الزّانِيَةُ والزّاني فَاجْلِدُوا ﴾(٧) .

---

(١) الأصول ٢٩١/٢ – ٢٩٧ ، وانظر الارتشاف ٤٥/٢ ، وابن عقيل ٢١١/١، والهمع ٩٩/١ .
(٢) أسرار العربية ٧٣ ، وانظر التسهيل ٤٨ ، والرضى ٩١/١ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والهمع ٩٦/١ .
(٣) قال بذلك ثعلب انظر رأيه في التسهيل ٤٨ ، والرضى ٩١/١ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والمساعد ٢٣٠/١ ، والهمع ٩٦/١ .
(٤) الأصول ٦٩/١ ، وانظر التسهيل ٤٨ ، والارتشاف ٤٩/٢ ، والهمع ٩٦/١ .
(٥) العنكبوت ، آية (٦٩) ، وآية (٩) .
(٦) آل عمران ، آية (١٠٦) .
(٧) النور ، آية (٢) .

قولُه : (ولابُدَّ مِنْ عائِدٍ).

وما يكونُ عائداً على ضربَيْنِ : متفقٌ عليه ، ومختلفٌ فيه .

المتفقُ عليه خمسةٌ :

الأولُ : ضميرُ المبتدإِ في الخبرِ ، نحو : زيدٌ ضربتُه ، وكذا في معموله ، أو صفةِ معمولِه ، أو بيانِه ، أو معمولِ صِلَتِه ، نحو : زيدٌ ضربتُ غلامَه ، أو رجلاً يُحبُّه أو رجلاً أخاه ، أو الذي يُحبُّه .

والثاني : ضميرُه في الجُمْلةِ المعطوفةِ بالفاءِ على الخَبَرِ الخَالِي من العائِدِ ، وعكسُه الخبرُ الخالي المعطوفُ بالفاءِ على مافيه ضميرٌ ، مثالُ الأول :

* وإِنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تَارَةً ∴ فَيَبْدُو .... * (٨)

ومثالُ الثاني : " الَّذي يَطِيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ "

الثالثُ : الإشارةُ إلى المبتدإِ ، نحو : * وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ * (٩) * آلم ذَلِكَ الكِتَابُ * (١٠) على أنّه اسمٌ للسورةِ .

الرابع : تكريرُ لفظِ المبتدإِ نحو : * الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ * (١١) * القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ * (١٢) وأكثرُ مايكونُ في مواضعِ التعظيمِ والتهويلِ .

الخامس : العمومُ ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، إذا كان خبراً عن المخصوصِ . وقيل : لا يَحْتَاجُ إلى عائدٍ ، لأنَّ الجملةَ هي المبتدأُ . وقولُه :

* فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ * (١٣)

---

(٨) لذي الرمه . وهو في ديوانه ٣٩١ ، وعجزه

* فَيَبْدُو وتَارَاتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ *

واستشهد به على أنّ " إنسانُ عَيْنِي " مبتدأ وخبرُه (يَحْسِرُ المَاءُ) والرابطُ في الخبرِ المعطوفُ بالفاء (فَيَبْدُو) هو الضمير الذي في(فيبدو). والبيت من شواهد المقرب ٨٣/١ ، والهمع ٩٨/١ ،والأشموني ١٩٦/١.

(٩) الأعراف ، آية (٢٦) . (١٠) البقرة ،آية (١ – ٢) .

(١١) الحاقة ، آية (١ – ٢) . (١٢) القارعة ،آية (١ – ٢) .

(١٣) للحارث بن خالد المخزومي وهو في ديوانه ٤٥ .

كما نُسب للوليد بن نهيك ، أو للكميت بن زيد . وعجزه :

* ولَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ *

وهو من شواهد المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وسر الصناعة ٢٦٧/١ ، وأمالي الشجرى ٢٨٥/١ ، وأسرار العربية ١٠٦ .

وقولُـه :

﴿ وَأَمَّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْـرا ﴾ (١٤)

وأما المُخْتلفُ فيهافثلاثــةٌ :

الأولُ : العطْفُ بالواوِ على ما لا عائدَ فيه ، أو العطفُ على مافيه عائـــدٌ ، أجازه هِشامٌ (١٥) ، ومنعَه غيْرُه ، نحو :"الخَيْلُ جاءَ زيدٌ وركبَها ٠أو:الخيلُ ركبَها زيدٌ وجاءَ " ولايجوزُ في غيرِ الواوِ ، والفاءِ باتّفاقٍ ٠

الثاني : تكْريرُ المُبْتدإ بمعناهُ ، نحــو : زَيْـدٌ جـاءَ أَبُـو محمــدٍ ٠ أجازهُ الأَخفشُ (١٦) ، ومنعه الجمهورُ ، وجعلَ (٣٠/ب) الأخفشُ منه قولَـه تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لهُ سوءُ عَمَلِه فَرَآه حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَــنْ يَشاءُ ويَهْدِي مَنْ يَشَـاءُ ﴾ (١٧) أي:(يُضلُّه ٠ ويَهْدِيه) وقولُـه تعالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَـــنَ عَمَـلاً ﴾ (١٨) أي: أَجْـرَهُـمْ ٠

ورُدَّ : وتُؤوِّلـتِ الآيـتـانِ على حَذْفِـهِ ، أَيْ : مِنْهُمْ ٠

وقيلَ : هو ممَّا يُغْني فيه العمومُ عن العائدِ ، وقيل : تقديرُ الأُولَى: أَفَمَنْ زُيِّنَ لَـهُ سُوءُ عَمَلِـهِ كَمَنْ هُدِيَ ، وأَمَّا الثّانيةُ : فالخبرُ ، ﴿ أولـئك

---

(١٤) لابن ميّادة ٠ وهو في ديوانه ١٣٤ ٠ وصدره
﴿ ألا ليْتَ شِعْري هَلْ إلى أُمِّ معْمَرٍ ∴ سبيلٌ فأَمَّا ... ﴾
وهو من شواهد الكتاب ٣٨٦/١ ، وأمالي الشجري ٣٤٩/٢ ،وأوضح ١٤١/١ ، والتصريح ١٦٥/١ ، والهمع ٩٨/١ ٠

(١٥) انظر رأي هشام في الارتشاف ٥١/٢ ،والهمع ٩٨/١ ،والأشموني ١٩٧/١ ٠

(١٦) رأي الأخفش منسوب له في الارتشاف ٥١/٢ ، وأوضح ١٤٠/١ ،والتصريح ١٦٥/١ ووافقه ابن خروف ، وابن عصفور ، انظر الهمع ٩٨/١ ٠

(١٧) فاطر ، آية (٨)٠

(١٨) الكهف ، آية (٣٠)٠

لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ * (١٩) والعائدُ اسمُ الإشارةِ .

الثالثُ : الضميرُ في البَدَلِ نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ رجلاً أخاهُ ، وحُسْنُ الجاريةِ أعجبتْني هو ، واليدُ قطعتُ الرّجلَ إياها .

منهمْ : من اكْتفى به وهُمْ كثيرٌ (٢٠) ، ومنهمْ : من مَنَعَ ،لأنّهُ في نيّةِ جملةٍ أُخرى . وتَحْصِيلُ هذا الكلام أنّ العائدَ أربعةٌ : الضميرُ ، واسمُ الإشارةِ ، وتكريرُ المبتدأ ، والعمومُ . أمّا الضميرُ : فإنْ كان مُتّصلاً بالخبرِ جازَ ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، أو بمَعْمُولِه : ضَرَبْتُ غُلامَهُ ، أو المضاف إلى معموله : زيدٌ ضربْتُ غُلامَ أخيهِ ، أوصلةِ معْمُولِهِ : ضربْتُ الرجلَ الّذي تُحبُّهُ .

وأجازَ الأخْفَشُ (٢١) : حذفَ المَعْمُولِ المضافِ إلى الضميرِ ، وإقامةَ الضميرِ مُقامَه . فيَتّصِلُ ، أو يَسْتَتِرُ على ما هُو قِيَاسُهُ ،فتقولُ في : زيدٌ قامَ أبُوه ، زيدٌ قامَ ، مستتراً ، وفي : زيد ضربْتُ غلامَهُ ، زيد ضربْتُ متصلاً .

ولا يُجيزُ ذلك الجمهورُ لإلْباسِهِ ، فإن لم يُلْبِسْ فينْبَغي أنْ يجوزَ ، ونظيرُه :

* مِن بابٍ مَنْ يُغْلَقُ من خارِجِ * (٢٢)

أي : يُغْلَقُ هو ، أي : بابه .

وإنْ كان العائدُ في تابعِ الخبرِ ، لا في الخبرِ ، أو في الخبرِ لا في تابِعِهِ ، ففي المعطوفِ بحرْفٍ ، إنْ كان الفاءُ جازَ باتفاقٍ ، نحو :

---

(١٩) الكهف ، آية (٣١) .

(٢٠) ممن اكتفى بالضمير في البدل الأخفش . انظر . الهمع ٩٨/١ .

(٢١) انظر رأي الأخفش في الارتشاف ٥٢/٢ ، ووافقه الكسائي . ومنعه الجمهور .

(٢٢) البيت لم يعرف قائله . وصدره

* أعوذُ باللّهِ وآياتِهِ *

وهو من شواهد الهمع ٩٠/١ ، والدرر ٦٨/١ .

* وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً ∴ فيبدو ...... * (٢٣)

و " الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ " .

وفي الواوِ خلافٌ ، وأمّا — ثُمَّ ، وسائرُ العواطفِ فلا يُغْنِي فيها عائدٌ واحدٌ باتّفاقٍ . وكذا (لا) يُغْني وقوعُ العائدِ في تابعِ الخبرِ عن عائدِ الخبرِ ، إذا كانَ التابعُ صفةَ معمولِهِ ، نحو : زيدٌ ضربتُ رجلاً يُحبُّهُ ، أو عطفَ بيانِهِ ، وفي البدلِ الخلافُ الذي تقدّمَ . وأما اسم الإشارةِ : فجائزٌ ، لأنهُ كالضميرِ.

وأما تكريرُ المبتدأِ فإنْ كانَ تكريرَ لفظِهِ جازَ . وليسَ بالكثيرِ ،وقيلَ : بابُهُ الشِّعْرُ إلاّ في التعظيمِ ، نحو : زَيْدٌ ما زَيْدٌ ، رَحْبُ الذّراعِ ، بطلٌ شُجاعٌ . أو التهويلُ ، نحو : * الحاقّةُ ما الحاقّةُ * (٢٤) ويُحتمَلُ أنْ يُجعلَ مِنَ العُمومِ . وإنْ كانَ تكريرَ لفظِهِ بمعناهُ فأجازهُ بعضٌ ، ومنعهُ الأكثرونَ .

وأمّا العمومُ : فجائزٌ ، لأنه في حكمِ تكريرِ المبتدأِ ، وليس بالمطّردِ.فهذا الكلامُ في العائدِ ، ما هو .

وأمّا ما يحتاجُ من الأخبارِ إلى عائدٍ وما لا يَحتاجُ : فقد أطلقَ المصنّفُ أنّه لا بدَّ من عائدٍ ، وفيه تفصيلٌ : لا يخلُو الخبرُ من أن يكون مفردًا ، أو لا . إن كان مفردًا فإمّا أن يكونَ مشتقًّا ، أو جامدًا ، إن كان مشتقًّا افتقرَ إلى عائدٍ ، فإن تعدّدَ لفظًا ومعنًى ففي كلِّ خبرٍ عائدٌ ، نحو : زيدٌ قائمٌ صائمٌ ،سواءٌ كان بعاطفٍ أمْ لا .

وإنْ تعدّدَ لفظًا نحو : الرمّانُ حُلْوٌ حامِضٌ .

---

(٢٣) سبق الاستشهاد به في ص ٢٢٦ .

(٢٤) الحاقة ، آية (١ – ٢).

وقولُـه :

* فَهُوَ يَقْظَـانُ هَاجِعُ * (٢٥)

فقيـل : ضميرٌ واحدٌ ، لأنَّهما كصِفةٍ واحدةٍ ، كأنَّه قيل : مُزٌّ ، ونحوه ، ولأنَّـه لو كان فيه ضميرَان ، لكان معناه خُلْوٌ في حالٍ ، وحامضٌ في حالٍ ، لِئَلَّا يلتبـس المُرادانِ في نحو " زَيْدٌ يقظانُ هاجعٌ " والمرادُ هنا : مجموعُهما ، ورُوِيَ هذا عن الأخفشِ (٢٦) .

وقيل : لابُدَّ من تعدُّدِ الضميرِ بتعدُّدِ الصفاتِ ، إذْ كلُّ صفةٍ لا تخلُو عن فاعل ورُوِيَ عن الفارسيِّ (٢٧) .

والمرادُ بالمُشْتَقِّ : ما صَحَّ أنْ يعملَ ، فيلحقَ أسماءَ الزمانِ ، والمكانِ ، والآلةِ والصفةِ غيرِ المُشَبَّهةِ بالجامدِ .

وإن كان جامداً لم يفتقرْ إلى عائدٍ نحو : زيدٌ أخوكَ ، وزيدٌ أسدٌ ، أي: شُجَاعٌ . وأوجبَ الكوفيُّون فيه العائدَ ، وجعلوه في معنى المُشْتَقِّ .

قالوا : إذا قلْتَ : زيد أخوك ، فمعناه شقيقُك ، وأبوك معناه والِدُك ، وأسد شجاعٌ ، وزيد تَمِيميٌّ بمعنى مَنْسُوبٌ إلى تميمٍ ، وذُو مال بمعنى صاحبٍ ، ونحو ذلك ، وكأنهم يوجبون في الخبرِ الاشتقاقَ ، أو تأويلَه كالصفة ، والحالِ عند من يُوجِبُهُ فيهما .

---

(٢٥) لحميد بن ثور الهلالي ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والبيت بتمامه
* يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي ∴ بِأُخْرَى الأعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ *
والشاهد قوله (يقظان هاجع) فهما خبران للمبتدأ " هو " .
وهو من شواهد الشعر والشعراء ٣٩١/١ ، وعيون الأخبار ٨٢/٢ ، وأمالي المرتضى ٢١٣/٢ ، وابن عقيل ٢٥٩/١ .

(٢٦) رأي الأخفش منسوب له في الارتشاف ٦٥/٢ ، والتصريح ١٨٣/١ .

(٢٧) هذا الرأي الذي نسبه الشارح للفارسي أحد قوليه . والقول الآخر والمشهور عنه أنه ليس فيه إلَّا ضمير واحد يحمله الثاني ، لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنَّما هو بتمامهما .
انظر الإيضاح العضدي ٨٢/١ ، والارتشاف ٦٥/٢ ، والتصريح ١٨٢/١ ، والهمع ٩٥/١ .

وإنْ كان الخبرُ غيرَ مفردٍ فهو الجملةُ (٣١/أ) والظرفُ .

أما الظرفُ : فيفتقرُ إلى العائدِ كالجملةِ سواءً ، قيلَ : إنَّه يتعلق بمفردٍ أم بفعلٍ ، وعائدُه ضميرُ فاعلٌ مستترٌ .

فقيلَ : يُنْسَبُ إلى الظرفِ لنيابتِه عن متعلَّقِه ، ووجوبِ حذفِه .

وقيل : يُنْسَبُ إلى المتعلَّقِ ، والأوَّلُ أظهرُ .

وكذا الخلافُ في عملِه في الظاهرِ ، وكذا الخلافُ في المصدرِ العاملِ عمَلَ الفعلِ ، وفعلُه واجبُ الحذفِ .

قيل : يُنْسَبُ إليه ، وقيل : إلى فعْلِه .

وأمَّا الجملةُ : فإن كانتْ هي المبتدأَ في المعنى لم تحتجْ إلى عائدٍ كجملةِ ضميرِ الشأنِ . ونِعْمَ الرجلُ زيدٌ في أحدِ الوجهيْن . ونحو : ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ (٢٨) وإنْ لم تكنْ المبتدأَ فلابُدَّ من عائدٍ ، فأمَّا قولُهم : سَواءٌ علَيَّ أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ ؟ فَفِيها مذاهبُ :

الأوّلُ : أنَّ " سواء " مبتدأٌ ، ولم تحتجِ الجملةُ إلى عائدٍ ، لأنَّها هي المبتدأُ في المعنى ورُوِي عن الزَّجَّاجِ ، وأبي عليٍّ (٢٩) .

الثاني : أنَّ الجملةَ هي المبتدأُ ، وهي في تأويلِ اسمٍ مفردٍ ، وسواءٌ الخبرُ ، وهو قولُ الزَّمخشَريِّ (٣٠) .

الثالثُ : أنَّ سواءً مبتدأٌ و الجملةُ في موضعِ الفاعلِ ، والتقديرُ : استوَى علَيَّ أقمتَ أم قعدتَ ؟ أي : قيامُك وقعودُك وسَدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبرِ .

---

(٢٨) يونس ، آية (١٠) .

(٢٩) بالنسبة للزجاج معاني القرآن وإعرابه ١/٧٧ ، وللفارسي الإيضاح ١ / ٩٣ .

(٣٠) المفصل ٢٤ – ٢٥ .

قولـه : (وقـدْ يُحـذَفُ) .

أيْ : عائدُ الجملةِ قد يُحذفُ ، والعائدُ لا يَخْلو من أنْ يكونَ في الخبرِ المفردِ أو في غيرِه . إن كانَ في المفردِ لم يَجُزْ حذفُه ، لأنّه فاعلٌ .

وإن كان في غيرِه ، فإنْ كانَ في الظرفِ فكذلك لا يجوزُ حذفُه ، وإن كانَ في الجملةِ فإمّا أن يكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا .

إن كان مرفوعًا لم يجزْ حذفُه ، سواء كان مبتدأً أم غَيْرَهُ إلّا في نحو: زيدٌ ما قام وقعدَ إلّا هُوَ ، وزيدٌ ما في الدّارِ وفي السوقِ إلّا هُوَ .

وزعَمَ بعضُهم : أنّ العائدَ المبتدأَ قد يُحْذَفُ في مثلِ :

* ...... ، ورُبَّ قتْلٍ عـارٌ (٣١) *

أي : هُوَ عـارٌ .

وإنْ كان منصوبًا فإن كانَ مُنفصلاً لم يَجُزْ حذفُه نحو : زَيْدٌ ما ضربْتُ إلا إيّاهُ، وزيدٌ إيّـاهُ ضَرَبْتُ ، إلّا في مثلِ : ماضَرَبْتُ وأكرمْتُ إلّا إيّـاهُ .

فإنّه قد حُذِفَ أحدُ العائدَيْن ، لدِلالـةِ الآخَرِ عليْـهِ . وإن كان متّصلاً ،فـإنْ كان منصوبًا بغيرِ فِعْلٍ ، نحو : زيـدٌ كأنّـهُ أسـدٌ ، أو بفعلٍ ناقصٍ ، نحو: القائمُ كأنّه زيـدٌ ، أو غيرِ مُتَصرِّفٍ : زيدٌ ما أحْسَنَهُ!، لم يجزْ حذفُه خلافًا لقومٍ .

وإنْ كانَ منصوبًا بغيرِ ذلك ـ وهو الفِعْلُ المتصرِّفُ ـ فمذاهبُ :

الأوّلُ : المنعُ مطلقًا وهو قولُ الجمهورِ .

الثاني : الجوازُ مطلقًا ، وهو قولُ هشامٍ . (٣٢) واحتجّ بقولِه تعالى :﴿وكلٌّ وعَدَ

---

(٣١) لثابت قطنة ، وهو في ديوانـه ٤٩ . وهو بتمامـه

* إنْ يَقْتُلوكَ فإنّ قَتْلَكَ لمْ يَكُنْ ∴ عارًا عَلَيْكَ ورُبَّ قَتْلٍ عـارُ *

والبيت من شواهد المقتضب ٦٦/٣ . والارتشاف ٥٢/٢،والتصريح ٢ / ١١٢ ، والهمع ٩٧/١ .

(٣٢) قول هشام منسوب له في الارتشاف ٥٣/٢ .

اللَّهُ الحُسْنَى * (٣٣) وبقولِ الشاعرِ :

* وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ .. بالحَقِّ يُحْمَدُ لا الباطِلِ * (٣٤)

وقوله :

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ * (٣٥)

الثالثُ : التفصيلُ بين أن يكون المبتدأُ كُلًّا ، أو كِلَا ، أو كِلْتَا ، أو اسمَ استفهامٍ فيجوزُ ، لأنه قد جاء في : كُلّ ، وكلى ، ولأنّ اسمَ الاستفهامِ أشبهَ الموصولَ . وبَيْنَ أنْ يكونَ غيرَ ذلك فلا يجوزُ حذفُه ، وهذا مَحْكِيٌّ عن الفَرَّاءِ (٣٦) .

الرابعُ : التفصيلُ أيضًا ، فإن لزمَ منه تَهَيُّؤُ الفعلِ للعملِ لم يجزْ نحو: زيدٌ ضربْتُ ، وإلّا جازَ ، نحو : زيدٌ إنّي ضربتُ ، وزيدٌ ما ضَرَبْتُ .وإن كان العائد مجرورا فإن كان بالإضافة لم يجز حذفه ، وإن كان بحرف فإن كان محصورا بـ " إلّا " لم يجز حذفه أيضا ،نحو : زيدمامررت إلّا به قيل : أوْ أدَّى إلى تَهَيُّؤِ الفِعْلِ للعملِ نحو : زيدٌ مَرَرْتُ بهِ ،فلايُحذف وإنْ لمْ يكنْ محصورًا ولا أدَّى إلى تَهَيُّؤِ الفعلِ للعملِ فمذهبان :

---

(٣٣) الحديد ، آية (١٠) .
قرأ الجمهور " وَكُلًّا " بالنصب ، وهو المفعولُ الأولُ لـوَعَدَ ، والحُسْنَى هو الثاني.
وقرأ ابنُ عامر من السبعة "وكلٌّ" برفع اللام ،على أنه مبتدأ . وعُدِّيَ الفعلُ إلى ضميره . والتقدير :* وكلٌّ وعَدَهُ اللّهُ الحسنى * والجملة حينئذ في موضع الخبر.
وقد أجاز ذلك الفراء وهو قول هشام .
انظر السبعة ٦٢٥ ،والمبسوط ٤٢٩ ،وحجة القراءات ٦٩٨ ،والكشف ٣٠٧/٢ ، والتيسير ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٢١٩/٨ ، والنشر ٣٨٤/٢ ،وتحبير التيسير ١٨٧ .

(٣٤) للأسودِ بنِ يَعْفُر ، وليس في ديوانه .
والشاهد رفع " خالد " على الابتداء ، وعُدِّيَ الفعل إلى ضميره والتقدير :يحمده، ثم حذفه دون ضرورة والجملة في موضع الخبر.
وهو من شواهد المقرب ٨٤/١ ، والكافية الشافية ٣٨٤/١ ،والمغني ٦٧٦/٢ وشفاء العليل ٢٩٢/١ .

(٣٥) لأبي النجمِ العجلي ، وهو بتمامه
* قدْ أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تدَّعِي .. عَلَيَّ ذنبًا كلُّهُ لمْ أصنعِ *
والشاهد رفع (كله) على الابتداء . والكلام فيه كسابقه.
وهو من شواهد الكتاب ٨٥/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٣٩ ،والخصائص ٢٩٢/١ ، والمحتسب ٢١١/١ ، وأمالي الشجري ٨/١ ، وابن يعيش ٣٠/٢ .

(٣٦) معاني القرآن ١٣٩/١ - ١٤٠ .

* الجوازُ : مُحتجّين بقولهم : " السّمْنُ منوانِ بدرهم " أيْ : منه ،
وقوله عزّ وجلّ : * إنّ ذلكَ منْ عزْمِ الأمُور * (٣٧) أي : منـــه ،
* إنّا لا نُضيعُ أجْرَ منْ أحْسنَ عملاً * (٣٨) أي : منهم •

* والمنعُ : وهو رأيُ الأكثر •
قالوا : ولا يُقاسُ على هذا لِقلّته •

قوله : (ومَا وَقعَ ظرْفاً فالأكثرُ أنّهُ مُقدّرٌ بجُملة) •

أي : ما وقعَ من الظرفِ والحرفِ ، فإنهم يُطلقون عليهما اسمَ الظرفِ معـــاً ، وفي هذا مسائلُ :

الأولى : أنّ محلّ المجرورِ نَصْبٌ ، نحو : أنَابكَ مُسْتجيرٌ ، كما أنّه منصوبٌ في نحوِ : مَرَرْتُ بكَ ، وأما الظرفُ ففيه تفْصيلٌ يُذْكَرُ •

الثانيةُ : فيما يَصحّ وقوعُه خبراً من الظّروفِ •
والظرفُ : زمانيٌّ ، ومكانيٌّ ، فالمكانيُّ : يُخبَرُ بهِ عن الجثّةِ ، والزّمانيّ لا يجوزُ أنْ يُخْبَرَ به عن الجثةِ ، لا تقول : زيدٌ يومٌ •

ومنهم مَنْ أجازَ ذلك إذا أفادَ ، نحو : " الحجّاجُ زمنَ ابنِ مرْوانَ " • وفي قولِه :

* أكلّ عامٍ نعَمٌ تحْوُونَهُ * (٣٩)

ومنهم : من أجازَ إذا كان فيه معنى الشرطِ ، نحو : " الرّطبُ شهْرَيْ ربيع " •

---

(٣٧) لقمان ، آية (١٧) •
(٣٨) الكهف ، آية (٣٠) •
(٣٩) لقيس بن حصين الحارثي ، وشطره الآخر
* يُلقِحُهُ قوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ ؟ *
والشاهد فيه على أن " نَعَمٌ " مبتدأ وخبره الظرف " كل عام " على تقدير : أكل عام إحْرَازُ نعم • ليصحّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان •
وهو من شواهد الكتاب ١٢٩/١ ، ومجاز القرآن ٣٦٢/١ ،وشرح الأبيات للنحاس ٩٦ ، وابن السيرافي ١١٩/١ ، والأعلم ٦٥/١ ،والانصاف ٦٢/١ •

أيْ : إذا جاءَ شهرًا ربيعٍ . ثم اختلفوا :

هل يتعلَّقُ (٣١/ب) الظرفُ ، والجارُّ والمجرورُ بشيءٍ أمْ لاَ ؟

فزعم ابنُ السَّرّاجِ : أنه لا يحتاج إلى شيءٍ ، لأنَّ الكلامَ تامٌّ ، ولأنَّه إنْ قُدِّرَ فعلٌ فهو باطلٌ ، بما ذكرَهُ الأخفشُ ، ومن تابعه ، وإن قُدِّر بمفردٍ فهو باطلٌ بما ذكرَه الآخرونَ . وذهب الأكثرون إلى : أنَّه لابُدَّ من متعلَّقٍ ، لأنَّ الظرفَ لابُدَّ لهُ من عاملٍ ، والحرفُ لابدَّ له من شيءٍ يُوصِلُ معناهُ إلى الاسمِ ، ثم اختلفوا في أمورٍ :

الأول : ما متعلَّقُهُ ؟

فقيلَ : فِعْلٌ ، لأنه يقعُ صِلَةً ، والصِّلةُ لاتكونُ إلا جملةً وهذا قولُ الفارسيِّ (٤١) والزَّمخشريِّ (٤٢) والمُصنِّفِ (٤٣) ، ورُوِيَ عن سيبَويْهِ .

وقيل : اسمُ فاعلٍ ، لأنَّ أصلَ الخبرِ المفردُ ، ولأنه قد ظَهَرَ مفردًا حيث ظهرَ ، ولأنَّ الحالَ لو كان يُقدَّرُ بفعلٍ لزِمَتْ " قَدْ " ، نحو : جاءَ زيدٌ أمسِ على كَتِفِهِ سيفُهُ .

فإنْ قيلَ : يُقدَّرُ هنا مضارعٌ حكايَةً ، قيل : لا ، أقلّ من وُرُودِ الماضي في بعضِ الأحوال ، لأنَّهُ الأصلُ فتلزمُ " قَدْ " وهذا قولُ الأخفشِ (٤٤) ، وابْنِ بابْشاذ (٤٥) ، ورُوِيَ عن سيبَويْهِ (٤٦) .

---

(٤٠) لأنَّه يقول : إنَّه مستقلٌّ بنفسه فلا يحتاج إلى شيءٍ
الأصول ٦٣/١ و ٦٥ ، وانظر الارتشاف ٤٥/٢ ، والهمع ٩٩/١ .

(٤١) الايضاح العضدي ٢٦٥/١ .

(٤٢) المفصل ٢٤ ، حيث قال : " وقولك (في الدار) معناه استقر فيها " .

(٤٣) شرح الكافية لوحة ٢٢/ب ، وانظر شرح الوافية ١٧٧ ، حيث قال :
ومايقع ظرفا فقال الأكثر .:. فيه " استقرَّ " جملة تقدر
وانظر المساعد ٢٣٦/١ .

(٤٤) قول الأخفش منسوب له في شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ .

(٤٥) رأي ابن بابشاذ في

(٤٦) الكتاب ٥٥/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ .
وقد ذهب لهذا الرأي ابنُ مالك ورجّحه حيث قال :
(وكونه اسمَ فاعلٍ أولى لوجهَيْن : ....) انظر شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ - ٣٥٠ ، والمساعد ٢٣٥/١ .

وقيلَ : يُقَدَّرُ الفعلُ في الصِّلَةِ ، والاسمُ فيما عداها جَمْعًا بين الدَّلِيلَيْنِ .

الأمرُ الثاني : هل يجوزُ ظهورُ هذا المتعلَّقِ ؟

الأكْثَرُ لا يجوزُ ، (٤٧) لأنَّ الظرفَ قد صارَ كالعِوَضِ .

ومنهم : من أجازَه قليلاً . وهو اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ وابنِ مالكٍ (٤٨) مُحْتَجِّينَ بقولِه : * فلمّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ * (٤٩) وبقولِه :

* فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كائِنُ * (٥٠)

وتأوَّلَ الأوَّلُون الآيةَ على وجْهَيْنِ :

أحدُهما : أنَّ "عنده" متعلِّقٌ بالرُّؤْيَةِ ، لا خبرٌ ، و"مستقرًّا" حالٌ أي : فلمّا رآه عنده مُسْتَقِرًّا .

قالُوا : ومستقرٌّ هنا بمعنى ساكِنٌ ليس بمتحرِّك ، والذي يُقَدَّرُ في الظرفِ معناه حاصِلٌ .

الثاني : أن يكونَ " عنده " حالاً أُخرى متعلقةً بمحذوفٍ ، و"مستقِرًّا" حالٌ ، لأنَّ الرُّؤيةَ رُؤْيَةُ البَصَرِ .

الأمرالثالثُ: ما محلُّ الظرفِ الواقعِ خبرًا ، والمجرورِ بحرْفِ التّامِ و أخواته ؟

أمّا على قولِ ابنِ السَّرّاجِ (٥١) فرفعٌ ، وأمّا على قولِ غيرِه : فَمَنْ جعله نائبًا منابَ المحذوفِ ، وعوضًا عنه ، ومتحمِّلاً لضميره فرفْعٌ ، أيْضًا ، ومن لم يقلْ بذلك فمحلُّه نصبٌ . واللهُ أعلمُ .

---

(٤٧) ممن ذهب إلى عدم جواز ظهور المتعلق ابن السراج في الأصول ١/٦٣ .

(٤٨) التسهيل ٤٩ ، وانظر المساعد ١/٢٣٧ ،وشفاء العليل ١/٢٩٣ .

(٤٩) النمل ، آية (٤٠).

(٥٠) البيت لم يعرف قائله ، وصدره :

* لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ *

والشاهد في البيت اجتماع الظرف ومتعلقه لفظا .

وهو من شواهد الارتشاف ٢/٥٥ ، والمساعد ١/٢٣٥ ، ٢٣٧ ،والهمع ١/٩٨ .

(٥١) الأصول ١/٦٣ ، ٦٥ ، و ٢/٢٩٢ ، وانظر الهمع ١/٩٩ .

(وُجُوبُ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ)

قولــه : (وإذا كانَ المبتدأُ مُشْتَمِلاً على ماله صَدْرُ الكلامِ).

اعلمْ أن أصلَ الخبرِ التأخيرُ ، كما تقدّمَ ثم هو على ثلاثةِ أحوالٍ : حالٍ يجبُ فيها تأخيرُه ، وحالٍ يجبُ فيها تقديمُه ، وحالٍ يجوز (فيها) الأمْرانِ أمّا الحالُ التي يجبُ فيها تأخيرُه ، وتقديمُ المبتدأِ ، ففي مواضعَ :

منها : أنْ يكونَ المبتدأُ مُشْتَمِلاً على ما لَه صدرُ الكلامِ ، لأنّه لو قُدّمَ الخبرُ لأدّى إلى تأخيرِ ماله صَدْرُ الكَلَامِ ، وإنّما قال : مُشْتَمِلاً ، ولم يقل: إذا كانَ المبتدأُ ماله صدرُ الكَلَام ، لأنّ الاشتمالَ أعَمُّ ، إذْ قد يكونُ المبتدأُ غيرَ مالَه الصَّدْرُ ، ويجبُ تقديمُه ، بأنْ يشتملَ على مالَه الصَّدْرُ ، نحو مافيه لامُ الابتداءِ، وحرفُ الاستفهام ، وقد دخلَ فيما ذُكِرَ أسماءُ الاستفهامِ ، وأسماءُ الشَّرْطِ ،وكم الخَبَرِيّةُ ،وما التَّعَجُّبِيَّةُ ، والمضافُ إلى أسماءِ الاستفهامِ ، والشَّرْطِ ، وكَمْ، نحو : غُلَامُ مَنْ ضَرَبْتَه ؟ وغلامُ مَنْ تضربْهُ أضربْهُ ، وغلامُ كَمْ رجلٍ ضربتَه ؛ ومافيه لامُ الابتداءِ ، نحوُ : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا ﴾ (١) وحرفُ الاستفهامِ، وضميرُ الشّأنِ ، وما استعمله العربُ مُقَدَّماً وخرج مَخْرَجَ الأمثال مُلْحَقٌ بهذا ، نحو : " الكِلَابُ عَلَى البَقَرِ " (٢) ونحو : سَلَامٌ عليكَ ، وَوَيْلٌ لك ، وَخيرٌ بين يَدَيْكَ، وأشباهُ ذلك .

ومنها : أن يكونَا معرفتَيْن ، أو متساويَيْن ، أي : المبتدأُ والخبرُ ،مثل : أفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنّي ، هذا مثالٌ للمتساويين ، ولا فرقَ في هَذِهِ المسألةِ بين كون المبتدأِ والخبرِ اسْمَيْن ، نحو : زيدٌ أخوكَ .

---

(١) يوسف ، آية (٨).

(٢) هذا المثل يضرب للأمرين أهلكا أو سلما ؟ قال أبو عبيد : وأصله أن يخلى بين الكلاب ، وبقر الوحش والمثل يُروى بالرفع ، والنصب ، ولكن الشارح استشهد به في هذا الباب على رواية الرفع .

انظر المثل في أمثال أبي عبيد ٢٨٤ ، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢، وفصل المقال ٤٠٠ ، ومجمع الأمثال ٢٢/٣ ، والمستقصى ٣٤١/١ .

أو أحدهما وَصْفٌ ، نحو : زيدٌ العالِمُ ،لأنها مَبْنِيَّةٌ على جوازِ كونِ الصِّفَةِ مبتدأً ، وهو قولُ الجمهورِ.

وقد ذهب الرَّازِيُّ ، والإمامُ يَحْيَ[٣] إلى أنها متعيِّنَةٌ للخبريّةِ ، ولا يجوزُ كونُها مبتدأً ،لأنها مُسْنَدَةٌ في المعنى فكيف يُسْنَدُ إليها ؟ فيجوزُ على قولِهم تقديمُها.

وَرُدَّ مذهبُهم بنحوِ : العَالِمُ القَائِمُ ، فلا بُدَّ من جعل أحدِهما مُسْنَداً .
وأُجيب عمَّا أورده : بأنَّا لا نُخْبِرُ بالصفةِ إلا بتأْوِيلِها بالاسْمِ .
فإذا قيلَ : القائمُ زيدٌ ، فمعناه الذَّاتُ المُتَّصِفةُ بالقيامِ زيدٌ ،أو مُسَمَّى زيد ، فيتأوّلهما جميعاً على مُقْتَضَى قولِ الكوفيين : إنّ الخبرَ لابُدَّ من اشتقاقِهِ . ثم اختلف القائلُون بجوازِ الإخبارِ بأَيِّهما؟ والمذاهبُ[٤] (٣٢ / أ) ثلاثةٌ :

الأولُ : وجوبُ تقديمِ المبتدأ ، لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ ، لأنّ المَعْنَيَيْنِ مختلفان من حيثُ إنَّ المبتدأَ يجوزُ أن يكونَ أَخَصَّ من الخبرِ ، والخبرُ لا يجوزُ كونُه أخصَّ من المبتدإ كما ذَكَرَ المصنِّفُ ، بل يجبُ كونُه أَعَمَّ ، أو مُساوِيًا.

وإذا قلتَ : زيدٌ العالمُ جازَ أنْ يكونَ غيرُ زيدٍ العالمَ أيضاً ،ولايكونُ زيدٌ إلاّ العالِمَ ، وإذا قلتَ : العَالِمُ زيدٌ ، وجبَ أن يكونَ العالِمُ زيداً ، ولايخرجُ .... عن زيدٍ .

الثاني : جوازُ التقديمِ والتأخيرِ ، وتجعلُ أَيَّهما شئتَ مبتدأً ؟ ورُوِيَ عنالفارسيِّ[٥] والمتقدمِين كأنّهم يَعْتَمِدُون على القَرِينَةِ.

---

(٣) الأزهار الصافية ،ج ١ ، لوحة (٧٧).
(٤) ملاحظة : في لوحة (٣٢/ب ــ و ــ ٣٣/أ) كلام ليس من أصل المخطوطة وقد أشار الناسخ أو المصحح لذلك الكلام الزائد الذي ليس من أصل المتن بقوله : " انتقل الى الصفح الأيسر حيث قال : ثلاثة : الأول : وجوب تقديم المبتدأ ..... ".
(٥) الإيضاح العضدي ١/١٠١ ــ ١٠٢ .

وبعض هؤلاء يقولُ : الأعمّ هو الخبرُ ، فإذا قلتَ : صديقي زيدٌ ،والصديق أكثرُ من المسمّى بزيدٍ ، فصديقي خبرٌ .

الثالثُ : التفصيلُ فإن كان ثمّ قرينةٌ جازَ التقديمُ والتأخيرُ ، نحو

* بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ * (٦)

ونحوُ :

* قبيلةُ ألأمُ الأحياءِ أكرمُها وأغدرُ الناسِ بالجيرانِ وافيها * (٧)

ونحوُ :

* لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ * (٨)

وهذا قولُ ابنِ مالكٍ وغيرِه (٩) .

والصحيحُ الأولُ ، لجوازِ أنْ يكونَ قصدُ المبالغةَ فقلبَ التشبيهَ .ومنهـا أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً للمبتدأِ ، نحو : زيدٌ قام ، وفيه مذاهبُ :

الأولُ : وجوبُ التقديمِ ، وهو مذهبُ البصريّين ، لئلّا يلتبسَ بالفاعلِ .

الثاني : جوازُ التقديمِ والتأخيرِ ، وهو مذهبُ الكوفيّين .

الثالث : التفصيلُ ، فإن كان الضميرُ بارزًا ، نحو : الزيدانِ قامَا ، جازَ التقديمُ وإلا لم يجزْ ،وهذا قولُ ابنِ مالكٍ (١٠) . ويُفهمُ من السكاكيّ (١١)

---

(٦) نُسب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في الخزانة ٨٨/١ ،كما نُسب للفرزدق في الخزانة ٢١٣/١،وليس في ديوانه .
والشاهد تقدم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) وذلك لأمن اللبس بسبب وجود القرينة المعنوية لأنّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم .
وهو من شواهد الانصاف ٦٦/١ ،وابن يعيش ٩٩/١ ،وأوضح ١٤٥/١ ،والمغني ٥٠٤/٢، وابن عقيل ٢٣٣/١ .

(٧) لحسان بن ثابت (رضي الله عنه) ، وهو في ديوانه ٣٥٢ .
والشاهد تقديم الخبر (أكرمها - وافيها) على المبتدأ (ألأم الأحياء - أغدر الناس) لوجود القرينة المانعة للبس .
والبيت من شواهد الهمع ١٠٢/١ ، والدرر ٧٦/١ .

(٨) لأبي تمام الطائي ،وهو في ديوانه ١٩٤،وشرح الديوان للتبريزي ١٢٣/٣،وعجزه
∴ وأريُ الجنى اشتارتْهُ أيدٍ عواسلُ ∴
والشاهد تقدم الخبر (لعاب الأفاعي) على المبتدأ (لعابه)وذلك لوضوح المعنى .
وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٣٥٨ ،مفتاح العلوم ٢١٤ ،وابن يعيش ٩٩/١، والإيضاح للقزويني ١٦٥/١ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ . (١٠) شرح الكافية الشافية ٣٦٧/١ .

(١١) مفتاح العلوم ٨٧ .

وجعلُوا منه : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (١٢)

الرابعُ : إن رَفَعَ الفعلُ ضميرًا منفصلاً نحو : زيدٌ ما قام إلاّ هُوَ . أو سببيا ، نحو : " زيد قامَ أبُوه " جارَ .

فإنْ رفعَ ظاهرًا غيرَ سَبَبِيٍّ قَبُحَ نحو : ضَرَبَ محمد زيدٌ ، أي زيدٌ ضَرَبَهُ محمدٌ . ومنه قراءةُ من قرأ : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ ﴾ (١٣) أي السماواتُ والأرضُ وَسِعَهَا كُرْسِيُّهُ .

وإن كان غيرَ ذلك لم يجزْ ، وهذا قولُ أبي حَيَّانَ (١٤) . وهو ضعيفٌ لاحتمالِ البَدَلِيَّةِ فيحصلُ اللَّبْسُ ، وأمّا وسع كرسيه السماوات ، فقد منع الأكثرُ حذفَ العائدِ مع تقدُّمِ المبتدأِ ، فكيف مع تأخُّرِه ؟

ومنَ المواقِعِ التي يَجِبُ فيها التقديمُ للمبتدأِ أنْ يكونَ قبل " إلاّ " نحو : ما زَيْدٌ إلاّ في الدارِ ، أو بعد " إنّمَا " يليها ، نحو : " إنّما زيدٌ في الدّارِ " .

---

(١٢) الأنبياء ، آية (٣) .

(١٣) البقرة ، آية (٢٥٥) .

قرأ الجمهور " وَسِعَ " بكسر السين على أنه فعل ماضي . ونصب السماوات والأرض . وقريء شاذا بسكونها " وَسْعَ " تخفيفا كذلك على أنه فعل ماضي . وقريء شاذا - أيضا - " وَسْعُ " بسكون السين ، وضم العين . " والسماواتُ والأرضُ " بالرفع مبتدأ وخبر . فيكون " وَسْعُ كُرْسِيِّهِ " مضافاً ومضافاً إليه . وقد نسب ابن خالويه هذه القراءة ليعقوب في بعض الروايات .

انظر مختصر ابن خالويه ١٦ ، والبحر المحيط ٢٧٩/٢ ، والنهر الماد من البحر ٢٧٩/٢ .

(١٤) الارتشاف ٤١/٢ .

(وُجُوبُ تقديمِ الخبرِ)

قولـه : (وإذا تَضَمَّنَ الخَبَرُ ... إلى آخره).

هذه الحالُ التي يجبُ فيها تقديمُ الخَبَرِ ،

منها :

أنْ يتضمَّنَ الخبرُ المفردُ مالَه صدْرُ الكَلامِ ، وإنما قيَّدَهَ بالمفردِ ، لأنَّـه إذَا كان جملةً لم يَجبْ تقدمُه ، نحو : زيدٌ أيْنَ بِتَّهُ ؟ وزيدٌ هل ضربْتَه ؟ ويدخلُ في هذا أنْ يكونَ الخبرُ كمِ الخبريَّةَ ، أو ما هُو مضافٌ إليها . ويُلْحَقُ به ما استعملتْه العربُ مقدَّماً ، نحوُ قولهم : " في كُلِّ وادٍ بَنُو سَعْدٍ "(١) وماشاكَلَهُ ، وقريبٌ منه : سَواءٌ عَلَيَّ أقمْتَ أمْ قعدْتَ ؟ على من يجعلُه خبرًا ، لأنَّه جرَى مجرى المَثَلِ ،ولأنَّه لو أخَّرَ لألْبَسَ بالاستفهامِ .

ومنها : أنْ يكونَ الخبرُ مُصَحِّحاً للابتداءِ بالنَّكِرَةِ نحو : (في الدَّارِ رَجُلٌ) وفيه مَذْهَبان :

الأوَّلُ : أنَّهُ مُرتفِعٌ بالفاعليَّةِ ، وهو قولُ الكوفيين ، ويُبْطِلُهُ دُخولُ النَّواسِخِ.

الثَّاني : أنَّه خبرٌ ، ووجبَ تقديمُه ، لئلَّا يزولَ التَّصحيحُ .

ومنها : أن يكونَ لمُتَعَلَّقِه ، أي : مُتعلَّقِ الخبرِ ضميرٌ في المبتدأِ ،فإنَّ التَّمْرَةَ مُتعلَّقٌ للخبرِ ، وفي المبتدأِ وهو مِثْلُها ، ضميرٌ لها فلا يجوزُ التقديمُ لئلَّا يعودَ الضميرُ إلى غيرِ مذكورٍ.

---

(١) المثلُ يُضْرَبُ لاستواءِ القومِ في الشرِّ والمَكْروه . وقائلُ المثل هو الأَضْبَطُ بنُ قُرَيْعٍ السَّعْدِيّ ، وكان سيدَ قومِه فاحْتَقَرُوه وأهانُوه فرحل عنهم ،ونزل بآخرين فوجدهم يفعلون بأسيادهم كذلك . فروي أنه قال ذلك .
والمثل يروى بعدة روايات انظرها في
الأمثال لأبي فيد ٨١ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٦١ ، ومجمع الأمثال ١/٨٨ ، و ١/ ١٨٤ .

قال نجم الدّين [٢]: مُتعلّقه بكسر اللام ، ونعني بالمُتعلّق جزء الخبر،فقولك على التّمْرة خبر والمجرور جُزْؤه ، قال : وإذا كان الضميرُ في صفةِ المبتدأ نحو : علَى التّمْرة زَيْدٌ مثلُها ، جاز تأخيرُ الخبرِ ، فتقول : زَيْدٌ على التمرة مثلُها ، لأنّ الفصلَ بين الصفةِ والموصوفِ جائزٌ .

قال : فإن تقدّمَ المُفسّرُ المُتعلّق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير،وتأخّرَ الخبرُ عنه ، نحو : في الدّارِ مالِكُها ، وعلى اللّهِ عَبْدُه مُتوكّلٌ ، جازَتْ عند البصريين ، وهشام من الكوفيين . ومَنَعَها سائرُ الكوفيين نظراً إلى أنّ المُفسّرَ مَرْتَبَتُه التّأخيرُ وهو فاسدٌ ، لأنّ الاعتبارَ بالتّقدّمِ اللّفظيّ ، ولذلك جاز

* وإذِ ابْتَلَى إبْرَاهيمَ رَبُّهُ * [٣].

ووافقَ الكِسَائِيُّ [٤] البصريين في جوازِ : زيداً غلامُه ضاربٌ ، وخالفَهم فَمنَعَ :زيداً غلامُه ضَرَبَ .

وَجْهُ الفَرْقِ : أنّ الفعلَ أشدُّ استدعاءً لمفعولِه من اسمِ الفاعلِ فكأنّ المفسّرَ متأخّرٌ لفظاً ، وفيه نظرٌ .

واعترضَ رُكْنُ الدّين [٥] بنحو : " عَلَى اللهِ عبْدُهُ مُتوكّلٌ " فإنّه يجوزُ تقدُّمُ المبتدأ هنا مع أنّ لمتعلّقِه ضميراً في المبتدأ . وقال : الأوْلَى أن يَزيدَ " وكانَ الخبرُ ظرفاً " .

قلتُ : وماذكره غيرُ شاملٍ ، لأنه يخرجُ منه :

* ولَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها * [٦]

---

(٢) شرح الكافية ٩٩/١ . (٣) البقرة ، آية (١٢٤).

(٤) انظر شرح الرضى ٩٩/١ ،والمساعد ٢٢٤/١ ،والهمع ١٠٣/١ .

(٥) رأي ركن الدين لم أجده في شرحه الكبير على الكافية.

(٦) لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٧١ . كما نسب لنصيب بن رباح في التصريح ٧٦/١ ، وهو بتمامه

* أهابُكِ إجْلالاً ومَا بِكِ قُدْرةٌ .. عَلَيَّ ، ولَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها *

والشاهد فيه تقدم الخبر " ملءُ عينٍ " على المبتدأ " حبيبُها " لأنّ المبتدأ فيه ضميرٌ يعودُ على المضافِ إليه وهو متصلٌ بالخبر ،والبيتُ من شواهد الارتشاف ٤٤/٢ ، وابن عقيل ١٤١/١ ، والأشموني ٢١٣/١ .

فكلامُ المُصَنِّفِ مستقيمٌ ، لأنّ مرادَه بالمتعلِّقِ الّذي لاينفكُّ الخبرُ عنه ، ولا يُبارِحُهُ ، فيدخلُ فيه المضافُ وغيرُهُ .

ولم يُرِد التَّعَلُّقَ الّذي يُرادُ في تَعَلُّق الحُرُوفِ ، والظُّرُوفِ ، ولا التَّعَلُّقَ المعنويَّ الذي هو الاستدعاءُ . وإنّما أرادَ الارْتِباطَ اللَّفْظِيَّ .

ومنْها : أنْ يَكُونَ عَنْ " أنَّ " أيْ : يكون الخبرُ عن مبتدأٍ هو " أنَّ " نحو : عِنْدي أنّكَ مُنطلِقٌ . وفيه تفصيلٌ : لا يخلُو من أنْ يَلِيَهَا " أمّا " أمْ لا (٣٣/ب) . إن لمْ يَلِيهَا نحو : عِنْدكَ أنّكَ منطلقٌ ، فالجمهورُ : يُوجِبُون تقديمَ الخبرِ (٧) .

قالُوا : لِئَلّا يَلْتَبِسَ بالمكسورةِ في الصُّورَةِ . أو بـ" أنَّ " التي بمعنى " لَعَلَّ " أو لِئَلّا يدخلَ عليها " إنَّ " فيقال : إنَّ أنّكَ مُنْطَلِقٌ عندي ، وفيه قُبْحٌ ظاهرٌ .

وذهبَ الأَخْفَشُ (٨) : إلى جَوازِ التَّقْديمِ قياساً عَلَى " أنْ " نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٩) وأمّا إنْ ولِيَها " أمّا " وتقدّمَ " أنَّ " باتفاقٍ ، نحوُ قولِه :

* دأْبي اصْطِبارٌ ، وأمّا أنّني جَزِعٌ يَوْمَ النّوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني * (١٠)

ومن وُجوهِ تقديمِ الخبرِ ، وقوعُ الخبرِ قبلَ : " إلاّ " ، أو قبلَ الخبرِ بعدَ " إنّما " وأمّا الحالُ الّتي يجوزُ فيها الأمرانِ بحيثُ لا يحصلُ شيءٌ من هذه الموانعِ ونحوِها ، مثل : قائمٌ زيدٌ ، وفي ذلك خلافٌ ، والمذاهبُ ثلاثةٌ :

- الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ البصريِّين .
- والمنعُ مطلقاً ، وهو الظاهرُ من قولِ الكوفيِّين .
- والتفصيلُ بين أن يكون العائدُ مرفوعاً فيمتنعُ ، نحو : قائمٌ زيدٌ .

---

(٧) وهو مذهب سيبويه . انظر المساعد ١/٢٢٣ .
(٨) انظر المساعد ١/٢٢٣ .
(٩) البقرة ، آية (١٨٤) .
(١٠) البيت لم يعرف قائله .
والشاهد فيه جواز تأخير الخبر بعد أمّا كما يجوز تقديمه إذا كان المبتدأ أنّ وصلتها .
وهو من شواهد المساعد ١/٢٢٣ ، والتصريح ١/١٧٥ ، والهمع ١/١٠٣ ، والأشموني ١/٢١٣ .

أو غيرُ مرفوعٍ فيجوزُ : زيدٌ ضربتُه ، وزيدٌ ضربتُ غلامَه ، ورُوي عن بعض الكوفيين .

والصحيحُ الأولُ ، ورَوَى سيبويه : (١١) " تَميميٌّ أنَا ، ومَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ " إلا أنّ من مذهبِهم جوازَ عملِ الصِّفةِ من غيرِ اعتمادٍ ، فهُمْ يجعلونَ المبتدأَ مرتفعًا بالخبرِ ، ولا يَتَقوّى الاحتجاجُ بذلك ، وأقْوَى من ذلك حجةً عليهم ماروي من نحو : في دارِه زيدٌ ، وإن في الدّارِ زيدًا .

وجْهُ الاحْتِجَاجِ : (في نحوِ : في دارِه) زيدٌ ، إنْ جعلْنا زيدًا مرتفعًا بالجارِّ والمجرورِ ، أنّ عوْدَ الضميرِ إلى غيرِ مذكورٍ ، وأمّا إنّ في الدارِ زيدًا ، فمِنْ حيثُ إنهم نَصَبُوا زيدًا ، ولا وجهَ لنصبِه إلا أنّه اسمُ " إنّ " .

ورُوِيَ عنْ بعضِ البصريين جوازُ : في دارِه زيدٌ ، ومَنْعُ : في دارِه أمَةُ زَيْدٍ ، وفي دَارِهَا غُلامُ هِنْدٍ . وفَرّقَ بينهما : بأنّ المبتدأَ أصلُه التقديمُ على الخبرِ فيعودُ الضميرُ إليه ، لأنّه متقدمٌ رتبةً .

قالَ : بخلافِ ما أُضيفَ المبتدأُ إليه فليس له التّقدّمُ ، وهذا بعيدٌ ، لأنّه إذا كانَ رتبةُ المضافِ التقديم ، فالمضافُ إليه كذلك، لأنهما لا يُفصَلُ بينهما .

---

(١١) الكتاب ١٢٧/٢ .

(تَعَدُّدُ الخَبَرِ)

قولـه : (وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ مثلُ " زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ ").

اعلمْ أَنَّ المبتدأَ إمَّا أنْ يتعدَّدَ ، أو يَتَّحِدَ.

إنِ اتَّحَدَ فالخبرُ إمَّا أنْ يَتَعَدَّدَ ، أو يَتَّحِدَ ، إنْ تعدَّدَ فإمَّا أنْ يتعدَّدَ لفظًا ومعنًى أو لفظًا فقطْ ، أو معنًى فقط ، فالخبرُ المتَّحِدُ لمبتدإٍ مُتَّحِدٍ : زيدٌ قائمٌ والمُتَعَدِّدُ لفظًا ومعنًى بعاطفٍ ، وبغَيْرِ عاطفٍ ، إنْ كانَ بعاطفٍ فجائزٌ كونُها أخبارًا باتِّفَاقٍ ، نحو : زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ .

وإنْ كانَ بغيرِ عاطفٍ فمذهبان :

منهم من أجازَ كونَها أخبارًا ، مثلُ قولِه تعالى : ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (١) ومثلُ قولِ الشاعرِ :

﴿ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي ∴ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي ﴾ (٢)

وهذا قول جماعةٍ منهم الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) والمصنِّفُ (٤).

ومن النحاةِ من مَنَعَ (٥) كونَها أخبارًا ، لأنَّ العاملَ اللفظيَّ أقْوى من المعنويِّ ، وهو لا يعملُ في الزَّائدِ إلا على طريقِ التَّبَعِيَّةِ ، ويحْمِلونَ ماجاء ظاهرُه ذلك على النَّعْتِ ، لأنَّ الصفةَ يَصِحُّ أنْ تُوصَفَ اذا تنزَّلتْ مَنْزِلَةَ الجامدِ كالآيةِ .

---

(١) البروج ، آية (١٤ - ١٦).

(٢) لرؤبة بن العجاج . وهو في ملحق ديوانه ١٨٩ .
والشاهدُ قولُه : (فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي) فإنَّها أخبارٌ متعددةٌ لمبتدإٍ واحدٍ هو اسمُ الإشارة "هـذا" من غير عاطفٍ .
ومعنى " بَتِّي " الكساءُ الغليظُ المربَّعُ . أي : كسائي يكفيني لهاجميعا.
وهو من شواهد الكتاب ٨٤/٢ ، معاني القرآن ١٧/٣ ،ومجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، والأصول ١٠٥/١ ،وابن عقيل ٢٥٧/١ .

(٣) المفصل ٢٧ .

(٤) انظر متن الكافية ٧٨ .

(٥) من المانعين ابنُ عصفورٍ وكثيرٌ من المغاربة ،انظر المقرب ٨٦/١،والهمع ١٠٨/١

أَوْ على البدلِ كالبيتِ يَعْنُونَ بدلَ الإِضْرَابِ .

والمتعددُ لفظاً فقطْ بِعَاطِفٍ ، وبِلاَ عاطِفٍ ، إِنْ كانَ بِلاَ عاطفٍ ، نحو : هَـذا الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ ، وهذا الرجلُ أَعْسَرُ أَيْسَرُ ، أي : أَضْبَطُ ،وقوله في الذِّئْب .

* فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ * (٦)

يَعْنِي بَيْنَهما ، وهو كثيرٌ،فقد اختلفُوا في كونِهما خَبَرَيْنِ معاً .

الأكثرُ يجعلُها أخباراً متعدِّدَةً في اللفظِ ، ومنهم من يجعلُ في كلٍّ منهـا ضميـراً ، ومنهم من يَكْتفي بضميرٍ واحدٍ كما تقدَّمَ . (٧)

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ الخبرَ إنما هو الأولُ ، والثاني صفةٌ لهُ ،لأن المعنَى حُلْـوٌ فيه حموضَةٌ ، قالوا : والصِّفة قد تُوصَفُ ، نحو : هذا العالِمُ العاقِلُ ، ولأنهما لو كانَا خبرَيْنِ لزِمَ (أنْ يكونَ) المعنى حلوٌ في حالٍ ،حامضٌ في حالٍ .

ورُدَّ : بأنه يلزَمُ من ذلك اجتماعُ الضِّدَّيْنِ لو كانَ (معناهُ) حلاوةً حامِضَـةً ولا يَلْزَم على الأَوَّلِ ، لأنهما راجعان إلى الرُّمَّانِ ، وبَعْضُ أَجْزَائِه حُلْوٌ،وبعضُـهُ (حَامِضٌ) فكأنَّهُ قال : في جزءٍ منه حلاوةٌ ، وفي جزءٍ منه حُمُوضَةٌ .

وإنْ كانَ بعاطِفٍ فالأكثـرُ لا يُجَوِّزُه ، ومنهم مَنْ أجازَه . (٨)

والمتعددُ معنًى ضربان : الجَمْعُ ، والأسماءُ التي تقعُ على القليلِ والكثيـرِ ، كالمصادرِ ، وأسماءِ العُمُومِ .

---

(٦) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٢٣٠ .
والشاهد فيه تعدد خبرين وهما " يقظان هاجع " لمبتدأ واحد وهـو قوله : " هـو " من غير عطف الثاني على الأول وهذا جائز في مذهب الجمهور .

(٧) انظر هذه الآراء في ابن عقيل ٢٥٧/١ ، والهمع ١٠٨/١ .

(٨) ممن قال بذلك أبو علي الفارسي . انظر الهمع ١٠٨/١ .

أمّا غيرُ الجمعِ فيصحُّ الإخبارُ بـهِ عن المفردِ نحو : زَيْـدٌ عَـدْلٌ ، ونحـو : ﴿ ذلِكَ الْكِتَابُ ﴾ (٩) ، وهو مجاز.

وأما الجمعُ ، فقيلَ : يجوزُ الإخبارُ به عن المفردِ ، فتقول : زيدٌ قائمُونَ ، إذا قُصِدَ المبالغةُ . ومنه : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ (١٠)

وقيلَ : لا يجوزُ، لأنَّه نَصٌّ في ثلاثةٍ فصاعدًا ، وأمّا ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ فليْسَ بخبَرٍ ، وقد قيلَ فيه : إنَّه يُرِيدُ ملائكةَ المَوْتِ .

وقيل : الكلامُ مِنْ كافرٍ (٣٤/أ) مثَلَّثٍ ، وفيه نَظَرٌ ، لأنه مُحتضَرٌ ، والمُحْتَضَرُ يُقِرُّ بالإيمانِ ، لقولِه : ﴿ وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ (١١)
وأما إِنْ تَعَدَّدَ المبتدأ جازَ كَوْنُ خبرِه متعدِّدًا لفظًا ومعنًى ، ومعنًى فقط ، وهل يجوزُ كَوْنُهُ مُتَّحِدًا ؟ الأظهرُ الجوازُ حيثُ يَصِحُّ المَعْنَى ، نحو : الأَصْدِقَاءُ نَفْسٌ واحِدةٌ ، ونحو : " النَّاسُ زيدٌ " مبالغةً ، كما أنبأَ عنه قولُهُ :

﴿ لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ∴ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في وَاحِدِ ﴾ (١٢)

ونحـو :

﴿ إنَّمَا النَّاسُ أَنَا ∴ فَإِذَا مِتُّ فَلِلنَّاسِ الفَنَا ﴾ (١٣)

---

(٩) البقرة ، آية (٢) .
(١٠) المؤمنون ، آية (٩٩) .
(١١) النساء ، آية (١٥٩) .
(١٢) لأبي نُوَاسٍ من قصيدةٍ له في مدحِ الرَّشيدِ ، وهو في ديوانه ٤٥٤ . والبيت من شواهد دلائل الإعجاز ٢٢٠ ، ٤٠٠ .
(١٣) البيت لم أوفق لمعرفة قائله .

(دُخُولُ الفَاءِ فِي خَبَرِ المُبْتَدَأ)

قولُـه : (وقَدْ يتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ معْنَى الشَّرْطِ فيَصِحُّ دُخُولُ الفَاءِ في الخَبَرِ).

دُخُولُ الفاءِ على الخبرِ وَاجِبٌ ، وجَائِزٌ ، ومُمْتَنِعٌ .

فالواجبُ مع " أَمَّا " نحو : أَمَّا زيدٌ فقائِمٌ ، وأمّا قولُه تَعالى :﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ؟ ﴾(١) فتقْديرُهُ : فَيُقَالُ لهم .

وأما قولُـه :

﴿ فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ ﴾(٢)

فضرورةٌ . وأما الجائزُ فحيث ذَكَرَ المصنفُ(٣) ، وإنما أَتَى بقَدْ ، لأنّ الأصلَ عدمُ دخولِها ، لأنها للربطِ . والمبتدأُ وخبرُه مرتبطان بأنفسِهما كالفعلِ والفاعلِ .

قال : (وذلك الاسمُ الموصولُ بفعلٍ ، أو ظرفٍ) لا يخلُو الموصولُ من أن يكونَ اللّامَ أو غيرَها .

إن كانَ اللامَ فمذهبُ سيبويهِ والجمهورِ(٤) من البصريين لا يجوزُ دخولُ الفاءِ في خبرِها ، لأنّ مِنْ حقِّ الموصولِ أن يُوصل بظرفٍ أو حرفٍ ، أو جملةٍ فعليةٍ على ما سيَتَبَيَّنُ . واللامُ لا تُوصل إلا بالاسمِ .

وذهب المُبَرِّدُ(٥) والكوفيُّون : إلى جوازِه مستدلين بقولِه :

---

(١) آل عمران ، آية (١٠٦) وانظر تأويل ابن قتيبة ٢١٦ ، والمغنى ٥٨/١ .

(٢) البيت سبق الاستشهاد به في ص ٢٢٦
والشاهد فيه عدم اقتران الخبر (لا قِتَالَ لدَيْكُمْ) بالفاء وهو ضرورة كما أشار الشارح .

(٣) انظر شرح الكافية ، لوحة (٢٣ / أ) ، وشرح الوافية ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٥ .

(٥) المقتضب ١٩٥/٣ ، وانظر المسألة في الارتشاف ٦٧/٢ ، والمساعد ٢٤٤/١ ، والهمع ١٠٩/١ .

﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا ﴾ (٦) ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّاني فاجْلِدُوا ﴾ (٧).

ورُدَّ ؛ بأنَّه لو كانَ منه لكان المختارُ النصبَ ؛ لأنَّه يكونُ مثلَ : زيداً فاضْرِبْهُ . والقراءُ متَّفِقُون على رَفْعِهِ ، وتُؤوِّلَ على ما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ .

وإنْ كانَ الموصولُ غيرَ الألفِ واللامِ ، والصلةُ إن كانتْ ظرفاً أو حرفاً جازَ دخولُ الفاءِ بشرطِ أن يُرادَ العُمُوم ، فإنْ أُريدَ واحدٌ بعينه لم تَجُز الفاءُ. قال بعضُهم .

وقيل : لا يُشرط مثالُ العُمُوم : نحو : الَّذي عندي فلَهُ درهمٌ ، والذي في الداخلِ فله درهمٌ . ومنه : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٨) .

وإنْ كانتْ فعلاً فمنهمْ من شرطَ الشَّبَهَ بالشَّرطِ ، فاشْتَرَطَ في الصِّلَةِ شُرُوطاً :

الأول : أنْ يكونَ ممَّا يَصِحُّ دُخُول أداةِ الشرطِ عليه ، فيخرجُ مافيه السِّينُ ، وسَوْفَ ، ولَنْ ، ومَا ، وقَدْ ، لأن آلةَ الشرطِ لا تدخلُ على شيءٍ من هذه .

الثاني : أنْ لا يكونَ ماضياً في المعنى ، فلا يجوزُ عنده : الَّذي جاءَني أمسِ فلهُ درهمٌ (٩) .

الثالث : أنْ لا يدخلَ على الصلةِ أداةُ شرطٍ ، نحو : الَّذي إنْ تُعْطِه يشكرْكَ فلهُ درهمٌ ، وقيل : لا يُعْتَبَرُ هذا الشرطُ ؛ لأنَّ الشرطَ يصحُّ أن يُجابَ به الشَّرْطُ .

---

(٦) المائدة ، آية (٣٨) .
(٧) النور ، آية (٢) .
(٨) النحل ، آية (٥٣) .
(٩) ممن ذهب إلى جوازِ كونه ماضيا الرضى في شرح الكافية ١/١٠١ .
وانظر المسألة في الهمع ١/١٠٩ .

الرابعُ : أنْ يكونَ الموصولُ عامًّا فلا يجوزُ : الّذي يزورُنا فله درهمٌ ،وأنتَ تريدُ بهِ معيّنًا ، لأنّ الشرطَ عامٌ .

وذهبَ بعضُهم إلى الجوازِ في جميعِ ذلك ، واستدلّ على الماضي معنىً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١٠) ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ﴾ (١١) وقد تُؤوّلُ بالاستقبالِ ، أي : وما يتبيّن لكم إصابَتُه وإفاءةُ اللهِ . فأمّا المبتدأُ الموصولُ بهذا الموصول فمنهم : مَنْ منعَ الفاءَ لزوالِ شَبَهِ الشرطِ عن هذا المبتدأِ (١٢) .

ومنهم من أجازَ مُستدلًّا بقولِه تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ (١٣) وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ (١٤)

وكذا كُلٌّ إذا أُضيفتْ إلى الموصولِ المذكورِ ، قيل : لاتدخلُ الفاءُ ،وقيل : تدخلُ لقولِها :

* وكُلُّ الّذي حَمّلْتَنَهُ فهوَ حامِلُ * (١٥)

قال المصنفُ : (والنَّكِرةُ المَوْصُوفَةُ بِهِما) (١٦) أي : بالفعلِ والظرفِ والحرفِ .
وزادَ السّخاويُّ اسمَ الفاعلِ ، نحو : كُلُّ رجلٍ قائمٍ فله درهمٌ ، وادّعى الإجْماعَ على جوازِه ، حكاهُ عنه السّيّدُ شرفُ الدينِ - قدّس اللهُ روحَه - .

وظاهرُ كلام المصنفِ العمومُ في كلّ نكرةٍ موصوفةٍ بما ذُكرَ ، سواءٌ كانَتْ للعُمُومِ أمْ لا .

---

(١٠) آل عمران ، آية (١٦٦) .
(١١) الحشر ، آية (٦) .
(١٢) انظر المسألة في الارتشاف ٦٨/٢ ، والهمع ١١٠/١ .
(١٣) النور ، آية (٦٠) .
(١٤) الجمعة ،آية (٨) .
(١٥) لزينب بنت الطّثْريّة ، وصدره
* يَسُرُّكَ مظلومًا ويُرْضِيكَ ظالمًا *
والشاهد قوله : " فهو حاملُ " حيث دخلت الفاء على خبرِ الموصولِ المضافِ إلى (كل).
والمسألة خلافية . انظر الارتشاف ٦٨/٢ .
والبيت من شواهد الارتشاف ٦٨/٢ ، والمساعد ٢٤٥/١ ، والهمع ١١٠/١ .
(١٦) انظر شرح الوافية ١٧٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/١ .

وبعضهم شرط أن يُراد بها العموم . وبعضهم شرط أن يدخل عليها "كل" فيجوز(١٧) على الأول : رجلٌ يأتيني فله درهم ، ولا يجوز فيمن شرط كلاً .

واحترز المصنف بقوله : (وذلك الاسم الموصول) من (٣٤/ب) الموصول الحرفي ، وهو حروف المصدر .

وقوله : (مثل " الذي يأتيني ") مثال للموصول بفعلٍ . أو (في الدار) يعني إذا قلت : (الذي في الدار فله درهم) وهو مثال للظرف والحرف ، واكتفى لهما بمثالٍ واحدٍ ، وقد أطلق الظرف على الظرف والحرف ، وذلك في اصطلاحهم شائع ومثال الظرف : الذي عندك .

وأما الممتنع : فهو فيما عدا الواجب والجائز ، وفيه مذاهب :

الأول : المنع مطلقاً ، وهو قول البصريين .
الثاني : الجواز مطلقاً وهو قول الأخفش ، أجاز أن تُزاد الفاء في كل خبر، وأنشد :

* وقائلةٍ : خولانُ فانكحْ فتاتَهم *(١٩)

برفع خولان .

الثالث : التفصيل ، فإن كان الخبر أمراً ، ونهياً جازت زيادتها ، وإلا لم تجز وهو قول الفراء ، والفارسيّ ، والأعلم .(٢٠)

---

(١٧) ممن شرط دخول " كل " ابن الحاج . انظر الارتشاف ٦٧/٢ ، والهمع ١٠٩/١ . قال السيوطي ، في الهمع " والصحيح التعميم ".

(١٨) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، ٢٥١ .
وانظر المقتصد ٣١٣/١ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ، والرضى ١٠٢/١ ، والارتشاف ٧١/٢ ، والمغنى ١٧٩/١ ، والمساعد ٢٤٦/١ .

(١٩) البيت لم يعرف قائله . وعجزه
* وأكرومةُ الحيين خلوٌ كما هيا *
استشهد به الأخفش على جواز زيادة الفاء في (فانكح) أي: في كل خبر.
وقد خرّجها سيبويه على عدم الزيادة والأصل عنده : هذه خولانُ فانكحْ فتاتَهم .
وهو من شواهد الكتاب ١٣٩/١ ، ومعاني الأخفش ٢٥١/١ ، والإيضاح العضدي ٩٦ ، وشواهد ابن برّيّ ٨٦ ، ورصف المباني ٤٤٩ .

(٢٠) بالنسبة للفراء معاني القرآن ١٨٤/١ ، ١٠٥/٢ ، والفارسيّ الأيضاح ٩٨/١ ، والمقتصد ٣٢٢/١ ، وشواهد الأيضاح لابن بري ٨٧ ، وبالنسبة للأعلم تحصيل عين الذهب ٧٠/١ ، وانظر المغنى ١٧٩/١ .

قولـه : (ولَيْتَ ولَعَلَّ مَانِعَانِ باتِّفَاقٍ).

إذا دخلت النَّوَاسِخُ فإنْ كانتْ " إنَّ وأَخَوَاتِهَا " فليْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ " مانعةٌ باتِّفاقٍ ، كذا قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٢١) ، والمصنفُ في "لَيْتَ " و " لَعَلَّ " .

وقد حَكَى بعضُهم في "لَعَلَّ" خِلافاً شاذاً (٢٢) ، وحجَّةُ المُجِيزِ (٢٣) بأنَّها قدْ وُصِلَتْ بها الموصولاتُ كقولِـهِ :

* وإنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتـي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا * (٢٤)

ورُدَّ عليهِ بأَنَّ هذا مشتركٌ بينها وبين " كَأَنَّ " ،ولم يَقُلْ أحدٌ بجَوَازِ الفاءِ في خبرِ كَأَنَّ ، على أنَّ وقوعَها صِلَةً مُتَأَوَّلٌ ، وإنَّما مُنِعَتْ هذه الثلاثةُ ،لأنها قدْ غَيَّرَتْ معنى الابتداءِ بجَعْلِ الجملةِ إنشائيةً.

وأما الثلاثُ الباقيةُ : " إنَّ ،وأَنَّ ، ولكنَّ " فثلاثةُ أقوالٍ :

(الأول) : الجوازُ فيها : وهو قولُ ابن مالكٍ وجماعةٍ (٢٥) من المغاربةِ محتجِّين في المكسورةِ بقوله تعالى * إنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ * (٢٦). وفي المفتوحةِ * وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ * (٢٧) وبقولِ الشاعرِ :

* عَلِمْتُ يَقِينًا أَنَّ مَاحَمَّ كَوْنُهُ فَسَعْيُ امْرِيءٍ في صَرْفِهِ غَيْرُنَافِعِ * (٢٨)

---

(٢١) المفصل ٢٧ .

(٢٢) انظر المسألة في الارتشاف ٢/٧٠ ، والهمع ١/١١٠ .

(٢٣) قال به هشام . انظر الهمع ١/٨٥ .

(٢٤) البيت نُسب للفرزدق في الخزانة ٢/٤٨١ .
والشاهد فيه وقوع " لَعَلِّي ... " صلةً لـ " الَّتي " .
والبيت من شواهد الهمع ١/٨٥ ،والأشموني ١/١٦٣ .

(٢٥) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٦ - ٣٧٧ ، والتسهيل ٥١ ،والمساعد ١/٢٤٧ .

(٢٦) البروج ، آية (١٠).

(٢٧) الأنفال ، آية (٤١).

(٢٨) البيت لم يُعرف قائله .
والشاهد فيه : دخول الفاء على الخبر (فَسَعْيُ) مع أنّ المبتدأ (مَا) قد دخل عليه الناسخ (أنَّ) فجازَ بقاءُ الفاءِ .
وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك لوحة (٥٤) ، وشفاء العليل ١/٣٠٣ .

وفي لَكِنَّ بقولِه :

* فَتَا لَلّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ   وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ * (٢٩)

الثاني : المنعُ فيها كلِّها ، وحُكِيَ عَنْ سِيبَوَيْهِ (٣٠) ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ دخولُها على الشرطِ ، فكذا ما يُشْبِهُهُ ، ولا إنْ تحقَّقَ معنى الخبرِ ، والشرطُ فيه شكٌّ فنافاها .

الثالث : التفصيلُ ، فيجوز مع " إِنَّ " دون الباقِيَتَيْنِ ، وهو مذهبُ الأكثرين" (٣١) وتأوَّلوا : قولَه تعالى : * واعْلَمُوا أنَّمَا غَنِمْتُمْ * والبيْتَيْنِ على أنَّ (ما) شرطيةٌ ، واسمُ إنَّ ، ضميرُ شأنٍ مُقَدَّرٌ . وممَّا وَرَدَ غيرَ مجزومٍ ممَّا يجبُ جزمُه فهو مثلُ :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي * (٣٢)

وإنْ كانَ الناسخُ كان وأخواتِها فالمنعُ أيضًا . وحُكِيَ عن ابنِ السَّرَّاجِ (٣٣) جوازُ الفاءِ في اليَقِينيَّةِ " عَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ " ووَجَدْتُ " ، وهذا الكلامُ في الفاءِ التي فيها سَبَبيَّة ، فأمَّا الزائدةُ فتدخلُ على قولِ من أجازَ زيادةَ الفاءِ ،وقد ذُكر في حُروف العطفِ ، قيل : ومنهم الأخفشُ ، ويمتنعُ عند من مَنَعَ زيادتَها . (٣٤)

---

(٢٩) للأفوه الأودى كما ذكر العينى ٣١٥/٢ ، وليس في ديوانه .
والشاهد فيه اقترانُ الخبرِ بالفاءِ (فَسَوْفَ يكونُ) مع أنَّ المبتدأَ (ما) قد دخل عليه النَّاسخ (لكنّ) وهو جائز .
والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣٧٧/١ ،والارتشاف ٧٠/٢،والتصريح ٢٢٥/١ ، والأشموني ٢٢٥/١ .

(٣٠) نَسَب المصنفُ لسيبويه المنعَ ، والأمرُ العكس حيث ذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء على الخبر الذي دخل على مبتدئه النواسخ " إنّ ،أنّ " ولعل ذلك منه من قبيل السهو أو نقله من كتاب .
انظر الكتاب ١٠٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ ،وهامش "٣٥" اللاحق.

(٣١) ممن ذهب لهذا الرأي ابن عصفور ،انظر الارتشاف ٧٠/٢ .

(٣٢) لقيس بن زهير ، وعجزه :
* بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ *
والشاهد فيه (يأتيك) حيث جزم ولم يحذف الياء وذلك ضرورة ،والبيت من شواهد الكتاب ٣١٦/٣ ،ومعاني الفراء ١٨٨/٢ ،وإيضاح الزجاجيّ ١٠٤ ، ومعاني الحروف ٣٨ ، والأعلم ١٥/١ ، والممتع ٥٣٧/٢ .

(٣٣) رأي ابن السراج منسوب له في الارتشاف ٧١/٢ ،والهمع ١١٠/١ ،ولم أجده في الأصول .

(٣٤) سبق تخريج هذا القول في الهامش (١٨ ، ١٩) السابقين .

وقولُ المصنِّفِ : (وألحَقَ بعضُهم " إنّ " بهما " .

اُختُلِفَ في الروايةِ عن سيبويه والأخفشِ ، فروايةُ المصنفِ والأكثرين عن سيبويه المنعُ من دخولِ الفاءِ .(٣٥)

وعن الأخفشِ الجوازُ ، وروايةُ أبي البقاءِ ، وركنِ الدّين العَكْسُ .(٣٦) قيل : وهذه الرّوايةُ أليَقُ بهما ؛ لأنّ الفاءَ قد وَرَدَتْ في القرآنِ العزيزِ ، فيكونُ الوجْهُ على قولِ الأخفشِ : زيادةُ الفاءِ ، وعلى قولِ سيبويه : دخولُها لمعنَى الشّرْطِ.

---

(٣٥) حقيقة المسألة : أن سيبويه يجيز دخول الفاء ، والأخفش يمنع وقد قال بذلك معظم العلماء . انظر المقتصد ١/٣٢٤ ، وابن يعيش ١/١٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٧٦ – ٣٧٨ ، والرضى ١/١٠٣ ، وانظر هامش (٣٠) السابق.
وقد ذكر ابن مالك أَنَّ الأخفشَ موافقٌ لسيبويْه في بقاء الفاء بعد دخول " إنّ " على المبتدأ .
شرح الكافية الشافية ١/٣٧٩ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٥١–٢٥٢ .

(٣٦) الشرح الكبير على الكافية ، لوحة (٣٠/آ) .

(حَذْفُ المُبْتَدَأ)

قوله : (وقد يُحْذَفُ المُبْتَدَأ لِقيام قَرِينَةٍ) .

لابدَّ من القرينةِ ، وهي : حَالِيَّةٌ ، ومَقَالِيَّةٌ ، والحذفُ ضربان : واجبٌ ، وجائزٌ .

فالجائزُ ، والقرينةُ حاليةٌ ، نحو : (الهِلَالُ واللهِ) لقومٍ مُحَدِّقِين إليه ، أيْ : هذا الهلالُ . ومنه قولُه :

* إِذْ قَالَ الخَمِيسُ : نَعَمْ * (١)

أي:هذه نَعَم .

والمَقَالِيَّةُ : نحو : صَحِيحٌ ، لمن قال : كَيْفَ زيدٌ ؟ ومثل :

* إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ : طَعْمُ مُدَامَةٍ * (٢)

أي : طَعْمُهُ ، أو هُوَ ، أو هذا ، ويحْتَمِلُ أن يكون هذا من الحاليَّةِ، وأمَّا الواجبُ : ففي مواضعَ :

منها : المصادرُ التي لا تَظهرُ أفعالُها إذا رُفِعَتْ وهي من السَّمَاعِيِّ (٣)،نحو :

---

(١) للمرقش الأكبر في شرح المفضليات ٤٩٢ . وهو بتمامه
* لايُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والغَـ ∴ ـارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِيسُ : نَعَمْ *
وهو من أبيات المفضليات ٢٤٠ ،والمفصل ٢٥ ، وابن يعيش ٩٤/١،والمغنى ٥٨٢/٢ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٨٨٩/٢ .

(٢) البيت لم يعرف قائله . وعجزه
* مُعَتَّقَةٍ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التُّجُرُ *
وهو من شواهد المساعد ٢١٤/١ .

(٣) انظر المسألة في الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢١ ، والمقتضب ٢١٧/٣ ، ٢٢٦،وغيرهما.

حَمْدُ اللّـهِ ، وثَنَاءٌ عليه ،وسمعٌ وطاعةٌ ،

* وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا * (4) (٣٥/أ)

أي : أَمْرِي حَمْدُ اللهِ ،وكذا باقيها.

ومنها : الصفاتُ المقطوعةُ إلى الرفعِ في المعارفِ ،نحو : الحَمْدُ لِلّهِ أهلُ الحَمْدِ ، ومررت بزيدٍ الفاسقُ ، لأنه لو ظَهَرَ المبتدأُ خرجتْ عن كونها صفاتٍ .

ومنها : المخصوصُ في باب"نِعْمَ و بِئْسَ " على مَنْ أعرَبَهُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ . وكذا : سِيَّمَا فيمنْ رفَع مابعدَها أيْ : لا سِيَّمَا هو زيدٌ .

ومنها : ماكانَ من الأمثالِ ، أو مايَجْرِي مَجْرَاها محذوفَ المبتدأِ ،فإنَّهُ يَجِبُ الإتْبَاعُ ، لأنّ الأمثالَ لا تُغَيّرُ نحو قولِهِمْ : " عَبْدٌ صَرِيخُهُ أَمَةٌ " (5).

ومَنْ أَنْتَ ؟ زيدٌ ، ونحو : ما يَأْتي في الشِّعْرِ من ذِكْرِ الدِّيارِ ،نحو :

* دَارٌ لِمَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا * (6)

* دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصُدُّكَ بالمُنَى * (7)

ونحوُ ذلك ، أي : هوَ عَبْدٌ ، ومَذْكُورُكَ زيدٌ ، وتلك ديارُ سُلَيْمَى .

---

(4) لمنذر بن درهم الكلبى .
وعجزه * أذو نسب أم أنت بالحي عارف *
وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، وابن السيرافي ٢٣٥/١ ، والتصريح ١٧٧/١ ، والأشموني ٢٢١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

(5) يضرب المثل : في استعانةِ الذَّليلِ بأذَلَّ منه .
والمثل ورد في مجمع الأمثال ٣٢٢/٢ ،والمستقصى ١٥٧/٢ .

(6) لذي الرُّمَّة ، وهو في ديوانه ٢٣ ، وعجزه
* ولاَ يُرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولاعَرَبُ *
وهو من شواهد الكتاب ٢٨٠/١ ، ونوادر أبي زيد ٣٢ ، والتبصرة ٣٦٧/١ ، وجمهرة الأشعار ٤٣٦ ، وأمالي الشجرى ٩٠/٢ .

(7) شطر بيت لم أُوَفَّقْ لمعرفة قائله .

(حَـذْفُ الخَـبَـــرِ)

قولُـهُ : (والخَبَـرُ جَـوازاً) .

حذْفُ الخَبرِ : جَائزٌ ، وَواجِـبٌ .

فالجَائزُ نحَو : " خرجْتُ فإذَا السّبعُ " هَذه "إذَا " الّتي للمُفاجَأةِ ،وقَــدْ اختُلِفَ فيهَا : فقِيلَ : هيَ حرْفٌ ، والخَبرُ محذوفٌ (١) ، وهو اختِيارُ ابنُ مَالكٍ (٢) .

وقِيلَ : هيَ ظرْفٌ ، وهمْ الأكْثرُونَ ، ثُمّ اختلفُوا :

فقِيلَ : ظرْفُ مَكَانٍ ، وهيَ الخبرُ أيْ : خرجْتُ فبالحضْرَةِ السّبعُ ، ورُويَ عــنْ سيبويْهِ والمبرّدِ (٣) ، وهو قولُ ابْنِ بابشَــاذ (٤) .

وقيلَ : ظرْفُ زَمانٍ ، والخَبرُ محذُوفٌ ، لأنّه لا يُخبرُ بهِ عنِ الجُثَثِ ، أيْ : فإذَا السّبعُ وَاقِفٌ ، وهو قولُ الزمخشريّ (٥) ، والمُصنِفِ (٦) ، وغيرِهِمَا .

واختَلَفَ النّحاةُ في هَذهِ الفَاءِ الّتي مَعَ إذَا :

فقِيلَ : زَائِدةٌ ، وقِيلَ : عَاطِفةٌ ، وقِيلَ : هِيَ الّتي تدْخلُ للشّرْطِ (٧) .

ومِنْ حذْفِ الخَبرِ جوازاً جوابُ الاستفهامِ نحْو : زيدٌ ، لمنْ قَالَ : مَنْ عِندَكَ ؟

قولُـه : (ووُجُوبـاً فيمَا التُزِمَ في موْضِعهِ غيرُهُ) .

هَذا الوَاجِبُ ولَهُ شرْطَانِ :

قَرينَةٌ تَدُلُ علَى خُصُوصيَّةِ الخَبَرِ ، وأَنْ يُلْتَزمَ فِي مَوْضِعهِ غَيْرُهُ لِكيْ يَكُــونَ

---

(١) هَذا الرأيُ نُسبَ للأخفشِ في المغنى ٩٢/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ ،وانظر المغنى ٩٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٣٢/٤ ، وبالنسبة للمبرّدِ المقتضب ١٧٨/٣ ،و ٢٧٤ .
وانظر شرح الرضيّ ١٠٣/١ ، والمغني ٩٢/١ .

(٤) رأي ابن بابشاذ في
وقد ذهب ابن عصفور لهذا المذهب . انظر المغني ٩٢/١ .

(٥) المفصل ٢٥ ، دون أنْ يُحددَ نوعَ ظرفيّتها ،وانظر ابن يعيش ٩٨/٤ .

(٦) شرح الوافية ١٨٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١ .
وقد ذهب الزجاج لهذا المذهب . أنظر المغنى ٩٢/١ .

(٧) انظر هذه الأقوال في المغنى ١٨٠/١ .

كالعوضِ منهُ فيمتنعُ اظهارُهُ .

والشرطُ الأوّلُ : يشتركُ فيه الجائزُ والواجبُ ، وذلكَ في مواضعَ :

الأولُ : بعدَ " لولا " نحو : لولا زيدٌ لكانَ كذا ، وقد اختلفَ في المرفوع بعدَ " لولا " : فذهبَ الكسائيُّ(٨) واختاره السكاكيُّ(٩) : أنّهُ فاعلُ فعلٍ محذوف ، ويؤيّدُهُ أنّهُ وقع نكرةً ، نحو :

* لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مقةٍ * (١٠)

وذهبَ الفرّاءُ(١١) إلى أنّه مرتفعٌ بها ، ولعلّهُ يجعلُه مبتدأً وهي من عواملِه .

وذهبَ الأكثرون إلى أنّه مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : لولا زيدٌ موجودٌ ، ثمّ اختلفوا في وجوب حذف خبرِه :

فأكثرُهم يوجبُهُ مطلقاً وذهبَ الرّمّانيُّ والشجريُّ وابنُ مالكٍ(١٢) : إلى أنّ الخبرَ إنْ كانَ خاصاً ذُكرَ ولمْ يجزْ حذفُهُ لأنّهُ لو حُذفَ لمْ يُعلمْ وإنْ كانَ عاماً تقديرُهُ : ثابتٌ أوْ حاصلٌ وجبَ حذفُهُ مثالُ الخاصِّ قولُ المعرّيّ :

* فلولا الغمد يُمسكُهُ لسالا *(١٣)

---

(٨) مذهبُ الكسائيّ منسوبٌ لهُ في الرضي ١/١٠٤، وشرح الألفية لابن حيّان ٤٩، والهمع ١/١٠٥.

(٩) مفتاح العلوم ١٣٥.

(١٠) البيت سبق تخريجه ص ٢٢٤ .

(١١) رأيُ الفرّاءِ منسوبٌ له في أمالي الشجري ٢/٢١٠، والرضى ١/١٠٤، وشرح الألفية لابن حيّانَ ٤٩، والهمع ١/١٠٥، والتبيين بلا نسبة ٢٣٩.

(١٢) رأيُ ابنُ مالكٍ في شرح الكافية الشافية ١/٣٥٤ - ٣٥٥، ونُسبَ لهم جميعاً في التذليل والتكميل ٢/٢٢، والمغنى ١/٣٠٢، والمساعد ١/٢٠٩، والهمع ١/١٠٤.

(١٣) وهو في ديوانه (سقط الزّند) ٥٤ وصدره

* يُذيبُ الرّعبُ منهُ كُلَّ عضبٍ *

والشاهدُ قولُه (فلولا الغمد يُمسكُهُ) حيثُ ذكرَ خبرَ المبتدأ الواقع بعدَ لولا وذلك لأنّ الخبرَ كونٌ خاصٌ وقد أورده الشارحُ من باب التمثيل .

والبيت من شواهد المقرب ١/٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٦، والارتشاف ٢/٣١ ، وأوضح ١/١٥٦ ، والمغنى ١/٣٠٢ ، وابن عقيل ١/٢٥١ .

وَقولُ الشَّافِعيّ فِيمَا يُروَى عنهُ :

* فَلولا الشِّعرُ بالشُّعرَاءِ يُزرِي لكنتُ اليومَ أشعرَ مِنْ لبيد *(١٤)

ويستدلُّ لهمْ بقولِها :

* فوَاللهِ لولا اللهُ تخشى عوَاقِبُهُ لَزُعزِعَ مِنْ هذا السَّريرِ جَوَانِبُه *(١٥)

وَردّه الأخفشُ رُوِيَ أنّه يجبُ الحذفُ مُطلقاً، فأمّا الأبياتُ فمحمولةٌ على الحالِ، والخبرُ محذوفٌ، وإنْ كانُوا قدْ لَحَنُوا المعرّيَّ والشّافعيَّ (رحمهُ اللهُ) .

قَالُوا إذَا كَانَ خاصّاً جُعِلَ مَصدراً مبتدأً فتقولُ : لَوْلا إمساكُ الغِمْدِ ولولا إزْرَاءُ الشِّعرِ .

نَعَمْ ،وقدْ حَصَلَ الشّرْطانِ القَرِينةُ لولا، لأنّها امتناعٌ لوجودٍ فلهذَا قُدِّرَ موجودٌ والالتزامُ جوابُ لولا ملتزمٌ موضعَ الخَبَرِ .

الثّانِي مثل: ضَرْبي زيداً قَائماً وهو كلُّ مبتدأٍ هُو مصدرٌ أو مَا فِي مَعْنَى المصْدرِ وهُو أفعلُ، أومُضافٌ إليه منسوبٌ إلى فاعِلِه أو مَفْعُولِهِ أوْ إليْهِمَا بعدهُ حَالٌ مِنْهُمَا أوْ مِنْ أحَدِهِمَا .

مثالُ الحَالِ المنسوبِ إلى فَاعِلِه: أخطبُ مَا يَكونُ الأميرُ قَائماً .
وَإلى مفعُولهِ : أكثرُ شُرْبي السّويقَ مَلْتُوتاً. وإليْهِمَا عَلَى سَبيلِ البَدَلِ : ضَرْبي زيْداً قَائماً أو عَلى الجَمْعِ : ضَرْبي زَيْداً قَائِمَينِ .

---

(١٤) وهو في ديوانه ٥٤
والشاهد قوله : " فلولا الشّعرُ ... يُزرِي " وهو كسابقه .
(١٥) البيت مشهورٌ أنّه لامرأةٍ رَجُلٍ من الصّحابةِ وقدْ سمعَه عمرُ بنُ الخطّابِ .
والشاهد قولها: (لولا اللهُ تخشَى ...) وهو كسابقيه .
وهو من شواهد ابن يعيش ٢٣/٩، والمغني ٣٠٣/١، وشواهد المغني للسيوطي ٦٦٨/٢، والخزانة ٣٣٢/٤ .

وقال المصنف (١٦) في الشرح: كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما مذكور بعدهما حال منهما أو من أحدهما في المعنى، وهي لمضمر في الخبر المقدر، بمعنى: أن الحال في المعنى لزيد المفعول في قولك ضربي زيداً قائماً (٣٥ / ب) أو الضمير الفاعل وهو الياء، وفي التقدير وتفسير الإعراب: أن الحال من الضمير المستتر في معمول الخبر المقدر تقديره: حاصل، إذا كان قائماً وهو فاعل.

والمنسوب في هذين الحصرين يصح أن يرفع حال ومعناه: كل مصدر منسوب اليه حال منهما، ويصح أن يرجع إلى مصدر، وإلى معنى في حصر المصنف.

ومثال نسبة المصدر إلى فاعله: ضربي زيداً قائماً، بنصب زيد، ومثال نسبته إلى مفعوله: ضربي زيدٌ قائماً، برفع زيد، ومثال نسبته إليهما على البدل ما تقدم، وعلى الجمع تضاربنا قائمين ذكره نجم الدين.

وقيل: الضمير في «كان» المقدرة يختلف، فربما حول للفاعل وربما جعل للمفعول، فإن جعلته للفاعل فالتقدير ضربي زيداً حاصل إذا كنت قائماً، وإن جعلته للمفعول فتقديره ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، يريد: إذا كان زيد قائماً، فهذا معنى قوله: حال منهما أو من أحدهما، وهذا أولى، لأن العامل كان، فلا يختلف العامل في الحال وصاحبها.

واعلم أن أضافة أخطب إلى ما بعده مجاز نحو: نهاره صائم، لأن أفعل

---

(١٦) شرح الكافية لوحة ٢٣/ب وانظر شرح الوافية ١٨٠.

التّفضيل بَعْضَ مَا يُضافُ إليهِ ومَا مَصْدريّةٌ زمانيّة، فيصيرُ المعْنَى أخطبُ أكـوانِ الأميرِ أو أخطبُ أوقاتِ الأميرِ، ويُجعلُ الوقتُ والكونُ خطيباً علَى طَريقِ ((نَهَارُهُ صَائِمٌ)) ويحتملُ أنْ يكونَ موصوفةً فمعْنَى: أخْطَبَ حالٍ يكونُ عليْهَا الأميرُ حالَ كونهِ قائماً، علَى طريقِ ((نهارُهُ صَائِمٌ)) أيضاً .

وَقَدْ أخَلَّ المُصَنِّفُ بشرْطٍ فى المقدّمةِ ذَكره غيرُهُ، وهو أنْ يكونَ المصدرُ عاملا فى اسمٍ بمعْنَى صاحبِ الحَالِ كالأمثلةِ المذكُورَة .

فَهُو عاملٌ فى الأميرِ والسويقِ وزيدٍ، وهىَ مفسرةٌ لصَاحبِ الحَالِ لأنَّ صَاحبَهَا ضميرٌ مستترٌ فى كَانَ إذِ التقديرُ: ضَرْبي زيدًا حَاصلٌ إذا كَانَ قائماً .

ولابدَّ منْ اشتراطِ هَذَا وإلاّ دَخَلَ أنْ يكونَ المصدرُ عاملاً فى صَاحبِ الحَالِ، لا فى مفسّرهِ، نحْو قولِكَ: ضَرْبي قائماً شَديدٌ وضَرْبي زَيدًا قائماً شديدٌ، إذا كانتِ الحَالُ مِنْ زيدٍ ولمْ يكنْ مفسّراً لصاحبِهَا، والفَرْقُ بيْنَهُما منْ جهةِ المعْنَى .

أنَّ هَذَا لا يفيدُ الحَصْرَ بخلافِ الأوّلِ وهُو حيثُ يكونُ مفسّراً، فهَذا ونحْوُه يجوزُ فيه اظهارُ الخَبرِ، إلاّ مَا شَذَّ منْ ذلكَ، وخرجَ مخْرَجَ الأمثالِ نحْو قولِهم :

* حُكْمُكَ مُسَمَّطاً (١٧) * أيْ: لكَ مسَمَّطاً .

---

(١٧) معْنَى المَثل حكمُك مرْسلاً جائزاً لا يُعَقَّب
انظر المثل فى جمهرة الامثال ٣٧٤/١، ومجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

فقياسه جوازُ اظهارِ الخبر لولا أنّه مَثَلٌ وقد اتّفقوا عَلى الحذفِ مَعَ المصْــــدرِ المذكورِ وَمَعَه إذا أُضيفَ إليه أفْعَلُ، نحو : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ .

واختلفوا هلْ يجبُ مَعَ "أنْ" والفعلِ كمَا وَجبَ مَعَ "مَا" والفعْل، نحو أنْ تقولَ :
أخطبُ أنْ يكونَ الأميرُ قائماً
الأظهرُ المنعُ، ومنهُم : مَنْ أجازَ .
وكذا اختلفُوا : هلْ يُقاسُ عَلَى المصدرِ غيرُهُ ؟

الأكثرُ أنّه لا يجوزُ إلاّ مَعَ المصدرِ أو أفعلَ المضافِ إليه عَلَى القيــــودِ المذكورةِ، وأجازَهُ بعضُهم فِي كُلّ اسمٍ لا حقيقةَ لهُ، كالخَيالِ والطّيفِ، واستدلّ بقولِه :

خيالٌ لأمّ السّلْسبيل ودُونَهَا مَســيرةُ شهْرٍ للبَريدِ المُذَبْذَبِ (١٨)

فخَيالٌ : عنده مبتدأٌ، ولأمّ السّلْسبيلِ صفةٌ لَـهُ؛ لأنّه نكرةٌ، ودُونَهَا مسيرةُ شهْرٍ حَالٌ، والخبرُ محذوفٌ سَدّتْ مَسَدّهُ .

وأجازَهُ بعضُهُم فِي مصدرٍ أُضيفَ إليه كلٌّ أو بعضٌ أو مَا هُو بمعْنَاهَا نحْو : كُلُّ شُرْبِي ، ومُعْظَمُ شُرْبِي ، وبعضُ شُرْبِي ، وأقلُّ شُرْبِي ، وأيسرُ شُرْبِــــي وَمَا شَابَهَهَا .

والأوّلُ أولَى، لأنّه موضعٌ خرَجَ عَلى خِلافِ القِياسِ فينْبَغِي أنْ يُقتصرَ فيه عَلَــى السماعِ، واعلم أنّهم اتفقُوا عَلَى رفعِ المصْدرِ أو مَا أُضيفَ إليه ثُمّ اختَلَفُوا :

---

(١٨) البيت لم أعرف قائله .
والشاهد قد وضحه الشارح
والبيت من شواهد شرح الألفية لابن حيّانَ ٥١ .

فقِيلَ : هُو فَاعِلٌ فعلٍ محذُوفٍ أَيْ : وَقَعَ ضَرْبِي .
وَرُدَّ بدخولِ عَوامِلِ المبتدأ، تقولُ : إنّ ضَرْبِي زيداً قَائماً وكَانَ ضَرْبِي زيداً قَائماً .

وذهَبَ الأكثرُونَ إلى أنّه مبتدأٌ ،ثُمّ اختَلفُوا :
فقِيلَ : لا خَبَرَ له، لأنّ المعمولَ سدَّ مسدَّهُ فإذا قُلتَ : ضَرْبِي زيداً قائماً .
فهُو فِي معْنَى ضربْتُ زيداً قَائِماً فأشْبَهَ : أقائمٌ الزيدَان ؟ ورُوِي هَذَا عن ابنِ دَرَسْتَوَيْه (١٩)
ورُدَّ : بأنّهُ يجبُ إذْ ذَاكَ الحذْفُ ولا حَالَ، نحو : ضَرْبي زيداً .
وقِيلَ : الحالُ سَدّتْ مَسَدَّ الخبرِ، ورُوِيَ عنِ ابْنِ كيْسَان. (٢٠)

وذهَبَ الأكثرُونَ إلى أنّ لهُ خبرًا، ثُمّ اختَلفُوا :
فقِيلَ : الحالُ خبرٌ بنفسِها، لأنّها كالظّرفِ ورُوى عن بعضِ الكوفيين .
ورُدّ بأنّها منْ تمَامِ المصْدرِ ،ومَعْمُولةٌ لَهُ عَلَى قولِهِم .
فكيفَ يكونُ خبرًا عنْهُ أيضًا ؟ لمْ يعهدْ كونُهَا خبراً .
وذهبَ الباقُونَ إلى أنّ الخَبَرَ محذوفٌ (٣٦/أ) ثمّ اختلفُوا :

فقِيلَ هُو مصدرٌ تقدِيرُه : ضَرْبِي زيدًا ضَرْبيهِ قَائِمًا، لأنّ هَذَا أقلُّ حذفاً .

---

(١٩) رَأيُ ابنِ درستويه فى شرح الرضي ١٠٥/١.
(٢٠) قال أبو حيّانَ : وهو مذهبُ الكسائيِّ وهشامٍ والفرّاءِ وابنِ كيسان فى المشهور عنهم .
انظر شرحه للألفيّةِ ٥١ ،والتذييل والتكميل ٢٦/٢.

ورُوِى عن عَضُدِ الدَّولَةِ :(٢١)

وذهبَ الأكثرُونَ إلى أنَّه ظرفٌ تقديرُه حاصِلٌ أو حَصَلَ إذا كانَ قائماً ، ورُوى عنْ سيبويه (٢٢) وغيرِه ومعْنَاه : ضرْبِى زيداً حاصلٌ وقتَ كونِه قائماً .

وذهبَ الكوفيون (٢٣): إلى أنَّه بعْدَ الحَالِ وليس بظرْفٍ عندهُم تقديرُه .

ضرْبى زيداً قائماً حاصِلٌ .

وَرُدَّ مذهبُ الكوفيين والعَضُدِ بأنَّ المعْنَى الحصْرُ والشرْطُ أىْ : كُلُّ ضرْبٍ منِّى لزيدٍ حَاصِلٌ إذاكانَ قائماً إنْ كانَ مستقبلاً وإذا كانَ قائماً إنْ كانَ ماضِياً وكانَ تامَّةٌ عندَهُم وهَذا المعْنَى لا يكونُ إلَّا على مذهَبِ سيبويه دُونَ سائرِ المذاهِبِ ولأنَّه يَلزمُ الكوفيين أنْ لا يَجبَ الحذفُ هُنَا،لأنَّه لمْ يلتزمْ موضِعَ الخَبرِ غيرُه .

وأمَّا مذهبُ العَضُدِ ففيه حذْفُ المصدرِ خبراً،وهُو غيرُ معْتَادٍ .

وقولُهم : إنَّ تقديرَهُم أحصرُ لا نُسلِّمُ،لأنَّ حاصلاً قد أُميتَ حذفُه،لأنَّه لا يَظْهرُ متعلقاً لظرفٍ خبرًا والظرْفُ أنسبُ للحَالِ فتقديرُهَا أوْلَى .

مِمَّا يجبُ فِيه حذفُ الخَبرِ لسدِّ المَفعُولِ مَسَدَّهُ.

---

(٢١)هو أبو شُجاع فَنَّاخُسْرُو بنركن الدَّولة بن بويه الدَّيْلَمِيّ توفى سنة ٣٧٢هـ ابن خلكان ٤١٦/١ ، انظر التذييل والتكميل ٢٦/٢ .

(٢٢)مذهبُ سيبويْهِ نُسِبَ للبصريِّين مُطْلَقاً فى شرح الرضي ١٠٥/١.

(٢٣) انظر مذهب الكوفيِّين فى شرح الرضي ١٠٥/١.

المسألةُ الزُّنْبُوريـــــــــــةُ :

التى ناظَرَ فيها سيبويْهِ الكسائىَّ والفرّاءُ فظَهَرَا عليْهِ وَحَكمتْ لَهُما الأعرابُ وهِىَ : " كنْتُ أظنُّ العقْرَبَ أشدَّ لسْعةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هُو إيَّاهَا " .

اختُلِفَ فِيهَا ،فقَالَ سِيْبَوَيْهِ : فإذَا هُو هِىَ،لأنّ"إذَا"الفُجائيّة إنْ كَانتْ خبـرًا فَكَذلك هِىَ خبرٌ بعْدَ خبرٍ،فإنْ لمْ تكنْ خبرًا تعيّنَ هِىَ للخبرِ،والخَبرُ مرفوعٌ،وإيّاهَا ضَميرُ نصْبٍ وأيضًا"إذَا"الفُجَائيّةُ لَا يُقدَّرُ بعْدَهَا فِعْلٌ .

وَقَالَ الكوفيون : فإذَا هُو إيَّاهَا،لأَنَّ العَرَبَ شهدَتْ بِذَلك ثُمَّ اختلَفُوا فِـــــى الخَبرِ :
فقِيلَ : هُو إيّاهَا واستُعِيرَ لِلرَّفْعِ وقِيلَ : هُو مَحْذُوفٌ تقديرُه : فَإذَا هُـــــو يُساوِيهَا ، حُذفَ الفعلُ لِدَلَالةِ مفْعُولِهِ عليْهِ مثلُ قوْلِهِم :
إنّمَا العَامِرِىُّ عِمَّتَه وعِمَامَتَه ،أىْ : يَتعهدُ .

وَقَريبٌ منْهُ إنّما أنْتَ سَيرًا أىْ : تَسِيرُ،فلمَّا حُذِفَ الفعْلُ انفصَلَ الضميـــرُ،وقدْ نَظَمَ فِي هَذا بعْضُ عُلَمَاءِ العربيّةِ فَأجَادَ . (٢٤)

(٢٤) النّاظِمُ للأبياتِ هو الإمامُ الأديبُ أبو الحسن حازمُ بنُ محمدٍ الأنصارىُّ القرطاجنيُّ (٦٩٠هـ) وهى فى ديوانه ١٣٢-١٣٣
وارجع لها فى أشارة التعيين ٨٢
والمغنى ٩٤/١ .

وَالعربُ قدْ تحذِفُ الأخبارَ بعْدَ إذا ... إذا عنوا فُجاَةَ الأمرِ الذى دَهَمَا
فإنْ تَلاهَا ضميرانِ اكْتَسَى بِهِمَا ... وجْهُ الحَقيقةِ منْ إشْكالِه غَمَمَا
لِذاكَ أُعيتْ عَلى الأفْهَامِ مسألةٌ ... سَاقتْ إلى سيبويْهِ الحتْفَ والغَمَمَا
قدْ كَانتِ العقْرَبُ العوجاءُ أعرِفُهَا ... أشدُّ منْ لسْعَةِ الزُّنْبُورِ وقْعَ حُمَا
وَفى الجَوابِ عليْهِا هلْ "إذاهُو هِىَ؟ ... أو هلْ إذا هُو إيَّاهَا؟ قد اختَصَمَا
وَغاظَ عمراً علىٌّ فى حكُومَتِهِ ... يَا ليْتَهُ لمْ يَكنْ فِى مثْلِهَا حَكَمَا
كغيْظِ عمرٍو عليّاً فى حكُومَتِهِ ... يَا ليْتَهُ لمْ يكنْ فى مثْلِهَا حَكَمَا
وَفَجّعَ ابنَ زيادٍ كُلَّ مُنتَخَبٍ ... مِنْ آلِهِ إذْ غدَا منْهُ يَفِيضُ دَمَا
كَفجْعةِ ابنِ زيادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ ... مِنْ آلِهِ إذْ غَدَا منْهُ يَفيضُ دَمَا

الثالثُ : كُلُّ رَجُلٍ وضيْعتُهُ :

وهو كلُّ مبتدأٍ بعْدَه واو«مَعَ»وليس ثَمَّ فعلٌ ولا معْنَاهُ فمَتَى كَانَ فعْلٌ أو معْنَاه نُصِبَ نحْو مَا شأنُكَ وزيدًا .

وَشَرطَ ابنُ مالكٍ (٢٥) تمحض الواو للمعيّةِ،نحْو : كُلُّ رجُلٍ وضيعتُهُ فإنْ لَمْ تَمحّضْ جَازَ ظُهورُ الخَبرِ نحْو : زيدٌ وعمرٌ،إنْ شِئتَ (٣٦/ب) قُلتَ : مقرُونَانِ،وإنْ شِئتَ حَذفْتَ،وقدْ اختلفُوا فِى هَذا ونحْوه .

فقيلَ : لا خَبَرَ لِهَذَا المبْتَدَإِ محْذُوفٌ بلْ خَبرُهُ واو مع وَمَا بعْدَهَا كَمَا لَو قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضيْعَتِه وَرُبّمَا قَالُوا : واو«مَعَ»سَدّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ ولمْ يجْعلُوهَا خَبَرًا .

---

(٢٥) شرح الكافية الشافية ٣٥٦/١ .

وذهبَ الجمهورُ إلى أنّ الخبرَ محذوفٌ ،ثمّ اختلفوا :
فمنهم من قدّرهُ كلّ رجلٍ وضيعته مقرونان .
ومنهم من قدّره : مقرونٌ وضيعته؛لأنّا لو قدّرناه-بعدُ-لم يكنْ قد التزمَ موضعَ الخبرِ شيءٌ .

الرّابعُ : لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ
وهو كلُّ مُقسمٍ بهِ صريحٌ ابْتُدِئَ به،ومنهُ : ايمُنُ اللّهِ وأمانةُ اللّهِ .
فإنْ كانَ غيرَ صريحٍ جازَ ظهورُ الخبرِ،نحْو : عهدُ اللّهِ ،وميثاقُ اللّهِ ،يجوزُ فيه الحذفُ ،والأظهارُ ،نحْو : عليَّ عهدُ اللّهِ وميثاقه وهذا قيدٌ حسَنٌ ،ولمْ يذكُرْهُ المصنّفُ .

وقدْ روى سيبويهِ [٢٦] : " عليَّ عهْدُ اللّهِ " بإظهارِ الخبرِ فلا يُلْتفتُ إلى منّ أنكرَ منَ المتأخرين ظُهورَهُ فيه .

فإنْ اقترنتْ قرينةٌ بغيْرِ الصّريحِ وَجبَ حذْفُ الخبرِ كقولِ منِ استحلفَ عهدَ اللّهِ لأفْعَلنَّ .

قالَه بعضُ المتأخرين وإنّما حذفَ الخبرَ لقرينةِ القَسمِ اىّ : لعمْرُكَ يَميني، ووَجبَ لالتِزامِ غيرِه مَوْضعَهُ وهُو الجوابُ .

وقدْ جوّزَ أبو الحَسنِ بْنُ عُصْفورٍ [٢٧] في :لَعَمْرُكَ وشبْههِ أنْ يكونَ مُبْتدأً خبرُهُ مَحْذوفٌ وأنْ يكونَ خبرًا مُبْتدؤُهُ مَحذوفٌ .

---

(٢٦) الكتاب ١٤٦/٢،بولاق .
(٢٧) انظر الارتشاف ٣٢/٢،والمغنى ٧٠٢/٢ .

فعلى هذا لا يتغيّر ما ذكره المصنّف إلّا أنّ كلامَ المصنّفِ أولى ؛لأنّ لامَ الابتداءِ لا تدخُلُ إلّا على مبتدإٍ ،ونحو :

* أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * (٢٨)

شَاذٌّ .

---

(٢٨) لِرُؤْبةَ بن العجّاج ،وهو في ملحق ديوانه ١٧٠،
والشاهد قوله (لَعجوزٌ) حيثُ جاء مَا ظَاهِرُه أَنَّ الخَبَرَ مقترنٌ بلامِ الابتداءِ وهُومتأخرٌ . وخُرِّجَ عَلى الضرورةِ أوْ عَلى تقديرِ مبْتدإٍ محذوفٍ : لَهِيَ عَجُوزٌ، أو عَلَى أنّ اللّامَ زائدةٌ لا لَامُ الابْتدَاءِ وهُو منْ شواهدِ مجاز القرآن ٣٢٣/١، والأُصول ٢٧٤/١،ورصف المباني ٢٣٦،والجنى الداني ١٢٨،والمغني ٢٥٤/١ ، وابن عقيل ٣٦٦/١،والأشموني ٢٨٠/١.

(خَبَرُ إنّ وَأَخَواتِهـــا)

خَبرُ إنّ وأَخواتِها ، اختُلِف فِى رافِعه :(١)

فعِنْدَ البصرىّ أنّها رفعتْهُ كَمَا نَصبتِ الاسْمَ .

وعِنْدَ الكوفىّ : أنّه مرتفعٌ بِمَاكَانَ مُرتَفِعًا بِه قَبْلَ دُخُولِهَا .

قولُه :(هُو المسْنَدُ) .

يعمّ جميعَ الأُخبارِ والفعْلِ .

وقولُه (بعْدَ دُخُولِهَا) خرجَ مَا عَداهُ

قولُه : (وأمْرُه كأمْرِ خبَرِ المُبتدأ)

فِى أقسَامِه وأحوَاله وشَرائِطه، فأقْسَامُه كَونُه مفردًا وجملةً ،

وأحوالُه كونُه معرفةً ونكرةً ومُقدّمًا ومؤخرًا، وشَرائطُه عودُ الضّميرِ ،

قَالَ معْنى ذَلك وَالِدِى (قَدّسَ اللّهُ رُوحَهُ) .

وعدّ غيرُه مِنْ أقسَامِه كونه معرفةً ونكرةً والأَوّلُ أولَى؛لأنّ الحَالَ وصفٌ للشّئِ ،

فمثْلُ التعْرِيفِ ،والتنْكيرِ ،والتقدِيم ،والتأْخِيرِ ،والاثْبَاتِ ،والحذْفِ

ينْبَغِى أنْ يُعدَّ فِيهِ؛ والأقسَامُ أنواعُ الشّئِ فمثْلُ : المُفردِ ،والجُملَةِ ،

والظّاهِرِ ،والمُضْمَرِ ،والخَبرِ ،والإِنشَاءِ أقْسَامٌ . واللّهُ أعْلمُ .

قَولُه : (إلّا فِى تقْدِيمِه) :

أَيْ : أمـرُهُ كَأمرِ خَبرِ المبتدأ فِى جميعِ مَا ذَكَرَ إلّا فِى تقْديمه فَإنّه يَجوزُ

تَقْدِيمُ خَبَرِ المُبتدَأ بِخلافِ هَذا؛ إلّا إذَا كَانَ ظَرْفًا فإنّه يجوزُ تقْدِيمُهُ .

---

(١) انظر الخلاف فى الأصول ٢٣٠/١ ،والأنصاف ١٧٦/١ ،مسألة ٢٢ ،وأسرار العربية ١٥٠ ،وابن يعيش ١٠٢/١ ،والتبيين ٣٣٣ ،وائتلاف النصرة ١٦٦ ،مسألة «٤٦» فى الحرف،والتصريح ٢١٠/١ ،والهمع ١٣٤/١ .

هَذَا استثناءٌ مِن استثناءٍ فيفيدُ الثُبوتَ ، أيّ : ويتقدّم ظرفًا، وإنّمَا امتَنَعَ تقْدِيمُهُ؛ لأنّها عَوَاملٌ ضَعِيفةٌ غيرُ متصرِّفةٍ .

وقيلَ : لأنّهَا مُشَبَّهَةٌ بالمفعُولِ الفرْعِيّ الّذي يُقدّمُ على فَاعِله ، فلَو تَقَدّمَ لَزَالَ الشّبَهُ، وإنّمَا جَازَ التقديمُ فِي الظرْفِ والحرف ، نحْو :

(إنّ إليْنَا إيَابَهُم ثُمَّ إنّ عليْنَا حِسَابَهُم)(٢)

لأنّهم يتّسِعُونَ فِيهمَا حتّى فَصَلُوا بِهِمَا بيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه نحْو :

* لِلّهِ دَرُّ - اليَوْمِ - مَنْ لامَهَا *(٣)

وَقَدْ يكونُ تقدّمُه واجبًا كَمَا فِي المبتدأ نحْو : إنّ فِي الدّارِ رَجُلاً ، وإنّ فِي الدّارِ سَاكِنَهَا .

فأمّا تقدّمُ معمولِ الخَبرِ عَلى الاسْمِ فَبِإيلاؤُه «إنّ» فالأكثرُ يمنعُهُ مطلقًا، وأجَازَهُ بعضُهم إنْ (٣٧/أ) كَانَ ظرفًا أو حالاً ، نحْو :(٤) إنّ عِنْدَكَ زَيْدًا مقيمٌ، ومِنْهُ عِنْدَهُ :

فَلا تَلْحَنِى فِيهَا فَإنّ بِحُبِّهَا أخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَا بِلُهْ(٥)

وَفِي الحَالِ :

---

(٢) الغَاشِية آية " ٢٥ - ٢٦ " .

(٣) لعمرو بن قَمِيئَةَ وهو فى ديوانه ٦٢/٢ وصدره

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ *

والشاهدُ هو الفصلُ بالظرْفِ " اليوم " بين المُضاف "درّ" والمُضَافِ إليه " مَنْ لامَهَا " وهو ضرورةٌ .

وهو من شواهد الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٥٢، والأصول ٢٢٧/٢ والأعلم ٩١/١، والأنصاف ٤٣٢/٢، وابن يعيش ٢٠/٣، ومعجم البلدان ١٦٨/٣.

(٤) الّذى أجَازَه أبُو علىّ بْنُ حمدون الجلولىّ ، انظر الارتشاف ١٣٣/٢، والهمع ١٣٥/١.

(٥) البيتُ لمْ يُعرفْ قَائِلُهُ

والشاهد «بحُبِّهَا» متعلق بـ«مصاب القلب» فهو معمولُ الخَبرِ قُدّم على الاسْم " أَخَاكَ"

وهو من شواهد الكتاب ١٣٣/٢، والأصول ٢٠٥/١، والمغنى ٧٧٣/٢، وابن عقيل ٣٤٩/١، والأشمونى ٢٧٢/١.

كَأَنَّ وقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ... أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ (٦)

ولأنّه قد جازَ تقديمُ الخَبرِ إذا كَانَ ظرفًا فَكَذا معموله، والحَالُ كالظــرْفِ، ورَدّ، وتُؤُوِّلَ بأنّها جملةٌ اعتراضيةٌ غيرُ معمُولَةٍ للخَبرِ .

والأصلُ : فَإِنَّ مُصَابَ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ وكَأَنَّ أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ ،
وَتعلّقَ حرفُ الجَرّ بمحذوفٍ تقديرُهُ : أَعْنِي، وفي التّأويلِ نظرٌ، لأنّ الفصلَ بالاعتــرَاض الّذِي لا يُؤَكِّدُ معْنَى الجُملَةِ غيرُ سَدِيدٍ .

قَالَ شيخُنا السّيّدُ شرفُ الدّين أبو القَاسم بْنُ محمّدٍ (نَوّرَ اللّهُ ضَرِيحَه): وفي كَلامِ المصنّفِ نَظرٌ لِعُمُومِه، وفي خَبرِ المبْتَدأِ مَا لا يكونُ خَبرًا، لأنّه كَالإنْشَــاءِ، فَلا يُقالُ : إنّ زَيْدًا اضْرِبْهُ ولا لا تَضْرِبْهُ ونحو مَا لَهُ صدرُ الكَلامِ لا يجوزُ : إنّ كَيْفَ زَيدًا ولَا إنّ أَيْنَ زَيدًا، وكَذا إنّ قَائِمًا الزّيدَانِ ،فَيَسُدُّ مسدَّه الفاعل غيرُ جائــزٍ إلّا عنْدَ الأخْفشِ (٧) وابنِ السّــرّاجِ (٨)

وكَذا : لعلَّ زَيْدًا قَامَ، بِمَاضٍ، لا يَجوزُ عنْدَ بعْضِهم .(٩)

---

(٦) لأبي الغُول الطُّهَوِيّ
والشاهدُ قولُه " وقَدْ أتَى " حيثُ تَقدّمَ الحالُ عَلَى اسمِ كَأَنّ " أَثَافِيَهَا " .
وهو من شواهد نوادرِ أبي زيدٍ ١٥١، والخصائص ٣٣٧/١، والمغني ٤٣٨/٢، وشواهــد المغني للسيوطيّ ٨١٨/٢، والهمع ٢٤٨/١ .
(٧) رأي الأخفش في شرح الكافية الشافية ٤٧٨/١، وقد وافقه الفرّاءُ .
(٨) الأصول ٢٣٢/١ .
(٩) هذا قولُ مَبْرَمَان ، انظر الارتشاف ١٣٠/٢، والهمع ١٣٥/١ .

والجَوابُ: أَنّ مرادَهُ خبرُ إنّ يُشَارِكُ خبَرَ المبتدأ فِيمَا ذُكِرَ بعْدَ أَنْ يَثْبُتَ كونُهُ خَبَراً ؛ لِأَنّ مَا صَحّ أَنْ يَقعَ خَبراً للمُبْتَدَأ صَحّ أَنْ يَقعَ خَبراً لِأَنّ .

هَذَا معْنَى كَلَامِه (رَحمهُ اللّهُ) .

* خَبَرُ " لَا " النّافية للْجِنْس *

قَولُه : (خَبَرُ لا الّتِي لنفي الجِنْسِ)

الخِلافُ فِي رافِعِهِ كالخلافِ فِي «إنّ» بلْ هِيَ أُوْلَى؛ لأنّها مشبَّهةٌ بِأَنّ فَهِيَ أضعفُ

قولُه (هُو المسندُ)

يعمّ جميعَ الأخبارِ والفعْلِ (بعْدَ دُخُولِهَا) خَرَجَ : مَا عَدَاهُ .

قولُه : (مثل: لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا) .

قَالَ المصنِّفُ :(١) هو أَحسنُ منْ تمثيلهم بـ " لَا رَجُلَ ظريفَ ، لأمْرين :

الأولُ : أنَّ الظَاهِرَ مِنْ ظريفٍ فِي مثالهم الصِّفةُ والمَثَالُ ينْبَغِي أنْ يكونَ مُبيِّناً كَاشِفاً وَلَا ينْبَغِي أَنْ يكونَ ظَاهِراً فِي غيرِ مَا قَصَدَهُ المُمَثِّلُ وَلَا محْتَمِلاً .

قَالَ : وَهَذَا المِثَالُ لا يحْتَملُ أَنْ يَكونَ «ظريف» إلّا خبراً ؛ لأَنّ المُضَافَ المنْفِيَّ لا يُوصفُ إلّا بمنْصوبٍ ، انْتهى معْنَى كَلَامِهِ .

وقولُه : إنّ المُضَافَ المنفيّ لا يُوصفُ إلّا بمنصوبٍ خِلافُ مَا يَأتي فِي نعْتِ المنصُوب بِلا؛ فَإنّهم رَوَوْا عَنِ الجُمهورِ جَوازَ إِتباعِ المُضَافِ النّكرةِ نصْباً ورفْعاً إِذَا كَانَ

---

(١) شرح الكافية ـ لوحة ٢٤/أ .

تابعه مفرداً يليه .

وَمَنَعَ مِنْ ذلك ابنُ بُرْهَانٍ (٢)، مثل قولِ المصنّف هُنَا وَقَالَ : لا يجوزُ الرّفعُ . الثّانِى : أنّهُم يَقولُونَ بَعْدَ ذَلِكَ: وبنُو تميمٍ لا يُثْبِتُونَه فيُوهِمُ أنّهم يحذفُونَه هُنَا مُطلقًا وهُمْ لا يحْذِفُونه إلّا إنْ كَانَ خبرًا، فأمّا إنْ كَانَ صِفةً فلا ، نحْو :

* وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ * (٣)

عَلى أحدِ الاحتماليْن، وإنّ كَانَ الأظهرُ كونَهُ خَبَرًا .

قولُه : (وَيحْذفُ كَثِيرًا وبَنُو تَمِيمٍ لا يُثْبِتُونَهُ)

اختُلِفَ فِى الحِكَايةِ عنْهُم فظاهرُ مَا ذَكَرهُ المصنّفُ ، والزّمخشريُّ (٤)، ونَصّ عليه صاحِبُ التّخمِيرِ (٥): أنّ بَنِى تَمِيمٍ لا يُثْبِتُونَهُ أصلًا اسمًا كَانَ أو ظَرفًا .

قَالَ صَاحِبُ التّخمِيرِ : لأنّه لا يَأْتِى مَعَ " لَا " إلّا حيثُ يكونُ معلُومًا، لأنّه جوابٌ فَسَاغَ حذْفُهُ لِذَلِكَ .

---

(٢) رأىُ ابنُ بُرهَانٍ منسوبٌ له فى الارتشاف ١٧٤/٢ .

(٣) البيت نُسب لأكثرٍ من شاعرٍ فقد نُسب لحاتم الطائىّ فى المفصل ٢٩، ولأبى ذؤيب الهذلىّ فى ابن يعيش ١٠٧/١، وهو فى الحقيقةِ والصوابِ لرجلٍ من بَنِى النّبْتِ كَمَا ذَكَرَ ذلك العينىّ.
انظر هامش الأشمونى ١٧/٢ كما اختُلِفَ فى صدره
فقيل صدره * وَرَدّ جَازِرُهُم حَرْفًا مصرمةً *
وقال العينىّ : بل صدره :
* إذا اللّقاحُ غدتْ مُلْقَى أَصِرّتُهَا *
والشاهد «مصبوح» لم يعلم فوجب ذكره .
وهو من شواهد الكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٥٥/١ وابن السيرافى ٥٧٣/١، والأعلم ٣٥٦/١، وابن يعيش ١٠٧/١، والأشمونى ١٧/٢ .

(٤) المفصل ٣٠، وانظر ابن يعيش ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٧/١ .

(٥) التخمير ١٩٢/١، ١٩٨ .

وَحكَى أبو موسى الجُزُولِيُّ (٦) : أنَّهم لا يحذِفُونَه إلاّ إذا كَانَ ظَرفًا أو حَرْفًا .

وَحكَى أبُو الحَسَن عَلىُّ بنُ مؤمن بن عُصْفُور (٧) عكْسَ ذلكَ، وهو أنّه إنْ كَانَ ظَرفًا أو حرفًا جَازَ عندهُم حذْفُهُ أو إثبَاتُه، وإنْ كَانَ اسمًا يظْهرُ فِيه (٣٧/ ب) الرّفعُ . فبَنُو تَميمٍ يلْتَزِمُونَ الحذْفَ .

وَحكَى ابنُ مَالكٍ (٨) أنّه إنْ عُلِمَ لِقرينَةٍ لفظٍ سَابقٍ ، أو حَالٍ، كَثُرَ حذْفُهُ عنْدَ الحِجَازيِّين، وأكثرُ مَا يكونُ مَعَ إلاّ ، نحْو :
لَا إلَهَ إلاّ اللّهُ .

ومنْهُ مَعَ غيرهَا : لَا بأْسَ ولَا خوْفَ، ولمْ يُلفظْ بِهِ عنْدَ التّميميّين، وَسَواءٌ كَانَ ظرفًا أوْ غيْرَهُ .
وإنْ لمْ يُعلمْ وَجَبَ ذكْرُهُ .
واعلمْ أنّه إنّما كَثُرَ الحذْفُ مَعَ " لَا " لأنّهَا مشبّهةٌ فِى العَمَلِ بـ" إنَّ "، وخبرُهَا يكثرُ حذْفُه إذا كَانَ اسمُهَا نكرةً، ولأنَّ مَا دَخلتْ عَليْه «لَا» جَوَابٌ ، وهُمْ يحذِفُونَه رَأسًا فِى " نَعَم " وأخَواتِهَا .

---

(٦) المقدمة الجزولية ٢٢٠ ـ ٢٢١ .
(٧) المقرب ١/١٩٠ .
(٨) شرح الكافية الشافية ١/٥٣٥ ـ ٥٣٨ .

(اسمُ " مَا " وَ " لا " المُشبَّهتيْنِ بِليْسَ)

إنّما قَيّدهُمَا بذلك لأنّ (مَا) تكونُ اسميّةً وحرفيّةً .
الاسميّةُ سَتأتِي مَعَانِيها فِى المَوصُولاتِ ، إنْ شَاءَ اللّه تعالَى .
والحرفيّةُ مصدريّةٌ ومنْهم : منْ جَعَلَهَا اسمًا وزَائِدةً ونَافِيةً .(١)

والنّافيةُ غيرُ عاملةٍ باتّفاقٍ وهيَ الدّاخِلةُ على غيْرِ المبتدأ ، نحْو: "ماضربْتُ " وعاملةٌ عنْد الحجازيّين وهيَ الدّاخلةُ عليه ، فهيَ الرّافعةُ لَهُ عنْدَ البصريّين الناصبةُ للخبرِ ، لأنّها أشبهتْ ليس من حيثُ إنّ لهما صدرَ الكلامِ ، وإنّهُما مِنْ عوامِلِ المُبْتدأ والخبرِ وإنّهما لنفي الحالِ .(٢)

وأمّا دُخولُ البَاءِ فمنْهُم منْ يَعدّهُ شَبَهًا ومنْهُم منْ يعدّهُ حُكْمًا للشّبهِ .
وعنْدَ الكُوفيّين لا عَمَلَ لَهَا فِى الاسْمِ وإنّما هُومرتفعٌ بِمَا كَانَ مُرتَفِعًا بِهِ منْ قَبْلُ وَعَمِلَتْ فِى الخَبَرِ .(٣)

فيُقَالُ لَهُم : كيْفَ تعْمَلُ في الأبْعَدِ دُونَ الأقْرَبِ ؟
وأمّا " لا " فَهِيَ تكونُ لِلنّهْيِ وللدُّعاءِ وهُمَا أُخْتَانِ وزَائِدةً ، نحْو :
(مَا مَنَعَكَ أنْ لا تَسْجُدَ)(٤) وَنَافِيةً غيْرَ عَامِلةٍ نحْو :
(قُلْ لا أجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إلَيَّ)(٥) وَعَامِلةً عَمَلَ " إنّ " وَهِيَ الّتِى لِنَفْيِ الجِنْسِ وَعَمَلَ " لَيْسَ " وَهِيَ الّتِى نُرِيدُ هُنَا .

---

(١) انظر معانيَ «مَا» الاسميّةِ والحرفيّةِ فى المقتضب ٤١/١-٤٨ ، وحروف المعانى ٥٣ ، والجمل ٣٢١ ، ومعانى الحروف ٨٦ ، ١٥٣ ، والصاحبى ٢٦٩ ، والأزهية ٧١ ، ورصف المبانى ٣٧٧ ، والجنى الدانى ١٢٩ ، ومغنى اللبيب ٣٢٧/١ .

(٢) انظر أوجهَ الشّبَهِ بين " ما " و " ليس " فى المسائل البصريات ٦٤٦/١ ، ومعانى الحروف ٨٨ ، وأسرار العربية ١٤٣ ، والمقرب ١٠٢/١ ، ورصف المبانى ٣٧٧ ، والمغنى ٣٣٥/١ .

(٣) انظر الخلاف فى المقتضب ١٨٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٥٩٦ ، وأسرار العربيّة ١٤٣ ، والإنصاف ١٦٥/١ ، والتبيين ٣٢٤ ، وائتلاف النصرة مسألة (٤٣) فصل الحرف .

(٤) الأعراف آية (٧)　　(٥) الأنعام آية (٦) .

وعملُها في الاسم ،والخبر جميعًا ، إذا وُجِدَ الخَبَرُ كـ " مَا " .
وإنَّما عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بـ " لَيْسَ " فِي الدُّخولِ عَلَى المبتدأ ولزوم الصَّدْرِ،وكونهما لِلنَّفْيِ المطلَقِ فَلِذَا انحطَّتْ عَنْ " مَا " .

قولُه (وهُو في " لا " شَاذٌّ) .
يعْنِي العَمَلُ في " لا " شَاذٌّ وهُهُنَا مَسَائِلُ :
الأُولَى : مِنْهُم مَنْ مَنَعَ مِنْ عملِهَا مطلقا،ورُوِي عن الأخفشِ والمبرِّدِ .(٦)
ومِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ في الاسمِ دُونَ الخَبَرِ،ورُوِيَ عن الزَّجَّاجِ .(٧)

وذهبَ كثيرٌ إلى جوازه فيهِمَا .
وجْهُ الأَوَّلِ : أنَّها غيرُ مُختصَّةٍ بِالاسْمِ وَمَا كَانَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ فبابُهُ أَنْ لا يَعْمَلَ، وإنَّما عَمِلَتْ ((مَا)) لكثرةِ وُجُوهِ الشَّبَهِ،وعَمَلُهَا عَلَى خِلافِ القِيَاسِ،إلَّا أنَّه قَدْ كَثُرَ في كلامِهم .
وجْهُ الثَّانِي: أنَّه وَرَدَ فِي الاسْمِ نحْو :
* أَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ *(٨)

وقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : (وَلاتُ حِينُ مَنَاص) (٩)

---

(٦) نصَّ المبرِّدُ على عملِها عكس ما رواه الشارحُ عنه ، انظر المقتضب ٣٥٩/٤-٣٦٠، ٣٨٢،وانظر رأيهما في المنع كما روى الشارح عنهما في التصريح ١٩٩/١.

(٧) انظر الارتشاف ١١٠/٢،ومغنى اللبيب ٢٦٤/١.

(٨) لسعد بنِ مالكٍ القيسيّ وصدره (مَنْ صدَّ عنْ نيرانِهَا)
وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١،والمقتضب ٣٦٠/٤،والأصول ٩٦/١،ومعانى الحروف ٨٣،والمفصل ٣١،وأمالي الشجري ٢٨٢/١،والأنصاف ٣٦٧/١،والمغنى ٢٦٤/١.

(٩) ص آية (٣) .
قرأ الجمهور : " ولاتَ حينَ " بفتحِ التاءِ ونصبِ النون وقَرَأَ أَبُو السَّمَّال " ولاتُ حينُ " بضم التاءِ ورفعِ النون فعلى قول سيبويه : " حينُ مَنَاص" اسم لات والخبرُ محذوفٌ وعلى قول الأخفشِ: مبتدأ والخبر محذوف .
وقرأ عيسى بن عمر " ولاتِ حينِ " بكسر التاءِ وجرِّ النونِ،وتخريجُها مُشكِلٌ
انظر البحر المحيط ٣٨٣/٧ - ٣٨٤.

قَالَ الأولُونَ : لا لنفْي الجنْسِ وقدْ تُلغَى وَهَذا مِنْ إلغَائِهَا .
وجْهُ الثَّالثِ : أنَّ شَبَهَهَا بليْسَ يقْتَضِي عملَها فِي الجزْئيْنِ ولأنَّه قَدْ جَاءَ فِي الخَبرِ قليلاً .

الثَّانيةُ : منْهُم منْ أجازَ دُخُولَها عَلى الاسْمِ : المعرفَةِ والنَّكِرَةِ، وهُو مرويٌّ عَنِ ابْنِ جِنِّي (١٠) ، والشَّجَرِيِّ (١١) .

والأكثرُ يقصرُونَها عَلَى النكِرَةِ .
قَالُوا : وشذَّ دخولُهَا عَلَى الظَّاهِرِ المعْرِفَةِ، وأشَذُّ منْهُ دُخولُها عَلَى المُضْمَرِ .
وجْهُ الأوَلِ قولُه :

* لا الدَّارُ دَاراً ولا الجِيرَانُ جيرَانَا * (١٢)

وقد سلكَ هذا المنهجَ المتنبيّ فقالَ :

* فَلا الحَمْدُ مكْسُوبَاً ولا المَالُ بَاقِيَا * (١٣)

وجه الثَّانِي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ القلْبِ لا أنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا (١٤)

وتأوَّل المانِعُونَ البيتينِ على حذْفِ فعْلٍ ، أيْ : لا أرى بَاغِياً فحذف وانفصل الضمير، ولا الدَّارُ أعرفُها داراً، ولا الجيرانُ أعرفُهم جيرَاناً .

---

(١٠) التمام لابن جنى ١٧، وانظر الارتشاف ١١٠/٢، ومغنى اللبيب ٢٦٤/١.
(١١) الامالى الشجرية ٢٨٢/١، وانظر شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، والمغنى ٢٦٤/١.
(١٢) البيت لم يعرف قائله ، وصدره

* أنكرْتُهَا بعْدَ أعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا *

وهو من شواهد شرح شذور الذهب ١٩٧.
(١٣) وهو فى ديوانه ٥١١/٢، وشرح الديوان المنسوب للعكبرى ٢٨٣/٤، وصدره

* إذَا الجودُ لمْ يُرزقْ خَلاصًا مِنَ الأذَى *

وهو من شواهد شرح الشذور ١٩٨، والمغنى ٢٦٥/١
(١٤) للنابغة الجعديّ ، وهو فى ديوانه ١٧١
وهو من شواهد الأمالى الشجرية ٢٨٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤١/١، والمغنى ٢٦٥/١، وابن عقيل ٣١٥/١، والتصريح ١٩٩/١، والأشموني ٢٥٣/١.

الثَّالثَةُ : قِيل: إنَّ عملَهَا على كُلِّ لُغةٍ، ورواهُ بعضُهم عن الأكْثر .
وقِيل : على لُغةِ تميمٍ فقط، صرَّح به المُطَرِّزِيُّ (١٥) والزَّمَخْشَرِيُّ، (١٦) لأنَّها أضعفُ مِنْ " مَا " ولم يُجْمِعُوا عليْهَا .

الرَّابعةُ :
الأكثرُ في خَبرِهَا الحَذْفُ ، وقدْ يأتِي ، نحو :
* تَعَزَّ فلَا شَيْءَ مِنَ المَالِ بَاقِياً ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِياً * (١٧)
وكالبيتينِ المُتقدِّمينِ (٣٨/أ)

(المَنْصُوبَـــــاتُ) .

---

(١٥) المصباح ٩٥ ، ذكر عملها مطلقا دون أن ينسبها لتميم ، وفي الرسالة النحوية المطبوعة مع المغرب ٥٣٦ ، أنكر عملها تماماً عند بني تميم عكس مانسب له الشارح .
(١٦) المفصل ٣٠ دون أنْ ينسبَ عملَها لتميم
وسبق المؤلف لهذا القول أبو حيَّانَ في الارتشاف ١١٠/٢، وانظر هامش ابن عقيل ٣١٢/١ .
(١٧) البيت لم يعرف قائله
وهو من شواهد المغني ٢٦٤/١، وأوضح ٢٠٤/١، وشرح الشذور ١٩٦، وابن عقيل ٣١٣/١، والتصريح ١٩٩/١، والهمع ١٢٥/١، والأشموني ٢٥٣/١ .

الفهارس الفنية العامة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الحكم والأمثال
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس القبائل والبطون والجماعات
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب الواردة في النص
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيـــات الـقـرآنيـــة

الآيـــة			رقمهـا	رقم الـصفحة
ـ الـحَمْدِ لِلّه	(قراءة)	الفاتحة	١	٢٨ ، ٦٩
ـ ألـم ذلـك الـكتـاب		البقـرة	١ ، ٢	٢٢٦، ٢٤٧
ـ سواء علـيهم ءأنذرتهم		البقـرة	٦	٢٥
ـ للملائكةُ اسجُدوا	(قراءة)	البقـرة	٣٤	٢٩
ـ فتوبوا إلى بَارئْكـم	(قراءة)	،،	٥٤	٤٢
ـ اهبطوا مصْراً	(قراءة)	،،	٦١	٩٩
ـ وإذ ابتلى ابراهيم ربه		،،	١٢٤	١٥٩، ٢٤٢
ـ وان تصوموا خيرٌ لكم		،،	١٨٤	٢٤٣
ـ ولعبد مؤمن خير من مشرك		،،	٢٢١	٢١٩
ـ وبُعُولتْهن	(قراءة)	،،	٢٢٨	٤٢
ـ وقتل داودْ جَالوت		،،	٢٥١	٦٩
ـ وَسْعُ كرسيّه السمٰواتُ والأرضُ	(قراءة)	،،	٢٥٥	٢٤٠
ـ قول معروف ومغفرة خير من صدقة		،،	٢٦٣	٢٢٣
ـ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم		آل عمران	١٠٦	٢٢٥، ٢٤٨
ـ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم		،،	١٥٤	٢٢٣
ـ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله		،،	١٦٦	٢٥٠
ـ وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته		النساء	١٥٩	٢٤٧
ـ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة		النساء	١٧٦	١٨٧
ـ اعدلوا هو أقرب		المائدة	٨	١٧٢، ١٩٨
ـ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا		،،	١٠	١٨٧
ـ والسارق والسارقة فاقطعوا		،،	٣٨	٢٤٩
ـ من أوسط ماتطعمون أَهَالِيْكُم	(قراءة)	،،	٨٩	٦٧

ـ ولقد جاءك من نبأ المرسلين	الأنعام	٣٤	١٧٣،١٧٢
ـ من يشأ الله يضلله	،،	٣٩	٢٩
ـ وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم. (قراءة)	،،	١٣٧	١٦٧
ـ قل لا أجد فيما أوحى اليّ	،،	١٤٥	٢٧٥
ـ ما منعك أن لا تسجد	الأعراف	٧	٢٧٥
ـ ولباس التقوى ذلك خير	،،	٢٦	٢٢٦
ـ ومن فوقهم غواش	،،	٤١	١١٨
ـ واعلموا أنما غنمتم من شيءفان الله	الأنفال	٤١	٢٥٢
ـ وان أحد من المشركين استجارك	التوبة	٦	١٦٩
ـ لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة	،،	١٠	١٢٤
ـ عزيرٌ ابن الله (قراءة)	،،	٣٠	١٠٦
ـ والذين يكنزون الذهب والفضة لاينفقونها	،،	٣٤	١٩٩
ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	يونس	١٠	٢٣١
ـ فمنهم من يستمعون اليك .	،،	٤٢	٥٦
ـ ليوسف وأخوه أحب الى أبينا .	يوسف	٨	٢٣٧
ـ الا أن يسجن	،،	٢٥	١٧٣
ـ ليسجنن	،،	٣٢	١٧٣
ـ أحب اليّ مما يدعونني اليه .	،،	٣٣	١٧٣
ـ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه	،،	٣٥	١٧٢،١٥٥
ـ وتبين لكم كيف فعلنا بهم .	ابراهيم	٤٥	١٧٣،١٧٢،١٥٦
ـ وما بكم من نعمة فمن الله	النحل	٥٣	٢٤٩

ـ وما بكم من نعمة فمن الله	النحل	٥٣	٢٤٩
ـ قل لو أنتم تملكون	الاسراء	١٠٠	١٧٠
ـ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا	الكهف	٣٠	٢٣٤،٢٢٧
ـ أولئك لهم جنات عدن	،،	٣١	٢٢٨
ـ كلتا الجنتين آتت أكلها	،،	٣٣	٥٦
ـ آتوني أفرغ عليه قطرا	،،	٩٦	١٨٧،١٨١
ـ إنّ هذان لساحران (قراءة)	طه	٦٣	٥٢
ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا	الأنبياء	٣	٢٤٠
ـ فهل أنتم شاكرون	،،	٨٠	١٧٠
ـ وترى الناسُ سُكارى (قراءة)	الحج	٢	٦٩
ـ ألم تعلمَ أنّ الله (قراءة)	،،	٧٠	٢٩
ـ رب ارجعون	المؤمنون	٩٩	٢٤٧
ـ الزانية والزاني فاجلدوا	النور	٢	٢٤٩،٢٢٥
ـ يُسَبَّحُ له فيها بالغدو (قراءة) والاصال رجال	،،	٣٧،٣٦	١٦٨
ـ والقواعد من النساء اللاتي لايرجون نكاحا فليس عليهن جناح .	،،	٦٠	٢٥٠
ـ فلما رآه مستقرا عنده	النمل	٤٠	٢٣٦
ـ سلام عليكم	القصص	٥٥	٢٢٢
ـ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم	العنكبوت	٩	٢٢٥
ـ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا	،،	٦٩	٢٢٥

ـ ومن آياته يريكم البرق	الروم	٢٤	٢٥
ـ ان ذلك من عزم الأمور	لقمان	١٧	٢٣٤
ـ أو لم يهد لهم كم أهلكنا	السجدة	٢٦	١٥٦، ١٧٢، ١٧٣
ـ وحيل بينهم وبين مايشتهون كمافعل	سبأ	٥٤	٢٠٥
ـ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع	فاطر	١	٨٠
ـ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء	،،	٨	٢٢٧
ـ وسواء عليهم ءأنذرتهم	يس	١٠	٢١٣
ـ ولاتُ حينُ مناص (قراءة)	ص	٣	٢٧٦
ـ ورسْلُنا لديهم يكتبون (قراءة)	الزخرف	٨٠	٤٢، ٦٩
ـ ليُجْزَي قوما بما كانوا يكسبون (قراءة)	الجاثية	١٤	٢٠٧
ـ طاعة وقول معروف	محمد	٢١	٢٢٣
ـ وكلٌّ وعد الله الحسنى (قراءة)	الحديد	١٠	٢٣٣
ـ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه	الحشر	٦	٢٥٠
ـ قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم.	الجمعة	٨	٢٥٠

ـ تعالوا يستغفر لكم رسول الله		المنافقون	٥	١٨٧
ـ فأصدق وأكن من الصالحين		،،	١٠	١٢١
ـ الحاقة ما الحاقة		الحاقة	١ ، ٢	٢٢٦،٢٢٩
ـ هاؤم اقرءوا كتابيه		،،	١٩	١٨٧
ـ ولا يغوثاً ويعوقاً ونسرا	(قراءة)	نوح	٢٣	٧٤ ، ١٢١
ـ وانهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا		الجن	٧	١٨٧
ـ سلاسلاً وأغلالاً	(قراءة)	الانسان	٤	٧٤ ، ١٢١
ـ قواريراً قواريراً من فضة	(قراءة)	،،	١٥ ، ١٦	٧٤
ـ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم .		البروج	١٠	٢٥٢
ـ وهو الغفور الودود ذو العرش العرش المجيد فعال لما يريد		،،	١٤،١٥،١٦	٢٤٥
ـ ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم .		الغاشية	٢٥ ، ٢٦	٢٧٠
ـ والعاديات ضبحا .	(قراءة)	العاديات	١	٦٩
ـ القارعة ما القارعة		القارعة	١ ، ٢	٢٢٦

فهرس الأحاديث والآثـــــار

الحديث أو الأثـــــر	رقم الصفحة
أصدق كلمة قالها لبيد :	٤
.: ألاكل شيء ماخلا الله باطل .:	
أو مخرجي هــم	٢١٦
تمرة خير من جراره " عمر بن الخطاب "	٢٢٠
الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستأمر	٣٣
صواحبات يوسف	٧٧ ، ١٠٨
فأغضيت مع هَنٍ وَهَنٍ" على بن أبى طالب "	٤٥
الكلمة الطيبة صــــدقة	٤
كما صليت وباركت وترحمت وتحننت وسلمت على ابراهيم	١٧٩
من سقى صبيا لايعقل خمرا أسقاه الله من حمأة نار جهنم	٢٠٠
من يطل هن أبيه ينتطق به " على بن أبى طالب "	٤٥
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " عمر بن الخطاب "	٢٠٠

فهرس الحكم والأمثـــــال

الحكمة أو المثل	رقم الصفحة
أجرأ من خاصي خصاف	٨٨
إن ذهب عير فعير في الرباط	٢٢٣
تسمع بالمعيدى خير من أن تراه	٢٥ ، ٢١٣
حكمك مسمّطاً	١٥٧ ، ٢٦١
خامري أُمَّ عامـــر	١١٢
شر أهر ذاناب	٢٢١
ضعيف عاذ بقرملة	٢١٩
عبد صريخه أمة	٢٥٦
فى كل واد بنو سعـــد	٢٤١
الكلاب على البقر	٢٣٧
كِلَاهُمَا وتمْرا	٥٤
مأرب لاحفاوة أقدمه	٢٢١

فهرس الشواهد الشعرية

آخر البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
كفاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٧٤
بالصحراءِ	الكامل		٦٧
العربَا	البسيط		١٩١
حسابَا	الوافر		٥٨
الكلابَا	" "	جرير	٢٠٧
ذهابَا	" "		١٥٤
الرقبَهْ	الرجز	رؤبة	٢٦٨
محاربُ	الطويل		١٧٨
ساربُ	" "	الأخنس التغلبي	١٩٨
وكليبُ	" "	علقمه	١٩٢
جوانبُه	" "		٢٥٩
اكتئابُها	" "	مجنون ليلي أو نصيب بن رباح	٤٣
حبيبُها	" "	" " " "	٢٤٢
الخَرَبُ	البسيط	ذو الرمة	١٨١
ولاعربُ	" "	" "	٢٥٦
العربُ	" "	جرير	٤٢
الرّيْبُ	السريع		١٧٥
مطّلبُ	المنسرح	ابن قيس الرقيات	٦٧
جانبُه	الرجز		٢٤ ، ١٣٣
بعصائبِ	الطويل	النابغة الذبياني	٧٣
المُذَبْذَبِ	الطويل		٢٦٢
المواكبِ	الطويل	أكثر من شاعر	٢٢٦ ، ٢٤٨
مذهّبِ	الطويل	الطفيل الغنوى	١٩٣

متغيّبِ	الطويل	امرؤ القيس	١٥٧
بالقُلُبِ	المنسرح	جرير أو ابن قيس الرقيات	٩٧
سُبُتْ	مجزوء الكامل	أبو العتاهيه	١٤
فانهلّتِ	الكامل	سلمي بن ربيعة أو علباء بن أرقم	٥٦ ، ١٩٩
مُشْتِّي	الرجز	رؤبه	٢٤٥
الأرتاجِ	الكامل	ابن مياده	١١٠ ، ١١٥
من خارجَ	السريع		٢٢٨
الطوائحُ	الطويل	أكثر من شاعر	١٦٦
النوائحُ	الطويل	أشجع السُلمي	١٦٣
رامحُ	الطويل	ابن مقبل	١١٣ ، ١٤٦
تصيحُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٣
مصبوحُ	البسيط	أكثر من شاعر	٢٧٣
لابراحُ	مجزوء الكامل	سعد القيسي	٢٧٦
بمنتزاحِ	الوافر	ابن هرمه	٥٠
بزائدهْ	الرجز		٥٦
الفردَا	الطويل	الصمة القشيرى	٥٨
مُردَا	الطويل	الصمة القشيرى	٥٨
الوعدَا	//		١٩٤
مدادَهَا	الكامل	عدى بن الرقاع	١٥
حديدَا	الرجز	الزباء	١٥٧
الأسودُ	الكامل	النابغة الذبياني	١٥٧
فديدُ	الرجز	رؤبة	١٣٣
الأباعدُ	الطويل	عمر بن الخطاب أو الفرزدق	٢٣٩
للعهدِ	الطويل		١٩٣
في الثأدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٦٦
والجسدِ	البسيط		١٧٨

بالمسدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٧٠
بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٢٥٣
من لبيدِ	الوافر	الشافعي	٢٥٩
وكأن قدِ	الكامل	النابغة الذبياني	١٧٤
في واحدِ	المتقارب	أبو نواس	٢٤٧
الأزندِ	المتقارب	جرير	٦٨
أجرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٢١٩
نسرْ	المتقارب	النمر بن تولب	٢٢٠
انْعَصَرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	١٤١
فلا صبرَا	الطويل	ابن ميادة	٢٢٧
والغمرَا	الطويل	كثير عزه	١٣٥
فحارَا	الوافر	امرؤالقيس و التوأم اليشكرى	١٥
عشارَا	الوافر		٨٠
الإزارَا	المتقارب	الكميت	١١٧
عشارَا	المتقارب	الكميت	٨٠
دبورَا	المتقارب	الأعشى	١٠١
العواثرُ	الطويل		١٧٤
التجْرُ	الطويل		٢٥٥
وناصرُ	الطويل	أبو الأسود	١٧٨
أزورُها	الطويل	الفرزدق	٢٥٢
فأنظورُ	البسيط	ابن هرمه	٥٠ ، ١٤٠
عارُ	الكامل	ثابت قطنه	٢٣٢
الحمّرُ	الكامل	أبو مهوش الأسدى	٨٨
البوادرِ	الطويل		١٤
عاشرِ	الطويل	سماعة بن أشول	١١١
بكيرِ	الطويل	معاوية بن خليل	٢٦ ، ١٥٥

نارِهِ	الطويل	أبو جندل الطِّعان	٩٨
بالنارِ	البسيط		١٦٥
بدارِ	الكامل	مؤرج السلمي	٢٢١
الأبصارِ	الكامل	الفرزدق	٧٧ ، ١٠٨
الذعْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمي	١٩٥ ، ١٩٦
غدورِ	الكامل	الفرزدق	١٩٥ ، ١٩٦
من المئزرِ	السريع	أقيشر الأسدى	٤١،٤٥،٦٩
احبسِ	الطويل		١٨٠
الأحاوصا	الطويل	الأعشـــي	١٤٨
العباطِ	الوافر	المتنخل الهذلي	١١٧
بصاعْ	السريع	السفاح بن بكير	١٦١
أجمعَا	الطويل		٤٢
جمعَا	المديد	أكثر من شاعر	٦٠
شعاعَهْ	مجزوء الكامل	عاتكه بنت عبد المطلب	١٩٧
هاجعُ	الطويل	حميد بن ثور	٢٣٠ ، ٢٤٦
أقاطعُ	الطويل		٢١٥
غير نافعِ	الطويل		٢٥٢
في مجمعِ	المتقارب	عباس بن مرداس	٧٦ ، ١١٨
لم أصنعِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٣٣
عارفُ	الطويل	منذر الكلبي	٢٥٦
صوارفُ	الطويل		٢١٩
صرْفُ	الطويل		٧٠
الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	٥١
لمستعطفِ	المتقارب		١١٤
الورقْ	الرجز	رؤبة	٦٦
البهقْ	الرجز	رؤبة	١٩٢

صدقَا	البسيط	زهير بن أبى سلمى	١٣٥
فيغرقُ	الطويل	ذو الرمة	٢٢٦،٢٢٩
المحنقُ	الكامل	قتيلة بنت النضر	١٥٥
على المدقِ	الوافر		١٦٨
من هواكَا	الرجز		٧٦
إيثاركَا	الرجز	خالد القناني	١٨
في سكِّ	الرجز	منظور الأسدى	٦١
وقد فعلْ	الطويل	النابغة الذبياني أو أبو الأسود	١٦١
بأخيلَا	الطويل	حسان بن ثابت	٩٢
بطلَا	البسيط		١٦٥
قذالَا	الوافر	ذو الرمة	١٩٢
لسالَا	الوافر	المعرى	٢٥٨
يالَا	الوافر	زهير الضبي	٢١٣
دليلَا	الكامل	الأخطل	١٣
رملَا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعه	٩٧
زائلُ	الطويل	لبيد بن ربيعه	٤
النخلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٦٣
وجندلُ	الطويل		٢٢٣
عواسلُ	الطويل	أبو تمام	٢٣٩
حاملُ	الطويل	زينب الطثريه	٢٥٠
مهملُ	الطويل		١٩١
تغوّلُ	الطويل	جريـــر	٦٧
بلابلُهُ	الطويل		٢٧٠
صلُّ	المديد		٩٢
نعلّلُهْ	البسيط		٧٦
مثولُ	الوافر	أبو الغول الطهوى	٢٧١

أمثالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٠٠
عالِي	الطويل	امرؤ القيس	٤٤
من المالِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٦، ١٨٠ ، ١٩٩
المفتّلِ	الطويل		٩٩
ذا فضْلِ	الطويل	النجاشى الحارثي	٧٦
المتفضّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٨
مزمّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٨٧
بعلِهَا	الطويل	المصنف	٧٣
والجدلِ	البسيط	الفرزدق	٢٣
واغلِ	السريع	امرؤ القيس	٤٢
الخليلِ	الخفيف		١٩١
لا الباطلِ	المتقارب	أسود بن يعفر	٢٣٣
نَعَمْ	السريع	المرقش الأكبر	٢٥٥
من لامَها	السريع	عمرو بن قميئه	٢٧٠
الشجعَمَا	الرجز	أكثر من شاعر	٣٧
أصلمُ	الطويل	أبو خراش الهذلي	٦٨
كلامُها	الطويل	مجنون ليلي	١٦٣
غريمُها	الطويل	كثير عزه	١٨٤ ، ١٨٨
يبتسمُ	البسيط	الفرزدق	٢٠٥
وزمزمُ	الكامل	بعض القرشيين	١٩١
عقيمِ	الطويل	هوبر الحارثي	٥٣
المكدَمِ	الكامل	عنتره	٥٠ ، ١٤٠
جيرانَا	البسيط		٢٧٧
الواعدينَا	الوافر		٢٠٠
الفَنَا	؟		٢٤٧
رحمانَا	؟		١٣١

ظبيانَا	الرجز	رؤبة أو رجل من ضبه	٥٣
وتنتجونَهُ	الرجز	قيس الحارثي	٢٣٤
كائنُ	الطويل		٢٣٦
يكونُ	الطويل	الأفوه الأودى	٢٥٣
بنينُ	الوافر	سعيد الهمداني	٥٩
العينانُ	الرجز	رؤبة	٥٣
الهطلانِ	الطويل	ابن مقبل	٥٤
الحزنِ	المديد	أبو نواس	٢١٢
للظعنِ	البسيط		٢٢٤ ، ٢٥٨
يبريني	البسيط		٢٤٣
في هوانِ	الوافر	النابغة الذبياني	١٠٥
تعرفوني	الوافر	سحيم الرياحى	١٣٢
الأربعينِ	الوافر	سحيم الرياحى	٥٩
والسوبانِ	الكامل	لبيد بن ربيعه	٥٧ ، ١٧١
البحرانِ	الكامل	الفرزدق	١٥٥
بالماطرونِ	الخفيف	أبو دهبل الجمحي	٦٠
اليدانِ	الرجز		٥٢
وافيهَا	البسيط	حسان بن ثابت	٢٣٩
غايتاهَا	الرجز	رؤبه أو أبو النجم	٥٣
جائيَا	الطويل	زهير بن أبى سلمي	١٢١
سمائيَا	الطويل	أميه بن أبي الصلت	٩٩
لمابيَا	الطويل	ذو الرمة	١٢
متراخيَا	الطويل	النابغة الجعدى	٢٧٧
فؤاديَا	الطويل	جريـــــر	١٧٣
بازيَا	الطويل	القطامي	٩٢
راضيَا	الطويل	سوار السعدى	١٧٢ ، ١٧٣

باقيَا	الطويل	المتنبي	٢٧٧
واقيَا	الطويل		٢٧٨
اهتدى ليَا	الطويل	مجنون ليلي	٦٧
مواليَا	الطويل	الفرزدق	١١٧
كماهيَا	الطويل		٢٥١
بالمُنَى	الطويل		٢٥٦

فهرس القبائل والبطون والجماعات

=هـ=هـ=هـ=

	رقم الصفحة
- بلع	٨٧
- بنو الأزرق	٩٠
- بنو الأصفر	٩٠
- بنو الحارث بن كعب	٥٢
- بنو يزيد	١٣٣،١٣٤
- تغلب	١٣٦
- تميم	٥٩، ٧٨، ٨٧، ٢٣٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨
- التميمية	٤
- التميميون	٢٧٤
- الحجازية	٤
- الحجازيون	٨٧، ٢٧٤، ٢٧٥
- قضاعة	٨٧
- كنانة	٥٥
- مضر	٨٧
- معد	٥٨
- هذيل " الهذليين "	١٤٨

فهرس الأماكن والبلـــدان

المكان أو البلد	رقم الصفحـــة
أبـان	٥٧ ، ١٧١
أذربيجان	١٤٤
أذرعات	٤٤
الأهواز	٤٢
بذّر	١٣٤ ، ١٣٥
بعلبك	٢٩، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٤٢
تَتْرى	٤٢
جراب	١٣٥
جور	٩٦ ، ١٠٥
حضرموت	١٢٢ ، ١٤٥
الحطيم	١٩١
حمص	٩٦
الديلم	١٢٣
ذو المجاز	٢٢١
زمزم	١٩١
السبعان	٥٤
شلم	١٣٤
صفين	٥٩
عشـــر	١٣٤ ، ١٣٥
عرفات	٤٤ ، ٥٩
عكاظ	١٩٧
عليون	٥٩
غمـــر	١٣٥
فيـــد	٩٧

المكان أو البلد	رقم الصفحة
لَصَافِ	٨٧
متالع	٥٧ ، ١٧١
المدينة	٦٧
مصر	٩٧ ، ٩٩
ماطرون	٧٠
ملكوم	١٣٥
ماه	٩٦ ، ١٠٥
نجد	٥٨
نصيبين	٥٩
يثرب	٤٤

فهرس الكتب الواردة في النص

اسم الكتاب	رقم الصفحة
- الأزهار الصافية في شرح الكافية .	٧٠
- الأقليد	٦٥
- أمالي ابن الحاجب .	٢١٤
- الإيضاح في شرح المفصل .	٣١، ٦٢، ١٩٦
- التخمير	٧، ٧١، ٨٩، ١٣٣، ١٣٦، ١٦٨، ٢٠٠، ٢٧٣
- شرح الكافية .	٣١، ٢٦٠
- الغره	١٥٠
- الفصيح	٩١
- الكشاف	٧٥
- مفتاح العلوم	٢٢١
- المفصل	١١٤

فهرس الأعـــــلام

صفحـة

(أ)

ـ إبراهيم بن السَّرى بن سهل (أبو إسحاق الزجاج ٣١٦ هـ) ٥٠

٦٠ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٦١ ، ٢٣١ ، ٢٧٦

ـ إبرهيم بن سفيان بن سليمان (أبو اسحاق الزيادى ٢٤٩ هـ) ٤٧

ـ أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى الإشبيلي (أبو العباس ابن الحاج ٦٥١ هـ) ١٦١ ، ١٦٢

ـ أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوى المصرى (أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ) ٨١ ، ١٠٦

ـ أحمد بن يحى بن يسار الشيباني (أبو العباس ثعلب ٢٩١ هـ) ٧٧

٩١ ، ٩٨ ، ١٣٨ ، ١٥٥

ـ الأخطل (الشاعر) ١٣

ـ الأخفش = سعيد بن مسعدة المجاشي (الأخفش الأوسط)

ـ إسحاق بن مِرَار الشيباني (أبو عمرو الشيباني ٢١٠ هـ) ٧٩

ـ إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهرى (أبو نصر الجوهرى ٣٩٨ هـ) ٨١

٨٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٣، ١١٤

ـ أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي ٦٩ هـ

ـ الأصمعي = عبد الملك بن قريب

ـ الأعشي (الشاعر) ١٠١

ـ الأعلم الشنتمرى = يوسف بن سليمان

ـ الأعمش (القارئ) ٧٤

ـ امرؤ القيس الكندى (الشاعر) ١٥، ١٨٨، ١٩٩

ـ ابن الأنبارى أبو البركات = عبد الرحمن بن محمد

ـ ابن الأنبارى أبو بكر = محمد بن القاسم بن محمد

(ب)

ـ ابن بابشاذ = طاهر بن أحمد

ـ ابن برهان = عبد الواحد بن علي

- البصـــرى ١٠١، ٢٦٩
- البصريون ١٨، ٣٦

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩

١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٧

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ،

٢٥١ ، ٢٧٥ ،

- أبو البقاء العكبرى = عبد الله بن حسين
- بكر بن محمد بن عثمان المازني (أبو عثمان المازني ٢٤٧ هـ) ٢٤ ، ٥٠

٧٢ ، ٨١ ، ٨٤ ، ١٤٢ ، ١٧٩

- أبو بكر بن الأنباري = محمد بن القاسم
- أبو بكر بن السراج = محمد بن السرى

(ت)

- التوأم اليشكرى (الشاعر) ١٥

(ث)

- ثعلب = أحمد بن يحي

(ج)

- الجاحظ = عمرو بن بحـــر
- الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن
- الجرمي = صالح بن إسحاق
- جرير(الشاعر) ١٥
- الجزولي = عيسى بن عبد العزيز
- جعفر (القارىء) ٦٧
- أبو جعفر النَّحَّاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل
- جمال الدين (لقب المؤلف) ٣

- الجمهـــور ٢٨ ، ٤٦
٦٥ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٩، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣
١٣٨، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٨، ١٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢١،
٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ،
- الجواليقي = موهوب بن أحمد
- الجوهرى = إسماعيل بن حماد

(ح)

- أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمـــد
- ابن الحاج = أحمد بن محمد الأزدى
- ابن الحاجب = عثمان بن عمر
- الحريرى = القاسم بن علي
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوى (أبو على الفارسي ٣٧٧ هـ) ١٦، ٤٩ ،
٧٨ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،
١٤١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢٣٠ ،
٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ،
- الحسن بن عبد الله بن المرزبان (أبو سعيد السيرافي ٣٦٨ هـ) ١٩ ، ٦٠
١١٠ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ،
- الحسن بن محمد الإستربازى (أبو الفضائل السيد ركن الدين (٧١٥ هـ) ٢٤ ، ٣١
٣٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤
- أبو حيان = محمد بن يوسف الأندلسي

(خ)

- ابن خروف = على بن محمد بن علي
- ابن الخشاب = عبد الله بن أحمد
- خلف الأحمر البصرى (ت بعد ٢٠٠ هـ وقيل ١٨٠ هـ) ٧٩
- الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدى الأزدى (أبو عبد الرحمن الفراهيدى
١٧٠ هـ) ٥٥ ، ٦٢ ،
٨٠ ، ١١٦ ، ١١٧

(د)

ـ ابن در ستويه = عبد الله بن جعفر

(ر)

ـ الرَّبعي = علي بن عيسي بن الفرج

ـ الرَّضي نجم الدين = محمد بن الحسن الإستراباذى

ـ ركن الدين = السيد الحسن بن محمد

ـ الرماني = علي بن عيسي بن على

(ز)

ـ الزجاج = إبراهيم بن السرى

ـ الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق

ـ الزمخشرى = محمود بن عمر الخوارزمي

ـ الزيادى = إبراهيم بن سفيان

ـ زيد بن على (القارئ) ٢٩

ـ أبو زيد الأنصارى = سعيد بن أوس

(س)

ـ السخاوى = على بن محمد بن عبد الصمد

ـ ابن السراج = محمد بن السرى

ـ سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى (أبو زيد الأنصارى ٢١٥ هـ) ١١٧ ، ١١٨، ١٤٢ ، ١٤٨

ـ سعيد بن مسعدة المجاشعي (أبو الحسن الأخفش الأوسط ٢١٥ هـ) ١٩ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٣٤، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ،

السكاكي = يوسف بن أبي بكر
- ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق
- سهل بن محمد بن عثمان الجُشمي (أبو حاتم السجستاني ٢٥٥ هـ) ٦٧
- السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله
- سيبويه = عمرو بن عثمان
- السيرافي = الحسن بن عبد الله أبو سعيد

(ش)

الشافعي = محمد بن إدريس
- ابن الشجرى = هبة الله بن على
- السيد شرف الدين = أبو القاسم بن محمد
- الشلوبين = عمر بن محمد الأزدى

(ص)

- صالح بن إسحاق الجرمي (أبو عمر الجرمي ٢٢٥ هـ) ٤٦ ، ٥٥
٦١ ، ١٠٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٩
- صدر الأفاضل = القاسم بن حسين الخوارزمي

(ط)

- طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصرى (أبو الحسن بن بابشاذ ٤٦٩ هـ) ٩ ، ٥٧
٨١ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٧
- ابن طاهر = محمد بن أحمد الأنصارى

(ظ)

- ظالم بن عمرو بن سفيان (أبو الأسود الدؤلي ٦٩ هـ) ١

(ع)

- عبد الرحمن بن إسحاق (أبو القاسم الزجاجي ٣٣٧ هـ) ١٤٩

ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي (أبو القاسم السهيلي ٥٨١هـ) ٦٢ ، ٧٢
٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤، ٢٢٢

ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري ٥٧٧ هـ). ٧٢ ، ١٤٧ ، ٢٢٥ .

ـ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي (أبو بكر الجرجاني ٤٧١ هـ)٦٥ ، ١٠٥
١٠٧ ، ١٤٨ ، ٢٠١

عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (أبو محمد ابن الخشاب ٥٦٧ هـ) ٦٥

ـ عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوى (أبو محمد ابن درستويه ٣٤٧ هـ) ٩١، ٢٦٣

ـ عبد الله بن الحسين بن عبد الله (أبو البقاء العكبرى ٦١٦ هـ) ٢٥٤

ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (أبو محمد ابن قتيبة ٢٧٩ هـ) ١٠٧

ـ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (بهاء الدين ابن عقيل ٧٦٩ هـ) ٢٢

ـ عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (أبو سعيد الأصمعي ٢١٠ هـ) ١٠١

ـ عبد الملك بن مروان (الخليفة) ١٥

ـ عبد الواحد بن على بن برهان (٤٥٦ هـ) ٢٧٣

ـ عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح ابن جني ٣٩٢ هـ) ٢٨ ، ٣٨
٦٥ ، ٩١ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ٢٧٧ ،

ـ عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب
٦٤٦ هـ) ٢ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٢
٨٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠
١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨١ ،
١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣

ـ أبو عثمان المازني = بكر بن محمد

ـ عدى بن الرقاع (الشاعر) ١٥

ـ ابن عصفور = على بن مؤمن

ـ عضد الدولة = فناخسرو بن ركن الدولة

ـ ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن

ـ العكبرى ـ عبد الله بن الحسين .

ـ العلوى = يحى بن حمزة

ـ على بن حازم اللحياني (أبو الحسن اللحياني الكوفي ؟) ٩١

ـ على بن حمزة بن عبد الله (أبو الحسين الكسائي ١٨٩ هـ) ٤٦ ، ٥٠
٥٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠
١٧١ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨
٢٤٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ،

ـ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه ٤٠ هـ) ١ ، ٤٥

ـ علي بن عيسي بن الرماني (أبو الحسن الرماني ٣٨٤ هـ) ٢٥٨

ـ على بن عيسي بن الفرج الرّبعي (أبو الحسن الرّبعي ٤٢٠ هـ) ٥١

ـ أبو على الفارسي = الحسن بن أحمد

ـ على بن محمد بن عبد الصمد (علم الدين السخاوى ٦٤٣ هـ) ٢٥٠

ـ على بن محمد بن على الحضرمي الإشبيلي (أبو الحسن بن خروف ٦٠٩ هـ) ٥٧ ، ١٠٠
١٤١ ، ١٤٧

ـ على بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (أبو الحسن بن عصفور
٦٦٩ هـ) ٦١ ، ٨٤ ، ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤

ـ عمر بن محمد بن عمر (الأستاذ أبو علي الشلوبين الأزدى ٦٤٥ هـ) ٣٣ ، ١٠٤
١٤١

ـ عمرو بن بحر (أبو عثمان الجاحظ) ١١

ـ أبو عمرو الشيباني = إسحاق بن مرار

ـ عمرو بن عثمان بن قنبر (أبو بشر سيبويه ١٨٠ هـ) ١٩ ، ٣٣
٤١ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،
١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ،
١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،
١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ،
٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

- أبو عمرو بن العلاء المازني البصرى (١٥٤ هـ) ٤٢ ، ١١٦
- عيسي بن عبد العزيز (أبو موسي الجزولي ٦٠٧ هـ) ٧٨ ، ١٦٤ ، ٢٧٤
- عيسي بن عمر الثقفي (أبو عمر الثقفي ١٤٩ هـ) ١٠٢ ، ١٠٧
١١٦ ، ١١٨ ، ١٣٢

(ف)

- أبو الفتح بن جني = عثمان بن جني
- الفخر الرازى = محمد بن عمر الرازى
- الفراء = يحيى بن زياد
- فناخسرو (عضد الدوله) بن ركن الدولة بن بويه الديلمي (٣٧٢ هـ) ١٢٣ ، ٢٦٤

(ق)

- قالون (القارئ) ١٠٤
- القاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي (صدر الأفاضل ٦١٧ هـ) ٧ ، ٧١،
٨٩ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٦٨ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٧٣
- القاسم بن على بن محمد البصرى الحريرى (٥١٦ هـ) ١١٤
- أبو القاسم بن محمد (السيد شرف الدين) ٧ ، ٨
١٢ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ،
٢١٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧١ ،
- ابن قتيبه = عبد الله بن مسلم
- القزويني = محمد بن سعد الدين أبي القاسم
قطرب = محمد بن المستنير

(ك)

- الكسائي = على بن حمزة
- الكوفيون ١٨ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨
٧٩ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٨٧
١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ،
٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ،

- ابن كيسان = محمد بن أحمد بن إبراهيم

(ل)

- لبيد (الشاعر) ٤
- اللحياني = على بن حازم
- اللورقي = محمد بن أحمد بن الموفق

(م)

- المازني = بكر بن محمد
- ابن مالك = محمد بن عبد الله
- المبرد = محمد بن يزيد
- المتنبي (الشاعر) ٢٧٧
- محمد بن أبي القاسم الحسني (والد المؤلف) ٢٦٩
- محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الإشبيلي (أبو بكر ابن طاهر (الخدّب) ٥٨٠ هـ) ٥٧
- محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن ابن كيسان ٢٩٩ هـ) ٢٠٩ ، ٢٦٣
- محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (٥٥٧ هـ) ١٠٤ ، ١٣٢
- محمد بن إدريس الشافعي المطلبي (٢٠٤ هـ) ٢٢ ،٢٥٩
- محمد بن الحسن الإستربـاذى (نجم الدين الرضي توفي بعد ٦٨٦ هـ) ٢٠ ، ٣١ ، ٤٥ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٩٠ ، ٢٢٢ ، ٢٤٢ ،
- محمد بن السرى البغدادى (أبو بكر بن السراج ٣١٦ هـ) ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٢٧١
- محمد بن عبد الرحمن بن عمر (أبو المعالي القزويني ٧٣٩ هـ) ١٦٤
- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك ٦٧٢ هـ) ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ .

- محمد بن عمر بن الحسين الرازى (أبو عبد الله فخر الدين الرازى ٦٠٦ هـ) ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٨
- محمد بن القاسم بن محمد (أبو بكر بن الأنبارى ٣٢٨ هـ) ٩٦
- محمد بن المستنير النحو (أبو علي قطرب ٢٠٦ هـ) ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٢
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدى (أبو العباس المبرد ٢٨٥ هـ) ٤١ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ، ١٩٥ ، ١٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٧٦
- محمد بن يوسف بن على (أثير الدين أبو حيّان الأندلسي ٧٤٥ هـ) ١٨ ، ٨٥ ، ١٠٣ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٨ ، ٢٤٠
- محمود بن عمر الزمخشرى (جار الله أبو القاسم ٥٣٨ هـ) ٧ ، ٩ ، ٣١ ، ٧٥ ، ٨١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٥٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ .
- المطرزى = ناصر بن عبد السيد
- المعرى (الشاعر) ٢٥٨
- ابن معطي = يحيى بن عبد المعطي
- ابن مقبل (الشاعر) ١١٣
- أبو منصور الجواليقي = موهوب بن أحمد
- موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (٥٤٠ هـ) ١٠٣

(ن)

- ناصر بن عبد السيد بن على (أبو الفتح المطرزى الخوارزمي ٦١٠ هـ) ٦٥، ٨٢ ، ٢٧٨
- نجم الدين الرضى = محمد بن الحسن الإستراباذى
- ابن النحاس أبو جعفر = أحمد بن محمد بن إسماعيل
- النعمان بن المنذر (الملك) ١٠٦ ، ١٥٢

(هـ)

- هبة الله بن على بن محمد (أبو السعادات ابن الشجرى ٥٤٢ هـ) ٢٥٨ ، ٢٧٧

ابن هشام اللخمي = محمد بن أحمد بن هشام

ـ هشام بن معاوية الضرير (أبو عبد الله الكوفي ٢٠٩ هـ) ١٥٥ ، ٢٠٨
٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢

ـ هند بن أبي هالة (رضي الله عنه) ٩٩

(و)

ـ ورش (القارئ) ٢٩

(ى)

ـ يحي بن حمزه بن على العلوى (٣٦٩ هـ) ١٣ ، ٧٠ ،
٧٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٤٤ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢٣٨

ـ يحيي بن زياد بن عبد الله الديلمي (أبو زكرياء الفراء ٢٠٧ هـ) ١٩ ، ٤٦
٥٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١
١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧١ ،
١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ،
٢٣٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥

ـ يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوى المغربي (أبو الحسن
ابن معطي ٦٢٨ هـ) ٢٠٨

ـ يعقوب بن إسحاق الكوفي (أبو يوسف ابن السكيت ٢٤٣ هـ) ٧٩

ـ يوسف بن سليمان بن عيسي (أبو الحجاج الأعلم الشنتمرى ٤٧٦ هـ) ٣٣ ، ٥١
٦٢ ، ٨١ ، ١٢٩ ، ٢٥١

ـ يوسف بن أبي بكر محمد بن على (أبو يعقوب السكاكي ٦٢٦ هـ) ١٥٧ ، ١٦٤
٢٢١ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨

ـ يونس بن حبيب الضبي البصرى (أبو عبد الرحمن ١٨٢ هـ) ١١٨ ، ١٣٣

ـ أ . هـ ـ

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة
لعبد اللطيف الشرجي الزبيديّ ، تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- أئمة اليمن للمؤرخ محمد بن محمد زباره
طبع في تعز ، ١٩٥٢ م .
- ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه
طارق الجنابي ، ١٩٧٣م ، مطبعة أسد الغابة
- ابن الحاج النحوى
تأليف حسن الشاعر
- أخبار النحويين البصريين
لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام
- ارتشاف الضرب من لسان العرب
لأبى حيّان الأندلسيّ ، تحقيق مصطفي أحمد النماس ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٤هـ مطبعة النسر الذهبي .
- الأزهار الصافية في شرح الكافية
ليحي بن حمزة العلويّ (مخطوط) مصورة مركز البحث لأم القرى برقم
- الأزهيّه في علم الحروف
لعلي الهروى ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، ١٩٧١م .
- أساس البلاغة
للزمخشريّ ، الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م
- أسرار البلاغة
للجرجاني ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ م مكتبة القاهرة .
- أسرار العربية .
لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ١٣٧٧ هـ
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين
لعبد الباقي اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولي ١٤٠٦ هـ شركة الطباعة العربية الرياض .
- الأشباه والنظائر في النحو
للسيوطي ، تحقيق فايز ترحيني ، الطبعة الأولي ١٤٠٤ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- إصلاح المنطق لابن السكيت
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥ هـ ، دار المعارف القاهرة .
- الأصمعيات للأصمعي
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .
- الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج
تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- إعراب القرآن لأبي جعفر ابن النحاس
تحقيق زهير غازيزاهد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت
- الأعلام
لخير الدين الزركْلي ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٦م ، دار العلم للملايين .
- الأغاني لأبى الفرج الأصفهاني
تحقيق إبراهيم الإبيارى ، دار الشعب القاهرة ١٩٦٩م .
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي
تحقيق أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولي ، مطبعة السعادة مصر .
- الإقناع في القراءات السبع
لابن الباذش ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ ، مركز البحث العلمي لأمّ القرى .
- الأمالي لأبي على القالي
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- أمالي المرتضي
للشريف المرتضي تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- الأمالي النحوية
لابن الحاجب ، تحقيق هادى حسن حمودى ، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام
تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولي ١٤٠٠هـ ، دار المأمون للتراث دمشق ، بيروت .

- الأمثال لأبي فيد السدوسي

تحقيق رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٣م ، دار النهضة العربية ، بيروت .

- إملاء ما من به الرحمن للعكبري

الطبعة الأولي ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- إنباه الرواه على أنباه النحاة

لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

- الأنصاف في مسائل الخلاف

لابن الأنبارى ، تصحيح محمد محيى الدين ، ١٤٠٧هـ، المكتبة العصرية ، صيدا .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لجمال الدين ابن هشام الأنصاريّ ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة السادسة ١٩٨٠م ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

- الأيضاح العضدى للفارسي

تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ، دار العلوم للطباعة والنشر .

- الأيضاح في شرح المفصل

لابن الحاجب ، تحقيق موسي العليلي ، مطبعة العاني بغداد .

- الأيضاح في علل النحو

لأبى القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ دار النفاس بيروت .

- الأيضاح في علوم البلاغة

للخطيب القزويني تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الخامسة ١٤٠٠هـ ، دار الكتاب اللبناني بيروت .

- بحوث المطابقة المقتضي الحال

للدكتور على البدرى ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، المكتبة الحسينية القاهرة .

- البداية والنهاية لابن كثير

مطبعة السعادة مصر .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع

للإمام الشوكاني ، تصحيح وتعليق المؤرخ زباره ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ دار المعرفة بيروت .

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح

عبد المتعال الصعيدى ، مكتبة الآداب القاهرة .

- بغية الوعاة للسيوطي

تحقيق محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، بيروت .

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة

للفيروز آبادى ، تحقيق محمد المصرى ، وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢هـ

- البيان والتبين للجاحظ

تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي القاهرة .

- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان

ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة

- تأويل مشكل القرآن

لابن قتيبه ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب

تحقيق محمد غوث الندوى الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ ، الدار السلفيه .

- التبصرة والتذكرة

لأبي محمد الصيمريّ ، تحقيق فتحي علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ

- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى

تحقيق على البجاوى ، مطبعة عيسى الحلبي القاهرة

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

لأبي البقاء العكبريّ ، ٦١٦ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، الطبة الأولي ١٤٠٦ هـ ، دار الغرب الاسلامي .

- تحبير التيسير لابن الجزريّ

تصحيح جماعة ، الطبعة الأولي ، دار الكتب العلمية .

- تحصيل عين الذهب في معدن جواهر الأدب

للأعلم الشنتمريّ ، هامش بولاق ١٣١٦ هـ .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري
٧٦١ هـ ، تحقيق الدكتور عباس الصالحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ،
دار الكتاب العربي .
- التخمير في شرح المفصل
لصدر الأفاضل ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، رسالة دكتوراه ، جامعة
أم القرى ، ١٣٩٨هـ .
- التذييل والتكميل لأبي حيان
الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ، مطبعة السعادة مصر .
- التصريح على التوضيح للأزهري
دار الفكر بيروت
- تفسير البحر المحيط
لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر .
- التكملة لأبي علي الفارسي
تحقيق كاظم بحر المرجان
- تلقين المتعلم في النحو المنسوب لابن قتيبه
تحقيق محمد سلامه الله ، رسالة ماجستير - أم القرى ، ١٤٠٦ هـ
- تمثال الأمثال لأبي المحاسن الشيبي
تحقيق أسعد ذبيان ، الطبعة الأولي ١٤٠٢ هـ ، دار المسيرة ، بيروت .
- التمثيل والمحاضرة للثعالبي
تحقيق عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ، الدار العربية
للكتاب .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن على سليمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ
مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- التوطئه لأبي على الشلوبين
تحقيق يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة .
- التيسير في القراءات السبع
لأبي عمرو الداني ، بتصحيح اوتوبرتزل ١٣٤٢هـ ، مطبعة الدوله استنبول

- الجامع الصغير في النحو لابن هشام

تحقيق أحمد الهرميل ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٤٠٠ هـ

- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام

لابن الجوزيّ ، تحقيق طه شاهين

- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشيّ

تحقيق على فاعور ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت

- جمهرة الأمثال للعسكريّ

تحقيق محمد أبو الفضل وقطامش ، الطبعة الأولي ، ١٣٨٤ هـ ، المؤسسة العربية الحديثة .

- الجني الداني فى حروف المعاني للمراديّ

تحقيق فخر الدين قباوه وغيره ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٣٩٣ هـ

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

١٣٩٨هـ ، دار الفكر - بيروت

- حاشية الشيخ يس العليمي

على التصريح ، دار الفكر

- حاشية الصبان على الأشموني

دار إحياء الكتب العربية مصر

- حجة القراءات لأبى زرعة ابن زنجله

تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ، مطبعة الرسالة بيروت

- الحديث النبوى في النحو العربي

تأليف محمود الفجال ، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ نادى أبها الأدبي

- الخلل فى شرح أبيات الجمل

لابن السيد البطليوسيّ ، تحقيق مصطفي إمام ، الطبعة الأولي ، ١٩٧٩م ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة .

- الخاطريات لابن جني ،

تحقيق على ذو الفقار شاكر ، الطبعة الأولي ١٤٠٨ هـ ، ، دار الغرب الاسلامي بيروت .

- خزانة الأدب

لعبد القادر البغدادى ، الطبعة الأولي ، بولاق ، ١٢٩٩ هـ .

- الخصائص لابن جني

تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت

- درة الغواص في أوهام الخواص

للحريرى ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

- الدرة الفاخره في الأمثال السائرة

للأصبهاني ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولي ١٩٧١م ، دار المعارف مصـــــــــر .

- الدرر اللوامع للشنقيطي ،

مطبعة الجمالية ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

- دلائل الإعجاز للجرجاني

تعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، ١٤٠٠ هـ ، مكتبة القاهرة .

- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة

جمع وتحقيق حنا حداد ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٢م .

- ديوان ابن هرمه = شعر إبراهيم بن هرمه القرشيّ

تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان ، دمشق ، ١٩٦٩ م -

- ديوان أبي الأسود الدؤلي

تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد .

- ديوان أبى تمام قدم له

الأستاذان عبد الحميد يونس وعبد الفتاح مصطفي ، مكتبة محمد على صبيـــــح القاهرة ١٣٦١هـ .

- ديوان أبي تمام بشرح التبريزى

تحقيق محمد عبده عزام ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر .

- ديوان أبي دهبل الجمحي

تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، بغداد ، ١٩٧٢ م

- ديوان أبى العتاهية أشعاره وأخباره

تحقيق شكرى فيصل ، دار الملاح دمشق .

- ديوان أبي نواس

دار صادر ، بيروت

- ديوان الأحوص = شعر الأحوص الانصار
جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل تصنيف وشرح
ايليا الحاوى ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ م
- ديوان الأعشي - شرح وتعليق
محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، القاهرة .
- ديوان الإمام الشافعي
للإمام أبى عبد الله الشافعيّ ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٤ هـ ، دار الكتب العلمية .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل
الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م ، دار المعارف القاهرة .
- ديوان أميه بن أبي الصلت
جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م ، المطبعة التعاونية ، دمشق .
- ديوان تميم بن مقبل
تحقيق عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢
- ديوان ثابت قطنه
جمع وتحقيق ماجد السامرائي ، بغداد ١٩٦٨م
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ،
تحقيق نعمان محمد أمين ، دار المعارف مصر ١٩٦٩ م
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث المخزومي
تحقيق يحي الجبورى بغداد ، ١٩٧٢ م .
- ديوان حازم القرطاجنى
تحقيق عثمان الكعاك ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ
- ديوان حسان بن ثابت
تحقيق سيد حنفي حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ،
صنعة وتحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥١م .

- ديوان الخنساء (أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء)

نشر لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ م

- ديوان ذي الرمة ،

بعناية وتصحيح كارليل هنرى ، كمبردج لندن ، ١٩١٩م .

- ديوان رؤبة بن العجاج

بعناية وليم بن الورد البروس ، ليبزج ١٩٠٣ م

* ديوان زهير بن أبي سلمى ،

نشر كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٤ هـ

- ديوان الصمة بن عبد الله القشيريّ

تحقيق عبد العزيز الفيصل ، نادى الرياض الادبي ، ١٤٠١ هـ

- ديوان الطفيل الغنوى

تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن مرداس

جمع وتحقيق يحي الجبورى ، بغداد ١٩٦٨م

- ديوان عبد الرحمن بن حسان =شعر عبد الرحمن بن حسان

جمع وتحقيق سامي العاني ، بغداد ١٩٧١ م

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، ١٩٥٨ م

- ديوان شعر عدى بن الرقاع العامليّ

جمع وتحقيق عبد الله البركاتي ، ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية - مكة .

- ديوان شعر عدى بن الرقاع بشرح أبي العباس ثعلب

تحقيق نورى القيس وحاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ

- ديوان علقمة بن عبدة

تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، حلب ١٩٧٠ م

- ديوان عمر بن أبى ربيعة

دار صادر بيروت ، ١٩٦٦ م

- ديوان عمرو بن قميئة البكريّ

تحقيق حسن كامل الصيرفي

- ديوان عنترة بن شداد العبسيّ

تحقيق وشرح عبد المنعم شلبي ، القاهرة .

– ديوان الفرزدق

نشر كرم البستاني ، دار صادر بيروت ، ١٩٦٦ م

– ديوان القطامي

تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب ، بيروت ١٩٦٠ م

– ديوان كثير عزه

جمع وتحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٧١ م

– ديوان الكميت = شعر الكميت

جمع وتحقيق داود سلوم ، بغداد ، ١٩٧٠م

– ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد

تحقيق إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م

– ديوان مجنون ليلي

جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة .

– ديوان المعرى (سقط الزند)

دار صادر بيروت ، ١٣٨٣هـ

– ديوان النابغة الجعدىّ = شعر النابغة الجعدىّ

جمع وتحقيق عبد العزيز رباح ، الطبعة الأولى ١٩٦٤م دمشق .

– ديوان النابغة الذبيانيّ

صنعة ابن السكيت ، تحقيق شكرى فيصل ، بيروت

– ديوان النجاشيّ الحارثيّ = شعر النجاشيّ الحارثيّ

جمعه سليم النعيميّ ، مجلة المجمع العراقي عدد ١٣ ، بغداد ١٩٦٦ م

– ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب ،

صنعة نورى حمورى القيس ، بغداد ١٩٦٩ م

– ديوان الهذليين

نشر دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م

– ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسيّ

تصحيح محمد زاهد الكوثرىّ ، مطبعة الثقافة الإسلامية القاهرة ، ١٣٦٦هـ

– الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق

محمد إبراهيم البنا الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ، دار الاعتصام القاهرة .

– رسالة في النحو للمطرزى (طبعت في نهاية كتاب المغرب)

تصحيح الشيخ خليل الميس ، دار الكتب العربى ، بيروت

- رسالة الملائكة للمعرى

تحقيق مجموعة من العلماء ، الطبعة الثانية ، المكتب التجارى ، بيروت

- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد المالقيّ ٧٠٢ هـ

تحقيق أحمد الخراط ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، دار القلم

- الروض الأنف للسهيليّ

تقديم وضبط طه عبد الرؤوف ، دار المعرفة بيروت ، ١٣٩٨ هـ

- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي

تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر ، الطبعة الأولي ، ١٤٠١ هـ ، دار الثقافة الدار البيضاء .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد

تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ، دار المعارف القاهرة .

- سراج القارئ والمبتدئ ،

لعلي بن عثمان العذرىّ ، مراجعة الشيخ محمد على الضباع ، الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ ، مكتبة مصطفي الحلبي ، مصر .

- سر صناعة الإعراب لابن جنى

تحقيق حسن هنداوى ، الطبعة الأولي ، دار القلم دمشق

- سنن ابي داود

تحقيق محمد الدين عبد الحميد (مصورة)

- سنن ابن ماجه

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الحلبي مصر ١٣٧٢هـ

- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي

تأليف محمود الفجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، نادى أبها الأدبي

- السيرة النبوية لابن هشام المعافرىّ

تحقيق السقا والأبيارى وعبد الحفيظ شلبي

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تصحيح وتعليق محمد محي الدين ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ ، دار التراث القاهرة .

- شرح أبيات سيبويه

لابن السيرافي ، تحقيق محمد على سلطاني ، ١٩٧٩ م ، دار المأمون للتراث .

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس

تحقيق زهير غازى زاهد ، الطبعة الأولي ١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي على الفارسيّ،

تحقيق حسن هنداوى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار القلم دمشق

- شرح اختيارات المفضل للتبريزى

تحقيق فخر الدين قباوى ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- شرح أشعار الهذليين

لأبي سعيد السكرىّ ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٦٥ م .

- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه

تحقيق على موسي الشوملي ، الطبعة الأولي ، مكتبة الخريجي ، الرياض

- شرح الألفية لابن الناظم

تحقيق عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل بيروت .

- شرح الألفية للأشموني

دار إحياء الكتب العربية ، مصر

- شرح الألفيه للمكودىّ ،

الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر

- شرح التحفة الوردية لابن الوردى

تحقيق عبد الله الشلال ، ١٤٠٩ هـ ، مكتبة الرشد للنشر بالرياض

- شرح التسهيل لابن مالك

تحقيق عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولي ، مكتبة الانجلو المصرية

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)

تحقيق صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولي ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل

- شرح جمل الزجاجي لابن هشام

تحقيق على محسن عيسى ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، عالم الكتب بيروت .

- شرح ديوان امرئ القيس

للأعلم الشنتمرى ، عنى بتصحيحه ابن أبي شنب ، ١٣٩٤ هـ ، الشركة الوطنية الجزائر .

- شرح ديوان زهير لثعلب

دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ

- شرح ديوان المتنبي للعكبرى

ضبط وتصحيح السقا ، والأبيارى ، وعبد الحفيظ ، دار المعرفة ، بيروت

- شرح الشافيه ابن الحاجب

لرضيّ الدين الإستراباذيّ ، تحقيق محمد نور الحسن ، والزفزاف ، ومحمد محي الدين ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلميه ، بيروت

- شرح شذور الذهب

لابن هشام بتعليق محمد محي الدين ، دار الفكر ، بيروت .

- شرح شواهد الألفية للعيني

(المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية) هامش خزان الأدب بولاق ، ١٢٩٩ هـ

- شرح شواهد الإيضاح لابن برى

تحقيق عيد مصطفي درويش ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .

- شرح شواهد الشافيه للبغدادى

تحقيق محمد نور الحسن ، والزفزاف ، ومحمد محي الدين ، ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- شرح شواهد المغني للسيوطي

أشرف على طبعه أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة بيروت .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لجمال الدين ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدى ، الطبعة الأولي ، مطبعة الأمانة القاهرة .

- شرح عيون الإعراب

لأبي الحسن المجاشعي ، تحقيق حنا جميل حداد الطبعة الأولي ، مكتبة المنار الأردن .

- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني

تحقيق نورى ياسين حسين ، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ .

- شرح القصائد التسع المشهورات

لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٣٩٣ هـ

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات

لأبي بكر ابن الأنباريّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ م ، دار المعارف مصر .

- شرح القصائد العشر للتبريزيّ

تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الأصمعيّ حلب ، ١٣٩٣ هـ

- شرح الكافية لابن الحاجب

(مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي لأم القرى برقم ٤٥١ .

- شرح الكافية لرضيّ الدين الإستراباذيّ

الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- شرح الكافيه لركن الدين (الشرح الكبير " مخطوط)

مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم ١٢١ / ٤١٥ .

- شرح الكافيه الشافيه

لجمال الدين محمد عبد الله الطائيّ ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى ، دار المأمون .

- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي

تحقيق متولي الدميرى ، دار التضامن القاهرة .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية

لابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق صلاح رواى ، الطبعة الثانية

- شرح المفصل لابن يعيش الحلبيّ

عالم الكتب بيروت .

- شرح مقامات الحريريّ للشريشيّ

تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثه

- شرح ملحة الإعراب للحريريّ

تحقيق أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٣ هـ ، مطبعة عبير القاهرة

- شرح الملوكي في التصريف

لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولي ١٣٩٣ هـ ، المكتبة العربية ، حلب .

- شرح الوافيه نظم الكافيـــة
لابن الحاجب ، تحقيق موسي العليلي ، ١٤٠٠ هـ ، مطبعة الآداب ، بغداد
- الشعر والشعراء لابن قتيبه
تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف مصـــر
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل
لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيليّ ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله
على البركاتي الطبعة الأولي ١٤٠٦ هـ ، المكتبة الفيصلية .
- الصاحبي لابن فارس
تحقيق السيد أحمد صقر .
- الصحاح للجوهريّ
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ، دار العلـــم
للملايين بيروت
- صحيح البخاري
طبع استانبول تصوير دار الفكر
- صحيح مسلم
تحقيق محمد فؤاد الطبعة الأولي ١٣٧٤هـ طبع عيسي الحلبي
- الصلات والبُشر في الصلاة على خير البشر للفيروز آباديّ
تحقيق محمد الجزائرى وعبد القادر الخيارى و محمد مطيع الحافظ ١٣٨٥ هـ
دار التربية دمشق .
- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافيّ
تحقيق رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ ، دار النهضة العربية
بيروت .
- الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع
للسخاويّ طبعت مصر ١٣٥٣ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين
لأبي بكر الزُبيديّ ، تحقيق محمد ابو الفضل الطبعة الثانية ، دار المعارف
القاهرة .
- العمدة لابن رشيق
تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ، دار الجيل بيروت

- عيون الأخبار

لابن قتيبة مصورة عن طبعة دار الكتب .

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني

ليحي بن الحسين ، نشره سعيد عاشور ١٩٦٨ م

- غيث النفع في القراءات السبع

للصفاقسيّ ، مراجعة على محمد الضباع الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ - مكتبة مصطفي الحلبي مصر

- الفاخر للمفضل بن سلمه ،

تحقيق عبد العليم الطحاوى والنجار ، الطبعة الأولي ١٣٨٠ هـ ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة .

- الفرائد الجديدة للسيوطيّ

تحقيق عبد الكريم المدرس ، مطبعة الإرشاد بغداد ، ١٣٩٧ هـ

- فصل المقال في شرح كتب الأمثال للبكريّ

تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت

- الفصول الخمسون لابن معطي

تحقيق محمود الطناحي

- الفصيح لأبي عباس ثعلب

تحقيق عاطف مذكور ، دار المعارف مصر .

- فهارس الأصول في النحو

تحقيق يحي بشير مصرى ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٧ هـ ، دار البخارى للنشر بريده .

- فهارس كتاب الأصول في النحو

لابن السراج ، الدكتور محمود الطناحي ، ١٤٠٦ هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

- فهارس كتاب سيبويه ،

صنعه محمد عظيمه ، الطبعة الأولي ١٣٩٥ هـ ، السعادة ، القاهرة .

- فهارس لسان العرب " الشعر "

صنعة خليل أحمد عمايرة ، الطبعة الأولي ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب
لنور الدين عبد الرحمن الجاميّ ، تحقيق أسامه الرفاعي
تاريخ الطبعة ١٤٠٣ هـ
- القاموس المحيط للفيروز آبادىّ
الطبعة الثانية ١٣٧١هـ ، مطبعة البابي الحلبي مصر .
القراءات الشاذة
تأليف عبد الفتاح القاضي ، الطبعة الأولي ١٤٠١ هـ ،دار الكتاب العربي بيروت .
- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع
الطبعة الثالثه ١٣٩٧ هـ المكتبة العلمية المدينة المنورة .
- الكافيه في النحو
لابن الحاجب،تحقيق طارق عبد الله ، الطبعة الأولي ١٤٠٧ هـ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع -
- الكامل
للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة
- الكتاب لسيبويه
(بولاق) الطبعة الأولي ١٣١٦ هـ بولاق مصر
- الكتاب
لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، مكتبة الخانجي القاهرة
- كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجيّ
تحقيق على توفيق الحمد الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ موسسة الرسالة بيروت .
- كتاب حروف المعاني للزجاجيّ
تحقيق على توفيق الحمد ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، موسسة الرسالة بيروت .
- كتاب معاني الحروف ،
لأبي الحسن الرمانيّ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي
الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ
- الكشاف
للزمخشرى ، دار المعرفة بيروت

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

لحاج خليفه ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الإسلامية طهران ، ١٩٤٧ م

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها

لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة بيروت .

- كشف المشكل في النحو ،

للحيدرة اليمنيّ ، تحقيق هادى مطر ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٤ هـ ، مطبعة الإرشاد بغداد .

- لسان العرب

لابن منظور ، الطبعة الأولي ، دار صادر، بيروت .

- اللمع في العربية

لابن جنى ، تحقيق حامد المؤمن الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، بيروت .

- ماينصرف ومالاينصرف للزجاج

تحقيق هدى محمود ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩١هـ

- المبسوط في القراءات العشر

لأبي بكر الأصبهانيّ ، تحقيق سبيع حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق

- مجاز القرآن لأبي عبيدة

تحقيق فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، السعادة مصر ، ١٩٧٠ م

- مجالس ثعلب

تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٠م

- مجالس العلماء للزجاجيّ

تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة الكويت ١٩٦٢ م

- مجمع الأمثال للميدانيّ

تحقيق محمد أبو الفضل ، عيسي الحلبي - مصر

- مجمل اللغة العربية لابن فارس

تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولي ١٤٠٤ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .

- المحتسب لابن جنـي

تحقيق على النجدى وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ دار سزكين .

- مختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه بعناية ج . برجستراسر ، المطبعة الرحمانية مصر ، ١٩٣٤م

- المذكر والمؤنث لابن الأنبارىّ

تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولي ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٧٨ م

- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوىّ

تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ، دار الفكر العربي .

- المرتجل في شرح الجمل

لابن الخشاب ، تحقيق على حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ .

- المزهر في علوم اللغة للسيوطي

ضبط وتصحيح جاد المولي والنجاوى وأبو الفضل إبراهيم ، دار إحيـاء الكتب العربية القاهرة .

- المسائل البصريات

لأبي على الفارسيّ ، تحقيق محمد الشاطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- المسائل العسكرية للفارسيّ

تحقيق محمد الشاطر ، الطبعة الأولي ١٤٠٣ هـ ، مطبعة المدني مصـر .

- المسائل العضديات للفارسيّ

تحقيق على جابر المنصورى ، الطبعة الأولي ١٤٠٦ هـ ، مكتبة النهضة العربيـة بيروت .

- المساعد على تسهيل الفوائد

لابن عقيل تحقيق محمد على بركات ، دار الفكر بدمشق .

- المستقصي في أمثال العرب

للزمخشريّ ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- المستوفي في النحو للفرخاني

تحقيق محمد بدوى المختون ، دار الثقافة العربيـة القاهره ، ١٤٠٧ هـ

- مسند الإمام أحمد ،

المطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، المكتب الإسلامي بيروت .

- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن

تأليف عبد الله الحبشي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

- المصباح في علم النحو للمطرزيّ

تحقيق عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولي ، مكتبة الشباب بالمنيره .

- المصباح المنير

للفيوميّ ، المكتبة العلمية بيروت.

- المعارف لابن قتيبة

تحقيق ثروت عكاشة الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر .

- معاني القرآن للأخفش

تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب بيروت .

- معاني القرآن للفراء

الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج

تحقيق عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولي ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب بيروت

- معجم الأدباء

لياقوت الحمويّ ، دار المأمون ١٩٣٦ م

- معجم الأمثال العربية

تأليف رياض عبد الحميد مراد ، الطبعة الأولي ١٤٠٧ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود .

- معجم البلدان للحمويّ

دار صادر بيروت ، ١٣٧٤ هـ .

- معجم شواهد العربية

لعبد السلام هارون ، الطبعة الأولي ١٣٩٢ هـ ، مكتبة الخانجي مصر

- معجم شواهد النحو الشعرية

للدكتور حنا جميل حداد ، الطبعة الأولي ١٤٠٤ هـ ، دار العلوم .

- معجم المؤلفين لكحاله

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٣٧٦ هـ

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الثانية ، دار الحديث القاهرة
- المعرّب من الكلام الأعجميّ
للجواليقيّ ، تحقيق أحمد محمد شاكر
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
لجمال الدين ابن هشام الأنصاريّ ، دار نشر الكتب الإسلامية ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولي ١٣٩٩ هـ .
- مفتاح العلوم لأبي يوسف السكاكيّ
ضبطه نعيم زرزور ، الطبعة الأولي ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلميه بيروت .
- المفصل في علم العربية
لأبي القاسم الزمخشريّ ، الطبعة الثانية ، دار الجيل .
- المفضليات
للمفضل الضبيّ ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٣م .
- المقاصد الحسنه
للسخاويّ ، صححه عبد الله محمد الصديق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، دار الكتب العلميه بيروت .
- المقامات الحريرية
الطبعة الأولي ، مطبعة محمد على وأولاده ، القاهرة .
- المقتصد في شرح الإيضاح
لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم مرجان ، دار الرشيد ، العراق .
- المقتضب للمبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو
لأبي موسي الجزوليّ ، تحقيق شعبان بن عبد الوهاب محمد .
- المقدمة المحسبه
لابن بابشاذ ، تحقيق حسام سعيد النعيمي
- المقرّب لابن عصفور ،
تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبورى الطبعة الأولي ١٣٩١ هـ ، مطبعة العاني بغداد .

- الملخص في ضبط قوانين العربية
لابن أبى الربيع القرشيّ ، تحقيق على بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ ٠
- الممتع في التصريف
لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوه ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة بيروت ٠
- المنصف في شرح التصريف لابن جني
تحقيق إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين ، الطبعة الأولي ، ١٣٧٣ هـ ، مطبعة الحلبي مصر ٠
- منهج السالك في شرح ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان
تحقيق سدني جليزر ، أمريكا ١٩٤٧ م (مصورة) ٠
- الموشح للمرزبانيّ
تحقيق على البجاوى ، القاهرة ١٩٦٥ م
- موطأ الإمام مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الحلبي ، ١٣٧٠ هـ
- نتائج الفكر للسهيليّ
تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الرياض للنشر والتوزيع ٠
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء
لأبي البركات ابن الأنباريّ ، تحقيق إبراهيم السامرائيّ ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ ، مكتبة المنار ، الأردن ٠
- نشأة النحو ،
للشيخ محمد الطنطاوى ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٤ هـ ، مطبعة وادى الملوك مصر ٠
- النشر في القراءات العشر
لابن الجزريّ ، مراجعة على محمد الضباع ، دار الكتب العلمية بيروت
- النقائض : نقائض جرير والفرزدق
لأبي عبيدة ، مطبعة بريل ليدن ١٩٠٩ م ٠
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ،
لأبي حيّان الأندلسيّ ، تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت ٠

- النهر الماد من البحر المحيط

لأبي حيّان ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر .

- النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصارىّ

بعناية سعيد الشرتوني ، بيروت ١٨٩٤م

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطيّ عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولي ١٣٢٧ هـ ، نشر مكتبة الكليات بالأزهر .

- الوسيط فى الأمثال

للواحدىّ تحقيق عفيف محمد ، الطبعة الأولي ، ١٣٩٥هـ ، دار الكتب

الثقافية الكويت .

- وفيات الأعيان لابن خلكان

تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الأولي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٦٧ هـ .

فهرس الموضوعـــــــات

أولا : قسم الدراســــــــة

المقدمـــــــة

الفصل الاول

- كلمة موجزة عن حياة ابن الحاجب . ٨
- كلمة موجزة عن كافيته ١٠
- حياة ابن أبي القاسم وفيها : ١٢ – ٢٠
  - اسمه ونسبه ولقبه . ١٢
  - مولده ١٢
  - نشأته وحياته العلميه . ١٢
  - أسرته . ١٣
  - شيوخه . ١٤
  - تلامذته . ١٥
  - مكانته العلميه والثقافية ١٨
  - مؤلفاته ١٩
  - وفاته . ٢٠

الفصل الثانـــــــي

التعريف بكتاب " البرود الصافيه في شرح الكافيه "

السبب في تأليف الكتاب . ٢٢

منهج ابن أبي القاسم في شرحه للكافيه . ٢٢

مصادر الكتاب . ٢٣

مذهبه النحوى ٢٥

مذهبه الفقهى ٢٦

أدلته ٢٧

موقفه من عزو الآراء النحويه لأصحابها ٣٠

موقفه من النحاة ٣١

موقفه من مسائل الخلاف ٣٣

بعض المآخذ التى وقع ابن ابي القاسم فيها . ٣٤

تحقيق عنوان الكتاب . ٣٧

تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف ٣٨

دحض شبهة حول الكتاب ٣٩

وصف النسخة . ٤٠

منهجي في تحقيق النص . ٤٢

نماذج من المخطوطه . ٤٤

ثانيا : التحقيــــــق

مقدمة المؤلف	١ – ٣
مؤسس علم النحو	١
تعريف النحو	١
باب الكلمة	٤ – ١١
تعريف الكلمة	٤
أقسام الكلمة	٨
باب الكلام	١٢ – ١٧
تعريف الكلام	١٣
تألف الكلام	١٥
باب الاسم	١٨ – ٢٧
لغات الاسم	١٨
الخلاف في اشتقاق الاسم	١٨
تعريف الاسم اصطلاحا	١٩
الاعتراضات على التعريف	٢٠
الرد على الاعتراضات	٢١
علامات الاسم	٢٣
دخول اللام	٢٣
الجر والتنوين	٢٤
الاسناد اليه	٢٥
الاضافة	٢٦
باب المعرب والمبني	٢٨ – ٣٢
تعريف المعرب	٢٩
حكمه	٣٠
باب الاعراب	٣٣ – ٣٩
تعريفه لغة واصطلاحا	٣٣

أنواعه	٣٨
تعريف العامل	٣٩
اعراب المفرد المنصرف	٤٠
اعراب جمع التكسير	٤١
باب اعراب جمع المؤنث السالم	٤٣ — ٤٤
اعراب غير المنصرف	٤٤
باب اعراب الاسماء الستة	٤٥ — ٥١
شروط اعرابها	٤٥
اختلاف النحاة في اعرابها	٤٦
باب المثني والملحق به	٥٢ — ٥٧
اعراب المثني	٥٢
اعراب كلا وكلتا	٥٤
الخلاف في كلا وكلتا هل هما مثنيان ؟	٥٦
باب جمع المذكر السالم والملحق به	٥٨ — ٦٤
اعراب الملحق به غير القياس ان لم يسم به	٥٨
اعراب جمع المذكر والملحق به ان سمي به	٥٩
اختلاف النحاة في اعراب المثني والجمع	٦٠
الاعراب التقديرى	٦٥ — ٦٨
اعراب المتعذر	٦٥
اعراب المستثقل (المنقوص)	٦٦
وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم	٦٨
الاعراب اللفظي	٧٩
باب الممنوع من الصرف	٧٠ — ١٥٢
الخلاف في اشتقاق المنصرف	٧٠
حكم الممنوع من الصرف	٧١
الخلاف في هل يجوز صرفه للضرورة والتناسب ؟	٧٣
الخلاف في هل يجوز منع المنصرف للضرورة ؟	٧٥

هل يجوز صرف غير المنصرف في سعة الكلام ؟	٧٧
منع الصرف للجمع وألفي التأنيث	٧٨
منع الصرف للعدل	٧٨ – ٨٩
العلة في منع أحاد موحد	٧٩
العلة في منع آخر وسحر وأمس	٨١
العلة في منع جمع وأخواتها	٨٣
العلة في منع فعال ك " نزال "	٨٦
العلة في منع عمر وقطاع	٨٧
الوصف والصفات الغالبة	٩٠ – ٩٣
صرف أربع والعلة في ذلك	٩٠
منع صرف أسود وأرقم وأدهم	٩١
ضعف المنع في أفعي وأجدل وأفيل	٩١
منع الصرف للتأنيث	٩٤ – ١٠٢
التأنيث اللفظي وشرطة في منع الصرف	٩٤
التأنيث المعنوى وشرطه في منع الصرف	٩٥
حكم المذكر ان سمي بمؤنث	٩٨
تنبيه	١٠١
حكم المؤنث ان سمي بمذكر	١٠٢
منع الصرف للعلميه والتعريف	١٠٢
منع الصرف للعلمية والعجمة	١٠٣ – ١٠٧
علامات معرفة الاسم الأعجمي	١٠٤
نوح منصرف والعلة في ذلك	١٠٦
منع الصرف لصيغة منتهي الجموع	١٠٨ – ١٢١
شرط الجمع في منع الصرف	١٠٨
فرازنه منصرفه والعلة في ذلك	١١٠
حضاجر علم للضبع غير منصرف	١١١

آراء العلماء في " سراويل "	١١٢ – ١١٥
" جوار " وآراء العلماء فيها	١١٥ – ١٢١
منع الصرف للعلميه والتركيب	١٢٢ – ١٢٤
منع الصرف للألف والنون الزائدتين	١٢٤ – ١٣١
مدار معرفة الزياده على الاشتقاق	١٢٦
شرطها العلمية في الاسم	١٢٧
شرطها الوصفيه في الصفة	١٢٧
وزن الفعل وشرطه في منع الصرف	١٣٢ – ١٤٢
حكم الوزن المشترك في الاسم والفعل	١٣٢
وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل	١٣٤
أو آن يكون غالبا في الفعل	١٣٦
ان لايقبل وزن الفعل التاء	١٣٨
حكم وزن الفعل اذا لحقه التغيير	١٣٩
حكم غير المنصرف اذا كانت العلمية مؤثرة فيه ثم نكر صرف	١٤٢ – ١٤٥
اختلاف سيبويه والأخفش في " أحمر " علما اذا انكر	١٤٥
لايلزم سيبويه الخلاف في باب " حاتم "	١٤٨
غير المنصرف اذا اتصلت به اللام او الاضافة ينكسر	١٤٩
خاتمة (حكم الممنوع من الصرف اذا صغر	١٥٠ – ١٥٢
المرفوعات	١٥٣ – ٢٧٨
تعريف المرفوعات	١٥٣
باب الفاعل	١٥٣ – ١٧٤
الخلاف في أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل	١٥٣
العامل في الفاعل	١٥٤
تعريف الفاعل	١٥٤
هل يجوزر الاسناد الى الفعل من غير حرف مصدرى ؟	١٥٥
المذاهب في تقدم الفاعل على الفعل ثلاثه	١٥٦

الأصل في الفاعل ان يلي فعله ١٥٨

امتناع " ضرب غلامه زيدا " ١٦٠

مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبا ١٦١

مواضع تقديم المفعول على الفاعل وجوبا ١٦٤

حذف الفعل جوازا ١٦٧

حذف الفعل وجوبا ١٦٩

حذف الفعل والفاعل معا ١٧٤

باب التنازع ١٧٥ – ٢٠٢

مقدمة في الباب ١٧٥

الحكم اذا تنازع الفعلان ظاهرا ١٧٨

شروط التنازع ١٧٩ – ١٨٦

الخلاف بين البصريين والكوفيين في أيهما العامل ١٨٧

الرد على الفراء ١٨٩

خلاصة المسألة في اضمار الفاعل ان أعملت الثاني ١٩٠ – ١٩٣

الحكم ان اعملت الثاني والاول يستدعيه مفعولا ١٩٣ – ١٩٦

الحكم ان اعملت الاول والثاني يستدعيه مفعولا ١٩٧ – ١٩٩

الخلاف في بيت امرىء القيس " كفاني ولم أطلب .... ١٩٩ – ٢٠٢

باب النائب عن الفاعل (مفعول مالم يسم فاعله) ٢٠٣ – ٢٠٩

تعريفه ٢٠٣

لايقع المفعول الثاني من باب علمت والخلاف في ذلك ٢٠٣

لايقع المفعول الثالث من باب علمت أعلم ولا المفعول معه أوله ٢٠٤

اذا وجد المفعول به تعين للنيابه والخلاف في ذلك ٢٠٦

اذا لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في النيابة والخلاف في ذلك ٢٠٨

نيابة الاول من باب اعطيت أولي من الثانية والخلاف في ذلك ٢٠٩

باب المبتدأ والخبر ٢١٠ – ٢٦٨

الخلاف في العامل في المبتدأ والخبر ٢١٠

تعريف المبتدأ ٢١١

حكم الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام والخلاف في ذلك	٢١١ - ٢١٦
تعريف الخبـــــــــر	٢١٦
أصل المبتدأ التقديم	٢١٧
مسوغات الابتداء بالنكرة	٢١٨ - ٢٢٤
مجيء الخبر جمله	٢٢٥ - ٢٣٦
لابد فيها من عائد	٢٢٦
حذف العائد	٣٣٢
وقوع الخبر ظرفا وأقوال النحاة فيه	٢٣٤
ظرف الزمان لايقع خبرا عن اسم عين	٢٣٤
هل يتعلق الظرف والجار والمجرور بشيء أو لا ؟ ومامتعلقه ؟	٢٣٥
هل يجوز ظهور هذا المتعلق ؟	٢٣٦
وجوب تقديم المبتدأ	٢٣٧ - ٢٤٠
- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام	٢٣٧
- ان يكونا معرفتين أو متساويين	٢٣٧
- الخلاف في جواز الاخبار بأيهما ؟	٢٣٨
- اذا كان الخبر فعلا للمبتدأ أو المذاهب في ذلك	٢٣٩
وجوب تقديم الخبر	٢٤١ - ٢٤٤
اذا كان له صدر الكلام	٢٤١
اذا كان مصححا للابتداء بالنكرة والخلاف في ذلك	١٤١
أن يكون لمتعلق الخبر ضميرا في المبتدأ	٢٤١
أن يكون الخبر عن مبتدأ هو " أن "	٢٤٣
وقوع الخبر بعد " الا "	٢٤٣
الحال التى يجوز فيها الامران والخلاف في ذلك	٢٤٣
تعدد الخبر	٢٤٥ - ٢٤٧
حكم الجمع في الاخبار به عن المفرد	٢٤٧
دخول الفاء في خبر المبتدأ	٢٤٨
اذا تضمن المبتدأ معني الشرط	٢٤٨

دخول الفاء على الخبر وجوبا	٢٤٨
دخول الفاء على الخبر جوازا	٢٤٨
امتناع دخول الفاء على الخبر والمذاهب في ذلك	٢٥١
" ليت ولعل " مانعان باتفاق لدخول الفاء على الخبر	٢٥٢
الخلاف في " ان ، أن ، لكن "	٢٥٢
اذا كان الناسخ " كان وأخواتها " المنع	٢٥٣
الخلاف بين سيبويه والأخفش في دخول الفاء على خبر ان	٢٥٤
حذف المبتدأ	٢٥٥ - ٢٥٦
حذف المبتدأ جوازا	٢٥٥
حذف المبتدأ وجوبا	٢٥٥
حذف الخبر	٢٥٧ - ٢٦٨
حذف الخبر جوازا	٢٥٧
حذف الخبر وجوبا في اربعة مواضع	٢٥٧
باب خبر ان واخواتها	٢٦٩ - ٢٧٢
الخلاف في رافعه	٢٦٩
حكم تقديم خبر ان على الاسم	٢٦٩
حكم تقديم معمول الخبر على الاسم	٢٧٠ - ٢٧١
باب خبر لا النافيه للجنس	٢٧٢ - ٢٧٤
الخلاف في رافعه	٢٧٢
الخلاف في الرواية عن تميم في حذف خبرها	٢٧٣
باب اسم ما و لا المشبهتين ب ليس	٢٧٥ - ٢٧٨
الخلاف في عمل ما النافية	٢٧٦
عمل لا شاذ	٢٧٦
الخلاف في عملها	٢٧٦
حكم دخولها على الاسم المعرفة والنكرة	٢٧٧
الخلاف في عملها على أى لغة	٢٧٨
الأكثر في خبرها الحذف وقد يثبت	٢٧٨

المنصوبات	٢٧٨
الفهارس الفنية العامة	
فهرس الآيات القرآنية	٢٨٠ – ٢٨٤
فهرس الأحاديث والآثار	٢٨٥
فهرس الحكم والامثال	٢٨٦
فهرس الشواهد الشعرية	٢٨٧ – ٢٩٤
فهرس القبائل والبطون والجماعات	٢٩٥
فهرس الاماكن والبلدان	٢٩٦ – ٢٩٧
فهرس الكتب الواردة في النص	٢٩٨
فهرس الاعلام	٢٩٩ – ٣٠٩
فهرس المصادر والمراجع	٣١٠ – ٣٣٢
فهرس الموضوعات	٣٣٣ – ٣٤٢

أ . هـ